مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

حقوق الإنسان والتشغيل
بين التنافسية والآلية

موضوع الدورة الأولى لسنة 1996

الرباط

3 ذو الحجة 1416 هـ

22 أبريل 1996 م

أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص.ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط – المملكة المغربية

تليفون : 75.51.13 / 75.51.24

75.51.35 / 75.51.89

فاكس : 75.51 01

الإيداع القانوني : 1996/1378

ردمك : 8 - 002 - 46 - 9981

مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

(بتاريخ 1 دجنبر 1996)

ليوبولد سيدار سنغور السينغال
هنري كيسنجر و م الأمريكية
موريس دريون فرنسا
نيل أرمسترونغ و م الأمريكية
عبد اللطيف بن عبد الجليل المملكة المغربية
عبد الكريم علاّ المملكة المغربية
أوطو دو هابسبورغ النمسا
عبد الرحمن الفاسي المملكة المغربية
جورج فوديل فرنسا
عبد الوهاب ابن منصور المملكة المغربية
محمد الحبيب ابن الخوجة تونس
محمد بنشريفة المملكة المغربية
أحمد الأخضر غزال المملكة المغربية
عبد الله عمر نصيف م ع السعودية
عبد العزيز ابن عبد الله المملكة المغربية
محمد عبد السلام الباكستان
عبد الهادي التازي المملكة المغربية
فؤاد سزكين تركيا
عبد اللطيف بربيش المملكة المغربية
محمد العربي الخطابي المملكة المغربية
المهدي المنجرة المملكة المغربية
أحمد الصُّبيب م ع السعودية
محمد علال سيناصر المملكة المغربية
أحمد صدقي الدجاني فلسطين
محمد شفيق المملكة المغربية
لورد شالفونت المملكة المتحدة
أحمد مختار امبو السينغال
عبد اللطيف الفيلالي المملكة المغربية
أبو بكر القادري المملكة المغربية
الحاج أحمد ابن شقرون المملكة المغربية
عبد الله شاكر الكرسيفي المملكة المغربية
جان برنار فرنسا
روبير امبروكَجي فرنسا
عز الدين العراقي المملكة المغربية

دونالد فريدريسكون و م الأمريكية
عبد الهادي بوطالب المملكة المغربية
إدريس جليل المملكة المغربية
رجاء كَارودي فرنسا
عبّاس الجراري المملكة المغربية
بيدرو راميرير فاسكير المكسيك
محمد فاروق النبهان المملكة المغربية
عبّاس القيسي المملكة المغربية
عبد الله العروي المملكة المغربية
برناردان كانتان الفاتيكان
عبد الله الفيصل م ع السعودية
روني جان ديبوي فرنسا
ناصر الدين الأسد م الأردنية الهاشمية
أناتولي كروميكو روسيا
جاك إيف كوستو فرنسا
جورج ماطي فرنسا
كامل حسن المقهور الجماهيرية الليبية
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا البرتغال
عبد المجيد مزيان الجزائر
محمد سالم ولد عدود موريتانيا
بُو شو شانغ الصين
إدريس العلوي العبدلاوي المملكة المغربية
الحسن بن طلال م الأردنية الهاشمية
فرنون أنتوني والترز و م الأمريكيه
حبيب المالكي المملكة المغربية
محمد الكتاني المملكة المغربية
ماريو شواريس البرتغال
عتمان العُمير م ع السعودية
كلاوس شواب سويسرا
إدريس الضحّاك المملكة المغربية
أحمد كمال أبو المجد جمهورية مصر العربية
ميشيل جوبير فرنسا
مانع سعيد العتيبة الامارات العربية المتحدة
إيف بوليكان فرنسا

الأعضاء المراسلون

- ريشار ب ستون و م الأمريكية .
- شارل سْتوكْتون و.م الأمريكية
- حاييم الزعفراني المملكة المغربية

* * *

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش.
أمين السر المساعد : إدريس خليل.
مدير الجلسات : إدريس الضحاك.

* * *

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

— — — — —

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1 - سلسلة «الدورات» :

1 - «القدس تاريخياً وفكرياً» ، مارس 1981 .
2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» ، نونبر 1981
3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان» ، القسم الأول ، أبريل 1982 .
4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان » ، القسم الثاني ، نونبر 1982 .
5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية » ، أبريل 1983 .
6 - «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء» ، مارس 1984 .
7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها» ، أكتوبر 1984 .
8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية » ، أبريل 1985
9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر1985
10 - «القرصنة والقانون الأممي» ، أبريل 1986
11 - «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب» ، نونبر 1986
12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987 .
13 - « خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال تشخيص وعلاج» ، أبريل 1988
14 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد » نونبر 1988
15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية» يونيو 1989
16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية ، دجنبر1989
17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990
18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد» أبريل 1991

19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟» ، أكتوبر 1991
20 - «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس» ، أبريل 1992
21 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون» ، نونبر 1993
22 - «المعرفة والتكنولوجيا» ، مايو 1993 .
23 - « الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة» ، دجنبر 1993
24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994
25 - «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994
26 - «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟» مايو 1995

2 - سلسلة «التراث » :

1 - «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة ، 1984
2 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد محمد بهجة الأثري ، مارس 1985
3 - «مَعْلَمة الملْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول ، أبريل 1986 ، أبريل 1987
4 - « ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد ابن شريفة ، ماي 1987
5 - «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989
6 - «مَعْلَمة المَلْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثالث ، «روائع المَلْحون» 1990
7 - «عمدة الطبيب في معرفة النبات» ، القسم الأول والقسم الثاني ، لأبي الخير الإشبيلي ، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1990/1411
8 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير» ، لابن زهر، حقّقه وهيأه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني ، 1991/1411م
9 - «مَعْلَمة المَلْحون» ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، «معجم لغة المَلْحون»، 1991
10 - «مَعْلَمة المَلْحون » ، تصنيف محمد الفاسي ، الجزء الثاني–القسم الثاني وفيه «تراجم شعراء المَلْحون» ، 1992 .

11 - «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية » ، تصنيف عز الدين بناني، 1995

12 - «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع » ، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل ، 1995

3 - سلسلة «المعاجم» :

1 - «المعجم العربي -الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الأول 1990/1410

2 - «المعجم العربي -الأمازيغي» ، تأليف محمد شفيق، الجزء الثاني 1996/1417

4 - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

1 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيَم الروحية والفكرية، 1987

2 - «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407)

3 - « محاضرات الأكاديمية »، 1988 (من 1403هـ/1983إلى1987/1407).

4 - «الحرف العربي والتكنولوجيا » ، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية ، فبراير 1988 /1408

5 - «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409

6 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1989/1409

7 - «نظام الحقوق في الإسلام» ، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410 .

8 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية الأخذ والعطاء» ، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1991/1412

9 - «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414

10 - «المغرب في الدراسات الاستشراقية » ، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية ، 1993/1413

5 - سلسلة مجلة «الأكاديمية»

1 - العدد الافتتاحي ، وفيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ ، الموافق 21 أبريل 1980م.

2 - «الأكاديمية» العدد الأول ، فبراير 1984

3 - «الأكاديمية» العدد الثاني ، فبراير1985.

4 - «الأكاديمية» العدد الثالث ، نونبر 1986

5 - «الأكاديمية» العدد الرابع ، نونبر 1987.

6 - «الأكاديمية» العدد الخامس ، دجنبر1988

7 - «الأكاديمية» العدد السادس ، دجنبر1989

8 - «الأكاديمية» العدد السابع ، دجنبر 1990

9 - «الأكاديمية» العدد الثامن ، دجنبر 1991

10 - «الأكاديمية» العدد التاسع ، دجنبر 1992.

11 - «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

12 - «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.

«حقوق الإنسان والتّشغيل بين التّنافسيّة والآليّة»

مخطّط المحاور المقترحة للموضوع

1) تمهيد : حقوق الإنسان والتشغيل :

ـ تحديد المفاهيم

ـ تطوُّر المفاهيم.

2) التنافسية وحقوق الإنسان والتّشغيل :

ـ قيمة الموارد البشرية

ـ البحث العلمي والابتكار والتنافسية

ـ جودة العمل والتكوين

ـ قيمة الإنتاج

ـ نسبة الجودة إلى تَكلِفة المنتوج.

3) الآليـــة والتشغيـــل :

ـ ثنائية الإنسان والآلة.

ـ الآلية والجوانب البِنْيَوية للتشغيل.

ـ الآلية والتشغيل ، أزمة ظرفية أم بنيوية ؟.

4) تطـــوّر الإشكاليـــة :

بحثا عن توازن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والفكرية وحتْمية التقدّم والمساهمة في المبادلات الدّولية

- مجال حقوق الإنسان
- تدبير مدّة الشغل.
- الوقت الثّالث
- التّحفيز والمشاركة
- الحوار الاجتماعي

الفهرس

I - الجلسة العمومية الرسمية

استقبال الأعضاء الجدد بأكاديمية المملكة المغربية

- خطاب الترحيب بالعضو الجديد السيد مانع سعيد العتيبة 17

للسيد عبد الوهاب بنمنصور

- خطاب الدخول الأكاديمي 21

للسيد مانع سعيد العتيبة

- خطاب الترحيب بالعضو الجديد السيد أحمد كمال أبو المجد 25

للسيد عبد الكريم غلاب

- خطاب الدخول الأكاديمي 31

للسيد أحمد كمال أبو المجد

II - أعمال دورة الأكاديمية

1 - العروض باللغة العربية

■ خطاب افتتاح أعمال الدورة 39

إدريس الضحاك

عضو الأكاديمية ، مدير الحلسات

■ التشغيل وحقوق الإنسان 45

محمد ميكو

عضو الأكاديمية

■ تأملات في حقوق الإنسان والتشغيل 57

أحمد صدقي الدجاني

عضو الأكاديمية

■ حقوق الإنسان والتشغيل بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي 71

إدريس العلوي العبدلاوي

عضو الأكاديمية

■ الحوار الاجتماعي أيّ مُناخ لممارسة الحقوق أثناء الشغل ؟ 93

إدريس الضحاك

عضو الأكاديمية

■ البند الاجتماعي علاقته بالحقوق الاجتماعية
وأثره على البلاد المتنامية 111

محمد علال سيناصر

عضو الأكاديمية

2 - ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية :

(أنظر مكان النصوص الأصلية انطلاقاً من الفهرس الفرنسي)

■ حقوق الإنسان والتشغيل والتنافسية والآلية 121

برناردان كَانتين

عضو الأكاديمية

■ حقوق الإنسان وشبكة الاتصال «ويبْ» العالمية 122

دونالد فريدريكسن

عضو الأكاديمية

■ العلم والتشغيل والبطالة 123

جورج ماطي

عضو الأكاديمية

■ تأملات في تكوين التقنيين ذوي المستوى العالي
المنظومة التعليمية والمنظومة التكوينية
تطبيق مباديء الجودة . . 123

إدواردو دي أرانطيس إ. أوليفيرا
عضو الأكاديمية

■ التكوين في خدمة النهوض بالتشغيل 124

منير الشرايبي
مدير عام لمكتب التكوين المهني
وإنعاش الشغل، المغرب

■ هل تؤدّي الثورة الإعلامية إلى البطالة ؟ 125

ميشيل ألبير
من المعهد الفرنسي، فرنسا

■ الآلية والتشغيل والتنافسية . 126

مراد الشريف
المديرالعام للمكتب الشريف للفوسفاط، المغرب

■ مستقبل تكافل الإنسان مع الآلة 127

لورد شالفونت
عضو الأكاديمية

■ متطلبات القيادة في أفق القرن الواحد والعشرين 128

كلاوس شواب
عضو الأكاديمية

■ التشغيل والتنافسية والتضامن ·
ماهو مستقبل الحقوق المكتسبة ؟ 129

حبيب المالكي
عضو الأكاديمية

■ الفلاّح المغربي بين التمسك بالتقاليد والأخذ بالآلية 131

روبير امبروكّجي

عضو الأكاديمية

3 - المناقشات 133

- خطاب اختتام أعمال الدورة 165

إدريس الضحاك

عضو الأكاديمية ، مدير الجلسات

المصطلحات والآراء المعبّر عنها
في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم

الجلسة العمومية الرسمية
استقبال الأعضاء الجدد

خطاب السيد عبد الوهاب بنمنصور في تقديم السيد مانع سعيد العتيبة لعُضوية أكاديمية المملكة المغربية

(الرباط، 22 أبريل 1996)

السيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية

السيد مدير جلسات الندوة

السادة الزملاء الأعزاء

حضرات السيدات والسادة

تسعدُ شعوب وترقى، وتحطُّ أخرى وتشقى، لأسبابٍ إيجابية مواتية تُفضي إلى الرقي والسعادة، أو أسباب أخرى سلبية معاكسة تجلب الانحطاط والشقاوة، ومن دون شك فإن من أعظم العوامل التي تحقق للدول والشعوب عظمتها واستقرارها، والسير الطبيعي نحو النماء المتواصل والرفاه المطرد، حسن سياسة ملوكها ورؤسائها، ومهارة مسؤوليها في التصرف والتدبير، وقدرة أبنائها على استغلال ثرواتها الطبيعية، فكلّما كان الرؤساء والمسؤولون على العموم مُنسجمين مع الشعوب التي أولتهم ثقتها، يسعون في مصالحها، ويدافعون عن حقوقها، ويعملون ليل نهار لتوفير العيش الرغيد لأبنائها، انفسحت أمامها ءافاق الازدهار والاستقرار، وتضاعفت سرعة مسيرتها نحو التطور والنمو وهي ءامنةٌ من الزلات والعثرات، وإذا ما انعدمت الثقة في دولة بين الحاكم والمحكوم، وتصرف فيها القابضون على أزمَّة الأمور تصرفات هوجاء تخلو من الرِّفق والحكمة كثُرت فيها الفتن وعمّت الفوضى، وتقلص ظل النماء والرخاء، وتردت في هاوية الفقر والإفلاس والخُسران المبين.

وأمام أعيننا نماذجُ من شعوبٍ بل حضاراتٍ سادتْ وأخرى بادت، وتتكرر الأمثلة والنماذج في عصرنا الحاضر، ففي الوقت الذي نرى فيه، في جهة من جهات العالم، أقطارا ترقى وتَقوى وتستغني بما لها من نظم قويمة، ولقادتها من سياسة حكيمة، نرى في جهة أخرى من جهاتها أقطارا تتراجعُ فيها الحضارة وينعدم الأمن، وينتشر الفقر ويخرب العُمران.

ودولة الإمارات العربية المتحدة خير مثال للأقطار السائرة في طريق النمو والرقي بأقدام ثابتة وثقة كبيرة في المستقبل، فهي على صغر مساحتها وقلة سكانها تستلفت الأنظار وتشغل الأفكار بما تحقق فيها ويتحقق دون دعاية ولا ضجيج من تقدم حضاري وتطور بشري نحو الأحسن والأفضل، فهذه الدولة التي لم تحتل مكانها في مصاف الدول السيدة إلا في العقود الثلاثة الأخيرة عرف شيوخها وعلى رأسهم رئيس الدولة سمو الشيخ زايد بن سلطان ءال نهيان، صديق ملكنا الحميم، ومحب بلدنا العزيز، كيف ينهضون بشعبهم، ويبدلون وجه بلدهم، ويتغلبون فيه على الطبيعة تغلبا أحال أرضه القاحلة إلى جنات مُعْشَوشَبات وبساتينَ مَعروشات، ويَربطون دولتهم بعلاقات طيبة مع المجموعة الدولية، وينبغي أن نُنَوه في هذه المناسبة بالعلاقات الممتازة التي تربطُ المغربَ بدولة الإمارات، والصداقة الحميمة التي تجمعُ بين مؤسس أكاديمية المملكة المغربية وراعيها، جلالة ملكنا المفدى، الحسن الثاني أيَّده الله ونصره، وبين رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان ءال نهيان حفظه الله الذي له ءاثارٌ حسانٌ ومبراتٌ جسامٌ في جهات كثيرة من المغرب.

حضرات السادة الأفاضل والسيدات الفضيلات

إن من لغو الحديث أن يتحدث المرءُ في مجمع كبير كأكاديمية المملكة المغربية، وأمام نخبة من الرجال الأكابر، عن أهمية العلم والثقافة ودورهما الفاعل في تقارب الأفكار وتلاقح التجارب والخبرات، وتوثيق الصلات بين الشعوب والدول، ولقد سعدنا فيما مضى بانتساب عدد من العلماء المشهورين، والأدباء والفنانين المرموقين غير المغاربة إلى أكاديميتنا، ونسعدُ اليوم بانتساب أديب كبير، وشاعر بليغ من الإمارات العربية المتحدة إليها، هو الدكتور مانع سعيد العتيبة أحد الرجال الأفذاذ الذين أنجبتْهم دولةُ الإمارات العربية المتحدة.

ينتمي هذا الأديب الأريب المولود بأبي ظبي سنة 1946 إلى أسرة العتيبات

المعدودة من أهم الأسر لا في دولة الإمارات العربية وحدها، ولكن أيضا في شرق الجزيرة العربية ودول الخليج العربي كلها، وبعدما أتم تعليمه الابتدائي والثانوي ببلده وبدولة قطر المجاورة التحق بإحدى الكليات البريطانية ثم بجامعة بغداد حيث أحرز على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من إحدى كلياتها، ولما تولّى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إمارة أبو ظبي في أغسطس سنة 1966 استدعاه للعمل إلى جانبه في إدارة شؤون البترول، لما توسم فيه من نجابة وأحسّ من مقدرة على تدبير الأمور رغم صغر سنه، لما كان بين سموه وبينه من معرفة جيدة منذ نعومة أظافره وطراوة عوده، ولكن الفتى مانع سعيد العتيبة كان على علوّ المنصب الذي تبوأه مشغوفا بالأدب، مولعا بالمعرفة، توّاقا إلى استكمال دراسته، فتخلى عن الوظيف ومسؤولية تصدير البترول وتحصيل عائداته، وأدار وجهه شطر جامعة القاهرة التي تمكّنَ سنة 1974 من الحصول في إحدى كلياتها - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - على شهادة الماجيستر برسالة قيمة موضوعُها (أوبِّيكْ والصناعة البترولية) بدرجة ممتاز. ثم حصل من نفس الكلية بعد سنتين (1976) على شهادة الدكتورا بتقدير ممتاز وبمرتبة الشرف الأولى. وكان موضوع أطروحته هذه المرة (البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة)، وقد أهلّه هذا التخصُّصُ في شؤون الاقتصاد والتعمّق في فهم السياسة البترولية لأن يكون وزيرا لأول وزارة للصناعة والبترول في إمارة أبو ظبي، ثم أول وزير للبترول والصناعة المعدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو المنصب الذي بقي يتولاّه من سنة 1976 التي أنشئ فيها الاتحاد إلى أن تخلى عنه سنة 1990 ليُصبح مستشارا لرئيس الاتحاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهو المنصب الذي يشغله حتى الآن.

وخلال الثماني عشرة سنة التي قضاها الدكتور مانع سعيد العتيبة في قطاع البترول والصناعة المعدنية كان له دور في نشاط منظمة الأوبِّيك الدولية التي رأسها ست مرات، وكان لآرائه وتدخّلاته خلال اجتماعاتها صدى استحسان ورنين قَبول من الأطراف المشاركة، الشيء الذي أطلق الألسنة بمدحه والثناء عليه، كما جعل عديدا من الجامعات المهتمة بشؤون الاقتصاد والذهب الأسود تُسارع إلى منحه شهادة الدكتورا الفخرية، ومن بينها جامعة مانيلا بالفلبين، وجامعة ساوث بيلار بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

وإذا كنا كررنا ألفاظ الاقتصاد والبترول والصناعة المعدنية فإن ذلك لا يعني

أن الفكر العُتيبي لا يتحرك إلا في نطاقها وداخل حدودها، فالدكتور مانع متضلع في القانون الدولي، وأديب رقيق وشاعر بليغ، ينظم الشعر باللغة العربية الفصحى واللهجة النبطية المحلية، وشعره يقطر اللطف من أطرافه، وترقص الأجواء من أنغامه عندما يُنشده أم ينشَدُ له، وله حتى الآن نحو 30 ديوانا مطبوعا اطلعتُ عليها وقرأتُها مُعجَبا ببلاغة ألفاظها وحُسن معانيها، عدى ما له من مؤلفاتٍ في المواضيع التي اشتهر بها في المحافل الدولية.

والدكتور العتيبة من مُحبي المغرب، والمُعجبين بحسن سياسة ملكه، راعي أكاديميتنا جلالة الملك الحسن الثاني، وله فيهما أشعارٌ رائقة تاتي في طليعة ما قيل في وصف طبيعة المغرب ومدح عبقرية ملكه الهمام، وهي غيرُ قليلة.

حضرات الزملاء الأفاضل

ذلك هو عضو أكاديميتنا الجديدة الذي أتشرف بتقديمه إليكم، والذي تنسلك به درةٌ ثمينةٌ في عقدها، وتتأكد بانخراطه فيها العلاقات الطيبة الوطيدة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية، فمرحبا وأهلا وسهلا بزميلنا الجديد، وهنيئا لنا بانتسابه به إلى مؤسستنا التي ستستفيد ولا شكَّ من عِلْمِه الواسع وأدبه الرفيع.

خطاب الدخول الأكاديمي
للعضو الجديد السيد مانع سعيد العتيبة

شكراً فارسَ الفرسان

شُكراً جزيلا فارِسَ الفرسانِ شكراً يُرَدِّدُ خافقي ولِساني
كَرَّمْتَني وَوَضَعْتَني في مَجْمَعٍ يَسْمُو بِنور العِلْمِ والإيمانِ
طَوَّقْتني بوِسام فَضْلِكَ مَرَّةً واليَوْمَ تَمْنَحُني الوِسَامَ الثَّاني
يا أيُّها الحَسنُ العَظيمُ تحيَّةً فَجَميلُ صُنْعِكَ سَيِّدي أرْضاني
واللّه ما مَدْحاً أرَدْتُ ولا سَعَى شِعْري إليك بِغَيْرِ صِدْقٍ بَياني
لكِنَّني يا سبطَ أشرفِ مُرْسَلٍ في أُمَّتي مِنْ خالِقِ الأكْوانِ
آمَنْتُ أنَّكَ صادقٌ تَسعى إلى مَجْدِ العُروبَةِ كالمُحِبِّ الحَاني
لَوْ حَلَّ فيها أيُّ خَطْبٍ سارَعَتْ يُمْناك تُسْعِفُها بِغَيْرِ تواني
وإلى البَعيدِ نَظَرْتَ نظْرَةَ عالمٍ مُتَفَتِّحٍ لا حَاقِدٍ وأناني
ونَصَحتنا بالحُبِّ فَهوَ مُعَمِّرٌ لِبلادنا والخَيْرُ في العُمْرانِ
كُنْتَ الأبَ الحاني على أولادِهِ فَنَهَيْتنا عَنْ نَزْعَةِ العُدْوانِ
وَطَناً رَحيماً قَدْ بَنَيْتَ بِحِكْمَةٍ وَدَعَوْتَنا لِلصَّفْحِ والغُفْرانِ
بِمَسيرَةٍ خَضْراءَ قُدْتَ جُموعَها بَطلاً بِهِمَّةِ أشْجَعِ الشجْعانِ
أرْجَعْتَ ما سَلَبَ الغُزاةُ وهذه صَحْراؤُنا تَرْتاح في الأحْضانِ

أحْضانِ أمٌ لا تُفارِقُ طِفْلَها مَهْما تُلاقِ مِنَ الأذى وتُعاني
لَكَ يا مَليكُ مُبادَراتٌ سُجِّلَتْ في مَكْرُماتِ تُراثِنا الإنْساني
بالعَدْلِ سُدْتَ فكُنْتَ أعْدَلَ حاكِمٍ وتَراكَ عَيْنُ الشَّعْبِ كالمِيزانِ
في حَفْلِ تكْريمي كَعُضْوٍ عامِلٍ في مَجْمَعٍ تَزْهو بِهِ أوْطاني
أشْرَعْتُ بابَ النَّثْرِ أطْلُبُ عَوْنَهُ لكنَّهُ فيما أرَدْتُ عَصاني
وتَجَمَّدَ القَلَمُ المُعَذَّبُ في يَدي فَسَأَلْتُ ؟ ماذا حلَّ بي وَدَهَاني
فَأجابَني صَوْتٌ أُحِبُّ سَماعَهُ أنَسَيْتَني ؟ مَا العَهْدُ أنْ تَنْساني
يا شِعْرُ عَفْواً ما نَسِيتُكَ إنَّما حاوَلْتُ رَسْمَ هَوِيَّتي وكِياني
لكنَّني لَمْ أَلْقَ غَيْرَكَ مُشْعِلاً لِرِفاقِ دَرْبِ مَسيرتي نِيراني
فَتَعالَ وَاحْمِلْ عِبْءَ كَشْفِ سَريرتي قُلْ مَنْ أنا يا شِعْرُ ما عُنواني
ما غايَتي ؟ ماذا تَقول رِسالتي حَدِّدْ على أرْضِ العَطاءِ مَكاني
في ذَاتِ يَوْمٍ مِنْ زَمانٍ غابِرٍ فَوق الرِّمالِ تَفَتَّحَتْ أجْفاني
ورَأيْتُ صَحْرائي بِكامِلِ مَجْدِها مِنْ غَيْرِ تَشْييدٍ وَلا بُنْيانِ
الجُودُ فيها مِثْلُ بَحْرٍ خَليجِها والحُبُّ فيها شاعِرٌ وأغاني
مِنْها تَعَلَّمْتُ المَحَبَّةَ والرِّضى ورَأيْتُ فيها جَنَّةَ الرِّضْوانِ
وعَلى مَحَبَّتِها كَبِرْتُ مُسَلَّما مُسْتَقْبَلي لِمَشيئَةِ الرَّحْمنِ
وَرَحَلْتُ مِنْ أرضٍ لأُخْرى طالِباً لِلعِلْمِ ثُمَّ كَبُرْتُ قَبْل أواني
وشَكَرْتُ فَضْلَ اللّهِ حينَ تَفَجَّرَتْ بِالنِّفْطِ أرْضي وازْدَهَتْ كُثْباني
لَكِنَّني لَمْ أبْتَعِدْ عَنْ غايَتي لمّا وَجَدْتُ اللّه قَدْ أغْناني
فَغِنَى النُّفوسِ بِعِلْمِهَا لا مَالِهَا تبقى العُلومُ وكُلُّ مالٍ فاني
وعَلِمْتُ حِينَ قَرَأْتُ تاريخَ الوَرى وَحَفِظْتُ قَوْلَ اللّهِ في القُرآنِ
أنّي بِتاجٍ قَدْ وُلِدْتُ مُكَرَّماً إنَّ العُروبَةَ أعْظَمُ التِّيجانِ
وَعَقيدَتي الإسلامُ في أنْوارِهِ بانَتْ خُيُوطُ حَضارةِ الإنْسانِ
فَرَفَعْت صَوْتي داعِياً لِتَوَحُّدٍ فالخُلْفُ دَرْبُ مَذَلَّةٍ وَهَوانِ
والإقْتِصادُ إذا تكامَلَ بَيْنَنا فَلَسَوْفَ لا نَشْكو مِنَ النُّقْصانِ
أما إذا عُدْنا لِلَيْلِ خِلافِنا لا نَسْتَحي مِنْ طاعَةِ الشَّيْطانِ
فَمَصيرُنا الفَقْرُ الذي لا يَنْتَهي أوْ يَخْتَفي بالزَّيْفِ والبُهْتانِ

لا تَلْتَقي حُرِّيَّةٌ مَعْ فاقَةٍ ... وَمُخادِعٌ مَنْ قالَ : يَلْتَقِيان
حُرٌّ أنا لكِنْ إذا جَوَّعْتَني ... أخْضَعْتَني وَسَلَبْتَ كُلَّ أماني
دَعْ كُلَّ حُرٍّ في بِلادي مُنْتَجاً ... لا طَالباً لِلبِرِّ وَالإحْسانِ
حَوِّل تُرابَ الأرض تِبراً خالصاً ... بالجُهْدِ بالإخلاصِ بالإتْقانِ
وَاعْلَمْ بِأن كُنوزَ أرْضِكَ مَالَها ... حَصْرٌ فَأيْنَ الباحِثُ المُتفاني
ابْحَثْ بِهِمَّةِ عالِمٍ في قَلْبِهِ ... آمالُ أجْيالٍ لنا وأماني
مَا أقْصَرَ الأعْمارَ حين نُضيعُها ... عَبَثاً فحاذِرْ مِنْ ضَياعِ ثواني
هذا هُو الأمَلُ الذي أحْيا لَهُ ... بَلْ ذا هُوَ العَمَلُ الّذي أحْياني
قدَّمْت نفسي باختصار شاكرا ... إصغاءَكُم بالحُبِّ يا إخْواني
وأمُدُّ بالوُدِّ الجَميلِ لَكُمْ يدي ... ومَشاعِري كالسَّيْل كالطُّوفَانِ
فلهذه الدّارِ الجليلة أنْتَمي ... وبِهَا سَتورِقُ دائِماً أغْصَاني
أعْلَى أميرُ المُؤْمنين بِناءَها ... وأحَاطَها بِرِعايَةٍ وحَنانِ
وأرادها صَرْحاً لِعِلْمٍ نافِعٍ ... في كُلِّ مَيْدانٍ وَكلِّ زَمانِ
اليَوْمَ تَبْدَأُ في حِمَاها رِحْلَتي ... أُعطي لها ما خالقي أعْطاني
عِلْمي وَتَجْرِبَتي وَصِدْقَ مَحَبَّتي ... بَلْ كُلَّ جَهْدٍ كان في إمْكاني
شُكْراً أمِيرَ المُؤمِنينَ تَقولها ... روحي ونفْسي، خافِقي ولِساني

خطاب السيد عبد الكريم غلاّب
في تقديم السيد أحمد كمال أبو المجد
لعُضوية أكاديمية المملكة المغربية
(الرباط، 22 أبريل 1996)

السيد مدير الجلسات

السيد أمين السر الدائم

السادة الزملاء المحترمين

دأبت جمهورية مصر العربية الشقيقة على أن يمثلها في أكاديمية المملكة المغربية شخصيات متميزة في العلم والثقافة والممارسة السياسية والحكومية. وقد كانت الشخصية الأولى التي مثلت مصر منذ إنشاء الأكاديمية هو الدكتور عبد المنعم القيسوني أستاذ الاقتصاد والخبير العالمي في المنظمات الاقتصادية الدولية، والرجل الذي أسهم في تدبير شؤون الاقتصاد والمالية في ظروف حرجة مرت بها مصر والعالم العربي. وقد استفادت الأكاديمية من خبرته وآرائه وتدخلاته طوال المدة التي كان عضوا مشاركا فيها إلى أن لقي ربه.

وخلفه الدكتور السيد محمد حسن الزيات المثقف اللامع والدبلوماسي الذي مثل مصر في كثير من دول العالم وخاصة الهند. وختم حياته الدبلوماسية وزيرا للشؤون الخارجية في ظروف سياسية كانت مصر فيها تعاني عمق مشاكل الشرق الأوسط، واستطاع بثقافته وخبرته أن يسهم في قيادة سفينة الدبلوماسية المصرية إلى شاطئ النجاة. وقد سعدت الأكاديمية بعضويته، واستفادت من خبرته وسعة ثقافته في السنوات التي قضاها معنا قبل أن يختاره الله إلى جواره.

وها هي ذي أكاديمية المملكة المغربية تستقبل عضوا جديدا يمثل مصر بوزنها الثقافي والحضاري والسياسي والدور الكبير الذي تقوم به، مع شقيقاتها العربيات، في صياغة مستقبل البلاد العربية والإسلامية.

العضو الذي تستقبله الأكاديمية وأتشرف بتقديمه هو الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد قاهري المولد والنشأة من مواليد سنة 1930، رب عائلة صغيرة، عضو في العائلة الثقافية الكبرى لمصر والوطن العربي، واسع الثقافة متنوع الاختصاص تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وبدأ غب تخرجه مسيرته العلمية المزدوجة فمن دبلوم القانون العام إلى دبلوم الشريعة الإسلامية، إلى دكتور في القانون، ثم تتسع مدارك علمه ليرحل إلى جامعة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية ليحصل على درجة علمية أخرى في القانون.

وهكذا قضى عشر سنوات أخرى بعد إجازته في القانون سنة 1950 بين الكليات والمعاهد العلمية، يزداد علما وثقافة ويوسع مداركه ليقوم بكفاءة بالمسؤوليات العلمية والإدارية والسياسية التي أسندت إليه في مصر والبلاد العربية والأمريكية، في المحافل الحكومية والدولية ومراكز الدراسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية العالمية.

نتتبع نشاطه فنجده أستاذا وعميدا لكليات الحقوق والشريعة في جامعات مصر والكويت. ونجده عضوا في مجامع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعضوا في لجنة الخبراء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعضوا في لجنة الخبراء التابعة للوكالة الدولية للتنمية بمصر. ثم نجده قبل ذلك وأثناء ذلك مستشارا ثقافيا لمصر في واشنطن. ثم وزيرا للشباب وبعد ذلك وزيرا للإعلام في جمهورية مصر العربية. وتعاقب نشاطه بعد ذلك بين مستشار قانوني ودستوري في رياسة الحكومة بالكويت وعمله كرئيس للجنة القانونية للنظر في المنازعات بين وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة والعاملين بها، ورئيس للجنة القانونية للتظلمات ببنك التنمية الافريقي.

أيها الزميل العزيز،

كان لي شرف معرفتك عن قرب، ومزاملتك في عمل ثقافي رائد، قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو وضع الخطة الشاملة للثقافة العربية

التي قرر المجلس التنفيذي للمنظمة وضعها في آخر السبعينات، وتكونت اللجنة لوضع الخطة وكنت في مقدمة أعضائها البارزين. استمرت اجتماعات اللجنة والندوات العلمية المتفرعة عنها نحوا من خمس سنوات النصف الأول من الثمانينات. وكنا نلتقي في الكويت أو تونس أو صنعاء لنتدارس ما تحقق في اللجن الفرعية والندوات العلمية التي نظمت على هامشها، وكانت نحو 27 ندوة اجتمعت في مختلف البلاد العربية، ولنتدارس وجهات النظر التي يبديها الخبراء في قضايا تهم مستقبل الثقافة العربية. اهتمت لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية بتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي باعتبار الثقافة ركن البناء الحضاري، واهتمت بالتحرر القومي الشامل باعتبار الثقافة عنصر دفاع ورفض للتبعية والاستلاب والتشويه، واهتمت بتكوين شخصية المواطن العربي، وبالعطاء القومي والإنساني باعتبار الثقافة مصدر عطاء ذاتي وتعاون حضاري عالمي.

ووضعت اللجنة المبادئ الفكرية للخطة الشاملة كحق الإنسان العربي في الثقافة، واعتبار الثقافة من أبعاد التنمية الشاملة، واعتبار التراث الحضاري الإسلامي ركنا أساسيا في تكوين الثقافة العربية، وديمقراطية الثقافة وقوميتها وعصريتها وإنسانيتها وعالميتها ومسؤولية الدولة والمؤسسات الشعبية في التخطيط الثقافي الشامل. كما اهتمت اللجنة بوسائل التخطيط ومجالاته الأساسية.

كان عملا رائدا قامت به منظمة التربية والثقافة والعلوم وأسفر عن مجموعة من الدراسات والنظريات أغنت مسيرة الثقافة العربية. وسيكون مخططا مستقبليا لتطور الثقافة في المفهوم والوسائل والممارسة.

وأشهد أيها الزميل العزيز أنك كنت في مقدمة الزملاء الذين أثروا هذا العمل الجاد بتقاريرك ودراساتك وملاحظاتك ومناقشاتك. وعرفت فيك من خلال هذا العمل الجاد الفكر النير والمناقش الهادف والهادئ والمجادل المقنع في بشاشة المقتنع برأيه، وخُلُق العالم الذي يتنازل عند رأي الآخر إذا ما تأكد من رجحانه.

وكانت لجنة وضع الخطة الشاملة للثقافة العربية في اجتماعاتها بمثابة مجمع علمي يبحث عناصر المواضع اللغوية والتراثية العربية الإسلامية، والفكرية

الحديثة والفنون والآداب والثقافة والتعاون الثقافي والإعلام والاتصال ووسائل العمل الثقافي المختلفة، وتحديات العلم والتكنولوجية لمستقبل الثقافة العربية ومواجهة ثورة المعلومات باستيعاب العصر والمواجهة بين الأصالة والمعاصرة.. وكان لك رأي وتوجيه في مختلف الموضوعات التي عالجتها اللجنة وقدمت فيها تقارير أعتقد أنها أغنت البحث عن استراتيجية الثقافة العربية.

ولم يكن ذلك غريبا عنك فقد شغلت في نشاطك العلمي - الموازي لعملك في الجامعة والمؤسسات العلمية - بالبحث والكتابة فأغنيت المكتبة العربية بكثير من الدراسات والمؤلفات القانونية والدستورية المتعلقة بالشريعة الإسلامية. تحاور عن الإسلام والعصر ولا تواجه، وتبحث عن دور الشريعة الإسلامية في تنظيم المعاملات التجارية للدولة المعاصرة، وبذلك تؤصل نظريات الباحثين عن الصلات الأكيدة بين الأصالة والمعاصرة من جهة، وتقوم بدفاع العالم عن الشريعة الإسلامية التي لا تتنكر لتطورات الاقتصاد العالمي الجديد، بل إنها قادرة على أن تجرد مبادئ هذا الاقتصاد وممارساته من سلبيات الصراع بين العاملين في حقله، كما فعل العالم المفكر الراحل علال الفاسي. وقد أحسنت صنعا وأنت تقدم دراستك عن دور الشريعة في تنظيم المعاملات التجارية الدولية الحديثة باللغة الأنجليزية حتى يطلع الذين يقرأون بهذه اللغة عن وجهة نظر تقدمية ومتفتحة عن إمكانية إسهام الشريعة في حل مشاكل العصر.

لقد كانت معظم دراساتك العلمية في الكتب والمجلات تنحو هذا النحو الذي يدور حول القانون بمختلف فروعه التشريعية والدستورية والإدارية. وكثيرا ما ولجت باب الدراسات المقارنة بين ما في الشريعة وما في القانون الوضعي، بين ما في البلاد العربية وبين ما في أوربا أو أمريكا، وذلك بهدف تنوير الفكر القانوني العربي وإغنائه.

أيها الزميل العزيز،

تستقبلك اليوم أكاديمية المملكة المغربية معتزة بعضويتك ومشاركتك. وستجد في هذا المجتمع العلمي تجربة جديدة بين المجامع العلمية والأكاديميات. أراد لها جلالة الملك أن تكون أكاديمية شاملة لكل المعارف والعلوم والثقافات، ملتقى لكل المثقفين في القانون أو التاريخ أو العلوم الدقيقة أو الطب أو السياسة العالمية أو الأدب أو الفقه والشريعة. يجتمعون من كل القارات ويلتقي فيها ممثلو

الديانات السماوية الثلاث ويتحدثون بلغات عالمية أربع. وفي إطار هذا التنوع تحدث الوحدة بينهم في الهدف من معالجة القضايا العلمية والفكرية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية التي يقترحها جلالة الملك موضوعا بدوراتها.

أعتقد أنك ستجد في هذه التجربة الجديدة ما يزيد حماسك للقضايا القانونية والثقافية العامة التي شغلت بها طوال ثلث قرن من نشاطك الثقافي. وسيكون إسهامك في بحوث دورات الأكاديمية أو البحوث التي نخص بها مجلتها الفصلية إغناء لنشاطك العلمي وإثراء لتجاربك الثقافية.

ليسمح لي السيد أمين السر الدائم وحضرات الزملاء الأعزاء أن أرحب بك باسمهم زميلا عضوا مشاركا في رحاب أكاديمية المملكة المغربية متمنيا لك مزيدا من التوفيق والنجاح، ولمداخلاتك وأبحاثك ومناقشاتك إنارة وإشعاعا.

خطاب الدخول الأكاديمي
للعضو الجديد السيد أحمد كمال أبو المجد

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة أعضاء الأكاديمية،

حين شرفني جلالة الملك الحسن الثاني باختياري لشغل مقعد المغفور له الدكتور محمد حسن الزيات في هذه المؤسسة العلمية والثقافية الرفيعة تزاحمت في خاطري أفكار ورؤى عديدة حول الدور الحضاري والتنويري - الذي يستطيع هذا المحفل الكريم أن يؤديه - في هدوء وتواضع - للإنسانية كلها، وهي تقف - مندهشة حائرة - على مفترق طرق عديدة، من شأن بعضها أن يقود إلى خير وأن يفضي إلى بر، وأن يصل بالناس، أفرادا وجماعات إلى أمن وسلام واستقرار... ومن شأن بعضها الآخر أن يفضى - لا قدر الله - إلى نقائض هذا كله ...

ولم ألبث أن عقدت العزم على أن أقابل هذا التكليف الذي تنطوي ثناياه على تكريم وتشريف، بأن آخذ أمره كله مأخذ الجد، فأجنهد رأيي ولا آلو باذلا غاية الوسع ومشاركا في كل ما تعرض له الأكاديمية من أبحاث ودراسات، وما تنهض له من تقديم الحلول والتصورات لمشاكل أكثرها طارئ مستحدث لم تكن للسابقين الأولين في الشرق والغرب على السواء دراية بها ولا نصور لاحتمال وقوعها... فآلت تبعة مواجهتها إلى هذا الجيل الذي بات - لذلك - محتاجا إلى أن يضم إلى ما يتيحه له العلم وتقنيات المعرفة المتجددة من بيانات ومعلومات، قدرة لا غنى عنها على التصور واستشراف أحوال الزمان القادم... وهذا يا سادتي العلماء حديث طويل يستحق أن نتوقف عنده مليا، وأن نعود إليه بمزيد من الوضوح والدقة.

ولكني أستأذن، متابعة للسنة الحسنة، وللتقليد الكريم الذي جرت عليه وأقرته الأكاديمية، في أن أستقبل أول أيامي في صحبة هذه الكوكبة المتألقة من رجال العلم ونسائه ... بقول كلمتين . أولاهما تذكر بفضل الرجل الكريم الذي أشرف اليوم بشغل المقعد الذي كان يشغله، وهو الأديب الكبير والسياسي النابه الخبير ورجل الدولة المحنك المرحوم الدكتور / محمد حسن الزيات ... وأما الثانية فكلمة قصيرة أضع بها بين يدي الأعضاء الموقرين خلاصة رؤيتي للتحدي الحضاري الذي يواجه الأكاديمية وهي تستقبل مرحلة جديدة تواكب بها مرحلة جديدة كذلك في مسيرة الحضارة الإنسانية .... وهي رؤية ولكني لا أستطيع أن أتخلص فيها من انتمائي للحضارة العربية والإسلامية لا أذهل فيها عن حقيقة كبرى، وهي أن الأمة التي أعتز وأشرف بالانتماء إليها، هي الأخرى - جزء من كل، وواحد من جمع ... وشريك في مسيرة إنسانية واحدة، وانها لذلك لا تملك أن تعزل نفسها عن هذه المسيرة كما لا يحق لها أن تُسرف في التعالي على الآخرين أو المبالغة في رؤية الذات، فتفوتها الإفادة من خبرة الآخرين، كما لا تملك أن تسرف في التواضع فتضيع الأمانة التي حملتها، وتنسى الثروة الهائلة التي تستطيع أن تسهم بها في تحقيق رخاء العالم وسلامه.

أما الدكتور / محمد حسن الزيات، فإن حديثي عنه ليس حديث خلف عن سلف، ولا هو حديث يفرضه التقليد الكريم الذي جرت عليه الأكاديمية، وإنما هو حديث خل عن خليله، وعارف فضل عن صاحب فضل، فلقد عرفته - رحمه الله - أول ما عرفته حين قدم إلى نيويورك في أواخر الستينات، وكنت أنذاك مستشارا ثقافيا لمصر في الولايات المتحدة... وتواصلت بيننا لقاءات عنده أو عندي، كماتواصلت - عبر الهاتف - أحاديث طوال خلال تلك الفترة الدقيقة من تاريخ العلاقات بين العرب والولايات المتحدة، وبين العرب وإسرائيل... فعرفت فيه صاحب فكر فلسفي، ومزاج أدبي ... ونظرة ثاقبة للأمور تصدر عن صدر رحب وأفق واسع، يتجاوز الأمور العارضة إلى الأمور الكلية الباقية ... يمارس السياسة بفكر الأديب ويمارس الأدب بخبرة السياسي الأريب، كل ذلك في انتماء عربي إسلامي تغذيه ثقافة واسعة بكل ما هو عربي أصيل وكل ما هو إسلامي صحيح.. وتفرقت بنا الأيام حينا غير طويل، لنلتقي في القاهرة عام 1972 لنقسم اليمين بين يدي رئيس مصر - آنذاك - الرئيس السادات عليه رحمة الله، هو وزيرا للخارجية وأنا وزيرا للشباب، فازددت قربا منه، اكتشافا للقاء الموزون في طبعه بين عقل السياسي وقلب الفنان وفصاحة الخطيب المفوه والمجادل المقنع.

وللذين لم يعرفوا الدكتور الزيات أحاول تقديم سيرته الغنية في كلمات قليلة فأقول إنه ولد في مدينة دمياط في الرابع عشرمن شهر فبراير سنة 1915 ... وأتم دراسته الأولى في دمياط والقاهرة وحلوان، وأن موهبته الأدبية ظهرت مبكرة خلال تلك الفترة، فكتب عديدا من القصص والمقالات في مجلة السياسة الأسبوعية وجريدتي كوكب الشرق والوادي.. وتخرج رحمه الله من كلية الآداب بجامعة القاهرة (فؤاد الأول) حينذاك عام 1939 حاصلا على درجة الليسانس الممتازة في الآداب وتعرض خلال حياته الجامعية للسجن عدة مرات بسبب اشتغاله بالقضايا الوطنية التي كانت متأججة خلال تلك الفترة ... وحصل - رحمه الله - على الماجستير مع مرتبة الشرف الأولى عام 1941 ... وكانت لجنة امتحان مكونة من ثلاثة من الأعلام هم المرحوم الدكتور / طه حسين، والمرحوم الأستاذ / أحمد أمين والمرحوم الأستاذ / ابراهيم مصطفى.

وفي عام 1945 التحق بجامعة اكسفورد ودرس فيها أرسطو وترجماته اللاتينية والعربية، كما درس التأثيرات الإيرانية على الأدب السياسي على الأستاذ جِب المستشرق البريطاني، ونال درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة اكسفورد عن رسالة ناقشها الأساتذة الكبار شاخْت وجِبْ وأَرْبرى، وفي يونيه 1948 تزوج رحمه الله من كريمة أستاذه السيدة / آمينه طه حسين.

وبعد أن مارس التدريس في جامعة الاسكندرية انتدب عام 1950 ملحقا ثقافيا لمصر في واشنطن ... وخلال عمله هناك ألقى عديدا من المحاضرات في جامعة كولومبيا التي عين فيها أستاذا زائرا لدراسات الشرق الأوسط.

وفي عام 1954 نقل إلى وزارة الخارجية سكرتيرا أول بسفارة مصر في واشنطن ... ثم نقل قائما بالأعمال في سفارة مصر في طهران ... ثم عين عام 1957 ممثلا لمصر في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في الصومال .. وبهذه الصفة مثل المجلس في مجلس الوصاية الدولي التابع للأمم المتحدة في نيويورك.

وتقلد - بعد ذلك - عدة مهام دبولماسية كلها دقيقة وخطيرة إلى أن عُيِّن عام 1962 سفيرا ومندوبا مناوبا لمصر لدى الأمم المتحدة فشارك بهذه الصفة في اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة عند نظر قضايا فلسطين واليمن وعُمان.

وفي عام 1964 عين سفيرا لبلاده في الهند، وبقي هناك حتى اختير وكيلا لوزارة الخارجية، مشرفا على الشؤون العربية والأفريقية وشؤون فلسطين.

وبعد يونيه 1967 عُيّن رئيسا للهيئة العامة للاستعلامات، وبقي فيها حتى عُيّن سفيرا ومندوبا دائما لمصر لدى الأمم المتحدة... وظل في هذا المنصب حتى عين عام 1972 وزيرا للدولة للإعلام ليُعيّن بعد شهور وزيرا للخارجية خلال فترة من أدق فترات الحياة السياسية لمصر وهي فترة حرب أكتوبر التي تولى فيها مهمة الإعداد السياسي والدبلوماسي لهذه الحرب وهي الفترة التي زاملته فهيا وعرفته عن قرب .. وفي أخر أكتوبر 1973 عُيّن مستشارا لرئيس الجمهورية وبقي في هذا المنصب حتى بلغ سن التقاعد في 14 فبراير 1975 .. فتحرر من قيود الوظيفة وانطلق محاضرا ومتحدثا ومشاركا في العمل السياسي الفكري والبحثي ممثلا لجامعة الدول العربية، ومعرفا بقضايا العرب في الغرب وفي الولايات المتحدة بوجه خاص - وأدى به هذا إلى اختياره أستاذا زائرا في جامعة لوس انجلوس عام 1976 .. ولم يشغله هذا كله عن مباشرة السياسة فانتخب عام 1984 عضوا بمجلس الشعب عن بلده دمياط ..

فكان عطاؤه في المجلس النيابي عطاء مفكر موسوعي ثابت القدم في ثقافته العربية الاسلامية - وعطاء سياسي محنك يعرف أوضاع الدنيا من حوله .. كما يعرف هموم بلدته ووطنه العربي الكبير.

هذا أيها السادة العلماء هو المرحوم الدكتور / الزيات الذي أقدم إليكم اليوم طامحا إلى أن يكون أدائي بينكم متمما لأدائه، وأن يتسامق عطائي - على تواضعه - إلى حيث كان عطاؤه الكبير.

وفي إطار الدقائق الباقية - أرجو أن أعرض في كلمات قليلة ما تملكني من شعور جارف بأنه إذا كان العالم كله يجتاز مرحلة غير مسبوقة من مراحل التطور الذي يوشك أن يكون قفزا يجتاز به أعتاب المستقبل الذي تتسارع خطاه وهو يقتحم ما بقي من سنوات الحاضر - فإن عالمنا العربي الإسلامي يجتاز هو الآخر أزمة لا معنى لإخفائها أو تكتم أمرها - هي أزمة إعادة اكتشاف الذات الحضارية، وإعادة اكتشاف العالم من حولنا - واستعادة موقع لنا على الخريطة الجديدة لهذا العالم نسهم بها - مع جميع الأمم والشعوب - في ترشيد مسيرة الإنسان على كوكب عمّره وتعالى فيه بالبنيان واتخذه - بأمر الله - مهادا له .. يتحرك عليه قفزا فوق حدود الزمان والمكان .. ولكنه - لا يزال مع ذلك كله - على خطر عظيم - خطر فساد ذات البين الذي يفضي إلى صراعات محمومة يحكمها عنف فردي وجماعي غير مسبوق وخطر تدمير البيئة وإفسادها وإهلاك الحرث

والنسل الذي تحدث عنه القرآن العظيم - وأخيرا خطر تراجع الجوهر الإنساني الكريم وراء الاندفاع المحموم إلى حيازة الأشياء - وتوهم الاستعاضة بها عن اكتساب ود الناس الذي يتحقق به رضا رب الناس -

وتلك رؤوس أقلام في وصف الأزمة - لابد أن تقابلها رءوس أقلام في وصف طريق الخروج من الأزمة وهي - فيما أتصور - أمور أربعة ..

أولها . إعلاء شأن العقل من جديد في دنيا الثقافة العربية والإسلامية، وتصفية المقابله التاريخية التي لا معنى لها بين عالم النقل وعالم العقل - مع أن النقل من رحمة الله والعقل آية من آيات الله - «وقل كل من عند الله».

والأمر الثاني : إعلاء شأن الحرية التي هي شرط النهضة ومناط التكليف وأساس الإبداع - والتي توشك في حياتنا الفردية والجماعية أن تكون هي الفريضة الغائبة.

والأمر الثالث : إعلاء شأن «العمل الإنساني» الذي نحتاج إلى زيادة كمه وإتقان نوعه وتجويد كيفه، كما نحتاج إلى تشجيع الإبداع فيه لنعوض ما فات ونلحق بالآخرين فيما هو آت - «وقل اعملوا ... ».

والأمر الرابع : التواصل مع الدنيا كلها، فإن العزلة لم تعد ممكنه، ولم تعد جائزة، و«إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية».

فالمسلمون ليسوا استثناء على سنة الله ولا هم نتوء منفصل عن مسيرة التاريخ. فليس الإسلام في حقيقته إلا التاريخ مرشّدا وليس المسلمون - في وعي أنفسهم - إلا البشرية مهدية بنور الله .. والرجاء كل الرجاء أن نخرج إلى الناس كل الناس .. في بشر وإقبال وسماحة .. قائلين لهم - في صدق - نحن منكم وأنتم منا، ونحن وإياكم اليوم في خندق واحد نحن العرب والمسلمين هو خندق التعاون على البر والعدل والرحمة - وهي الرؤوس الثلاث التي بغيرها لا يكون للناس استقرار ولا يتحقق لهم أمن ولا رخاء ولا يكون على هذه الأرض سلام ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البحوث

خطاب افتتاح أعمال الدورة

إدريس الضحاك
عضو الأكاديمية
مدير الجلسات

سيداتي ، سادتي،

تتشرف أكاديمية المملكة المغربية بأن تكون باستمرار محطّ عناية ورعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ، فلم يتوان حفظه الله في احتضان أشغالها، وتشجيع مبادراتها ومباركة نشاطها، ويأبى جلالته ، وهو راعيها الأمين، إلاّ أن يمدها مرة أخرى بموضوع لدورتها هذه، يحظى بأهمية خاصة في وقتنا الحاضر لما له من انعكاس على مستقبل العلاقات الإنسانية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إنه موضوع « حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية » .

منذ أكثر من قرنين، وعند مناقشة مشروع الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، سنة 1789، اتفق الجميع على أن المجتمع ملزم بمساعدة من هم في حالة احتياج، فنشأ عن ذلك دَيْن لصالح المحتاج، سُمّي بالدين المقدس، حق المساعدة هذا لا يفترق عن حق العيش بواسطة الشغل، لقد اعتُبر هذا الحق من صُلب حقوق الإنسان والمواطن. ومنذ ذلك التاريخ، والتصريحات العالمية تتوالى مؤكدة على حقوق الإنسان في العمل، ومنذ ذلك التاريخ أيضاً والاتفاقيات الدولية، العالمية والجهوية، والدساتير والقوانين الوطنية، في مختلف أنحاء المعمور، تنص على هذا الحق، لكن كل هذه الوثائق لم تنص إلاّ على حق الشغل، ولم تتحدث على

حق التشغيل إلاّ فيما ورد في الاتفاقية رقم 122 الصادرة في 9 يوليوز 1964م من طرف منظمة العمل الدولية .

وسواء تعلق الأمر بحق الشغل كما نصت عليه كل الدساتير (ومنها الدستور المغربي) أو الإعلانات، أو الاتفاقيات الدولية العالمية والجهوية، أو حق التشغيل، فإن السؤال المطروح هو كيف يتضرر هذا الحق بالتنافسية والآلية ؟ إن القانون كما قال كان فريند، ليس إلا قوة ثانوية في العلاقات الإنسانية، وبصفة خاصة في العلاقات الصناعية، وهذا ما ستؤدي إليه التنافسية والآلية التي ستخلق أوضاعاً قد لا تعتمد على القانون لحلّها أساساً إلاّ في مراحل لاحقة .

إن توسيع التجارة العالمية ليصبح العالم سوقاً دولية مشتركة ، سيكون لصالح التجارة الأكثر استعداداً للتنافس وقوانين المنافسة تتلخص في تقديم أجود منتوج بأقل تكلفة، وتقديم المنتوج يتطلب إدارة حديثة ذات تكوين جيّد، ومواصفات عالية. وجودة المنتوج تتطلب التسابق نحو إيجاد التكنولوجية العالية وتطويرها بشكل قد لا يتمكن عقل العاملين من ملاحقتها إلا إذا كان لهم تكوين وتأهيل جيدان .

إن الدول النامية متخلفة عن هذا الركب، ويزيد الوضع هشاشة انكماش دور الدولة لصالح القطاع الخاص الذي عاد خاضعاً لحكم السوق العالمية، وبالتالي أصبح السؤال مطروحاً : هل يمكن لهذا القطاع أن يلتزم وأن يقدم ضمانات تتعلق بحقوق الشغل، في حين أن وضعه مرتبط بالسوق الدولية التي يمكن أن تتغير سلباً أو إيجاباً حسب الظروف التجارية والاقتصادية ؟

وإذا كانت التنافسية بالنسبة للمنتوج تتطلب دراسة كاملة للسوق المحلية والخارجية وتقديمَ أجود منتوج بأقل تكلفة ، فإن التنافسية بالنسبة لاستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدّي إلى الزيادة في حجم الإنتاج وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق مضاعفة التصدير، تتطلب استقراراً جيداً وظروفاً للشغل مناسبة من حيث الكفاءة ومن حيث تكلفة المنتوج .

إن استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية هذه، وعلى الخصوص تلك التي

تنتسب إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي نستقطب الآن الاقتصاد العالمي وتنتج ثلث ما ينتجه القطاع الخاص في العالم وتتعدّى بيوعاتها كل ما صدّر العالم من أموال وخدمات، تتعرض لمنافسة شديدة بين الدول لاستجلابها، وتعتمد هذه التنافسية بالأساس على ظروف العمل والأجور، وعلى التسهيلات، وعلى تبسيط في الإدارة، وعلى ضمانات في الحقوق والقضاء. فكيف ستواجه هذه التنافسية المزدوجة من طرف الدولة، ومن طرف السوق، مشكلةَ حقوق الإنسان في التشغيل ؟

سؤال آخر يمكن طرحه ويتعلق بتأثير الآلية على عالم الشغل، فلقد تجاوزت أنواع الآلات المستخدمة في الشغل حالياً المائة ألف كما قدّر ذلك الخبراء، وتدخل الآلة إلى عالم الشغل بسرعة فائقة، والإنسان الآلي كما يُسمّى، ليس إنساناً آلياً كما يفكر فيه أدباء الخيال، إنه فقط عبارة عن آلة إليكترونية أُنشئت لتكرر عمليات بشكل لا نهائي، تكرر نفس العمل إلى ما لا نهاية، ورغم التطوير الذي دخل عليها، فإنها لا زالت بعيدة جداً عن التشبه بالإنسان، إن من حسناتها أنها تنجز أحياناً أعمالاً عسيرة وخطيرة لا يفضل العنصر البشري القيام بها، كالمفرقعات في حفر الخنادق والمناجم، والأعمال المستخدمة في الأشغال ذات الأشعة النووية، أو المواد الكيماوية، أو زرع البكتيريا، أو العمل في أعماق البحار، لكنها في الوقت ذاته تقوم بأعمال بسيطة تتكرّر باستمرار، وتتطلب صبراً كبيراً، قيامها بمثل هذا العمل، قد يطرد كثيراً من العمال من الشغل، ويهدّد ببطالة تكنولوجية تتسبب أحياناً في زعزعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتؤثر على كرامة الإنسان.

لكن، ألم تدخل أدوات وأجهزة تكنولوجية في السابق دون أن تتسبب في هذه البطالة ؟ ألم تخلق وسائل للعمل جديدة لم تكن موجودة من قبل ؟ فظهور السيارة كان فعلاً سبباً للبطالة في صناعة العربات المجرورة بالحيوان أو عربات السكك الحديدية، لكنه في نفس الوقت أوجد نوعاً من الأعمال لم تكن معروفة من قبل كتلك التي تتعلق بالطرق، وبالبنزين، وبكل ما يؤدّي إلى صيانة السيارات والمحافظة عليها .

لقد عملت الآلة على توحيد العالم، ولم يعد في إمكان أية دولة التخلي عنها، وإن المطلوب من الإنسان أن يندمج معها، ومما لاشك فيه أن الطبقة الأقل تكويناً ستكون الضحية الأولى لدخول الآلة عالم الشغل. إن ثورة الاتصال والإعلام المسيطرة في عهدنا هذا هي الأكثر تعقيداً وتتجاوز تحليلاتنا السابقة نظراً للسرعة الفائقة التي تسير بها، والثورة الرقمية والجينية على الخصوص ستغيّر نمط حياتنا اليومية وستكون لها تأثيرات لا حدود لها على الشغل والإنسان، على صحته وعقله خصوصاً بالنسبة للثورة البيولوجية، وستقوم الشركات التي زاد عددها في السنوات الأخيرة بعدة ملايين بدور أساسي في هذا الشأن .

إن آثار هذه الثورة يتجاوز بكثير ما أحدثته الثورة الصناعية منذ قرن من الزمن، فيجب الاستعداد، ومع ذلك لا يمكن القول بأن الإنسان لن يندمج في مُناخها أو لن تُحدث هذه الآلة مناصب جديدة كما أحدثتها الآلات الأخرى في الثورة الصناعية من قبل . هذه المناصب الجديدة سواء تعلقت بالصيانة، أو تعلقت بتركيب هذه الآلات، أو بناء المصانع التي ستستقبلها، لن تكون في متناول الدول النامية بسهولة ويسر، ذلك أن الأمر يتطلب مواصفات مُعيّنة في العامل الذي سيتكلف بها، وفي الإدارة التي ستتولى تسييرها .

إن الأمر يتطلب، منذ الآن، وضع برامج معمّقة ليستعد عالم الشغل عن طريق التأهيل والتكوين لمواجهة هذه الحالات الجديدة بين التنافسية والآلية، عالم جديد بدأت تباشيره تظهر للوجود حيث ستتغير مفاهيم ثابتة ومباديء راسخة، ومنها تلك القيَم المتعلقة بحقوق الإنسان والحق في التشغيل. إن مختلف هذه التساؤلات سيغنيها الزملاء الأعضاء والخبراء المدعوون بعروضهم ذات القيمة العلمية الرفيعة، وبمناقشاتهم ذات الفائدة المرجوة .

حضرات السيدات والسادة ،

لقد اعتادت دورات الأكاديمية حضوراً مميزاً لأعضاء ساهموا في أنشطتها بكل تفانٍ وإخلاص، لكن الله سبحانه وتعالى اختارهم إلى جواره. وهكذا فقدت أكاديمية المملكة المغربية : العضو الزميل السيد إيميليو كارْسيا كوميزْ، بعد مرض طويل لم ينفع فيه علاج، ويعتبر السيد كوميزْ شيخ المستعربين، أدّى

خدمات جليلة للتراث العربي الإسلامي، ويعتبر فقدانه خسارة للأكاديمية وللثقافة العربية والإسلامية . كما فقدت الأكاديمية العضو الزميل محمد بهجة الأثري من العراق، وهو شيخ المحقّقين في التراث العربي والإسلامي، نشر العديد من المؤلفات، كما أنه عضو مشارك في عدة مجامع. وفقدت الأكاديمية العضو الثالث السيد ألكسَنْدر دومارانْش، الخبير في الاستراتيجية الدولية والوطنية، والمشهور بكتاباته المتعدّدة في هذا الشأن. فدعواتُ الرحمة على أرواحهم الطاهرة.

وإن الأكاديمية لتتشرف باستقبال أعضاء جدد، وإنه لمن دواعي سعادتي أن أرحب بهم أكبر ترحيب، وأتمنى لهم وجوداً موفقاً بين ظهرانينا . فمرحباً بالسيد مانع سعيد العُتيبة وبالسيد مشيل جوبير، والسيد أحمد كمال أبو المجد والسيد إيف بوليكان.

هذا وأعطي الكلمة للعضو الزميل السيد عبد الوهاب بنمنصور، ليتولى خطاب استقبال العضو الجديد، السيد مانع سعيد العُتَيْبَة، فليتفضل مشكوراً .

التشغيل وحقوق الإنسان

محمد ميكو

مقدمـــة

1– استقر الفقه على أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بلورتها هيئة الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، معتبرا هذا النتاج انطلاقة مرحلة جديدة وحاسمة في هذا المجال فكرا وممارسة .

2 – ويتضمن هذا الثالوث أن العمل حق لكل شخص ، يختاره بحرية ، ويمارسه في شروط عادلة ومرضية ، مزورة عن أي اكراه على السخرة ، أو العمل الإلزامي . فالفكرة " الأخلاقية" التي كانت تطبع الفلسفة الليبرالية المتمثلة في "حرية " العمل وقع التخلي عنها لصالح " الحق " فيه ، فأصبح يحتل ، في الدساتير والمواثيق ، مكانا بارزا[1] واهتمام الضمير الدولي به برهان على أن التشغيل ركن جوهري من الأركان الأساسية لحقوق الإنسان .

3 – ان التشغيل حق وواجب . واجب لأنه يصنع الحضارة ؛ وحق لأن كرامة الإنسان واستقلاله عن الغير لا يتحققان بدونه ، بل انه أول حق من حقوق الانسان بعد الحق في الحياة . ولعلنا لانجانب الحقيقة اذا قلنا إنهما يشكلان حقا واحدا هو الحق في الحياة من خلال العمل . أينبغي اذن على الدولة – مادامت هي المسؤولة عن المصلحة العامة ومهمتها اقامة المؤسسات الأكثر نجاعة لتطور الجماعة – ان توفر العمل لجميع المواطنين ؟ أينبغي – كلما تعذر على المواطنين الحصول على العمل – ان تتدخل الدولة مباشرة من أجل تشغيلهم؟ أجل ، يجب عليها القيام بذلك ان استطاعت . فمنح الشغل للعاطلين سابق على

منحهم التعويض عن البطالة . لكن يجب التأكيد على أن الدولة لا تمنح الشغل الا في حدود ماهو ممكن ومفيد دون أن يؤدي عملها هذا الى انهيار الكيان الاجتماعي . فحق الإنسان في العمل حق مطلق اذا اقتصر الأمر على الحيلولة بينه وبين الاشتغال [2] ؛ وهو حق نسبي اذا ارتبط بوجوب منح الدولة العمل لمن يطلبه .

4 - وهكذا احتل التشغيل فضاء واسعا في الاتفاقيات الصادرة عن المنتظم الدولي، ليشكل عنصرا مركزيا في التنمية التي أصبحت هاجسه الأول، وقطب الرحى في اختياراته خلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي على وجه الخصوص [3]، وليشكل فاعلا مكانته الصدارة في التصور العام لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الشمال والجنوب ؛ حتى أصبحت إشكالية التشغيل قاسما مشتركا بين الدول النامية والمصنعة توليها الأولوية في مخططاتها التنموية.

5 - وقمين بنا أن نثير الانتباه الى أن البعد العميق لهذه الإشكالية يكمن في المعادلة الصعبة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتوفيق بينهما في كل مجتمع على حدة ، وتأثير أبعاد المجتمع الدولي عليها . فالدول النامية والمصنعة توجد معا في خندق المواجهة مع البطالة ، وان اختلفت أسلحتها ، اذ جهود الجميع دائبة على دعم الموارد الطبيعية والبشرية قصد اتاحة فرص التمتع بحق العمل ، والقضاء على البطالة أو تحجيمها .

6 - لاشك أن التشغيل سيبقى في الواجهة من أجل احترام الحق في التنمية ، وسيثير باستمرار علامات استفهام من الحجم الكبير في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص ؛ فكيف تحدد هذا المفهوم ؟ وكيف تطور ؟ وأين موقع المغرب منه ؟

أولا - تحديد المفاهيم

7 - ينص إعلان فيلادلفيا الصادر في 10 مايو 1944 على مايلي "لجميع البشر، أيا كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم ، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية ، وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية ، والكرامة، والأمن الاقتصادي، وتكافؤ الفرص" [4].

8 - وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوصية تحت عدد 217 ألف (د - 3) بتاريخ 10 دجنبر 1948 في

الفقرة الأولى من مادته الثالثة والعشرين على ما يلي : «لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة».

9 - يلاحظ أن حق العمل نص عليه لأول مرة صراحة كحق من حقوق الانسان . وأنا أزعم أن الفكرة اختمرت قبل ذلك ، بل كانت حاضرة في كل أهداف منظمة العمل الدولية كمؤسسة تابعة في الأصل لعصبة الأمم [5] ، كما كانت حاضرة في المبادئ التي ابرزتها ضمن ديباجة دستورها التي تبلور الربط القائم بين السلم والعدالة الاجتماعية.

10 – ونصت اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد122 بشأن سياسة العمالة ، في الفقرة الثانية من مادتها الأولى على مايلي :

«2 – يجب ان تستهدف السياسة المذكورة كفالة تحقق مايلي :

أ – توفير فرص العمل لجميع الأفراد المتاحين له والساعين إليه.

ب – ان يكون هذا العمل منتجا بقدر مايمكن

جـ – أن تتوفر للأفراد حرية اختيار العمل، وأن تتوفر لكل عامل أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التي تناسب قدراته ومؤهلاته، وأن يستخدم مهاراته ومواهبه فيه، دونما نظر إلى العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو المذهب السياسي، أو الأرومة القومة، أو المنبت الاجتماعي».

11 – ونصت اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 111 بشأن التمييز في التشغيل والمهن ، في مادتها الثانية على " تعهد كل عضو تسري عليه هذه الاتفاقية أن يعلن ، ويتبع سياسة قومية تدعم المساواة في المعاملة والفرص بالنسبة للتشغيل والمهن ، وتؤدي الى القضاء على أية تفرقة فيهما " .

12 – يعتبر الاعلان العالمي حق العمل من حقوق الإنسان . فهل يتعلق الأمر بتوجيهات أخلاقية أم بقاعدة قانونية آمرة ملزمة ؟ يجرنا الجواب على هذا السؤال إلى الحديث عن اختلاف الفقهاء في قيمة مقتضيات هذا الإعلان . فالرأي الغالب أنه لايتضمن أي التزام قانوني ، وقد وقع توضيح ذلك ابان وضعه ، حيث صرحت السيدة روزفلت بأن مشروع الاعلان لايعتبر معاهدة ولا اتفاقا دوليا ، كما أنه لا يتضمن أي التزام قانوني. وأبان المندوب الفرنسي الرئيس

René CASSIN أن الأمر يتعلق بتوجيه للمسلك السياسي والتشريعي للدول في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي لا علاقة له بالقوة الإلزامية، إذ هو بمثابة تفسير لنصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتطبيق لها [6].

13 – وقد سبق لنا أن دعمنا الرأي الغالب[7]، فالأمر يتعلق بتوجيهات أخلاقية أصبحت ، بصدور العهدين ، التزاما قانونيا . فهما إذن نقطة انطلاق نحو تطور المفاهيم.

ثانيا : تطور المفاهيم

14 – اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصيتها عدد 2200 ألف (د/21) المؤرخة في 16 دجنبر 1966 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به . وقد دخل العهدان الدوليان والبروتوكول حيز التنفيذ سنة 1976 بالتوقيع والمصادقة بعد توفر النصاب المطلوب [8] .

15 – اشتمل العهدان على عدة حقوق من بينها الحق في العمل ، حيث نصت المادة السادسة من العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي :

«1 – تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق».

ونصت المادة الثامنة من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية

«3 – أ . لايجوز اكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي» .

16 – يلاحظ من دراسة النصوص أعلاه أننا أمام تدشين طفرة نوعية في تطور مفهوم التشغيل ضمن مبادىء حقوق الإنسان . ونحن ، نتيجة ذلك ، أمام حق العمل وحمايته، إذ لم يعد أحد يجادل في انتمائه إلى الحقوق الجوهرية، حيث أضفى عليه العهدان صفة القاعدة القانونية الملزمة، بعد أن كان لا يعدو توجيهات أخلاقية في الإعلان العالمي، ومبادئ في منظمة العمل الدولية.

17 – يعتبر عمل منظمة العمل الدولية في طليعة المجهودات الهادفة الى حماية حقوق الإنسان وتنميتها وتطويرها [9] وفي هذا النطاق وافق المجلس

الاداري للمنظمة سنة 1979 على ترتيب الوسائل المتاحة ، والموضوعات التي يمكن أن تكون محل اتفاقيات جديدة ، من أجل توجيه العمل المعياري للمنظمة ، وعند الاقتضاء تكييف مقتضيات سابقة ، وفق ظروف تطورت ، ومن جملتها قضايا التشغيل . وقد وجد هذا التوجه تطبيقه في النتائج التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتشغيل ، والتي تلت التوصية بشأن سياسة التشغيل والمعايير المتعلقة بضمان الشغل[10]، وتأكد كسياسة لامحيد عنها للمنظمة عندما صرح مديرها العام السابق السيد Francis BLANCHARD بأن من الواجب على المنظمة متابعة عملها المعياري بمراجعة الاتفاقيات التي تاكلت بفعل الزمن ، واقتراح معايير جديدة لتغطية الحالات المستجدة ، والسهر على تطبيقها ، ومساعدة الدول على المصادقة عليها . فهذه هي الآفاق التي ينبغي على المنظمة أن توسعها من خلال دفاع يقوي حقوق الانسان [11] .

18 - ونود أن نشير الى أن العهدين والاعلان العالمي تشكل المصدر العام لحقوق الإنسان ، والتحديد الأول بالنسبة لحق العمل وأول تجسيد لتطوره . غير أن منظمة العمل قد استقطبت حصة الأسد في هذا المجال باعتبارها المؤسسة المتخصصة ؛ فقد بلغ عدد الاتفاقيات الصادرة عنها 176 اتفاقية في المادة الاجتماعية التي تندرج تحتها حوادث الشغل ، والأمراض المهنية ، ومنازعات الشغل ، والضمان الاجتماعي ، وهذه هي وحدها الوسيلة النموذجية للتنظيم الدولي للعمل ، والتي تكون موضوع مصادقة الدول ، وبالتالي حق مراقبة مدى احترامها ، أما عدد التوصيات فقد بلغ 183 توصية .

19 – لقد أبانت هذه الاتفاقيات والتوصيات الاهتمام بالحرية النقابية ، والسخرة ، والتمييز في التشغيل ، وحرية العمل ، وتكافؤ الفرص، والحق في العمل، وفي دخل أدنى، وفي الضمان الاجتماعي. وهي حقوق تضمنتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

20 - لقد حققت المنظمات الدولية طفرة نوعية أخرى عندما ربطت ربطا جدليا بين حقوق الإنسان ، التي من بينها حق العمل ، وبين الديمقراطية والتنمية. فقد نصت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 السالف ذكرها، في الفقرة الثالثة من مادتها الأولى ، على أنه «يجب أن تضع السياسة المذكورة في اعتبارها مرحلة التنمية الاقتصادية، ومستواها، والعلاقات المتبادلة بين أهداف العمالة، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وأن يجري العمل على تحقيق هذه السياسة بأساليب وطرق تلائم الظروف والمواصفات القومية المتبعة».

21 – لاريب أن الأمر يتعلق بتطور جوهري أقره الاعلان الرسمي المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو 1990 عندما أكد على : " أن الاستغلال الكامل للموارد البشرية والاعتراف بحقوق الإنسان يحفزان الابداع والابتكار وروح المبادرة " ؛ كما افرزته مقترحات الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية [12] .

22 – يلاحظ أنه بالرغم من التنظيم الدقيق الذي عرفته المبادىء الدولية لحقوق الإنسان في مجال حق العمل واستراتيجيات التشغيل ، فان ذلك لم يؤد الى الحد من البطالة كعدو عنيد في مواجهة التشغيل . ولقد أبانت الأزمة الاقتصادية – التي ألقت بظلالها منذ سنة 1973 على أكثرية الدول المصنعة – عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية المهيمنة ، وأبرزت أهمية العلاقة القائمة بين الاقتصاد والتشغيل والبطالة [13].

ثالثا : المغرب وهذه الأطروحة

23 – نصت الدساتير المغربية على أن التشغيل حق للمواطنين على السواء. وتضمنت ديباجة الدستور المُراجَع لعام 1992 أن المملكة ، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية ، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادىء وحقوق وواجبات ، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا .

24 – تبنّى المغرب الاعلان العالمي ، وصادق على العهدين ، وعلى العديد من الاتفاقيات التي تتمحور حول الحقوق المدنية والسياسية من جهة ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى . ولم يقتصر على ذلك ، كعضو فاعل في المنتظم الدولي ، بل صادق على احدى وأربعين اتفاقية من نتاج منظمة العمل الدولية ، من بينها الاتفاقية ١١١ السابق ذكرها ، والتي تنص مادتها الثانية على " تعهد كل عضو تسري عليه هذه الاتفاقية أن يعلن ، ويتبع سياسة قومية تدعم المساواة في المعاملة والفرص بالنسبة للتشغيل والمهن ، وتؤدي الى القضاء على أية تفرقة فيهما [14] .

25 – ولكي نتعرف على موقع المغرب من هذه الأطروحة ، يجدر بنا أولاً أن نشخص وضع التشريع الجاري به العمل في قانون الشغل ؛ فالفقيه المتبصر يدرك بالبداهة أنه يمتاز ، إن صح التعبير ، بالتضخم ، والتبعثر، والفراغ أحيانا ، مما يمنع القاضي من تحقيق التوازن بين مصالح الأجراء وأرباب العمل ، فهو دائما محل نقد من هذا وذاك . ان التضخم واضح في أن عدد الفصول المكونة

لهذه المادة يبلغ ألف فصل تندرج ضمن تسعين ظهيرا ، وأكثر من ألفين وأربعمائة فصل ضمن ماينا هز ثلاثمائة مرسوم ؛ تضخمٌ ينقصه التناسق في شتى القطاعات المهنية ، ويطبعه التنافر مع ماطرأ من جديد منذ انتصار الليبرالية ومنطق اقتصاد السوق ، مما دفع الفقهاء من جهة ، وفرقاء الانتاج من جهة أخرى، إلى الدعوة إلى ضرورة جمع شتات هذا القانون، وتبسيطه ، وتحديثه ، ليلائم المستجدات التي تعيشها السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

26 - ان صورة حقوق الإنسان بمفهومها العالمي قد أثرت في الأوضاع الوطنية لتصبح في قلب التحول الذي تشهده المملكة ، ويتجلى ذلك في تكليف جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدراسة مشروع مُدوّنة الشغل من منظور حقوق الإنسان ، يعتمد المقارنة بين مقتضياته ، وبين الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا المجال ، ويكفي أن نشير الى أن المشروع تبنى في مادته الثامنة مبدأ منع أي تمييز بين الأجراء من حيث السلالة، أو اللون، أو العقيدة، أو الرأي السياسي ... وكل اجراء من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص، أو المعاملة في مجال التشغيل، أو تعاطي المهنة. كما تضمن إمكانية إنشاء وكالات الاستشارة التي ينشؤها الأشخاص الاعتباريون في مجال التشغيل [15] وتنظيم مقاولات التشغيل المؤقت لأول مرة بعد ان كانت واقعا فعليا دون ركيزة قانونية [16]، والرفع من السن الأدنى للتشغيل مما يساهم في تخفيض عدد طالبي العمل، بالإضافة إلى حماية الأحداث من الأعمال المرهقة [17].

27 - والواقع أن المغرب يواكب قافلة البحث في كل ماله علاقة بايجاد مناصب شغل ، وامتصاص أكثر مايمكن من عوامل البطالة ، وفي هذا السياق أحدث جلالة الملك المجلس الوطني للشباب والمستقبل [18] للمساهمة في تكييف أنظمة التربية والتأهيل، بحسب ما تستلزمه متطلبات الاقتصاد المغربي، من خلال القيام بعدة مهام من بينها جمع المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالتشغيل، واقتراح الحوافز والإصلاحات البنيوية التي من شأنها أن تحقق النهوض به.[19]

28 - لقد رسم جلالة الملك استراتيجية من شأنها أن تحارب الأزمة الحادة التي يعاني منها المغرب كما تعاني منها الدول المصنعة ؛ استراتيجية تعتمد الليبرالية المعقلنة، والاختيار الصارم لاقتصاد السوق، المبني على الأشكال الأكثر ديموقراطية، للعلاقة الاقتصادية الدولية، وتقديم ضمانات للاستثمارات الخاصة المنتجة، وتشجيع اشكال التعامل التي يمكن أن تسهم في تمويل ونقل

التكنولوجيا، وتقنيات العمل، والاندماج في الاقتصاد والسوق الدوليين، فضاؤها الدعوة إلى تحقيق نهضة تشريعية ترفع من شأن المغرب ليزورّ عن وضعه في خانة التقتير أو التضخم ' وهذه النهضة تتعلق بقانون الاستثمار، وشركات المساهمة، والقانون التجاري، والمحاكم التجارية، ومُدوّنة الشغل. والأمل كبير في أن هذه الاستراتيجية ستمكن المغرب من مواجهة التحديات الكبرى لعام 2010 المرتبطة باتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وتحديات العولمة والانفتاح المرتبطة باتفاقية الكات.

الخلاصة

29 – ، ، وبعد فقد تكون خاتمة مطاف هذا البحث

– ان حق العمل برز على شكل توجيهات أخلاقية في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم ما لبث أن تحول إلى قاعدة قانونية ملزمة اثر صدور العهدين.

– ان دور منظمة العمل الدولية فاعل في سيرورة سياسة التشغيل، إذ يعتبر اسهامها من ابرز العوامل التي أدت إلى ربط الفكر الإنساني بين حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية.

– ان المغرب يواكب التطور المستمر الذي تعرفه القافلة الدولية [20] بمصادقته على المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها حق العمل. وهو بفضل الاستراتيجية الحسنية يعرف حاليا نهضة تشريعية تجعله في بحبوحة قواعد النظام العالمي الجديد واقتصاد السوق، يحتل فيها تشريع الشغل مكانا مركزيا.

– ان الإنسانية – والمغرب جزء منها – تعيش على صعيد الواقع قصورا مثيرا للقلق أمام الغول العنيد للتشغيل، الا وهو البطالة، وهذا الاخطبوط يؤرجح الإنسان بين اليأس والأمل، بين الفعل والاستسلام. وأظن ظنا يميل إلى اليقين أن للمقاولات دورا فاعلا في تقليص البطالة بعدما طويت صفحة صراع الطبقات، وحلت محلها قواعد الشراكة، وفضيلة الحوار.

الهـوامـــش

(1) أنظر على سبيل المثال ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946)

(2) ما نعنيه هنا هو حق الإنسان البالغ في العمل في الظروف الاعتيادية لكن ذلك لايمنع من اتخاذ تدابير ضد تشغيل النساء والأطفال · تدابير ليس الهدف منها تقييد حريتهم في الاشتغال ، وانما بالعكس ، الحيلولة دون استغلالهم ، ودون أن يؤدي هذا الاستغلال الى اعاقة تطورهم كبشر

أنظر في هذا الصدد المناقشة الممتعة للموضوع في

J LECLERCQ, "Leçons de droit naturel", IV Les droits et devoirs individuels, 2e partie Travail, Propriété, 3e éd. , 1955, pp 44 et suiv

(3) عَهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1981 الى فريق من الخبراء الحكوميين بلورة الحق في التنمية، وبعد خمس سنوات صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1986 على الإعلان 41 - 128 المتعلق بهذا الحق، والذي يتلخص فيما يلي

- شمول الحق في التنمية جميع حقوق الإنسان الأخرى باعتبارها مظاهر عنه وفروعا له
- اعتبار الإنسان هو الهدف من التنمية ، فهو اذاً مشارك ومنفذ ومستفيد رئيسي
- تطور العلاقات الدولية يجعل مسؤولية التنمية جماعية عالمية
- التكامل بين البعدين الوطني والدولي في عملية التنمية
- أهمية التعاون الدولي المتعدد الأطراف من أجل التنمية

(4) رغم التعديلات التي وردت على دستور منظمة العمل الدولية سنة 1945و 1946، فإن تصريح فيلاديلفيا كان له أثر مهم على أنشطتها ، وأدمج بعد ذلك في دستورها راجع في هذا الصدد Nicolas Valticos, Droit international du travail, Traité de Droit du Travail, Dalloz 1970, p 303

(5) راجع في هذا الصدد محمد طلعت الغنيمي ، التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، القاهرة ، 1974، صفحة 979 وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما أوردته معاهدة فرساي للسلام إنشاء منتظم دولي يسمى «منتظم العمل الدولي» ألحق بعصبة الأمم باعتباره أحد تنظيماتها، وفي سنة 1947 أصبح منتظم العمل الدولي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، راجع في هذا الصدد محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الثالثة 1983، صفحة 431

(6) محمد سعيد الدقاق، التشريع الدولي في مجال حقوق الإنسان، حقوق الإنسان، المجلد الثاني، بيروت دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1989، صفحة 76

و في هذا الاتجاه صنف الشافعي محمد البشير الإعلان ضمن المصادر الاحتياطية فقط لقانون حقوق الإنسان أنظر قانون حقوق الإنسان ذاتيته ومصادره ، نفس المرجع ، صفحة 21

(7) أنظر بحثنا المعنون " المنتظم الدولي وحقوق الانسان ، المنتظم الدولي والتدخل ، في هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار " ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة " دورات " ، الرباط ، أكتوبر 1991 ، ص 103 ومابعدها

(8) تمت المصادقة بتاريخ 3 يناير بالنسبة للعهد الأول طبقا للمادة 27 منه ، وبتاريخ 23 مارس بالنسبة للعهد الثاني طبقا للمادة 49 منه وكذا بالنسبة للبروتوكول الاختياري طبقا للمادة 9 منه

(9) صرح الأمين العام الأسبق لهيأة الأمم المتحدة يوثانت أمام مؤتمر العمل الدولي في 18 يونيو 1969 بأن عمل منظمة العمل الدولية في طليعة المجهودات الهادفة الى الحماية الدولية لحقوق الإنسان

(10) Les Droits de l'Homme, une responsabilité commune, Conférence Internationale du Travail, 75ème session, 1988, Rapport du directeur général, p 5.

(11) Ibid, p. V .

(12) تتجسد هذه الاستراتيجية في

- مساعدة بينة تدعم تطور نظم سياسية في كل مكان، تقوم على الإرادة العامة، واحترام حقوق الإنسان فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الفقرة 13)

- تنمية الموارد البشرية، وتنظيم المشاريع التجارية الحرة والابتكار، والتطبيق الشيط للعلم والتكنولوجيا في إطار من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف، وجميعها أمور أساسية وذات أهمية للنمو والتنمية (الفقرة 15)

(13) Francis Zapata, Questions sociales, travail, emploi, relations sociales, Paris, Sirey, 1988, p. 271

(14) تعتبر هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات حصولا على المصادقة ، اذ صادقت عليها 120 دولة أنظر

Egalité de l'emploi et la profession, Conférence Internationale du Travail, 83 ème Session 1996,

Bureau international du Travail, Genève, p. 141 وقد صادق عليها المغرب بتاريخ 27 مارس 1963

(15) المادة 416 من مشروع المُدوّنة

(16) تعرف الفقرة 2 من المادة 417 من مشروع مدونة مقاولة التشغيل المؤقت كل شخص طبيعي أو اعتباري ويقتصر نشاطه الأساسي على تقديم اجراء بصفة مؤقتة لمقاولات أو أشخاص

(17) رفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مقترحا الى جلالة الملك بشأن الرفع من السن الأدنى لقبول الأحداث في الأعمال الصناعية الى خمس عشرة سنة ، حتى توافق مقتضيات مشروع مدونة الشغل في هذا المجال المادة من الاتفاقية 59 بشأن تحديد السن الأدنى لقبول الأحداث في الأعمال الصناعية (مذكرة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بتاريخ 6 أبريل 1995) علما بأن المغرب صادق على الاتفاقية عدد 2 بشأن البطالة ، والاتفاقية عدد 4 بشأن تشغيل النساء أثناء الليل ، والاتفاقية عدد 15 بشأن تحديد السن الأدنى التي يجوز فيها تشغيل الشباب وقادين أو مساعدي وقادين ، الاتفاقية 22 بشأن عقود استخدام التجارة، الاتفاقية عدد 29 بشأن السخرة أو العمل الإجباري ، الاتفاقية عدد 30 بشأن تنظيم ساعات العمل في التجارة والمكاتب ، الاتفاقية عدد 41 بشأن تشغيل النساء أثناء الليل ، الاتفاقية عدد 45 بشأن استخدام النساء في العمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها ،

الاتفاقية عدد 105 بشأن تحريم العمل الجبري " السخرة " ، الاتفاقية 145 بشأن استمرار تشغيل رجال البحر

(18) أنظر الظهير الشريف رقم 190-1-90 الصادر في 5 شعبان 1411(20 فبراير 1991)

(19) المادة الثانية من ظهير 20 فبراير 1991 المنشىء للمجلس الوطني للشباب والمستقبل

(20) انعقد في بداية شهر ابريل 1996 اجتماع للدول الصناعية السبع بشأن التشغيل ، راجع في هذا الصدد Le Sommet des pays riches à Lille, Le Monde, 3 Avril 1996. Le G7 s'oriente vers une politique d'emploi à l'anglo-saxonne, Le Monde, le 4 avril 1996.

تأملات في حقوق الإنسان والتشغيل

أحمد صدقي الدجاني

«حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية» هو الموضوع الذي تفضل راعي أكاديميتنا بعرضه علينا في هذه الدورة الأولى لعام 1996. وقد وجدت لسان حالي يقول وأنا أتلقى الدعوة الكريمة «ياله من موضوع حيوي يدعو إلى القراءة فيه والدرس، ويبعث على التفكر، ويغري بالتأمل». وهكذا أقبلت على الانشغال به والاشتغال فيه تعلّما وتفكرا وتأملا، ورأيت أن أسجل تأملات انتهت إليها حافلة بتساؤلات، لأطرحها للنظر، متطلعا إلى الاغتناء بمجالات المختصين من الخبراء والزملاء الأفاضل لهذا الموضوع، وبمناقشاتهم.

1 - تحولات «الكوكبة»

أتأمل في توقيت طرح هذا الموضوع الحيوي علينا، فأجد أنه يطرح في وقت يشهد عالمنا فيه تحولات في النظام الاقتصادي الدولي تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان. وقد أطلق بعض العلماء على هذه التحولات اسم «الكوكبة» "Globalization" المشتق من كلمة "Globe" بمعنى الكرة الأرضية. وذلك بقصد إبراز التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول». كما أوضح اسماعيل صبري عبد الله في بحثه «الكوكبة» (القاهرة، اكتوبر 1995). ومن مظاهر هذه «الكوكبة» ما نراه من تحكم كثيرين من المتابعة الآنية للأحداث من خلال وسائل الاتصال الحديثة، ومثلها المباريات التي تشد الملايين إلى مشاهدتها. وما نراه أيضا من انتقال قيم حضارية غربية في الغذاء، كوكاكولا وماكدونالد، وفي الكساء، الجينز والـ «تي شيرت» بتزويقاته وكلماته، وفي الفن، موسيقى الروك ومشتقاته. ثم ما

نسمع عنه أو نقرأ من أنباء اندماج شركات ضخمة أو شراء أسهم من السوق عن طريق وسائط الاتصال السريع.

لقد وقعت هذه التحولات في النظام الاقتصادي الدولي بفعل التحول من الرأسمالية القومية في الغرب إلى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية، إثر حدوث ثورة في العلم أوصلت إلى الانقلاب الثوري وأسلحة الدمار الشامل، وثورة التحرير في البلدان المستعمرة أنهت الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، وذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية. وهكذا توافقت دول الهيمنة على نبذ الحرب وسيلة لحسم الخلافات بينها. وعملت كل منها على إعادة توزيع الدخل القومي على نحو يحدُّ من اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وشجعت «مجتمع الاستهلاك الكبير». واستمرت في استغلال الدول الأخرى بوسائل اقتصادية يجسدها واقع أن كل مبادلة بين الجنوب والشمال هي مبادلة غير متكافئة، يستغل فيها القويُّ الضعيف دون حاجة إلى قمع أجنبي أو احتلال عسكري، ولا يجوز عند الحديث عن ثراء أهل الشمال إغفال أن الجنوب من أهم مصادره. كما يقول اسماعيل صبري عبد الله في بحثه آنف الذكر.

أسهمت في صنع هذه التحولات فعاليات جديدة ظهرت هي الشركات متعددة الجنسيات Transnational Corporations (TNC'S). ومن سمات هذه الشركات الضخامة، وتنوع الأنشطة، والانتشار الجغرافي، والاعتماد على المدخرات العالمية التي تحصل عليها ببيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وبالاقتراض من البنوك متعددة الجنسية وبإلزام الشركات التابعة بتوفير التمويل اللازم محليا، وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. وتقوم هذه الشركات اليوم بدور كبير في الاقتصاد العالمي. وقد برزت منها خمسمائة شركة غالبيتها العظمى توجد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تجمع بين اليابان والدول الغربية. وهناك أربع عشرة شركة في شرقي آسيا. وبلغ مجموع إيرادات هذه الشركات الخمسمائة - كما ذكرت مجلة فورتن *Fortune* في يوليو 1995 - (10.254) عشرة تريليون ومائتين وأربعة وخمسين دولارا، كما بلغ عدد العاملين فيها 34,5 مليون عامل. وكانت قيمة الأصول 33,8 تريليون دولار، وبلغ صافي الأرباح 281,8 مليار دولار.

تؤثر هذه التحولات على حياة الإنسان في كوكب الأرض، فتبرز أمامه قضايا وتثور تساؤلات قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وفضاء وقارة

قطبية جنوبية، وقضية صيانة البيئة وتحركات سكان الأرض، وقضية الفقر في العالم،وقضية الجريمة المنظمة.وجميعها قضايا لها صفة«العالمية» و«الكوكبية»، ولها تأثيرها القوي على حياة الإنسان وعمله. ومن بين التساؤلات التي تثور تساؤل عن دور الدولة في ظل هذه التحولات الهامة في وقت تتعرض فيه الدولة لتأثير الكوكبة عليها. وتساؤل آخر عن دور الجماعات الأهلية في أوطانها، وعن المنظمات الأهلية متعدية الجنسيات التي قامت مؤخرا في إطار الكوكبة في الغرب بخاصة، فضلا عن المنظمة الأممية وما ينبثق عنها من منظمات دولية متخصصة.

2 - حقوق الإنسان بين النص النظري والتطبيق العملي

انتقل عند هذا الحد إلى التأمل في حال حقوق الإنسان بعامة وحق العمل منها بخاصة المتصل بالتشغيل في ظل هذه التحولات، فألاحظ بداية تزايد الاهتمام بالحديث عن هذه الحقوق هنا وهناك في عالمنا مع صدور عدد من الإعلانات العالمية تؤكدها وتشرحها وتدعو إلى احترامها. كما أجد في الوقت نفسه أن التقارير الشارحة لهذا الحال وطنية كانت أو إقليمية أو عالمية تكشف عن أشكال من الانتهاكات لهذه الحقوق، ومنها حق العمل، تقوم بها دول تجاه مواطنيها، ودول الهيمنة تجاه شعوب أخرى.

لقد تردد الحديث عن حقوق الإنسان وما تحقق من إنجازات بشأنها، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين على تأسيس «الأمم المتحدة». وفي العدد الذي أصدرته المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية في يونيو - حزيران 1995، اعتبر «كودجوا» «أن ألوان التحسن التي تم تحقيقها في مجال الحماية الدولية للحقوق الفردية والجماعية منذ عام 1945 ما تزال دراماتيكية حقا». وشرح كيف أسهمت منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها في دعم احترام حقوق الإنسان، ثم أصدرت في 1948/12/10 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبدأت منذ عام 1952 عملية توضيح الحقوق الفردية والجماعية بكل جدية، من خلال لجنة حقوق الإنسان ولجنة تصفية الاستعمار، ووضحت المعايير الدولة لحقوق الإنسان معتمدة مواثيق وإعلانات وقرارات دولية. وهكذا ثم الوصول إلى نقطة في سياق القانون الدولي يمكن عندها القول «إن كل فرد قد ضمن لنفسه - نظرياً - مساحة من الحقوق الإنسانية تتضمن الحق في الحياة، والاعتراف به شخصا قانونيا، ورفع الدعوى القضائية، والتجمع السلمي، وحرية المزاملة، والأمن الشخصي. فضلا عن حرية الفكر

والتعبير، والضمير والدين، وحرية التنقل. وكذلك التحرر من التعذيب، ومن الإعدام المتعجل فيه، ومن العقاب الشرس والوحشي، ومن العبودية، ومن الأشغال الشاقة، ومن العمل الإجباري، ومن السجن لعدم الوفاء بشروط عقد مبرم، ومن الخضوع للقوانين بأثر رجعي. والقانون الدولي يمنح الفرد كذلك، الحق في العمل، والحق في تشكيل النقابات العمالية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التمتع بالصحة البدنية والعقلية، والحق في التعليم. وقد نصت بعض الوثائق أيضا على المساواة بين كل الأشخاص بغض النظر عن الجماعة التي ينتمون إليها، نساءً وأطفالا وأقليات لهم جميعا حقوق الأفراد الآخرين نفسها. وهناك نصوص تحظر التفرقة بسبب الجنس أو «العنصر» أو المعتقدات الدينية، ونصوص أخرى تختص بحقوق محددة «للأقليات»، والمحبوسين، و«الشعوب الأصلية» التي تعرضت أوطانها لاستعمار استيطاني، والعمال المهاجرين، والنساء، والشعوب التابعة، والأطفال، والأشخاص غير المنتمين إلى دولة معينة، والمغتربين، والمعوقين، والمتخلفين. هذا فضلا عن حق تقرير المصير الذي به يمكن لأفراد الجماعة أن يقرروا وضعهم السياسي ويواصلوا تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

إن هذه الحقوق كما نرى نوعان. أولهما مدني سياسي، والآخر اجتماعي اقتصادي ثقافي. وقد أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966/10/16 في ميثاقين دوليين أصبحا نافذين عام 1976 حين صدقت عليهما خمس وثلاثون دولة تعهدت بتقويم تقارير عن العمل بأحكامهما.

ما أوسع الفجوة بين النص النظري والتطبيق العملي على صعيد حقوق الإنسان هذه. وما أطول «مسافة الخُلف بين القول والعمل» عند كثيرين يتحدثون بألسنتهم عن هذه الحقوق وتأتي أعمالهم مغايرة لما يقولون. وهذا ما تكشف عنه التقارير الشارحة لحال حقوق الإنسان دولية كانت مثل «منظمة العفو الدولية» أو إقليمية كانت مثل «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» أو وطنية كانت مثل المنظمات النظرية الكثيرة في غالب الدول. وحين ننظر في هذه التقارير، نجد أن انتهاكات حقوق الإنسان تصيب الإنسان في مختلف مراحل عمره، طفلا وشابا وكهلا وشيخا، كما تصيبه ذكرا أو أنثى، كما نجد أن القائمين بالانتهاكات هم دول وجماعات وأفراد. فهناك دول الهيمنة التي تنتهك حقوق الإنسان في دول أخرى، وهناك دول تنتهك حقوق مواطنيها ؛ وهذا ما تقوم به جماعات وأفراد أيضا

ينتهكون حقوق إخوة لهم في الإنسانية. ونجد أن نسبة عالية من الانتهاكات تحدث لحق العمل وما يتصل به من حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية. ويبرز التساؤل ملحا «كيف السبيل لمواجهة هذه الانتهاكات ؟ ما العمل لإعمال النص النظري وسدّ الفجوة بينه وبين التطبيق العملي ؟ ما هي تحديدا واجبات المنظمة الأممية وما يتبعها من منظمات دولية، وواجبات الدول والجماعات والأفراد في التصدي لهذه الانتهاكات ؟ وما هي الضمانات لكي لا تستمر الانتهاكات ؟

3 - واقع «التشغيل» وانتشار الفقر في العالم

أجد نفسي هنا وأنا أركز تأملي على موضوع «التشغيل» المتصل بحق العمل، ويتداعى إلى الخاطر نص المادة 23 ، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بنودها الأربعة «لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة، وفي الأجر المتساوي، وفي المكافأة العادلة المرضية، وفي حق إنشاء النقابات» وكذلك المادتان 24 ، 25 اللتان تتحدثان عن حقه في الراحة وحقه في مستوى معيشة لائق له ولأسرته مع حقه للأمومة والطفولة في رعاية خاصة. وألاحظ الترابط القوي بين ما جاء في هذه المواد الثلاثة من حقوق وبقية الحقوق الواردة في الإعلان، ومنها حق التنقل في المادة 13.

واضح من قراءة التقارير الدولية بشأن احترام حق العمل أن هذا الحق يتعرض لانتهاكات خطيرة، وأن موضوع «التشغيل» يعاني من صعوبات وتعقيدات تنتظر من يذللها ويحل عُقدها. وبفعل هذا الواقع القائم انتشر الفقر في العالم، ووصل أحيانا حد المسغبة. وهناك حوالي مليار من بين البشر هم خمس سكان العالم يعيشون على دولار واحد يوميا لكل فرد. وقد نبه البنك الدولي - كما يقول اسماعيل صبري عبد الله - في دراسة نشرها عام 1993 أن عدد هؤلاء الفقراء سيزيد في بعض أقطار أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بنسبة 50% في نهاية القرن الحالي. وجاء هذا التنبيه إدراكا منه أخيرا أن الفقر المدقع وما يجره من هزات اجتماعية وسياسية، وما يعنيه من ضيق السوق المحلية عقبة كؤود في طريق النمو الاقتصادي». ويمكن القول أننا إذا حددنا معيارا للفقر يضم حدا أدنى من السكن والصحة والتعليم لوجدنا أن نصف البشرية تعيش في حالة فقر.

تكشف هذه التقارير أيضا عن وجود جيوب فقر في الدول الغنية في الشمال ناجمة عن البطالة و نسق التأمين الاجتماعي المتبع وزيادة نسبة من هم في سن

التقاعد. وقد نجم عن هذه الجيوب انتشار العنف وزيادة الجرائم وظهور حركات تجاهر بالعنصرية، في المدن الكبرى بخاصة. ومن اللافت أن انتشار الفقر في العالم مقترن في عصر «الكوكبة» بانتشار الجريمة المنظمة التي صارت لها تنظيماتها العالمية. وتتبع هذه التنظيمات أو «المافيات» أساليب الشركات ورجال الأعمال. وهي أيضا تتدخل في موضوع «التشغيل» وتستغله في ممارستها تجارة المخدرات والاتجار غير المشروع في الأسلحة والأنشطة المالية المريبة، وفي تنظيم شبكات تهريب العمال واستغلالهم، وفي التسلط على الأطفال المحتاجين والنساء المحتاجات. ومن اللافت أيضا أن دول الهيمنة وهي تنادي بإطلاق حرية الانتقال لرأس المال والسلع والخدمات تتشدد في منع انتقال العمالة من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني مقيدة تحركات سكان الكوكب لأول مرة في التاريخ الإنساني. وهذا ما رأيناه في اتفاقية الجات لعام 1994.

يلح التساؤل أمام هذه الصورة المقلقة حول سبل التصدي لمشكلة الفقر المتفاقمة في عالمنا. وحول إعادة النظر في سياسات العمل والعمال والتشغيل انطلاقا من رؤية كلية شاملة لحقوق الإنسان.

4 - مشكلات تتعلق بالتشغيل

أقف هنا متأملا في مشكلات تتعلق بالتشغيل ترافقها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، باحثا عن الثغرات التي أدت إلى وجود هذه المشكلات.

تعاني مناطق عدة في عالمنا من مشكلة التشغيل القهري وتسخير العمال. وأحد المنافذ لهذا النوع من التشغيل القهري هو ما يعرف اليوم «بعبودية الديون»، في وقت شهد اشتعال آخر آثار «الرق» من عالمنا. وعبودية الديون عملية يجريها رب العمل المستخدِم مع عامل مستخدَم، يقدم له عربونا يتعين عليه الوفاء به من أجره مستقبلا. ولما كانت الأجور زهيدة تتعرض لاستقطاعات مختلفة، فإن العامل لا يمكن أن يسدد ما عليه من دين، ويضطر إلى مزيد من الاستدانة فيصبح أسيرا لصاحب العمل الذي قد يصر على انتقال الدين من الأب إلى الابن إلى الحفيد. ويذكر جورج شالن في مقاله «الإكراه على العمل» المنشور في عدد رسالة اليونسكو الخاص عن الرق (أكتوبر 1994) أن عبودية الدين هذه منتشرة بنوع خاص في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وضحاياها فقراء أميون لا يستطيعون الفكاك منها. وهم إذا حاولوا ترك أعمالهم يقبض عليهم غالبا فيعودون إلى العمل

قهرا. وقد يعاقبون أو يقتلون. كما يذكر أن الهند وباكستان واجهتا بعض مشاكل التشغيل القهري والعمل المستعبد زمنا طويلا. وقد ألغت باكستان هذا النظام بقانون صدر في مارس 1992. ويُوجَّه هؤلاء «الغارمون» أسرى الديون عادة إلى العمل في المحاجر وقمائن الطوب وصيد الأسماك والبناء ونسيج السجاد والزراعة.

واضح أن الثغرة هنا هي في عدم وجود شروط عمل عادلة ومرضية، وما ينجم عنها من «بخس» أجر العامل خلافا للبند الأول من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتسع هذه الثغرة مع انعدام التكافل على صعيد المجتمع وغياب القانون الرادع على صعيد الدولة، وما أفظع النتائج التي تترتب على ذلك.

«عبودية الديون» هذه بدأت تظهر في دول الشمال في أوساط مهاجرين «غير شرعيين» وقعوا في براثن عصابات الجريمة المنظمة. وقد رصدت هذه الظاهرة مجلة الايكونوميست في عددها الصادر في 1995/8/11 في مقال بعنوان «التجارة الحديثة بالبشر» ذكرت فيه انه في الوقت الذي تغلق فيه أوروبا الأبواب أمام الهجرة الأجنبية إليها يلاحظ تصاعد في الهجرات غير الشرعية، وأن مهنة تهريب البشر آخذة بالازدهار لاسيما في أوروبا الشرقية. ويتقاضى هؤلاء المهربون على «الرأس الواحد» ما بين 500 إلى 5000 دولار أمريكي حسب الجهة المقصودة. وتبتز هذه العصابات المهاجرين التعساء وتستخدمهم في نوع جديد من العبودية الأبدية لكي يسددوا ما عليهم من حسابات لمن هربوهم، ويفرضون عليهم تعاطي السرقة والنشل والزنا في عالم من السراديب الخفية المظلمة. وتقدر أرباح هذه المنظمات ببليون وعشر البليون دولار في السنة من مجموع خمسة إلى سبعة بلايين هي المجموع الكلي للأرباح على المستوى العالمي. وما أكثر المآسي التي يتعرض لها هؤلاء الأفراد الباحثون عن العمل الشريف خارج أوطانهم، سواء أثناء تهريبهم أو بعد وصولهم. وكم من مأساة وقعت في السفن والشاحنات الناقلة وانتهت بموت المئات، وآخرها تلك السفينة التي احترقت على شواطئ صقلية قبل أسابيع. ويقدر عدد الذين يتم تهريبهم سنويا إلى أوروبا الغربية بثلاثمائة ألف شخص.

نحن هنا أمام عدة ثغرات حدثت بسبب عدم تطبيق حق العمل وما يقترن به من حق التنقل والهجرة، في البلد الموطن، وفي البلد الغني، وفيما بينهما.

ويا لهول معاناة أفراد الكثيرين بسبب ذلك.

تتضاعف فظاعة التشغيل القهري حين يستهدف أطفالا ونساءً. وقد سجلت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية في تقرير لها عن سخرة الأطفال «استغلالهم في ممارسة البغاء، أو في أماكن تشغيل العمال بأجور زهيدة أو المواخير والمنازل الخاصة» وهذه كلها من أسوأ أشكال السخرة. ويذكر جورج شالن في مقاله الإكراه في العمل أن اللجنة في عام 1995 اختارت أن تدين بشدة هذا الاستغلال، وتعلن أن إيقافه هو مسؤولية دولية أيضا وليس فقط البلد الذي يحدث فيه. وتسجل التقارير الدولية وجود ملايين من الأطفال اختطفوا أو وقعوا ضحايا انحراف يبعدهم عن عائلاتهم، يحتجزون في أماكن قذرة أو يباعون في سن صغيرة جدا ويعملون عمال مسخرين.

إن للطفل في القانون الدولي حقوقا تضمنتها مجموعة وثائق دولية بدءا من إعلان جنيف لحقوق الطفل عام 1924 وصولا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 التي «تجمع في نظام واحد شامل فريد من نوعه جميع القواعد القانونية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال ويمارسوها بفعالية، وحسب طاقاتهم وقدراتهم»، كما تقول نجوى علي عتيقة في كتابها «حقوق الطفل في القانون الدولي» (دار المستقبل العربي 1995). والمطلوب هو احترام هذه الحقوق. وقد عنيت لجان الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية بوضع سياسات من أجل تعزيز العدل الاجتماعي ومساعدة الأطفال والأسر المتروكة. ومن ثمار هذا الجهد برنامج العمل ضد استرقاق الأطفال الصادر في نوفمبر 1992 عن ندوة إقليمية أسيوية انعقدت في إسلام آباد بباكستان. وتتجه الأنظار إلى الحكومات لمضاعفة جهودها على صعيد حماية الطفل ورعايته. وما يصدق علي الطفل يصدق على المرأة المستغلة.

واضح أن الثغرات التي ينفذ منها لانتهاك حقوق الطفل توجد حين يحرم من أسرة تحميه وتكون قادرة على إعالته. وهنا يبرز حق العمل لرب الأسرة أمرا حيويا، تماما كما يبرز حق تأسيس أسرة.

لعل من أكثر المشكلات المتعلقة «بالتشغيل» حدة ومرارة، تلك التي تصيب شعبا بأكمله، وتضعه تحت الحصار. ومثل صارخ عليها نراه هذه الأيام فيما يعانيه شعب فلسطين العربي في وطنه المحتل بفعل حصار تفرضه سلطات

الاحتلال على سلطة الحكم الذاتي الانتقالي المحدود منذ 1996/2/25. ويؤدي هذا الحصار فيما يؤدي إلى منع مائتي ألف عامل من أبناء فلسطين من أعمالهم التي رتبتها لهم اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة في نيسان - أبريل 1994 من سلطات الاحتلال والسلطة الفلسطينية. وقد قيدت هذه الاتفاقية مقابل هذا الترتيب حرية حركة سلطة الحكم الذاتي في تحديد الرسوم المختلفة على الواردات بنظام اتحاد جمركي، وأعطت لسلطات الاحتلال تقاضي 25 % من الضرائب التي تقتطع من هؤلاء العمال. وواضح أن حرمان هذا العدد من العمال من أشغالهم يصيب أسرهم في الصميم فيمنع الرزق عن مليون نسمة. وواضح أيضا أن من نتائج الحصار الأخرى تعطيل أعمال كثيرة في الزراعة والبناء والمصانع الصغيرة في غزة والضفة الغربية. الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل غالبية العمال الذين يعملون فيها. وإذا كانت المعاناة النفسية من هذا الحصار لا يمكن قياسها بالأرقام، فإن التقارير تتحدث عن خسارة يومية مقدارها ستة ملايين دولار تتحملها سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية وأضعاف هذا الرقم يتحملها الناس.

إن الثغرة الرئيسية التي نفذ منها انتهاك المحتل لحق العمل هي الإنكار العملي لحق أساسي هو حق تقرير المصير للشعوب. وهو الحق الذي ما فتئت الإعلانات الدولية تؤكده، وآخرها إعلان ڤيينا وبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في 1992/6/25. وينص البند الثاني فيه «لكل الشعوب الحق في تقرير المصير. وبموجب هذا الحق تقرر بحرية وضعها السياسي وتمارس بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إذ يأخذ في اعتباره الموقف الخاص للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار، وغيره من اشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، ليعترف بحق الشعوب في أن تتخذ أي اجراء شرعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة لاحقاق حقها الثابت في تقرير مصيرها. ويرى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ان إنكار حق تقرير المصير انتهاك لحقوق الإنسان. وينوه بأهمية إحقاق هذا الحق بصورة فعالة «وواضح أن صيغة الحكم الذاتي الانتقالي المحدود تمكن للاحتلال الأجنبي من فرض إرادته وتحول دون احقاق حق تقرير المصير ومن ثم ممارسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد اتسعت هذه الثغرة بفعل نص جاء في الملحق الأول للاتفاقية يعطي الحق لسلطات الاحتلال في إغلاق نقاط العبور إلى أراضي الحكم الذاتي ومنها

«لاعتبارات الأمن والسلامة». والمحتل يفسر هذا النص على هواه ويتوسع في تطبيقه كيفما يشاء. وهكذا تكررت إجراءات فرض الحصار على شعب بكامله في العام المنصرم 1995، وبلغت حدا جعل مجلة «ميد» «في التقرير الذي نشرته في عددها الصادر في 1995/7/28 بقلم «توبي آش» تحذر «من أن الفلسطينيين يرغبون في انتظار حلول الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما إلا أنهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن العملية الجارية ما هي إلا إعادة تنظيم للاحتلال وليس عملية إنهاء له.» وقد جاء الحصار الحالي ليسجل أعلى درجة في انتهاك حق العمل و«التشغيل».

يبرز التساؤل ملحا عن كيفية تحقيق الانسجام والتكامل بين حق التشغيل وبقية حقوق الانسان، في ضوء ما يحدث من مرارات وانتهاكات وعسف بفعل إنكار حق تقرير المصير.

5 - مسؤولية معالجة المشكلات المتعلقة بالتشغيل

أجد عند هذا الحد أنني مدعو إلى التأمل في سبل معالجة مشكلات التشغيل وفي الجهات التي تتجه الأنظار إليها لتقوم بهذه المعالجة.

طبيعي أن ينصرف الذهن أول ما ينصرف إلى الدول وحكوماتها لتواجه مشكلات التشغيل المتصلة بمواطنيها. والدولة مدعوة لاحترام حقوق الإنسان بعامة وحق العمل بخاصة وكل ما يتصل به. وهي مسؤولة عن مساعدة مواطنيها في إيجاد أعمال لهم، وفي حمايتهم من البطالة، وبقدر ما تنهض بهذه المسؤولية تنال ثقة المواطنين وتحظى بولائهم لها. وحين تقصر حكومة ما في واجبها هذا تغدو الأوضاع في الدولة غير مستقرة تبعث على القلق. ويتزايد هذا القلق حين تعمد أجهزة حكومية لحرمان مواطنين من العمل وإغلاق أبوابه أمامهم تحسبا من معتقداتهم وعقابا لهم على آرائهم. وهو أمر ينتشر في الأنظمة الشمولية. وقد قدم لنا الروائي العربي عبد الرحمن منيف في روايته «الأشجار واغتيال مرزوق» صورة بالغة الايلام لما عاناه أستاذ جامعي سُرِّح من عمله بسبب أفكاره وأوصدت في وجهه جميع أبواب العمل الفكري واليدوي على السواء. وتبقى الحاجة قائمة لتذكير الدولة بمسؤولياتها على صعيد حقوق الإنسان والتشغيل.

الجديد في مرحلة الكوكبة التي نعيشها في عالمنا هو ما طرأ على دور الدولة بسبب التحولات التي حدثت، وبروز الشركات متعدية الجنسيات. وتلاحظ

الدراسات أن حجم الدولة لم يعد هو الأكبر قياسا لهذه الشركات، وأن بعض وظائف الدولة الموروثة حدث الاستغناء عنها في بعض الدول أو طرأ عليها تغير ملموس. وقد حدث هذا على صعيد القوات المسلحة والأمن الداخلي وفي مجال البريد والاتصالات، بل وفي القضاء، وصك النقود. وأصبحت الدولة أسيرة قيود توضع على سياساتها الاقتصادية الكلية. وهذا ما نراه في الاتحاد الأوروبي حين تحاول حكومة الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية، أو تنشيط الاقتصاد القومي لامتصاص جزء من البطالة، فتواجه صعوبات. وقد استقر اللقاء الدوري لرؤساء الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا) على مستوى العالم إزاء واقع ان تلك الدول تضم مقار غالبية الشركات متعدية الجنسيات. الأمر الذي يتطلب محاولة تنسيق السياسات الاقتصادية لهذه الدول. وينتهي اسماعيل صبري عبد الله من مناقشته لوضع الدولة في عصر الكوكبة إلى أمرين. أولهما أنه ليس بوسع أية دولة أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش في عزلة عنها. وثانيهما أن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى. و«هنا يكمن الخطر الأساسي حتى على الكوكبة ذاتها» على حد قوله، لأن الرأسمالية القومية اعتمدت على الدولة التي كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية من تصرفات رأسماليين محدودي الأفق يقدمون على تصرفات خرقاء. فأين السلطة السياسية الكوكبية لحماية الرأسمالية الكوكبية»، ناهيك عن مواجهة قضايا تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال». وهكذا نجد أنفسنا أمام ضرورة أن تتحمل الشركات متعدية الجنسيات مسؤولياتها في معالجة مشكلات التشغيل وحقوق الإنسان، وإلا تهدد أمنها إذا استمر الركود الاقتصادي وتفاقمت البطالة. وهناك دعوة قوية إلى ضرورة أن يتحلى القائمون على هذه الشركات بصفات رجال الدولة.

دعوة أخرى قوية يوجهها علماء سياسة واجتماع وهم يحذرون مما اسموه «طغيان عقيدة نظام الدولة» عند كثيرين، مفادها العناية «بالوحدات السياسية شبه القومية» داخل الدول، وبث «الروح في الرقاع الصغيرة» على حد قول ماجد رحماني في بحثه المنشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. وقد عني كاتب هذا الحديث بالكتابة عن «هذه المجتمعات الصغيرة والعمل الأهلي الطوعي» من وحي هذه الدعوة، المنشور في كتابه «الانتفاضة وزلزال الخليج». وتوقف فيه «أمام ما يمكن أن تحقق المجتمعات الصغيرة في رقاعها الصغيرة حين تنطلق من

الذات لتعتمد على الذات وتتحرر من تدخلات أجنبية «سلبية». وساق أمثلة كثيرة في عدة دول.

تتجه الأنظار أيضا إلى المنظمة الأممية والمنظمات الدولية التابعة لها، وبخاصة «منظمة العمل الدولية»، لتقوم بدورها على صعيد معالجة مشكلات التشغيل. وقد استطاعت «منظمة العمل الدولية» أن تنجز الكثير فيما يخص متابعة واقع التشغيل، والكشف عن الانتهاكات التي يحفل بها هذا الواقع، واقتراح سبل معالجة من خلال الحوار بين الدولة ورجال الأعمال والعمال. وما زال أمامها أن تقوم بالكثير.

تبقى الإشارة واجبة إلى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة التي تم توقيعها في نيسان (أبريل) من عام 1994 . في مراكش بالمغرب، والمعروفة باسم «جات GATT»، وإلى منظمة التجارة العالمية التي تتولى الإشراف على تطبيق تلك الاتفاقية (W. T. O.). ومعلوم أن التفاوض على هذه الاتفاقية بدأ عام 1947 في إطار الأمم المتحدة لتنظيم حركة التجارة، وأن الوصول إليها تم عبر ثماني جولات آخرها جولة أورغواي (1986-1993). وتوضح الدراسات التحليلية لهذه الاتفاقية «أن الدول الصناعية سوف تستفيد من تحرير التجارة العالمية في علاج مشكلات البطالة وزيادة الطلب العالمي على منتجاتها وخدماتها وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وعلاج التضخم، وزيادة معدل نمو التجارة العالمية وتعديل شروطها وإعطاء معاملات تفضيلية للدول الأعضاء في التكتلات». وقد توقعت مجلة الانماء والإدارة في ملفها عن «الجات والعرب» (العدد 29 - ربيع الثاني 1995) أن تعاني بعض الدول العربية من زيادة معدل البطالة مع تحرير التجارة الدولية ما لم تتم زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية في المستقبل.» وطالبت بمزيد من الدراسات البحثية التفصيلية عن آثار الجات على الاقتصاديات العربية. كما أكدت على ضرورة أخذ موقف إيجابي منها بالانضمام إليها. وتنتهي الدراسات التي نشرتها المجلة في العدد 31 في الربع الرابع 1995 إلى أن انعكاسات الاتفاقية على المنطقة العربية من المتوقع أن تكون مزيجا من الأضرار والفوائد في الفترة الانتقالية، وإلى أن الدول العربية تستطيع الافادة من الجات حين توسع قاعدة المنتجات والخدمات العربية. وواضح أن هذه الاتفاقية سيكون لها تأثيرها على موضوع التشغيل في منطقة يعاني من البطالة فيها اثنا عشر مليون عربي على الأقل بنسبة تصل إلى 10 %.

6 - الإنسان والعمل في ضوء الهَدْي

أتوق في ختام رحلة التأمل هذه إلى ما كنت أود أن أستهل به ورأيت أن أؤجله إلى ما بعد النظر في الواقع، وهو التفكر المجرد في «الإنسان والعمل» على هدي ما أوحى به خالق الإنسان والكون، مبتدئا بالوقوف أمام دلالات الكلمات.

كلمة العمل في اللسان العربي تدل على كل فعل يكون من الحيوان بقصد، فهو أخص من الفعل كما يقول الاصبهاني في مفردات غريب القرآن. وهو يستعمل في الأعمال الصالحة والسيئة على السواء. والشغل يدل على التركيز في العمل، لأنه في الأصل العارض الذي يذهل الإنسان. فالإنسان به مشغول والصنع هو إجادة الفعل والعمل، فكل صنع فعل وليس كل فعل صنعا. وواضح أن جميع هذه الكلمات تتضمن في دلالتها حركة تؤثر في اتجاه غاية. وهي تدعو إلى الخاطر كلمة أخرى هي اللَّعب التي يدل على فعل لم يقصد قصدا محددا. ويطيب للباحثين في «جدلية الحرف العربي» مثل محمد عنبر في كتابه الذي يحمل هذا الاسم أن يتأملوا في دلالات هذه الكلمات وأضدادها ليرسموا الحدود التي نفصل بين النظر والفعل وبين الفعل والعمل «الذي هو حركة مستقرة تجري على خطوات يمكن استيعابها ورصد تقلبها في سيرها». وقد أفرد علي عبد الواحد وافي في كتابه «اللعب والمحاكاة واثرهما في حياة الإنسان» فصلا عن الفرق بين اللعب والعمل انتهى فيه إلى أن العامل «يهتم بأعماله للوصول إلى غاية خارجة عنها أكثر مما يهتم بها لذاتها». أما «اللاعب فيهتم بألعابه لذاتها أكثر مما يهتم بها للوصول إلى غاية خارجة عنها». وهكذا «فكل سلوك يزيد الاهتمام به لذاته عن الاهتمام به للغاية الخارجة يكون لعبا، وكل سلوك يقل الاهتمام به لذاته عن الاهتمام به للغاية الخارجة يكون عملا».

تبدأ الحركة مع الإنسان منذ أن يولد شأن بقية الحيوان. ويطيب للطفل وليدا رضيعا أن يتحرك لاعبا. وتتطور ألعابه مع اطراده في النمو وترتقي من «ألعاب أولى » إلى «ألعاب ذات الغاية المتصنعة» إلى ألعاب «ذات الغاية الحقيقية»، على تصنيف وافي في كتابه. وينتقل الإنسان وهو طفل من اللعب إلى العمل يصب فيه جهدا عقليا وجهدا بدنيا. وتتطور الأعمال التي يقوم بها الإنسان مع نموه من الصعب إلى الأصعب. ويتفاوت الناس في قدراتهم على العمل ويصنف العلماء الأعمال إلى أعمال راقية، وأخرى ذات غاية قريبة، وثالثة ذات غايتين، وأعمال

السخرة، والأشغال الشاقة، وذلك بحسب ما تستهدفه من غاية وما تورثه من متعة. وما أروع أن يحب الإنسان عمله.

الإنسان إذن مثل بقية المخلوقات الحية مفطور على القيام بعمل. ويتداعى إلى الخاطر قول الله تعالى في سورة النحل ﴿وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون. ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذُلُلا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون﴾. والتفكر يصل بنا إلى أن الله يوحي لمخلوقاته ومنها الإنسان بفكرة العمل، وقد ذلّل لهم السبل ليستثمروا ما سخّره لهم فينتجوا ما هو طيب مفيد، والسورة حافلة بشواهد على ذلك، ففيها حديث عن خلق الإنسان وخلق الأنعام ليكون لنا فيها دفء ومنافع ومنها نأكل وفيها جمال لنا، وهي تحمل أثقالنا. ومثلها الخيل والبغال والحمير لنركبها وزينة. وتنتهي هذا الآية بقوله تعالى: ﴿ويخلق مالا تعلمون﴾. ثم يأتي قوله تعالى : ﴿وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين﴾. وتتالى الآيات عن خلق النبات وتسخير ما في الكون والأرض والبحر. وفي السورة حديث عن مراحل عمر الإنسان وعن سُنّة الزوجية وعن تتابع الأجيال وعن العمل الصالح والعمل السيء وعن الراحة من العمل. ويتكامل مع ما جاء في هذه السورة عن العمل الكثير الذي جاء في سُوَر القرآن الأخرى عن الإخلاص في العمل واتقانه وتكافل الأسرة فيما يخصه ومسؤولية الجماعة. وهذا ما نجده جامعا مشتركا بين الأديان.

لقد جاء إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعبيرا عن حاجة ملحة. واستلهم واضعوه القيم الإنسانية العلا التي دعت إليها الأديان، وإذا كان موضوع التشغيل وحقوق الإنسان بحاجة إلى إعمال الفكر لمعالجة مشكلات العمل في عصر الكوكبة، فإنه بحاجة إلى أن نسترشد في هذه المعالجة بما جاء به الوحي الإلهي كي نعرف حدود الله فيما ينبغي وما لا ينبغي ولا نقرب هذه الحدود. وإن لنا أن نثق بقدرة الإنسان على معالجة مشكلات العمل إذا سلك الصراط، فخالقه يقول في سورة الأنبياء ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾، وهو يدعو الإنسان إلى العمل ﴿وقُل اعملوا﴾ و ﴿وإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب﴾ و ﴿يأيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه﴾.

صدق الله العظيم

حقوق الإنسان والتشغيل
بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

ادريس العلوي العبدلاوي

الطابع الاجتماعي للقواعد القانونية :

كانت قضية الإنسان وارتباطه بالجماعة في إطار المجتمع موضوع تأمل وتصور ، أو موضوع وصف وتصوير من لدن المفكرين فلاسفة ومؤرخين وحكماء . ومن المسلم به على ضوء ما جاء في الدراسات لواقع الإنسان الاجتماعي عبر المراحل المختلفة للتاريخ ، سواء من خلال تصور هذا الإنسان الاجتماعي الأمثل، أو تصويره في حياته الاجتماعية ومتطلباته ، أم على مستوى الفلسفة الاجتماعية أو الفكر الاجتماعي بصفة عامة ، أو من خلال علم الاجتماع ومعطياته على وجه التحديد ، أن اجتماعية الإنسان جزء لا يتجزأ من كينونيته ، إذ لا يمكن تصوره بدونها ، وبالتالي منذ المظاهر الأولى للفكر الإنساني والحضاري .

ونتيجة لهذا الطابع الاجتماعي ، وجد الإنسان نفسه أمام حاجات دائمة التولد من مطالب الغذاء والكساء والمأوى ، يلتمسها من أحضان الطبيعة ، أو مما في حيازة الآخرين ، الأمر الذي أدى إلى تعارض الإرادات والحريات في سبيل الوفاء بهذه الحاجيات ، وحيال ذلك كان لابد من وجود نظام يكبح من إرادة الإنسان ويحدّ من حريته كي لا تطغى حاجته على حاجة غيره ، أو تصطدم حريته بحرية سواه ، وقد وصلت الجماعة إلى إقرار هذا النظام عن طريق القانون . ومن هنا نشأ القانون بنشوء الجماعة ، لكي يضمن بقاءها ويمهد لتقدمها وارتقائها وازدهارها .

لأجل ذلك كانت الوظيفة الأولى للقانون في المجتمع هي المحافظة على الحياة الاجتماعية التي لا يستطيع الانسان العيش دونها ، ووقاية الفرد نفسه مما يهدد حياته ، لأنه مدفوع أيضا بغريزته إلى كفالة بقائه ، وتوفير أسباب العيش له. وبذلك كان تنازل كل فرد عن جزء من حريته ضروريا ، لأن التنازع بين الحريات لا يمكن منعه إلا بتحديدها ، فيمكن لكل فرد أن يتمتع بنصيبه من الحرية في أمن وسلام ، إذا سمح للآخرين بأن يتمتعوا بنصيب من الحرية مساوٍ لنصيبه . وحتى يتسنى تحقيق الغرض من القواعد القانونية ، فإنها تقوم أساسا على الحرية والمساواة ، فهي إن نقصت من حرية الفرد فذلك من أجل ضمان تمتعه بالباقي له. وبعبارة أخرى فهي توفر له نصيبا من الحرية بقدر ما تدفع عنه جزءا منها ، وتحقق له في نفس الوقت المساواة مع غيره في استعمالها ، لأنها تحد حرية كل فرد بقدر ما تحده من حرية الآخرين ، وذلك في مقابل أن توفر له قدرا من الحرية مساويا لقدر ما توفره للآخرين .

لذلك يبدو القانون ضروريا لحفظ كيان المجتمع ، فهو ملازم له في نشأته ، مساير له في تطوره ، بل المشاهد أن المجتمع يأخذ منذ تكوينه في إفراز قواعد قانونية تكون وظيفتها ضبط العلاقات بين أفراده ، وبث روح النظام والطمأنينة فيهم . وكلما تقدم المجتمع وارتقى زادت قدرته على إفراز تلك القواعد القانونية تبعا لحاجته منها . ومن ثم كانت وظيفة القانون الأساسية هي تنظيم المجتمع تنظيما يكفل حريات الأفراد ويحقق الخير العام .

إن الحق حاصل أو ناتج لمجموعة من الأوامر والنواهي التي تتضمنها قواعد قانونية ، وإن سيادة القانون شرط لوجود الحق ، مما يظهر الصلة الوثيقة بين القانون والحق ، ذلك أن تقرير الحقوق هي وسيلة القانون إلى تنظيم علاقات الأفراد في الجماعة ، وكل حق يقابله واجب ، فهما وجهان لعلاقة قانونية واحدة . ولذلك جرى استعمال اصطلاح الحق للتعبير عن هذه العلاقة بوجهيها ، أي عن الحق والواجب متقابلين . كما أن القانون والحق يكمل كل منهما الآخر ، فالقانون من ناحية هو الذي يقر الحقوق ويرسم حدودها ويفرض ضماناتها ، ومن ناحية أخرى لا يقدر للقانون وجود ، ولا يترتب عليه أثر إلا بفضل ما يخول الأفراد من حقوق ويفرض عليهم من واجبات تنتظم بها علاقاتهم .

مكان الفرد في الدولة ، وموقف الدولة من الفرد في حياته الشخصية والاجتماعية :

عرف القانون الوجود حين بدء الحياة ، حياة الإنسان في المجتمع ، وقد وُلد معه وساير نشأته وتحوّل مع الزمان . عاشت مع الفرد في الغار أو في الغاب شريعته الخاصة ، تنطق بهواه وتعبر عن قدرته ، وقد تعبر في أمره عن طاعته أو حاجته . على أنها كانت في كل حين تدل على ما وصل إليه الإنسان وما أضحى عليه المجتمع في تقدمهما عبر العصور ، مع نماء الأفكار واتجاه بني البشر إلى حياة اجتماعية تنشد التقارب من المُثل والتعلق بالقيم الخلقية والروحية على اختلاف الدول التي أنشأوها وانتظموا في عقدها .

وإذ أعطى الانسان لحياته في المجتمع صورة الفرد في الدولة، أصبحت القواعد القانونية ترتبط بهذا المعنى بالذات ، فإن أراد الفقهاء أن يعرفوا القواعد القانونية نظروا إلى مكان الفرد في الدولة وموقف الدولة من الفرد في حياته الشخصية والاجتماعية .

ويقوم تنظيم الحياة في الجماعة على أساس التوفيق بين مصالح الأفراد في المجتمع لتيسير حياتهم الجماعية ، عن طريق تنظيم علاقاتهم بتعيين ما يجب على كل منهم وما يجب له ، أي بتحديد ما يتمتع به كل فرد من حقوق . ذلك أن المشرع إذا كان يضع أمرا أو نهيا يقيد به سلوك فرد من الأفراد في ظروف معينة ، فهو لا يفعل ذلك لمجرد الأمر أو النهي ، بل هو يقصد بهذا التقييد أن يحقق حرية مقابلة لدى الغير . بل إن تحريم سلوك معين لا يقصد به في الواقع إلا تأكيد الحق في نوع آخر من السلوك ، لأن كل ما لا يمنعه الشرع فهو يسمح به بل هو يضمنه . إذ أن من يظل في الحدود التي يضعها الشرع ، يكون له الحق في أن يطلب الحماية في هذه الحدود .

حقوق الإنسان والتشغيل في التشريع الإسلامي :

يقصد بحقوق الإنسان أن الانسان لمجرد كونه إنسانا ، أي بشرا بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي يملك حقوقا طبيعية به حتى قبل أن يكون عضوا في مجتمع معين .

وتقرير الحقوق والواجبات في الإسلام مصدره الله عز وجل الذي هو الحق المبين ، وتشريعه هو العدل المطلق الذي لا يُحابى ولا يتحامل .

والإيمان بالله خير ضمان لحقوق الانسان من حيث تقريرها ومن حيث تدعيمها والنضال من أجلها .

لقد خلق الله الإنسان ، واستخلفه في الأرض ، ينفذ أحكامه ويطبق شرائعه، وكلفه بالسعي فيها وعمارتها ، ومنحه العقل الذي يدرك به بعض أسراره في كونه، إذا أطال النظر ، وأمعن التفكير ، وسخر له كثيرا من مخلوقاته .

ومن استقراء الأحكام الشرعية في المجالات المتعددة ، يتضح أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في تنظيم الخلق ، وهذه المقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية .

وفي دائرة هذه المقاصد تروج حقوق الانسان ، والاتفاقيات الدولية اللاحقة له . فإن دين الإسلام كان الأسبق في إعلان تلك الحقوق بمفاهيمها الكاملة ، وضماناتها الشاملة في أحسن صورة وأتم بيان .

وكان الأسبق في ربط الحقوق والحريات العامة بوظيفتها الاجتماعية ، إذ أناط بهذه الحريات تحقيق المصلحة العامة وابتغاء وجه الباري سبحانه .

ومهما سما العقل البشري في هذا المجال ، فهو عاجز وقاصر عما أرشد إليه القرآن من أصول ومبادئ خالدة على مر الزمان .

الإسلام يحمي شخصية الإنسان بشِقّيها المادي والروحي ضمانا لعدم التفكك الاجتماعي :

يعتبر مجيء الإسلام في حد ذاته ثورة شاملة على جميع الأوضاع الفاسدة المزرية التي بلغتها الإنسانية في عهود مظلمة سابقة ، حيث أهدرت فيها حقوق الفرد وامتُهنت كرامته .

وكان الإسلام حاميا شخصية الإنسان بشقّيها المادي والروحي ضمانا لعدم التفكك الاجتماعي ، والانحلال الخلقي ، موازنا بين مصلحة الفرد في صيانة حقوقه الأساسية ، ومصلحة الجماعة في التجريم والعقاب .

فالدعوة الإسلامية ، دعوة عالمية موجهة للناس كافة ، وتقوم على الكرامة والحرية والعدل والمساواة ، وفي إطار من هذه الشمولية ، كفل الإسلام للإنسان الحق في الحياة والكرامة والعدل والمساواة وحق العمل والأمان وحق الهجرة ،

كما كفل للإنسان حرية العقيدة والتفكير والضمير والرأي والمسكن والتنقل وغير ذلك من الحقوق الأساسية .

وكان كتاب الله الميزان الأعلى، والمعيار الأسمى ، والمعين الذي لا ينضب، والسلسبيل الذي لا يغور ولا يذهب ، والنبراس المنير الوهاج حين يغم الظلام وتلتطم الأمواج . إن أول سورة نزلت من سوره ، كانت تحمل من معاني التكريم الإنساني ، والاهتمام بشأنه وتُلمح إلى آثار تكريم الله سبحانه لهذا الانسان ، إذ بمحض الكرم وُجد ، وبخالص الجود والعطاء اهتدى ورشد ، كما تشير هذه السورة التي بدأت بها الرسالة المحمدية إلى سبق العناية الإلهية بهذا الانسان ، على سائر المخلوقات فجعله مهذبا، له قابلية للعلم والفهم .

قال تعالى :

﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، إقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾.

وصرح الخالق العظيم سبحانه بهذا التكريم ، فقال تعالى :

﴿ولقد كرَّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضَّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾.

كرامة بني آدم واضحة في منظور الإسلام وفي بيان القرآن ، بنص هذه الآية وبالنصوص الأخرى التي تتحدث عن إسجاد الملائكة وأمرهم بالسجود لآدم، وعن استخلاف الانسان في الأرض لعمارتها . وإن عناصر التكريم والتمييز التي اختصّ الله بها بني آدم حتى يستطيعوا أن ينالوا هذه المكانة ، وأن يؤدوا هذه المهمة ويمكن إجمالها في الملاءمة الجسدية من حيث تناسق تركيب الجسم ومن حيث كفايته الوظيفية أعضاء وكلاً ، ومن حيث تلاؤم الإنسان مع البيئة واستطاعته التكيف معها . فهناك علاقة بين الأرض والسماء ، وبين تصوير الانسان في أحسن صورة وبين رزقه من الطيبات . كل هذا التكامل والاكتمال والتفاعل والتبادل والتأثير يجعل الإنسان قادرا على إثبات وظيفته وخلافته وعمارة الأرض .

ومن صورة الإنسان وتصويره المحكم أنه جمع إلى جمال الصورة وتناسق التركيب كفاية الأعضاء والوظائف ، فاليد هي التي تصنع الحضارة ، والرِّجل هي التي توحِّد العالم . وفي خلق اليد والرِّجل وخلق الرأس والعينين وخلق الجهاز

العصبي الذي يربط ذلك كلَّه وفي التمييز بالنطق واللغة والبيان ، وخلق طاقة العقل التي تنظم البيان وفي كل ذلك تأهيل للإنسان للخلافة في الأرض ولعمارة هذه الأرض .

إن هذه المقومات كلها أهَّلت بني آدم للكرامة ، ومنحهم الله مقومات تلك الكرامة قدرا وشرعا فيما شرعه لتحقيق وضمان هذه الكرامة وصيانة مقوماتها وتنميتها .

إن كرامة الإسلام هي لبني آدم جميعا ، والله تعالى كما خلق الشمس للمؤمن والكافر ، أنزل من السماء ماءً للمؤمن والكافر ، وهكذا منحت شريعة الإسلام ما يكفل تنمية مقومات الإنسان أياً كان ذلك الإنسان .

إن حفظ وتنمية الحياة والأسرة والنسل والعقل والاعتقاد والتملك ، هي مُجمل حقوق الإنسان ومقوماته الأساسية . وقد احتُرمت شريعة الإسلام شرعا إذا كان الله قد منح الإنسان تلك المقومات قدرا احتُرمت كرامة الانسان بعامة ونمَّتها مسلما أو غير مسلم ، رجلا أو امرأة ، طفلا أو بالغا أوشيخا ، قويا أو ضعيفا ، عاملا أو صاحب عمل ، مؤجرا أو مستأجرا .

والإنسان في تحقيق كرامته ليس مطالبا بالمعجزات فإنه إنسان ، وحسبُه أن يسعى لسد قصوره .

خُلق الإنسان ليكون عالميا ومتنقلا في أرجاء الأرض حتى يكون العالم كله سوقا للعمل :

وليضيف الحق سبحانه للإنسان كرامة إلى كرامة وتكريما إلى تكريم وحقا إلى حقوق يقول عزَّ من قائل ﴿وحملناهم في البر والبحر﴾ .

هذا الحمل في البر والبحر ، في السماوات والأرض ، قائم على قوانين يستطيع الإنسان أن يتعرف عليها بعقله ، وأن يتعلمها بما أودع الله هذا الإنسان من طاقات وقوانين الحركة والروافع والجاذبية والمقاومة والطفو والضغط الجوي والرياح وغير ذلك ، طاقة العقل تكتشف القوانين والسنن والنواميس ، ليستطيع الإنسان أن يُحمل في البر والبحر ، وأن يتعامل مع ذلك الكون الفسيح الواسع الرحيب، وليتنقل في هذا العالم ، وكأن هذه الآية إشارة إلى أن الإنسان مخلوق ليكون عالميا ، وليكون متنقلا في أرجاء الأرض ، ليس مقصورا على مكان هو

مسقط رأسه ، ولا متحركا في نطاق محدود ، وإنما تحمله أجواء الماء وأجواء الفضاء وأرجاء البر إلى كل العوالم التي يستطيع أن يكتشفها تسبيحا بحمد الله وفضله في الآفاق .

يقول الله تعالى

﴿هو الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء وصوَّركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات﴾.

كل هذا يعمل معا ، الأرض والسماء ، وصورة الإنسان وملاءمته الوظيفية ، وكفايته الجسدية ، مع ما أودع الله في الأرض من موارد ، وفي الكون من موارد ، كل ذلك يعمل جميعا لكي يعمُر الإنسان الأرض ، وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة لموارد الثورة النباتية والحيوانية والمعدنية والمائية . وما أسبغ الله على عباده من نعم ظاهرة وباطنة ، وقد تحدث الفقهاء أخذا من دلالات القرآن والسنة على فضل الزرع والتجارة وفضل العمل بإطلاق ، وكل ذلك إنما يهيئ للاستفادة من الطيبات ، فإن الإنسان لا يرزق إلا إذا سعى وجدَّ .

لقد خلق الله قدَرا موارد الثروة وسخَّرها لعقل الإنسان ، حتى يستعمل طاقات أكبر من طاقاته ، وقوىً أكبر من قواه ، وهذا هو معنى التسخير الذي كشف عنه العلم ، باستطاعة الإنسان معرفة القوانين ، والاستعانة بالقوانين على القوانين ، وبالنواميس على النواميس .

أما شرعا فقد شرع الإسلام التنمية البشرية والمادية لتنمية الطاقات العقلية والنفسية والبدنية ، واستثمار الموارد الطبيعية انتاجا واستهلاكا وتبادلا وتداولا وتوزيعا ، لأن كل هذا متداخل مع بعضه البعض ، فالإنتاج يُيسِّر الاستهلاك ، والاستهلاك يفتح السبيل للانتاج ، ولفتح سوق العمل . وبذلك تكتمل الدروة الاقتصادية والدروة الحضارية فيقوم انتاج جديد للطيبات من الرزق ، زراعة وصناعة وإنتاجا وتداولا وتوزيعا . كما يكمل كل هذا الدورة لعمارة الأرض ، وتداول الثروات بنسبة عادلة وعلى عموم الفائدة للجميع .

إن الإسلام لا يقيم مجتمعا نمطيا ، بل إن الناس تستوي في الحقوق ، وتستوي في الإنسانية ، لكنها تتفاضل في الطاقات والملَكات ، والإسلام يزكي التنافس كما يدعو إلى التعاون لكي يتكامل الناس ، ولكي يتنافسوا في نفس الوقت في الخير والبر والمعروف ﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ وبذلك تتوازن

الحقوق والواجبات وعلاقات الفرد والجماعة ، فليس في الإسلام تطرف نحو الفردية ، ولا تطرف نحو الجماعية ، ولا تطرف في التسلطية الشمولية. والإنسانية العالمية تعين الناس على التواصل وعلى التعاون في اقتسام الطيبات حتى يكون العالم كله سوقا للعمل ، وسوقا للإنتاج ومجالا للتبادل والتداول ، ولا تقوم حواجز ظالمة بين منتج وآخر مستهلك ، أو بين منتج في سلعة لقطر وبين منتج لسلعة أخرى في قطر آخر ، كما يجب أن لا تكون هناك حواجز ظالمة أمام اليد العاملة وقصرها على فئة دون أخرى ، وإنما يكون التعاون والتآزر في تلك القرية العالمية التي نعيشها في زماننا .

مظاهر حماية الإسلام للعنصر البشري بالتدخل في سوق العمل لتحقيق حد الكفاية (Minimum de suffisance)

إذا كان العمل طاقة بشرية تُصرفُ في العمل العقلي أو الجسمي أو في كليهما معا للحصول على دخل ، أو هو كل جهد جسمي أو عقلي يستهدف الحصول على أجر مالي ، وهو يشمل جميع أنواع العمل اليدوي أو الفكري للحصول على مكافأة ، فإن الأهمية التي يوليها الإسلام للعمل كبيرة بحيث إن المسلم الذي لا يعمل لا ينال شيئا ، لا في هذه الدنيا ولا في الآخرة .

إن القرآن والسنة يؤكدان وجوب العمل في مناسبات كثيرة ، ونعرض لبعض الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة الدالة على ذلك :

قال تعالى :

﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ (سورة النجم 39)

﴿للرجال نصيبٌ مما اكتسبوا وللنساء نصيبٌ مما اكتسبن﴾

(سورة النساء 32)

﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجرٌ غيرُ ممنون﴾

(سورة فُصلت 8)

﴿ذلك بأن اللّه لم يكُ مغيراً نعمةً أنعمها على قومٍ حتى يُغيروا ما بأنفسهم﴾

(سورة الأنفال 35)

﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكُم﴾ (سورة الحجرات 13)

﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (سورة الزمر 9)

﴿فالذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ ورزقٌ كريم ﴾

(سورة الحج 48)

﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنَّهمْ في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم﴾ (سورة النور 51)

﴿وما يستوي الأعمى والبصيرُ والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا للمسيء قليلا ما تتذكرون﴾ (سورة غافر 58)

﴿إنَّا لا نُضيع أجر من أحسن عملا﴾ (سورة الكهف 30)

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

(سورة التوبة 150)

قال مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«ما من رزق أفضل مما كسبه المرء بيديه (العمل)، وقد كان النبي داود يأكل من عمل يديه».

صحيح البخاري الجزء الأول (1912 - 13)

«لو أن أحدكم تناول حبلا وأتى بما احتطب وباعه لسد رمقه لكان خيرا من أن يسأل الآخرين».

صحيح البخاري الجزء الأول رقم (1914 - 15)

«ادفعوا أجرة الأجير قبل أن يجف عرقه»

(ابن ماجة ، البيهقي الجزء السادس كتاب الإجارة)

«أفضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده»

«إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه»

«ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده» (رواه البخاري)

«إن الله يحب العبد المؤمن المحترف» (رواه البخاري)

تعتبر حماية العمل الإنساني من الواجبات الأساسية على الدولة بالتدخل في سوق العمل لحماية العامل .

إن العنصر البشري يمثل العنصر الأساسي في العملية الانتاجية ومن ثم تعتبر الاستفادة بطاقات الأفراد في المجتمع عنصرا هاما لتحقيق حد الكفاية في الإسلام (Minimum de suffisance) ، وعلى الدولة توفير فرص العمل لكل قادر على المشاركة والمساهمة بأكبر مجهود في زيادة الدخل بالإضافة إلى توفير الإمكانيات اللازمة للعامل لممارسة النشاط الإنتاجي والمحافظة على حقوقه .

إن حد الكفاية في الاسلام هو حد الغنى (Minimum de richesse) ، أي ما يخرج بالشخص من صفة الفقر والاحتياج إلى صفة الغنى بمقاييس العصر . أما المدى الزمني في تطبيق حد الكفاية فقد رأى الفقهاء أن مدى الكفاية التي يحققها الإسلام بتشريع الزكاة هي كفاية العمر بحيث يُعطَى المحتاج مما يجعله يخرج عن نطاق الاحتياج نهائيا ، ويكون ذلك بتوفير العمل وإعطائه أدوات حرفية أو رأس مال تجارته .

إن للإسلام دوراً في حماية العنصر البشري بالتدخل في سوق العمل . لقد خالف الإسلام النظرية الشيوعية التي تعطي كلا حسب حاجته فقط ، والنظرية الاشتراكية التي تعطي كلا حسب عمله فقط ، حيث يحث الإسلام على إعطاء الأجر العادل لكل عامل بما يكافئ عمله ويغطي حاجته بالمعروف .

حق التشغيل والتكافل الاجتماعي في الإسلام :

1) من أهم مقومات المجتمع في الإسلام التكافل الاجتماعي ، والتكافل هو التساند والتضامن بين أفراد المجتمع ، وهو يضمن مصلحة الفرد والجماعة ، ومن عناصر التكافل الاجتماعي بجانب توفير الحريات وحق الملكية والتملك وحق البناء الكريم للأسرة ، وحق إيجاد التوازن في المجتمع ، حق التشغيل إذ أن من أسباب التكافل الاجتماعي وجود العمل لكل إنسان ، فالعمل من أهم وسائل الكسب ، قال تعالى :

﴿للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن﴾

(سورة النساء الآية 32)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«إن أشرف الكسب كسبُ الرجل من يده »

(رواه الإمام أحمد)

لقد هيأ الله تعالى الأرض ، وسخرها للإنسان يقول سبحانه ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾

(سورة الملك 15)

إن حق التشغيل في الإسلام ضرورة يجب توفيرها للأفراد في المجتمع ، حتى لا يكونوا عالة على هذا المجتمع فيضعُف ويتفكّك ، فقد نُهي في الإسلام عن إعطاء السائل ما دامت أمامهُ فرصةُ العمل .

2) ومن التكافل الاجتماعي في الاسلام ضمانُ حق العامل وانصافه بإعطائه حقَّه في الأجر ، وبحمايته من الاستغلال ، وبتنظيم العمل ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

«أعطوا الأجير حقَّه قبل أن يجف عرقُه»

ويقول عليه السلام :

«ولا تُكَلِّفوهم ما لا يطيقون» (رواه الامام مسلم)

3) إن أصل التكافل الاجتماعي في الإسلام هو الفطرة الإنسانية ، أي هو الوصف الذي وُصف به الاسلام مباشرة. يقول الله تعالى

﴿فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرةَ الله التي فطر الناسَ عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدينُ القيِّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ .

4) إن التكافل الاسلامي يضمن مصلحة الفرد والجماعة ، فللفرد كيانُه ، ومميِّزاته ، وحرياتُه ، وحقوقه ، وإيداعاته ، وكل ذلك يوجد ضمن الإطار العام لمصلحة الجماعة ، التي ينتسب إليها . قال الله تعالى

﴿إن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاعبدون﴾ (سورة الأنبياء 92)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضُه بعضا»

(رواه الإمام البخاري)

5) إن التكافل الاجتماعي هو من الدين ومن شريعة الله عز وجل ، الذي له الخلقُ والأمر ، فهو دائم الإلزام ، لا يقبل النسخ ولا التعطيل ، وهو من **النظام العام في المجتمع الإسلامي** لأنه حق الله عز وجل الذي يعلو فوق كل الحقوق الشخصية الفردية ، ولأنه ضروري لتحقيق حكمة خلق الانسان ورسالته في الحياة، فهو **واجب ديني اجتماعي** ، من تركه أو فرط فيه أو حاول الحيلولة دون القيام به فردا أو جماعة اعتبره الاسلام آثما .

6) ويستمد التكافل الاجتماعي قوته وإلزامه من العقيدة الإسلامية وتشريعات المجتمع أي من الرقابة الذاتية للشخص ، والرقابة الخارجية للتشريع .

7) إن التكافل الاجتماعي يعطي للانسان معنى لوجوده في الحياة ، ومعنى لرسالته في هذه الحياة ، ومعنى لمصيره بعد هذه الحياة في الآخرة ، فالشخص المتكافل ، المتآخي ، المتضامن في مجتمعه ، يشعر بالسلامة والاستقرار والأمن النفسي ، لأنه يعرف المعنى الصحيح لوجوده ورسالته ومصيره . قال الله تعالى .

﴿أفحسبتمُ أنَّما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا تُرجعون﴾

(سورة المؤمنون 115)

﴿أم حسبتم أنْ تدخلوا الجنة ولمّا يعلَم الله الذين جاهدوا منكم ويعلَم الصابرين﴾

(سورة آل عمران 142)

البعد الاجتماعي والاقتصادي للتكافل الاجتماعي :

يتسم التكافل الاجتماعي بالبعد الاجتماعي والاقتصادي ، لأنه يضمن للمواطن في المجتمع حدَّ الكفاية أو حدّ الغنى ، أي أنه يضمن للعامل المستوى اللائق وهو فوق حد الكفاف ، أي المستوى الأدنى للمعيشة ، وبهذا يضمن الإسلام بالتكافل الاجتماعي لكل فرد في المجتمع بوصفه إنسانا المستوى اللائق للمعيشة ، وهو ما يوفره الشخص عادة لنفسه بمجهوده وعمله ، فإذا عجز هذا الشخص عن توفير ذلك المستوى لسبب خارج عن إرادته ، فإن نفقة مثل هذا

الشخص تكون واجبةً باسم التكافل الاجتماعي على جميع أفراد المجتمع، باعتبار كون هذه النفقة حقا لله عز وجل يعلو فوق الحقوق الأخرى . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم .

«من ترك ديْناً أو ضَياعاً ، (أي أطفالا ضائعين) ، لا مال لهم فإلي وعلي»

(رواه الشيخان)

وفي رواية أخرى :

«من ترك كَلاًّ فليأتني ، فأنا مولاه ، أي من ترك ذرية ضعيفة لا حول لهم ولا قوة فليأتني فأنا مسؤول عنه ، كفيل به»

ويقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

«إذا أعطيتم فأغنَوْا»

ويقول سيدنا عليّ كرم الله وجهه :

«إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فُقراءَهم».

يقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطابه الموجه إلى نائبه على أحد أقاليم الدولة حين يسأله ·

«ماذا تفعل إذا جاءك سارق ؟ قال أقطع يده ، قال : وإذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك ، إن الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عباده لنسُدَّ جوعتَهم ، ونستر عورتَهم ، ونوفِّر لهم حرفتهم ، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها ، يا هذا : إن الله خلق الأيدي لتعمل ، فإذا لم تجد في الطاعة عملا ، التمست في المعصية أعمالا ، فاشْغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية».

ومن هذا يتضح أن قضية توفير فرص العمل واضحة ، ولا مكان للبطالة لأنها مفسدة ، وشرط إقامة الحد على الناس تحقيق الكفاية لهم ، فإن لم توجد أوقفت الحدود حتى تكفي الحاجات ، وكفاية الحاجات ممكنة بالعمل ولا مكان للتواكل في الإسلام .

قوانين العمل تعتبر قيدا على حرية التعاقد ومبدأ سلطان الإرادة في القوانين الوضعية :

إذا كانت الإرادة تعتبرأساس التصرف القانوني ، فهي التي تنشئه ، وهي التي تحدد أثره ، وإذا كانت القاعدة العامة أن الإرادة سيدة موفورة السلطان في هذا المجال وفي ذاك ، فالأصل أن الإرادة حينما تنشئ التصرف القانوني ، تعمل متحررة من القيود التي تستلزم ورودها في شكل أو في آخر ، بل إن الأصل كذلك أنها حرة في تحديد أثر هذا التصرف بالنسبة الى صاحبها ، ومن هنا أتى المبدأ الأساسي الذي لا زال يسود التصرفات القانونية ، وهو مبدأ سلطان الإرادة "le principe de l'autonomie de la volonté" الذي يقصد به أن الإرادة قادرة على أن تُنشئ التصرف القانوني ، وتحدد الآثار التي تترتب عليه .

وهكذا فإن مبدأ سلطان الإرادة بعد أن استقر ، وصار دعامة تُبنى عليها النظريات القانونية ، وبعد أن سرى فيه المنطق القانوني أصبح يشتمل على أساسين أو دعامتين

1) تُرجِعُ كل الالتزامات ،وكل النظم القانونية في مصدرها الى الإرادة الحرة ،

2) لا تقتصر الإرادة على أن تكون مصدر الالتزامات ، بل هي أيضا المرجع الأعلى فيما يترتب على هذه الالتزامات من الآثار .

فالإرادة الحرة هي التي تهيمن على جميع الالتزامات ، وهذه الإرادة تتجلى قوية في العقد ، فالمتعاقدان لا يلتزمان إلا بإرادتيهما ، ولا يلتزم أحد بعقد لم يكن طرفا فيه ، كما لا يكسب أحد حقا من عقد لم يشترك فيه وكل ما ارتضاه الملتزم دينا في ذمته يكون صحيحا ، وينتج أثره ، لأن التزامه إنما بُني على إرادته ، فلا يصح أن نقيد من أثر العقد بدعوى أن هناك غبنا لحق أحد المتعاقدين، ما دام قد ارتضى هذا الغبن . والعامل الذي يتعاقد مع رب العمل حرا مختارا يجب عليه أن ينفذ ما التزم به ، ولا يحتج بأن الشروط التي ارتضاها جائرة . وليس المهم في العقد ـ طبقا لمبدإ سلطان الإرادة ـ أن يكون هناك تعادل بين الشيئين المتبادلين ، بل يكفي أن يكون التعادل بين الشخصين المتعاقدين وقد توفّر كلٌّ منهما على حريته وإرادته المستقلة . والأصل في الإنسان الحرية واستقلال الإرادة ، ولا يكون الأمر غير ذلك إلا في حدود رسمها القانون ،

كأن يكون المتعاقد قاصرا في السن أو في العقل ، أو يكون ضحية عيب من عيوب الرضاء ، أما في غير هذه الحدود فالإنسان حر مستقل في إرادته ، فإن التزم بشيء كان من العدل أن يقوم بما التزم به . أما ما يقال عن التضامن الاجتماعي، وسوء استعمال الحقوق ، وقواعد العدالة والنظام العام ، فهذه الأشياء لا يصح أن تُقيِّدَ أو تحد من سلطان الإرادة ، وإذا كانت قواعد العدالة والنظام العام تعنى بشيء ، فلا أحق بعنايتها بسلطان الإرادة والتسليم بأثره كاملا في تفسير العقد وترتيب نتائجه القانونية .

وإذا كان انتصار مبدأ سلطان الإرادة "Principe de l'autonomie de la volonté" ووصوله ذروة المجد ، يرجع إلى عوامل اقتصادية وسياسية ، أدت إلى انتشار روح الفردية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فهذه العوامل ذاتها أخذت تنكمش تدريجيا لتفسح المجال أمام عوامل اقتصادية وسياسية أخرى دعت إلى مهاجمة هذا المبدأ . فما إن جاء القرن العشرون حتى قامت الصناعات الكبيرة ، وتأسست الشركات الضخمة ، ونظمت نقابات العمال على إثر اختلال التوازن بين القوات الاقتصادية ، وبذلك وُلدت قوىً اجتماعية جديدة ، وظهرت مذاهب اشتراكية مضادة للمذاهب الفردية التي سادت في القرنين الماضيين . ورائد هذه المذاهب الجديدة أن تراعي مصلحة المجموع قبل كل شيء ، فإذا تعارضت هذه المصلحة مع مصلحة الفرد قُدمت الأولى على الثانية .

هكذا نلاحظ أن مبدأ سلطان الإرادة أخذ يتقلص ابتداء من القرن العشرين تحت تأثير المبادئ الاشتراكية التي أخذت تتغلغل بسرعة في حنايا المجتمع الحديث ، وإذا كان مبدأ سلطان الإرادة قد قام على أساس اقتصادي ، فقد تقلص وانكمش متأثرا بعوامل اقتصادية ، وأصبحت حرية الإرادة لا تصلح أساسا لعقد العمل ولا لغيره من العقود ، ولا تصلح أساسا للقانون . فالمجتمع ليس مجموعا متنافرا من شخصيات محتفظة بذاتيتها ، بل هو وحدة متجانسة متضامنة ، لكل فرد فيها وظيفة اجتماعية ، وتتظافر مجهودات الأفراد نحو غاية مشتركة يقوم على حمايتها القانون .

لأجل كل ذلك وجب العمل في عقد العمل وفي غيره من التصرفات القانونية على منع تسلط القوي على الضعيف عن طريق تقييد إرادة الأول لصالح الثاني ، حتى نصل بها في عقد العمل وفي غيره من التصرفات القانونية إلى شيء من المساواة الفعلية بين عاقديها ، كما يجب العمل على تقييد إرادة الشخص في

إنشاء عقد العمل ـ أو التصرف القانوني بصفة عامة ـ وفي تحديد أثره ، إذا تطلب ذلك صالح الجماعة بطريق مباشر .

وقد استهدفت القيود التي توالت على مبدإ سلطان الإرادة تحقيق أمرين أساسيين .

الأمر الأول : حماية الجانب الضعيف في التصرف القانوني "Acte juridique "

وفي هذا المجال يقيد القانون إرادة الجانب القوي بالشكل الذي يمنع به تسلطه على الجانب الضعيف . ومن أبرز القيود الواردة على مبدإ سلطان الإرادة حماية للجانب الضعيف ما نراه في عقد العمل ، حيث يقيد القانون إلى حد بالغ من حرية رب العمل في وضع شروط هذا العقد وإنهائه .

الأمر الثاني : حماية صالح الجماعة :

وفي هذا المجال ، يعمد القانون إلى الحد من دور الإرادة في ترتيب الآثار القانونية للتصرفات ، ابتغاء وجه الصالح العام بطريق مباشر .

حرية التعاقد المزعومة في عقد العمل لم تكن سوى تصور نظري محض

من كل ما سبق يتضح أن الأهمية التي أعطيت للإرادة الفردية ، والاحتكار الذي تَمتع به العقد باعتباره المصدر الوحيد لعلاقة العمل ، كان يقوم على مبدإ حرية التعاقد الذي يجد أساسه في التصور الفلسفي لسلطان الإرادة ، ويزعم أنه يحقق أحسن ضمان لمصالح أطراف العلاقة . فالعامل يناقش شروط العقد المعروضة عليه وقد يرفض التعاقد .

لكن سرعان ما كشف الواقع أن حرية التعاقد المزعومة لم تكن سوى تصور نظري محض ، وأن مناقشة شروط العمل لا تتم على قدم المساواة بين شخصين متساويين ، وإنما بين رب عمل ذي مركز اقتصادي متميز يتيح له إملاء شروطه على العامل ، وبين عامل هو في حالة تبعية قانونية واقتصادية لا يملك إلا الإذعان للشروط المملاة عليه ولو كانت تعسفية أو مجحفة .

في هذا الوسط نشأت الحركات العمالية وقويت لتطالب بالمزيد من الحماية

للعمال ، وبذلك تَقلصَ دور أهمية عقد العمل باعتباره مصدرا وحيدا لعلاقة العمل، ونما قانون الشغل متميزا بظاهرتين بارزتين هما : تدخل المشرع ، وانتقال علاقة العمل إلى الصعيد الجماعي .

النظام العام الاجتماعي يشكّل في القوانين الوضعية الحد الأدنى من الضمان والحماية لحقوق الانسان في التشغيل :

إن فكرة النظام العام والآداب "L'ordre public et les bonnes moeurs" فكرة تستعصي طبيعتها على التحديد ، ويمكن أن يقال في شيء من التعميم والتقريب إن النظام العام هو كل ما يمس كيان الدولة ويتعلق بمصلحة أساسية من مصالحها ، وسواء في ذلك أكانت هذه المصلحة سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية . ويراد بالمصلحة العامة كل أمر يتعلق بالنظام الأساسي للمجتمع بحيث يرجح على كل مصلحة فردية . ومن ثم وجب على جميع الأفراد أن يحترموا كل ما يتعلق بالنظام العام ، حتى لو كان في ذلك تضحية بمصالحهم الخاصة ، فإذا هم خرجوا على هذا النظام باتفاق خاص وقع هذا الاتفاق باطلا عديم الأثر . ومن هذا كان النظام العام هو مجموعة المبادئ القانونية التي لا يمكن للأفراد مخالفتها ، وإن خالفوها كان جزاء تصرفهم هو البطلان .

ويرى الفقيه "كابيتان Capitant" [1] أن النظام العام هو النظام في الدولة ، يعني تنسيق للنظم ، وتنظيم للقواعد القانونية التي هي ضرورة للدولة في استعمالها وعملها . فكلمة النظام العام تدل على فكرة تنظيم منطقي وعلى فكرة التدرج في النظم التي تعطي إلى المجموع الوحدة والحياة .

"On peut définir l'ordre public, l'ordre dans l'état, c'est-à-dire l'arrangement des institutions, l'organisation des règles qui sont indispensables à l'exercice et le fonctionnement de l'Etat. Le mot ordre public, en effet, l'idée d'une disposition logique, d'une subordination qui donne à l'ensemble l'unité et la vie".

ومن الطبعي أن تكون فكرة النظام العام متغيرة بحسب المكان والزمان ، لأنها تقوم على اعتبار مصالح الجماعة الأساسية ، سياسية كانت هذه المصالح أم اجتماعية أم اقتصادية أم أخلاقية ، ومصالح الجماعة تتأثر بظروفها الخاصة ، التي هي دائما متغيرة .

والحقيقة أن فكرة النظام العام فكرة واسعة مرنة ، يعوزها التحديد ، لدرجة

أن استعصت حتى الآن على أن يجد لها الفقهاء تعريفا جامعا مانعا . وقد عبَّر البعض عن تلك الحقيقة بقوله "إن النظام العام يستمد عظمته من ذلك الغموض الذي يحيط به . فمن مظاهر سُموه أنه ظل متعاليا على كل الجهود التي بذلها الفقهاء لتعريفه

هدف القاعدة القانونية في ميدان التشغيل توفير الحد الأدنى من الضمان والحماية للعامل :

ويتجسم تدخل الدولة في علاقة العمل في إعداد تنظيم قانوني لوضعية الأجير ، يبتعد أكثر فأكثر عن سلطان الإرادة . ومحددا بطريقة آمرة عن طريق مقتضيات تشريعية أو تنظيمية منفصلة تتعلق بشروط تنفيذ العمل وبالأجر ، هذا التنظيم يكتسي بوضوح صفة النظام العام ، ويتجلى ذلك في الجزاء الذي يوقع على المؤاجر في حالة المخالفة ، وفي حق التفتيش والمتابعة الذي يمارسه مفتش الشغل دون حاجة لشكوى المتضرر ، بل وحتى ضد رغبة هذا الأخير .

وسواء كانت القواعد القانونية المنظمة للتشغيل قديمة أو معاصرة فإنها تتضمن العديد من المقتضيات المانعة تؤدي إلى بطلان العقود التي تخالفها ، إلى درجة أن عقد العمل الفردي لم يصبح سوى شبح كما يقول الفقيه ريبير Ripert [2] ، فبسبب كثرة وتنوع القواعد القانونية ، فإن العقد لم يصبح سوى شبح وهمي يتوارى بمجرد ما يشرع العامل في ممارسة عمله .

إن تطور علاقة العمل لم يقف عند حد ما يمليه المشرع من أحكام ، بل ظهرت إلى جانب القواعد القانونية قواعد اتفاقية ، واحتلت مكانة هامة ، اختلف نطاقها باختلاف النظم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التسليم بأن لكل من هذه القواعد دائرتها الخاصة بها ، وأن كلا منها لازم لدفع عجلة التقدم الاجتماعي إلى الأمام . إلا أن الدور الذي تمارسه الدولة كمتدخلة في علاقة العمل يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة . ففي هذه الأخيرة ـ نظرا لازدهار الاتفاقيات الجماعية ـ فإن دور القانون يعتبر ثانويا ولا يعدو أن يكون مكملا لدور أطراف العلاقة ، وينحصر في حماية مجموعة صغيرة من العمال ، على عكس الأمر في الدول النامية ، فلأسباب عديدة أهمها ضعف الحركة النقابية وعدم ازدهار الاتفاقيات الجماعية ، نجد دور القانون أساسيا ، وتدخل الدولة يستهدف حماية الأغلبية الساحقة من العمال ، غير أن هذه الحماية لا تكون عادة كافية ، لأن تدخل الدولة غالبا ما يتصف بالجمود حيث لا يساير الظروف

الاقتصادية المتغيرة ، وبذلك لا يساعد كثيرا على تحسين وضعية الأجراء بقدر ما يحافظ على النظام الاقتصادي القائم .

لقد أصبحت الميزة الأساسية للقواعد القانونية في قوانين العمل هي أنها تشكل حدا أدنى من الضمان والحماية ، لا يمكن للقواعد الاتفاقية أو التعاقدية أن تنزل عنه ، لكنها على العكس من ذلك يمكن أن تتضمن مقتضيات أكثر فائدة للأجراء . هذا الحد الأدنى من الضمان والحماية هو الذي يُكَوِّن النظام العام الاجتماعي ، حيث تكون المخالفة للقواعد القانونية دائما مباحة وجائزة إذا كانت تسعى لتحسين وضعية الأجراء عن طريق تمتيعهم بمزايا إضافية .

ومن كل هذا يتبيَّن لنا أن القاعدة القانونية متى وُجدت في علاقة العمل فإنها لا تشكل سوى حد أدنى من الضمان والحماية ، ولا يمكن أن نمنع الأطراف من الإضافة إليها إذا كنا نؤمن بضرورة التقدم الاجتماعي وتأمين الحماية الكافية لحقوق الطبقة العاملة .

إخضاع حق الإنسان في التشغيل للمصلحة العامة والمشروعية :

يتدخل المشرع بنصوص قانونية آمرة تهيمن على علاقة العمل هيمنة مطلقة لحماية مصلحة العامل ، ويراد بها أن تكون مجرد حد أدنى من الضمان والحماية، ولا يمكن للقواعد الاتفاقية (مقتضيات الاتفاقية الجماعية) أو التعاقدية (شروط عقد العمل الفردي) أن تنزل عنه ، وهي على العكس من ذلك يمكن أن تخالف القواعد القانونية الآمرة (Les règles juridiques impératives) وتتضمن مقتضيات أكثر فائدة للأجير ، لدرجة يمكن القول معها أن قانون الشغل لا يعرف تسلسلا هرميا بمعنى الكلمة للقواعد القانونية بل تنسيقا بينها يهدف إلى التقدم الاجتماعي . هذا الحد الأدنى من الضمان والحماية هو ما يسمى بالنظام العام الاجتماعي ، وهو الوجه المتميز للنظام العام في قانون الشغل .

إن خلق نظام عام اجتماعي يحتاج إلى أن تتوفر الطبقة العاملة على القوة اللازمة التي تجعلها قادرة على فرض رغباتها وبالتالي قيام حوار اجتماعي ومحادثات جماعية بناءة بين أطراف العلاقة ، وخلق قواعد قانونية اتفاقية تتجاوز ما يقرره القانون من مزايا . وان ضعف الهياكل الاقتصادية ، وعدم اهتمام المنظمات النقابية ، وعدم تعاطف القضاء ، وعدم الاعتبار الذي يأخذ به المؤاجرون القوانين الاجتماعية ، والتفسيرات المدنية التي تحكم علاقة العمل ، كل

هذا يساهم بطريقته الخاصة في إضعاف الحماية الاجتماعية للعمال وعرقلة نمو نظام عام اجتماعي .

ويمكن القول إنه في حالة ازدهار النظام العام الاجتماعي فإن قواعده لم تصل إلى درجة الهيمنة المطلقة على قانون الشغل ، إذ لا يزال هناك مجال ـ في هذا الأخير ـ للقواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام المطلق ، وهي التي لا تقبل أية مخالفة ولو كانت لصالح الأجير ، فهما يتعايشان معا ، إلا أن نمو أحدهما يقيد الآخر ويحد منه ، فعندما تكثر المقتضيات المتعلقة بالنظام العام المطلق يضعف النظام العام الاجتماعي والعكس صحيح .

وكما يتدخل النظام العام في قانون الشغل عن طريق القواعد القانونية الآمرة ، فإنه يتدخل أيضا بدون قاعدة قانونية ، كما هو الشأن في سائر فروع القانون الأخرى ليخضع علاقة العمل للمصلحة العامة وللمشروعية .

خلاصة واستنتاج

إن كل نظام يرمي إلى تحقيق الخير العام يجب أن يكون العدل أساسه ، وكل توفيق بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة يجب أن يكون نتيجة موازنة عادلة بين هذه المصالح المختلفة ، والسلطة إذ تكفل هذه الحماية الجماعية للمصالح لا تصل حتما إلى حد القضاء كلية على الفرد وانطلاقاته الذاتية . ولكنها تسعى لتحقيق قدر من التصالح والتناسق بين هذه الانطلاقات والصالح العام . وتلك مسألة نسبية تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان ، ولذلك كانت المشكلة الرئيسية للنظريات والنظم السياسية تكمن في البحث عن خير وسائل التوفيق بين الفرد والجماعة ، وفي تحديد نقطة التوازن الملائمة بين متطلبات كل منهما بحيث لا تعتدي إحداهما على الأخرى ، وبذلك نجد أن ظاهرة السلطة إذا كانت تجد سندها الاجتماعي في تحقيق التوازن بين الأفراد من ناحية ، ثم في تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة من ناحية أخرى ، فإنها تجد سندها النفسي أو المعنوي فيما يحمل الناس على قبولها وطاعتها باعتبارها أداة لتحقيق تصور الأفراد للمستقبل الاجتماعي الذين يرغبون فيه .

لقد حصل تحول أساسي في ظروف العمل البشري والناتج عن تطور الآلية وتعقيل العمل الآلي في طلب المشروع الصناعي .

إن هناك صراعا بين المنتجين للسيطرة على الأسواق ، وصراعا بين العمال

للحصول على العمل ، وصراع الأجير ضد الآلة التي تهدده بأن تحل محله .

لقد أدت الاختراعات الآلية إلى تغيير الظروف المادية التي كان العمل خاضعا لها ، وإن تعقيل العمل واستعمال الآلات الضخمة ، وان أتاحا قدرة هائلة على الانتاج من ناحية ، إلا أننا نجد من ناحية ثانية ، أن الطبقة العاملة دفعت وتدفع ثمن هذه المكاسب غاليا .

وحيث إن القانون لا يمكن أن يصبح عقبة في سبيل الاختراع والتقدم ،

وحيث إنه لا يمكن وضع حد فاصل بين الممكن والمستحيل طبيعيا بسبب تطور قدرة الانسان حيال الطبيعة مع الزمن ، لذلك لا يتصور أن يصوغ القانون هذا الحد الفاصل أو حتى أن يسلم بوجوده ،

وحيث إن العامل لم تتوفر له حماية في علاقته مع صاحب العمل إلا بتدخل المشرع عن طريق سن العديد من القواعد القانونية التي تعتبر استثناء لحرية التعاقد ولمبدإ سلطان الإرادة ،

لأجل كل ذلك لا يمكن ضمان حقوق الإنسان في التشغيل ، في ميدان التنافس والتطور الآلي ، إلا بتدخل المشرع مرة ثانية ، بإصدار القواعد القانونية الكفيلة بتوفير هذه الحماية حتى لا يبقى العامل آلة فحسب ، مسخرة تنتج الثروة لغيرها ، آلة تتحطم جسديا وتتبدل روحيا ومعنويا .

الهوامش

(1) كابيتان ـ المدخل لدراسة القانون ـ الطبعة الرابعة ـ فقرة 24 صفحة 60

G. Ripert, Les Forces Créatrices du Droit (2)
L G D.J. Paris, 1955, N 108 page 273

الحوار الاجتماعي :
أي مناخ لممارسة الحقوق أثناء العمل ؟

إدريس الضحاك

في الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للمتناظرين بمناسبة افتتاح أشغال المناظرة التي نظمها المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي تحت الرعاية السامية لجلالته يومي 18و19 أبريل 1996 في موضوع الحوار الاجتماعي – التنمية والديمقراطية، خاطب جلالته المتناظرين بقوله: « لا أحد يملك الحقيقة لوحده، وأن التراضي وليس التنافر هو السبيل الأمثل للمحافظة على وحدة النسيج الاجتماعي».

إن الحقيقة مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، ولذلك يجب البحث عنها تحت هذا الإطار، ذلك أن الحقيقة المستندة على حق محدّد تكون أكثر شرعية وقابلية لدى الطرف الآخر المتحاور. مفهوم الحق بدوره ليس موحداً وثابتاً في كل زمان ومكان خصوصاً إذا تعلق الأمر بمفهوم الحقوق الاجتماعية التي تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومن تم تختلف الحقيقة باختلاف هذه الظروف.

وإذا كان لكل طرف اعتقاد بوجود الحقيقة في جانبه فإن الحوار وحده هو الكفيل بالكشف عن كنه هذه الحقيقة وتعديلها إذا اقتضى الأمر وتحديد من يملكها؛ ومن ثم يعمل الحوار على تخفيف حدّة الصراعات التي تطبع الأنظمة المستندة على الليبرالية واقتصاد السوق، ويمنح للمتحاورين إمكانيات متعدّدة لحل النزاعات أو الوقاية منها وتداركها قبل وقوعها، ومنها على الخصوص المساهمة

في تحسين القوانين ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وكل ذلك بهدف محاولة تحقيق المعادلة التوفيقية الصعبة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

فالحوار إذن هو الوسيلة المثلى الأكثر ديمقراطية وإنصافاً لحل النزاعات باعتباره مظهراً حضارياً يدعم الديمقراطية ويثبتها، وينتقل بالنزاعات من مفهومها التقليدي المتمثل في المواجهة والصدام إلى المفهوم الحضاري المتمثل في التفاهم على تقديم التنازلات المتبادلة، ومن القواعد التي يستند عليها كل من الأجير ورب العمل لتحديد هذه الحقيقة وجود الحق الذي يقابله الالتزام بتقديم مقابل، وحقوق الشغل هذه متعدّدة تتعلق بعدة ميادين (الأجرة وحدّها الأدنى، التعويضات العائلية، الحماية الاجتماعية ككل، الحريات النقابية، حق الإضراب ، الاتفاقات الجماعية والعقود الفردية الخ...).

لكن هذه المفاهيم التقليدية التي تدخل فيما يسمى بالحقوق الاجتماعية بدأت تهتز وسيطالها مستقبلاً التغيير بفعل ما يعرفه العالم من بداية تحول نحو عالمية الاقتصاد ونحو نهاية الثورة الصناعية وبداية الثورة الآلية والرقمية في ميادين المواصلات والاتصالات والجينات والمعارف عموماً.

I - الحوار في إطار عالمية الاقتصاد وشموليته :

هناك من يعتبر أن عالمية الاقتصاد وشموليته تمثل آمالاً عظاماً ولذلك يدافع عنها باسم المصلحة العامة، وهناك من يعتبرها تمثل انتكاسات جسيمة ولذلك يعارضها باسم نفس المصلحة، لكن كيفما كان الحال فإن أموراً ثابتة ستتغير لتحل محلها أمور أخرى نجهل الآن نتائجها وإن كنا نعلم الكثير عنها.

إن من بين الأمور التي ستتغير هو الدور الذي تقوم به الدولة في الرعاية وتقديم المساعدة للطبقة المحتاجة، بحيث إنه في الوقت الذي سيتقلص فيه دور الدولة في الحياة الاقتصادية، سينمو إلى جانبها عالم آخر ديناميكي يخترق الحدود الوطنية بإنتاجه وخدماته ومعارفه، ويحقق العالمية والشمولية، عالم يتكون من فعاليات اقتصادية واجتماعية وعلمية كالشركات والمقاولات والجمعيات والتجار وأصحاب المهن.

وهكذا في الوقت الذي ستكون فيه الدولة قد أصبحت تعمل في حدود ضيقة في المجال الاقتصادي وداخل حدودها السياسية وقوانينها الوطنية، سيكون

العالم الآخر عالم التجارة والمال غير معترف بهذه الحدود ومتجاوز للقوانين الوطنية أحياناً إلى القوانين الأكثر شمولية، إقليمية كانت أو عالمية، هدفه السرعة والنجاعة في الإنجاز وبصفة خاصة في الميدان التجاري والخدماتي والمعارفي، عالمان متزاويان يعملان داخل إطار كوني يتميز بالفوارق الشاسعة بين الشمال والجنوب بين الأغنياء والفقراء [1].

وسيظل الحوار الاجتماعي موجوداً ولن يمس من حيث الشكل ، لكن من حيث الموضوع سيطاله الكثير من التغيير، فبالنسبة للحوار الوقائي حيث يتحاور الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل إنقاد نزاع قد يحدث، سيصعب على المتحاورين الاستجابة لطلبات بعضهم البعض بسبب عدم ضمانهم استمرارية القدرة على تنفيذ الالتزامات؛ ففي طلب لزيادة الحد الأدنى للأجور مثلاً تلافيا لإضراب قد يقوم به العمال، قد يدعن رب العمل لهذه الزيادة وقت التحاور عليها بالنظر لتحسن وضع منتوجه في المنافسة أمام المنتوج الأجنبي، لكنه في ذات الوقت يجهل إلى أي حدٍ سيستمر هذا التحسن طالما أن الأمر مرتبط ليس فقط بالسوق المحلي وإنما بالسوق الدولي الذي قد يتغير بين لحظة وأخرى، وليس لرب العمل أي دخل في ذلك، ونفس الارتباط يمكن قوله بالنسبة للحوار العلاجي الذي يهدف إلى الوصول إلى اتفاق لمعالجة وضعية قائمة تؤثر سلباً على الإنتاج كحصول إضراب في مقاولة ما [2].

لقد انتشر اقتصاد السوق، وثبت فشل الدولة في تسيير الاقتصاد، ففي كل جهة في العالم تنسحب الدولة لتحتل الخوصصة المكان الأول، وطغت سياسات التقويم الاقتصادي، وتغيرت كثير من القيم والسياسات في المجتمعات الصناعية، وأصبح العالم يتجه بسرعة نحو عالمية الاقتصاد وشموليته.

ومما سينتج عن ذلك إعادة النظر في كيفية الدخول في عالم المنافسة، وتأثير ذلك على عالم الشغل، ذلك العالم الذي سيشهد تغييرات أساسية تتعلق على الخصوص

- بإدخال العلم وتحديث تسيير المؤسسات.
- بإدخال التقنيات العالية وتجديد التقنولوجيا المستعملة.
- بتكوين وتأهيل حديث للعمال.
- بتقليص دور الدولة في الحماية والتشجيع.

إن الدول الصناعية ستتمكن من ذلك بسرعة إن لم يكن البعض منها قد أصبح مالكاً لكل المعطيات السبقة، أما الدول النامية فمنها من لم يتمكن من هذه المعطيات بالمرة، وسيعيش على هامش الاقتصاد العالمي، ومنها من سيتمكن منها لكن بعد مرور زمن قد يطول أو يقصر حسب إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعارفية بصفة عامة وإلى ذلك الحين سيستمر في مطالبة مواطنيه بالتضحية ببعض المطالب مستعملاً في ذلك الوازع الوطني والحس الديني والأخلاقي لديه.

سينطلق مسلسل عالمية الاقتصاد وشموليته من أرضية اجتماعية هشّة على المستوى الوطني والجهوي والعالمي، ولقد لعب في تدهور هذه الحالة الانفجار السكاني دوراً أساسياً، إذ تضاعف عدد السكان ست مرات خلال قرن واحد من الزمن، وكان من نتيجة ذلك وجود أزيد من 750 مليون عاطل عن العمل في العالم ومليار عامل يتقاضى أقل من دولار واحد، ولم تقتصر السلبيات الاجتماعية على العالم النامي، بل تعدت ذلك إلى الدول المتقدمة حيث ارتفعت نسبة البطالة في أوروبا إلى 12% سنة 1995 ، بل وإلى 22 % في إحدى دولها (إسبانيا)، وارتفع عدد العاطلين فيها من 5.9 مليون سنة 1980 إلى 19 مليون سنة 1995، وارتفعت نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية من 13.1% سنة 1992 إلى 15.1% سنة 1993 [3]

وإن عالماً هكذا سيزيده الدخول في مرحلة عالمية الاقتصاد وحرية التجارة والخدمات والخضوع إلى السوق الدولية هزات ذات تأثير سلبي اجتماعيا إذا لم تتخذ الاستعدادات اللاّزمة منذ الآن لمواجهة الصعوبات الاجتماعية القادمة، وفي ذلك أشار صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في أواخر سنة 1995 بقوله << إن الذي أخشاه على عالمنا هو حرب تجارية اقتصادية نقدية، ستزلزل الأنظمة، وتخلق تصدعاً لدى الدول، وسيكون من شأنها محو كل ما بني، وتدمير كل ما شيد، ذلك أن العالم قرّر في السنة الماضية أن يؤسس منظمة عالمية للتجارة، سوف تفرض على من يطبقون سياستها أن يقوموا هم أنفسهم بانقلاب في عقليتهم وتفكيرهم>>[4].

إن عالمية الاقتصاد ستؤدّي إلى منافسة لا تعرف الحدود، تقوم على تقديم أجود منتوج بأحسن الأسعار، وتستخدم في سبيل ذلك التسيير العصري للمقاولات والكفاءة المهنية للعاملين والتقنولوجية المتطورة عبر تحسين الآلات

والأجهزة المستخدمة في الصناعات والتجارة والخدمات، تلك الآلات التي قد تؤثر على حقوق الإنسان في الشغل والتشغيل.

1-1 الآلية والتشغيل والحوار

رغم تسمية الروبوت بالإنسان الآلي، فإنه يظل بعيداً كل البعد عن التشبه بالإنسان[5]، إنه مجرد آلة الكترونية أنشئت بهدف تكرار عمليات بشكل لانهائي، إما عمليات سهلة، مملة على نفس الإنسان بسبب تكرارها، تقوم بها الآلة لعدة مرات دون حدود وبنفس الشكل والإتقان في كل مرة، وإما عمليات صعبة وخطيرة تعرض حياة الإنسان لاحتمال الضرر لو قام بها، فتسند إلى الآلة التي تقوم بها مضمونة الدقة والنتيجة (الأدوات المشعة، زرع مواد بكتيرية، مفرقعات العمل في أعماق البحار، العمل في المناجم بأعماق اليابسةالخ...) تحرر الإنسان من ملل العمليات الأولى وتأثيرها السلبي على نفسه، ومن أخطار العمليات الثانية وأضرارها على جسمه، يعطيه الفرصة أكثر ليتجه نحو الخلق والإبداع والتنقيب والبحث في عالم المجهول.

إن هذه الآلات التي تتطور بسرعة فائقة كمّاً وكيفاً بحيث تجاوزت أعدادها المائة ألف، يتجه العديد منها إلى الإتقان والتكامل مع العمل البشري، غير أن اكتساحها ميادين العمل التي كان يقوم بها الإنسان يدوياً خصوصاً في العمليات البسيطة المتكرّرة، حرم الإنسان من العمل وأصبح يهدّده ببطالة تقنولوجية تؤثر سلباً على كرامة الإنسان وتزعزع الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

ذلك أن تحرر الإنسان من العمليات البسيطة المتكررة والخطيرة على نفسه وجسمه ليس كافياً لوحده حتى يتجه الإنسان نحو الخلق والإبداع، إذ أن غالبية البشر لا تملك هذه القدرة على الإبداع، ولا تستطيع القيام إلاّ بالأعمال العادية التي تسرقها منها الآلة وتسقط بالتالي في عالم البطالة وتنزل بها الكارثة [6].

هذه النظرة التشاؤمية لا يشاطرها كل الكتاب، ذلك أن منهم من يرى أن الإنسان ساير دائماً كل تقدم وقع في حياته، وأن كل تقدم خلق من فرص العمل أكثر مما ضيّع، وتكفي الإشارة إلى دخول السيارة إلى عالمنا، فبالرغم من أنها تسببت في مشاكل لصانعي العربات المجرورة أو لعربات السكك الحديدية ، فإنها أوجدت من فرص جديدة للعمل أكثر مما ألغت، وهكذا عملت على خلق مهن وأشغال جديدة مرتبطة باستعمال وقود البنزين، واستعمال المطاط وتهييء

الطرق وصيانتها، وصنع قطع الغيار وبيعها، وصيانة السيارات وإصلاحها، وتأمين السيارات والمسؤولية الناتجة عن استعمالها، إلى غيرذلك من الأعمال والمهن المرتبطة بذلك. وسوف يحدث نفس الأمر بالنسبة للثورة الحالية التي هي ثورة في المعلوماتية والإتصال، ثورة رقمية وجينية، تستخدم الآلة وتوجهها، وتختلف عن سابقتها الثورة الصناعية من حيث كونها تسير بسرعة فائقة وإلى مصير يظل مجهولاً، ذلك أنها ستعمل كسابقتها على خلق فرص جديدة للعمل تتعلق بصنع الأجهزة وصيانتها ووضع البرامج لها وإعادة بنائها وإصلاحها وتهييىء المصانع والمؤسسات لاستقبالها إلى غير ذلك من الأعمال المرتبطة بها؛ غير أن ذلك لا يعني حتماً أن كل عمل ألغت استخدامه بواسطة الإنسان سيعوضه عمل آخر جديد، إذ أنه وفي دول العالم النامي قد لا يتوفر ذلك، وبالتالي سيقع اللجوء على الأقل في البداية إلى دولة متقدمة هي التي تقدم كل أو بعض ما ارتبط بهذه الأجهزة من أعمال.

كما أنه ومن جهة أخرى ستقضي الآلة على اليد العاملة غير الممتهنة وسيتطلب الأمر وقتاً غير يسير لإعادة تأهيل العامل على الأعمال الجديدة التي نشأت عن استعمال الآلة. يجب تهييىء برامج ضخمة ومدروسة من أجل تكوين العامل وإعادة تكوينه ليتم تحويل العامل إلى المهام الجديدة في أحسن الظروف، ولأرباب العمل بدعم من الدولة دور رئيسي في هذا الشأن، وإلاّ تبقى الانعكاسات على السلم الاجتماعي خطيرة في المرحلة الانتقالية إذا لم يتم هذا الاستعداد، وعندما تستوعب الطبقة العاملة والطلاب في التعليم هذه الثورة الجديدة سينشأ جيل جديد ينسجم مع هذه الآلة، يسير معها في طريق متوازية، كل منهما يقوم بعمل مختلف لكنه متكامل مع العمل الآخر نحو اكتشاف المجهول واستمرار قوانينه ونواميسه لصالح الإنسانية جمعاء.

2 -1 التنافسية والحوار

لا يظهر من اتفاقية الغات الموقعة بمراكش سنة 1994 أنه موكول لمنظمة التجارة العالمية معالجة المشكل الاجتماعي، في حين تؤدي هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة، وهذه ستفتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة، تلك المنافسة التي تعني تقديم أجود منتوج بأقل تكلفة. ويدخل في هذه الأخيرة أجرة العامل وما ارتبط بها من حقوق؛ ومن ثم، وتحت رغبة أرباب العمل المتضمنة تحسين ظروف المنافسة ستكون هناك انعكاسات سلبية اجتماعية، وبصفة خاصة بالنسبة لحقوق

العمال. لقد نوقشت كثيراً فكرة الشروط الاجتماعية خصوصاً في مؤتمر كوبنهاگن سنة 1995، لكن لم يتخذ قرار نهائي بعد يعطي ضمانات كافية لاحترام المبادىء الأساسية في ميدان الشغل، بالإضافة إلى أن الدول النامية تخوفت من استعمال هذه الشروط لإضعاف قدراتها التنافسية إذ ستؤدي إلى زيادة التحملات الاجتماعية التي ستؤدّي بدورها إلى ارتفاع ثمن المنتوج.

وسوف يجد المحاور الممثل للطبقة العاملة صعوبة في تفهم الإشكالية التي سيطرحها المحاور الممثل لأرباب العمل والقائلة بأن التضحية ببعض الحقوق والامتيازات الاجتماعية تساهم في خفض تكلفة الإنتاج وفي ارتفاع القدرة على المنافسة مما سينعكس إيجاباً بعد ذلك على المقاولة والعمال، بينما التمسك بهذه الحقوق والامتيازات يؤدّي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرة على المنافسة مما يحتمل معه توقف المقاولة كلياً أو جزئياً مما ينعكس سلبياً على العمال؛ وإن من شأن كل ذلك أن يجعل الحوار صعب الممارسة. إن الأمر يتطلب التهييء لمثل هذه الحالات قبل وقوعها، وذلك بتحسين إدارة المقاولة وإدخال التقنولوجية الجديد ة وتأهيل العامل، فتحصل جودة المنتوج التي تسمح بتطبيق بعض الحقوق والامتيازات لصالح العامل الذي ارتقى تأهيله وتكوينه.

إن التنافسية ليست مرتبطة بالمنتوج فحسب وإنما أيضاً بحجم الإنتاج وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق مضاعفة التصدير، وهذا لا يتم إلاّ باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ولن يتم هذا الاستقطاب إلاّ بتقديم عروض تنافسية بين الدول، أهمها وجود مواقع جغرافية جيدة وظروف حسنة للعمل وأجور منخفضة للعمال وتسهيلات في الضرائب وتبسيط ونجاعة في الإدارة، وضمانات في القانون وتطبيقه. إن العديد من هذه المعطيات التي حملتها عالمية الاقتصاد وشموليته ستؤثر سلباً على ممارسة الحوار ونتائجه إذا لم تتخذ الاستعدادات لذلك.

II - موضوع الحوار : الحقوق الاجتماعية والمناخ الجديد

كيف يمكن التحاور مستقبلاً حول شروط الشغل وظروفه وحول الحقوق الاجتماعية عموماً سواء تعلقت بالأجر أو بالحماية الاجتماعية أو غيرهما، في حين أن منتوج هذا الشغل يخضع لظروف المنافسة المحلية والدولية، تلك المنافسة التي تتطلب الانسياق وراء تقديم أجود منتوج بأقل تكلفة، وكيف يمكن تحقيق ذلك

بتطبيق كل الحقوق الاجتماعية التي قد لا تتمشى دائماً مع متطلبات المنافسة، وهل يمكن للقانون أن يتدخل لحماية جانب العمال، في حين أن السوق الوطنية تعرض هذه الأخيرة لهزات لا تكون أحياناً محل تفكير أو توقع رب العمل وهو يوقع عقد الشغل ؟ وهل يمكن لهذا الأخير أن يكون مرنا بالقدر الذي يتجاوب مع هذا الارتباط الجديد ؟ تساؤلات كلها تطرح في الحال والمآل بمناسبة بداية دخول العالم في مناخ جديد خلقته عالمية الاقتصاد وشموليته، تضاف إلى هذه التساؤلات الصعوبات التي أصبحت تكتنف تحديد مفهوم الحق الاجتماعي وحصر أصحاب هذا الحق.

2 -1 صعوبة تحديد مفهوم الحقوق الاجتماعية وأصحابها:

منذ قرنين من الزمن كان كل من هو في حالة احتياج صاحب حق تجاه المجتمع بمساعدته، ومن تم أصبح هناك التزام بالمساعدة العمومية لهذا المحتاج سمي منذ انطلاقه «بالدين المقدس»، ومن بين أوجه هذه المساعدة تقديم الشغل للمحتاج لكي يعيش من مدخوله، وبالتالي إدماجه في المجتمع ليساهم في خدمة المنفعة العامة [7].

ولقد نتج عن ذلك كله أن اعتبرت البطالة جزئية كانت أثناء الشغل أو كاملة، حادثة عرضية يجب التأمين عليها لصالح العامل وتعويضه عنها؛ ولقد اعتبر البعض أن استمرار النظر إلى تقديم المساعدة بهذا الشكل يثبط عزيمة الإنسان ولا يخدمه ولا يعمل على إدماجه في المجتمع، فالمساعدة التي تقترب إلى العمل الخيري لا تخدم لا الفرد ولا الجماعة ؛ ولذلك ومنذ بداية القرن العشرين لم تعد هناك علاقة بين الحق في المساعدة وتقديم الشغل، بل أصبحت هناك علاقة جديدة تربط بين الحق في الشغل والالتزام بالاندماج من طرف العامل [8] ، إن تحديد من هم أصحاب هذه الحقوق الاجتماعية بهذه المفاهيم الجديدة أمر ليس سهلاً، ذلك أنه لو أخذنا من بين هذه الحقوق الحق في الشغل لصعب تحديد من يملك هذا الحق، فليس كل عاطل عن العمل يمكنه الادعاء بذلك، فهناك من لا يرغب إلا في شغل معين دون سواه، وهناك من يرغب في الشغل المقدم له لكنه يضع شروطاً حول ظروف الشغل، وهناك من هو جانح اجتماعياً وهناك من لايرغب في العمل بالمرة، فكيف مع ذلك يمكن وصف كل هؤلاء بأنهم أصحاب حقوق في الشغل ؟ إن الأمر يتطلب دراسة حالة كل شخص على حدة، وهذا أمر يتعدى إمكانات الدولة، إذ لا يمكنها أن تتحول إلى حارس اجتماعي.

وإذا كان رجال الاقتصاد عندما وصفوه لأول مرة ومنذ فترة غير يسيرة بالاقتصاد السياسي، قصدوا بذلك تنمية المنفعة الاجتماعية العامة بتشغيل من لا شغل لهم، فإنهم لم يقصدوا بذلك كل العاطلين عن العمل، ذلك أن هذا الحق يقابله التزام من طرف العاطل يتمثل في التزامه بالاندماج في المجتمع وليس كل العاطلين مستعدين لتنفيذ هذا الالتزام، كما أنه ليس من السهل معرفة من هو مستعد ومن هو غير ذلك [9].

وإذا كانت الحقوق الاجتماعية تختلف أساساً عن الحقوق الأخرى من حيث كونها تهم شريحة من المواطنين يصعب في بعض الأحيان ضبطها وتحديدها، فإن موضوع هذه الحقوق يعرف صعوبة في تحديده كما وكيفا، فخلافاً للحقوق المدنية التي تعلن الدولة بواسطة قوانينها عن فحوى هذه الحقوق وميادينها (كحرية الصحافة، وكحرية التعبير، وكحق الملكية) وتهم كل إنسان في صيغته المجردة، فإن الحقوق الاجتماعية تهم طبقة معينة هي الطبقة المحرومة. عزل هذه الطبقة عن باقي المواطنين أمر ليس سهلاً، إذ يتطلب معرفة حالة كل إنسان على حدة لتحديد ما إذا كان صاحب حق أم لا، كما أن حجم هذه الحقوق ومفاهيمها يخضعان لمؤثرات تتعلق بالزمان والمكان، فما كان حقاً في عهد قد لا يكون في عهد آخر، وما هو حق في مكان معين قد لا يكون كذلك في مكان آخر، يضاف إلى ذلك قابلية هذه الحقوق للتغيير كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن تم يكون الحوار صعب النجاح إذا لم يجر التفاهم بين الفرقاء المتحاورين على تحديد مفهوم الحق وتحديد من يملكه.

وتحت تأثير ضغوط الاختناق الاجتماعي الذي عرفه العالم في السنوات الأخيرة بدأت الدول تراجع سياسة الرفاهية الاجتماعية المبنية على الحقوق الاجتماعية التقليدية، ويتعلق الأمر بالدول الأوروبية كما يتعلق بالدول الانجلوسكسونية، ومن أمثلة الأولى فرنسا التي أحدثت ومنذ سنة 1988 ما سمي بالدخل الأدنى للاندماج R.M.I [10] الذي ليس هو تقديم مساعدة ولا خدمات للضمان الاجتماعي [11] وإنما التزام متبادل بين الفرد والجماعة، إنه نوع جديد من الحقوق الاجتماعية يتوسط الحق والعقد؛ فهو حق في الحصول على الحد الأدنى الذي يصبح ديناً على المجتمع، وهو عقد لأن الشغيل يلتزم شخصياً بأن يقوم بكل ما يلزم لاندماجه في المجتمع. إنه حق مشروط ، لكن ليس متوقفاً على شرط، إنه حق إجرائي أكثر منه حق مجرد، يؤدي في النهاية إلى الإنصاف وليس

حتماً إلى المساواة، إلاّ فيما يتعلق بالمساواة في الحظوظ، لذلك وصفه السيد جاك دونزلو «بالاجتماعي من النوع الثالث» [12].

إن الأسباب الرئيسية التي دعت الدول إلى التفكير في تغيير نظرتها للحقوق الاجتماعية هي ما يعرفه العالم من تطور في ميدان الاقتصاد من جهة ومن انتشار الاختناق الاجتماعي في كل جهة بحيث لا يوجد شغل على قدرطالبيه، وبالتالي كثرة البطالة التي عمت العالم بأسره [13].

وكانت الدول الانجلوسكسونية سباقة في تغيير نظرتها هذه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي طالب رئيسها رولند ريجن سنة 1980 بضرورة ربط المساعدة العامة للفرد بتقديمه عملاً معيناً مقابل ذلك؛ لكن فكرة الإندماج وإلغاء الارتباط بالمساعدة وتخطي فكرة الدولة المانحة أو المساندة لم ترد لأول مرة داخل الديموقراطيين إلا على لسان الرئيس الحالي «بيل كلنتون» والتي شرحها في كتابه البرنامج سنة 1992 [14]، وذلك في غمرة الدعاية الانتخابية آنذاك، حيث يرى أنه من الضروري تجاوز النظرة التقليدية للدولة التي تقدم المساعدة واستبدال ذلك بتكوين العمال وتأهيلهم من أجل تسهيل اندماجهم في العمل الخاص أو في القيام بخدمات لصالح الجماعات المحلية، وبذلك يكون هناك ارتباط بين الاقتصادي والاجتماعي يؤدّي إلى تحرّر الإنسان وممارسته لكرامته، ولا يبقى كما هو في نظام WEL FARE يتلقى المساعدة من الدولة لا غير ودون مقابل، فالمساعدة يجب أن تتم في إطار التشغيل وتتحمل الدولة إدماج العاطلين في العمل، طبعاً لاقت هذه الأفكار صعوبات في التطبيق ، لكنها لا زالت مستمرة مع التكيف حسب الظروف التي تواجهها [15].

وهكذا لم يعد السوق بسبب العالمية والعصرنة، ولم تعد الدولة لضعف مواردها، قادرين على خلق الأنشطة الاجتماعية، ومن ثم أصبح لزاماً على صاحب الحق الاجتماعي أن ينفذ التزامه بالاندماج في المجتمع بواسطة تقديم شغل، خصوصا في وقت أصبح فيه القطاع الخاص هو المسير للاقتصاد وليس الدولة أو التجمعات المتعدّدة. داخل هذا المفهوم الجديد تطرح صعوبة في ممارسة الحوار خصوصاً في دول العالم النامي التي تحتاج إلى وقت طويل لهضم هذه المفاهيم والتكيف معها، صعوبة ناتجة عن تفكك المفاهيم السابقة التي كانت تتخذ كأرضية لممارسة الحوار، بل وإنه وحتى إذا وقع الاحتفاظ ببعض هذه المفاهيم تحت ما سمي بالشروط الاجتماعية التي كانت موضوع مناقشات عدة،

خصوصاً في مؤتمر كوبنهاجن سنة 1995 على إثرتوقيع اتفاقية «الگات»في مراكش سنة 1994، فإن كثيراً من الدول النامية تتخوف من أن يؤدي تنفيذها إلي عرقلة نمو تجارتها تجاه الدول المتقدمة وإضعاف قدرتها التنافسية أمامها، بدعوى المحافظة على حقوق الشرائح الاجتماعية الضعيفة، في حين أن وراء هذا الادعاء إثقال المنتوج الوطني لهذه الدول بتحملات اجتماعية تزيد في كلفة الانتاج وتضعف بالتالي قدرته التنافسية في السوق، وفي ذلك محاولة للحد من سرعة النمو التي استطاعت بعد دول شرق آسيا السير بها في السنوات الأخيرة ووضع صعوبات أمام الدول النامية الأخرى التي يمكن أن تلتحق بها [16].

2.2 مصير آليات الحقوق الاجتماعية :

لا أحد يستطيع التكهن الآن بناء على المقتضيات المذكورة سابقاً بمصير المقتضيات الالزامية المتعلقة بالميدان الاجتماعي، كالحماية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية وعدد ساعات العمل ومدة العقد والاتفاقات الجماعية وغيرها من المقتضيات التي ثبتت مع الزمن نتيجة مجهودات وطنية ودولية، من طرف العديد من المؤسسات وبصفة خاصة من طرف منظمة العمل الدولية التي تجاوز عدد الاتفاقيات الدولية التي هيئت في حظيرتها المائة والسبعين، كما تجاوز عدد التوصيات الصادرة عنها المائة والثمانين، وكلها تتضمن مقتضيات في ميدان الشغل وما ارتبط به من حقوق. وفي أغلب هذه المقتضيات كانت المنظمة تراعي إمكانيات الدول وقدراتها على التنفيذ خصوصاً دول العالم النامية.

بعد عالمية الاقتصاد وانكماش دور الدولة الاقتصادي هل ستستمر المنظمة وغيرها من المؤسسات الدولية مخاطبة الدول ، في حين أن القطاع الخاص هو سيد الموقف في الميدان الاقتصادي ؟ وهل لا زال المكتب الدولي للعمل قادراً علي القيام بالدور الذي كلفه به تصريح فيلاديلفيا لسنة 1944 والمتعلق بمحاربة الفقر وحمل شعار «الكفاح ضد الحاجة ؟».

من الواضح أنه يصعب القول بإلزام المقاولات بما سيتقرر على المستوى الدولي، لكن يمكن من خلال التقنيات الوطنية وبصفة خاصة استعمال التشريع الجنائي لمعاقبة كل مقاولة تخالف بعض المقتضيات المتفق عليها دولياً. وفي هذا السبيل يمكن التفكير في خلق مدونة عالمية للشغل تضمن الحدود الدنيا للحقوق

التي يجب أن يحمى بها العامل في كل أنحاء العالم، لأن الهرم من التشريعات الدولية السابقة قد لا يبقى له مبرر مع شمولية الاقتصاد وعالميته وتكسير الحمايات وفتح الحدود أمام التجارة الدولية، إذ أن وجود هذه المدونة هو السبيل لعدم إعطاء الفرصة لمزايدة الدول على بعضها من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بإهدار حقوق العمال ببلدها أو تركها للحرية الغير المنظمة.

كما أن العديد من المؤسسات الموجودة على الساحة الدولية بل وحتى الوطنية سيطالها التعديل ، بل والإلغاء، ومن اللاّزم أن يجري تعويضها بمؤسسات تتكيف مع النظام العالمي الجديد، ويكون لها من الإمكانات مما تستطيع معه تنفيذ مقرّراتها بالإجبار، مع التفكير في ضرورة خلق محكمة دولية أو أكثر ذات اختصاص في الموضوع، وخلق مؤسسات لفض النزاعات تكون لقراراتها صبغة الإلزام.

III - مستقبل الحوار: العنصر الإنساني في الاقتصاد

الاقتصاد القادم سيكون أكثر سيطرة على الحياة السياسية بعدما يكتمل انسحاب الدولة وتنتهي عمليات الخوصصة والتقويمات الاقتصادية، وسيصبح القطاع الخاص صاحب الكلمة الأولى في الأسواق الوطنية والدولية يساهم في تنمية التجارة الدولية للأموال والخدمات، وستتضاعف حركات رؤوس الأموال المتجولة عبر الدول باحثة عن المكان الملائم للاستقرار، وستصبح الدول خاضعة لما يقرره السوق الدولي المالي الذي لا يسير حتماً مع العدالة والإنصاف الاجتماعيين، وستتغير كثير من المفاهيم القانونية وسيعاد النظر في العديد من الحقوق المكتسبة وستكون سياسات أصحاب رؤوس الأموال طاغية على سياسة الدولة، لأن الأولى نشيطة ناجعة ومتحركة بينما الثانية بطيئة قليلة الفعالية. فالدولة غائبة في الدفاع عن مصالحها بالشكل المرغوب، فليس لها محامون يدافعون عنها، وأوراقها ووثائقها تظل فوق المكاتب والادراج لا تتكلم، بينما تملك الشركات سواء أكانت وطنية أو متعدّدة الأطراف العدد الكبير من المدافعين عن مصالحها. فمن المحامين إلى رجال الاقتصاد والسياسة إلى أصغر عامل بها في حركية ونشاط دائمين لضمان المصالح وتقديم أحسن تقرير سنوي لجمعية المساهمين.

وهكذا تكون الشركات متواجدة في مراكز القرارات المهمة، بل وتساهم

أحياناً في صياغتها سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني ؛ هدفها الوحيد هو ضمان مصالحها المتمثل في كثير من الأحيان في مضاعفة أرباحها دون النظر إلى الارتباطات الوطنية أو المبادىء الخلقية؛ وهكذا تساهم رؤوس أموال وطنية كثيرة في تطوير شركات متعدّدة الجنسيات في بلاد بعيدة ، وفي تحسين ميزان مدفوعات هذه البلاد إضرارفي بعض الأحيان بميزان مدفوعات بلد تصدير هذه الأموال.

وأينما كانت التسهيلات الضرائبية، والتسامح الإداري، وقلة الحقوق الاجتماعية، ووفرة اليد العاملة وضعف أجورها، وحماية الدولة للاستثمار بهذه الظروف، إلا وسميت البلاد بجنة المستثمرين وتدفقت عليها رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، ولو كانت دول مصدر هذه الأموال محتاجة لتسنتمر بها، فالرأسمال لا عاطفة له ولا انتماء ولا مواطنة، إنه يبحث عن الاستقرار والربح. فإذا أضفنا إلى هذه المعطيات ما ستؤدي إليه الآلية في دول العالم النامي من بطالة تقنولوجية، وما ستتركه الثورة الرقمية والجينية من انعكاسات سلبية على سعادة الإنسان ورفاهيته، اتضح في النهاية أن العالم سيدخل مرحلة الاقتصاد الغير الإنساني الذي ستنمو فيه كثير من المبادىء غير الخلقية في ميدان التنافس كالجوسسة الصناعية، والممارسات الاحتكارية، والقضاء على المنافسين الصغار، وتطوير وسائل الاحتيال والنصب، والإفلاس بالتدليس واستعمال وسائل الإعلام بأسلوب عصري وذكي ضد منتوجات الخصم، كإطلاق الإشاعات المغرضة وغيرها؛ وكل ذلك حفاظاً على مصالح الشركات التي لا تهتم كثيراً بمصداقية الدولة بمقدار اهتمامها بمصداقية مجالسها الإدارية، ولذلك تسببت أحياناً في محاكمة بعض المسؤولين الكبار بتهم الرشوة واستغلال النفوذ.

لقد أدركت الدول خطورة المرحلة الاقتصادية القادمة التي بالنظر للسرعة الوحشية التي يسير عليها الاقتصاد محرّراً من كل قيد أخلاقي قد تؤدّي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الاجتماعيين في كل أنحاء العالم خصوصاً وقد بدأت تباشير ذلك في كثرة المهمشين [17] على حافة المجتمع، الذين يلجأون إلى ممارسة العنف أو الهروب من واقع حياتهم بتناول المخدرات وشرب الخمور والتسكع في الطرقات أو اللجوء إلى تكوين عصابات ارتكاب الجرائم المنظمة أو القيام بجرائم غريبة ذات أضرار فضيعة سواء في حقهم أو حق الآخرين انتقاماً من أنفسهم ومن مجتمعهم.

ولمواجهة هذه الحالات تقوم بعض الدول بتجارب لم تظهر نتائجها بعد تستند، كلها على دراسة شخصية الفرد وليس مادية الواقعة، وفصل الفرد عن الجماعة، ولذلك أصبحت السيرة الذاتية للإنسان تلعب دوراً أساسياً في تقديم الشغل له، كما وقع الرجوع إلى مبادىء كانت تستعمل في السابق ووقع إهمالها، كالرجوع لدعم العائلة باعتبارها النواة الأولى التي يصلح بها المجتمع أو يفسد، والرجوع إلى فكرة التضامن العائلي وجعله إجبارياً أحياناً، والاعتماد على تربية الفرد وتثقيفه [18].

إن الأزمة الاجتماعية الحالية هي جزء من الأزمة الروحية والخلقية، وإن نسيان الجانب الروحي أحد الأسباب فيما حدث، وإن ما يجري الآن هو رجوع للمبادىء التي نظمت بها الديانات السماوية المجتمعات البشرية، ويعتبر الدين الإسلامي الحنيف في مقدمة هذه الديانات التي أعطت للمال مفهوماً ينظم أحوال الجماعة الإسلامية على أسس من العدل الاجتماعي، كما جعل من الأسرة الخلية السليمة التي يبنى عليها المجتمع الإسلامي ويعالج بالمقتضيات التي تنظمها كل مشاكله الاجتماعية [19].

وهكذا فإن الكون ملك لله، دلله الله للإنسان، واستخلفه عليه، فهو يملك المنفعة دون الرقبة وهو أمانة في يديه تتطلب منه الرعاية وحسن الأداء، ومن هذا الاستخلاف العام يخرج الاستخلاف الخاص عن الأموال التي تحت يد الإنسان، فالملكية ليست مطلقة، إنها مجرد استخلاف أيضاً، فالمال مال الله، والإنسان وكيل يتصرف طبق مبادىء العدل والصدق والإنصاف، ولكسب المال لابد من العمل، ومن ثم كان السعي في طلب الرزق فضيلة جليلة ، فلا تقاعس ولا مذلة وفقر، فالسعي يجب أن يحمى بالأخلاق، والصدق في المعاملة وتجنب الغش والاحتكار؛ ويعتبر العمل بهذه الأوصاف عبادة وجزءاً من العقيدة ، إذ يوفر الكسب الذي به يتفرغ القلب للدين والعبادة، وما لا يتوصل إلى العبادة إلاّ به فهو عبادة، والعكس أيضاً بالنسبة للمبالغة في الكسب، إذ تعتبر عائقاً في تفرغ القلب للعبادة.

إن الحوار يكون سهلاً بين الفرقاء مهما تأزمت الوضعية الاجتماعية ، إذا كان المتحاورون مقتنعين بهذه المبادىء الخلقية السامية، وإن المرحلة الاقتصادية القادمة بما تحمله من قوانين الغاب والغلبة للأقوى لا يمكن التغلب على سلبياتها الإنسانية إلاّ بتعميم هذه المبادىء السامية وإدخال العنصر الإنساني في

الاقتصاد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر العمود الأساسي في تحديد مفهوم التقدم الإنساني.

الهوامش

(1) يتضح من تقرير المكتب الدولي للعمل (الدورة 81 لسنة 1994) أن 20 % الأكثر غنى من سكان الكرة الأرضية كانت حصتهم من الناتج الوطني الخام على المستوى العالمي تصل سنة 1960 70,2 % ، وأن هذه النسبة انتقلت سنة 1989 إلى82,7 %، في حين أن 20 % الأكثر فقراً من سكان العالم كانت حصتهم من الناتج المذكور تصل سنة 1960 إلى 2,3 فتدحرجت سنة 1989 إلى 1,4 % ، وأنها مؤهلة للتدحرج مستقبلاً، وقد انعكس ذلك على ما نالته الفئة الأولى بالقياس مع الفئة الثانية، إذ تضاعف ما حصلت عليه من إمكانات من 30 مرة سنة 1960 إلى 59 مرة سنة 1989 ويظهر أن هذه الفوارق ستبقى قائمة ولعدة قرون

راجع في هذا الشأن، هيرمان كان وآخرون، العالم بعد مائتي عام، الثورة العلمية والتقنولوجية خلال القرنين القادمين ، عالم المعرفة، الكويت سنة 1982 ص 366

داخل هذه الفوارق الكبيرة يكون الحوار الاجتماعي جدياً لدى الفئةالأولى وعسيراً وصعب المنال لدى الفئة الثانية، مهما خلصت النيات لأن الأمر يتعلق بتحقيق الحدّ الأدنى لكرامة الإنسان الذي لا يملك في كثير من دول هذه الفئة، الطرف الآخر المتحاور، الإمكانات اللاّزمة لتوفيره

(2) منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وتوقيع الدول على اتفاقية «الكات» بمراكش سنة 1994 أصبح الاقتصاد الوطني في كل دولة مرشحاً للتدويل بعد انتشار اقتصاد السوق والاتجاه نحو فتح الحدود أمام التنافس التجاري لكسب الأسواق، ودخول العالم في مرحلة عالمية الاقتصاد وشموليته ، وبالتالي ارتباط السوق الوطني بالسوق الدولي الذي يوجه جزءاً كبيراً منه حاملو الأسهم في الشركات المتعددة الجنسيات التي تجاوزت 37 ألف شركة بعد أن كانت لا تتجاوز سبعة آلاف سنة 1970، تلك الشركات التي تملك أكثر من 170 ألف فرع منتشّة في جميع أنحاء العالم، وتراقب تلك الرأسمال العالمي بمدخول يتجاوز 5500 مليار دولار في السنة، وبذلك تحقق بهذا المدخول أكثر مما حققته الصادرات العالمية مجتمعة، وتكفي الإشارة إلى أن حجم المعاملات لإحدى هذه الشركات وصل سنة 1993 إلى 60 مليار دولار ، وهذا يفوق ميزانية العديد من الدول سوق دولي كهذا بارتباطاته المباشرة بالأسواق الوطنية من شأنه أن يؤثر عليها سلباً أو إيجاباً في كل لحظة وحين، ومن تم يصعب على رب العمل الوطني الاستمرار في تنفيذ تعهداته طالما أنه يجهل مصير السوق الوطنية فارتفاع سعر المواد الأولية في السوق الدولي مثلاً قد يؤثر سلباً على الدول المستوردة لهذه المواد من أجل صناعتها، حيث يرفع كلفة المنتوج ويقلل من إمكانية المنافسة، وينعكس سلبياً على حالة العامل بالمصنع لهبوط مداخيل رب العمل، وتصبح التزامات الأخير بضمان تأدية واجبات ساعات العمل صعبة التنفيذ، كما يصبح كل حوار حول زيادة الأجورمستحيلاً، وتؤثر الزيادة إيجابياً على

الدول المصدرة للمواد الأولية المستخرجة، حيث تتحسن وضعية رب العمل، ويؤدي التحسن إلى إمكانية نجاح كل حوار، وهكذا يكون فشل الحوار أو نجاحه مرتبطاً بما تقرره السوق الدولية في كثير من الحالات، باستثناء البعض، ومنها على الخصوص تلك المرتبطة بالجوانب المعنوية الاجتماعية

(3) بحيث زادت حالات سوء توزيع الدخل حتى داخل الدول التي عرفت نمواً حقيقياً في السنوات الأخيرة كدول شرق آسيا، والدول التي لم تكن تعرف هذه الحالات إلاّ نادراً كالدول الأوروبية في السبعينات أصبحت اليوم في التسعينات تتميز بسوء توزيع الدخل حيث وصل عدد العاطلين في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O C D E، 35 مليون عاطل، كما أن حالات الفقر تطورت سلباً بشكل خطير في دول أوروبا الوسطى والشرقية حيث انتقلت في إحداها (بولونيا) سنة واحدة من 16 % إلى 33 % (1989-1990)، ويتقاصى في الأخرى (بلغاريا) 73 % من العاملين أقل من الحد الأدنى للأجور (سنة 1992)، وظهرت أنواع جديدة من الفقر سميت في الولايات المتحدة الأمريكية «بالموالتحت الطبق» وفي أوروبا «بالإقصاء الاجتماعي» وهي عبارة عن مجموعة من الفقراء تتعرض لتراكمات من الأضرار المستمرة دون أن تعرف كيفية التخلص منها

حول مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية راجع

O C D E , Perspectives de l'emploi, Juillet 1993, p 169

(4) خطاب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في افتتاح الدورة البابية الخريفية في 13 أكتوبر 1995

(5) ليس من السهل تشبيه الآلة بالعقل البشري ، فبالأحرى تحاورها لهذا الأخير، فتكوين المخ البشري بعشرات الملايير من الحلقات المتصلة بالعقدة ومن الخلايا المساعدة، خضع لتحول دام ثلاث مليارات ونصف مليار سنة ، بينما الحاسوب مثلاً حديث العهد لم يتجاوز عمره بضع عشرات السنين، يعطي الجواب عن أية عملية معقدة ويقوم بذلك في أجزاء من الألف من الثانية دون أي خطإ، وهذا ما يميزه عن العقل البشري الذي كان دائما محتاجا الى عامل خارجي يساعده في الحساب، فمن العد بالأصابع إلى استعمال عقد الحبل إلى أعداد الحصى إلى كتابة الأرقام في الورق إلى العمليات الأربع واللوغرتمات إلى الآلة الحاسبة باستعمال الحاسوب، وإذا كان العقل البشري محتاجاً إلى هذه العوامل الخارجية فإنه بالنسبة للإبداع وتطوير الفكر واكتشاف المجهول واستعمال الفلسفة وغيرها كان ولا زال أكثر استعداداً وتأهيلاً من أية آلة ولذلك لا يمكن تفوق الإنسان الآلي على الإنسان البشري، فالإنسان المتفوق Homo superior غير موجود إلاّ في الخيال، وسيبقى التفوق للبشر، فالإنسان يتطور بتطور الآلة

(6) للزيادة في التفصيل راجع

Isaac Asimov, " Vers le regne des robots"
Dialogue, U S Information Agency, Washington D C n° 67 I 1985, pp 9-17

(7) كل الدساتير الوطنية تنص على حق المواطن في الشغل ومن أقدمها دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في 15 يونيو 1780 ، ولا زال هذا الحق منصوصاً عليه في الدساتير الحالية ومنها الدستور المغربي (المادة 13)، كما أن مساعدة المحتاجين التي خلقت حقاً في المساعدة أصبح فيما بعد من حقوق الإنسان وقع الاتفاق عليها منذ فترة طويلة عند مناقشة مشروع حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789م، وأصبح من حق المواطن أن يهيىء له المجتمع الشغل أو يقدم له المساعدة في حالة العجز

للزيادة في التفصيل راجع

Marcel gauchet, la revolution des droits de l'homme, Paris Gallimard, 1989, pp 96-98

(8) حول مفهوم الادماج Insertion راجع العدد الخاص الصادر في هذا الشأن في مجلة القانون الصحي والاجتماعي Revue de droit sanitaire et sosial,1994

(9) راجع في هذا الشأن بصفة عامة

Philippe Sassier. Du bon usage des pauvres. l'histoire d'un thème politique XVIe-XXe siècle. Paris,Fayard. 1990

Luc Ferry et alain Renand. Des droits de l'homme à l'idée republicaine. Paris. PUF,1985

(10) Revenu Minimum d'Insertion

(11) Allocation d'assistance de sécurité sociale.

(12) راجع في هذا الشأن

Jacques Donzelot. " le social du troisième type" In face à l'exclusion. le modèle français. éd Esprit. Paris,1991

(13) حدد مفهوم البطالة «بأنه الإحجار على عدم القيام بنشاط بسبب نقص في الشغل» وظهر هذا المفهوم متأخراً سنة 1896، إذ لم يكن يستعمل في السابق غير مفهوم «بدون مهنة» «إنسان غير مسجل» «مهنة غير معروفة» الخ وأصبحت البطالة في القرن العشرين حادثة عرضية لدى من فقد عمله وعاد التعويض عنها حقاً وليس مساعدة طالما أن هناك اقتطاعات من أجرة العامل لهذا الغرض

(14) Bill clinton. Putting people first,1992

(15) عارضت نقابات الموظفين هذه النظرة خشية من أن يؤدي الأمر إلى إنقاص عدد الموظفين والعاملين بالقطاع الخاص. كما وجدت صعوبة في حصر المهن والميادين التي سيعمل بها من يتلقى المساعدة بالتشغيل، وعلى الساحة التطبيقية فشلت بعض التجارب التي أجريت على 650 ألف عائلة في كاليفورنيا كانت تتلقى المساعدة بمقتضى نظام المساعدة WELFARE وأريد تحويلها إلى نظام المساعدة بالتشغيل worklare حيث لم ينجح البرنامج إلاّ في ألفي عائلة من العدد المذكور للزيادة في التفصيل راجع

Mickey Kans. "The rigth abandons worklare" The New Republic. 21 Fev 1994

(16) لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لعالمية الاقتصاد على الطبقات الضعيفة وجدت الشروط الاجتماعية، بحيث تحتوي عقود التجارة على شروط تتعلق بتحسين شروط العمل ومنع الاستغلال، وإلا لا تفتح السوق العالمية أمام المنتوجات القادمة من دول لا تنفّذ هذه الشروط وتفيد المعايير الأساسية المتعلقة بالشغل وبالحماية الاجتماعية قد لا يكون في متيسر الدول النامية، بالإضافة إلى أنه يعرقل سرعة نموها. فلو منع دخول سلع هذه الدول إلى دول ثانية اعتمادا على أنها تخالف الشروط الاجتماعية بعدم تشغيل الأطفال مثلاً، لأدى الأمر إلى إجراح هذه الدول التي لا يمكنها توفير المقاعد لكل الأطفال في سن التمدرس ، ولا يمكنها تشغيلهم وتلقينهم مهنة معينة تناسب عمرهم، لذلك اقترح المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد ميشيل هانسين العمل تدريجيا على حل الإشكال بتقديم المساعدة بالنسبة للتمدرس وتفيد شرط عدم تشغيل الأطفال تدريجيا على مر السنين

للزيادة في التفصيل ، راجع تقرير المدير العام في

OIT.Rapport de Directeur Général. conference internationale du travail. 1994. PP 62-63.

(17) المهمشون لا يكونون طبقة بالمفهوم الماركسي، فلا رابطة بينهم وليس لهم نقابة ويصعب إحصاؤهم، إنهم في الحقيقة الظل لمجتمع يسير بشكل غير طبيعي، إن الأمر لا يتعلق بإحصائهم وإيجاد الشغل لهم لأنه حتى لو وجد فإن العديد لن يقبل به، إن المطلوب هو دراسة أسباب هذا التهميش ومعالجته، وهنا يلعب الجانب الروحي والأخلاقي دوراً أساسياً في إيجاد الحلول الملائمة

(18) اقتنع المسؤولون الأمريكيون بأهمية التربية في هذا الشأن ولذلك وضعوا عدة برامج اجتماعية بهدف تربوي تنصب أساساً على الخلية العائلية، وهكذا وبمقتضى المساعدة التربوية تزيد التعويضات والمساعدة للعائلة أو تنقص حسبما إذا استمر الأولاد في المدرسة أو انقطعوا عنها، Learn fare . كما أنه وبمقتضى المساعدة لدعم العائلة wel fare تقدم المساعدات لمن يكون عائلة قارة وتنقص بمقدار الثلث إذا أهمل الآباء أبناءهم ولم يعالجوهم أو لم يقوموا بالالتزامات المالية كدفع أجرة كراء البيت مثلاً، وتدفع تعويضات إلى الأمهات المنحرفات إذا قررن السكن مع أبنائهن أو مع مسؤول عائلي آخر. وهكذا وقع الرجوع بصفة عامة إلى دعم العائلة Family Preservation . راجع في هذا الشأن جريدة نيويورك تايمز بتاريخ فاتح مارس 1944 حول موضوع «Worktare, Learn Fare, Wel fare»

(19) رجعت بعض الولايات الأمريكية إلى فكرة الإلزام في التضامن العائلي، واعتبرت أن التضامن الوطني يحل مؤقتاً محل التضامن العائلي، وأنه يحق للدولة أن تسترجع المبالغ التي دفعتها من الملزمين بالنفقة على المستفيد اعتماداً على التضامن العائلي

البند الاجتماعي : علاقته بالحقوق الاجتماعية وأثره على البلاد المتنامية

محمد علال سيناصر

لقد حجبت الحرب الباردة المقاصد الاجتماعية المتوخاة في كل نظام اقتصادي، مهما كانت الفلسفة التي ينبثق منها، اشتراكية أومنفعية أو ليبرالية خالصة. ومعلوم أن الليبرالية تعتمد على الوسائل «الطبيعية» لتكوين الثروات والأموال، وإنتاج السلع والخدمات، للتبادل أو الاستهلاك، انطلاقا من مبدإ حرية السوق بصفة خاصة، وذلك يعني تحقيق النمو الاقتصادي *(croissance)* كوسيلة للاستثمار الخلاق لفرص الشغل والممول للعمل الاجتماعي. وبهذا المعنى العام فإن المفهوم الليبرالي للاقتصاد مفهوم قديم، حدده أرسطو كتدبير لشؤون البيت أو المدينة أو الدولة بتنظيم الدَّخَل والخرَج لتلبية حاجيات الأسرة في المنزل والنظام الحضري في المدينة والمصالح العامة في الدولة. واتضحت هذه المفاهيم القديمة على ضوء الذخيرة العملية والتقدم العلمي في فهم الاقتصاد الحديث والمعاصر فهماً جعل من العلوم الاقتصادية أقرب العلوم الإنسانية من الدقة المنهجية العليا التي تعزى للميادين المختلفة الخاصة بالرياضيات. وكان لهذا التطور العلمي أثر كبير على الطفرة التي عرفها عالمنا منذ نهاية السبعينات والتي تميزت بانتقاداتها للتوجهات الاشتراكية والمنفعية ورفعها لشعار الليبرالية ومواكبتها لتدويل الاقتصاد الذي أصبح عالميا ومعنى ذلك أنه، يقتضي، بالنسبة

للجميع، مهما كانت حالتهم، مواجهة التحديات التي تفرضها السوق. لذا سوف نتوقف قليلا عند هذه التحديات لتحليل وسائل علاجها بعد ذلك.

I - القضية الاجتماعية بين التنافسيات والآليات

إن الموضوع الذي طرحه جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله، ينفذ إلى حقيقة التحديات ويلخص جوانبها المختلفة وآثارها العملية في صياغة جامعة مانعة هي. «حقوق الانسان والتشغيل بين التنافسية والآلية» ولابد أن نتريث للتذكير بخلفيات الربط بين قضية الشغل والتنافس بين الاقتصادات الوطنية الحديثة، وفي هذا المضمار سيوقفنا أولا مشكل الشغل، وعلاقته

1 - التنافس والشغل

نشأت الليبرالية بظهور سوق الشغل الأجري واعتباره خدمة، يتصرف في ثمنها مشتريها أكثر من بائعها، لأن حاجة العامل ملحة، وأكثر من حاجة مستعمله. وعبّر عن هذه النظرية بوضوح تورگو *(Turgot)* في فرنسا ومالتوس في انجلترا. وزامن هذا التطور الأساسي ظهور *(Malthus)* وبورك *(Burke)* «الطبقات الخطيرة» الناشئة عن عهد التنمية الاقتصادية والصناعية وطرحت مشكل النفقات الاجتماعية التي تقتضيها حرية السوق والمقاولة.

لذا كانت المشكلة الأساسية هي قضية التسوية أو التوافق بين مقتضيات السوق التي تضمن النمو الاقتصادي وضرورة العمل الذي يوفرمن خلاله الأمن الاجتماعي. وتعني التسوية وكذا السعي من أجل تحقيقها قدرة المجتمع على إدماج كل عناصره في فضاء السوق ومجاله. واعتقدت الليبرالية الخالصة أن هذه التسوية ممكنة بدون اللجوء إلى عنصر خارج عن المقاول والعامل، أي بالاقتصار على مشتري الشغل وبائعه ولما استحال تشغيل جميع الذين يعرضون أنفسهم لسوق العمل، اهتمت الليبرالية بمحيط الشغل وبتطوير العمل الاجتماعي ولجأت إلى الصدقة والإحسان والأخلاق لتحسين علاقة الشغالين بالمشغلين وإعطائها صبغة روحية إنسانية.

إلا أن تغلب الأثرة كان سببا في فشل هذا الاتجاه مما أدى إلى إفراز

منهاج المشكلة الاجتماعية، وهو منهاج يعتمد على نظرية أساسها الحماية والوقاية الاجتماعيتين، يشترك في تمويلها المخاطبون الاجتماعيون جميعهم، واتضحت هذه الطريقة أثناء الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وفرضت نفسها بشكل أوسع وأعمق في النظرية الكينيزية التي جعلت من المجتمعات الصناعية المتقدمة هياكل متكاملة، قادرة على التوفيق بين النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل واحترام الحقوق الاجتماعية، كل ذلك بصفة تترابط فيها مصالح الإنتاج والمنتجين، والعمال والمشغلين، ويتوفر من خلالها الأمل في تحسين أحوال العيش بحركة مستديمة.

وتتميز الحالة التي نعيشها اليوم بانتهاء الفترة الكينيزية بصيغها المختلفة وأساليبها المتعددة وتعدد الأنماط الغربية المعروفة في البلاد الصناعية، باستثناء النظم التي خضعت سابقا للنمط السوفياتي. ولم يعد من الممكن اتباع سياسة معالجة اللامساواة بالتقعيد وتوفير تكافؤ الفرص. وتتطلب هذه النتيجة إعادة النظر في التشغيل وفي الحقوق الاجتماعية، مع مراعاة ظروف تتزايد فيها حدة التنافس وانتشار الآليات الذي يهدد سوق العمل بشكل يجعل تحرير العمل نفسه قضية بدون مضمون ولا موضوع، ولا غاية ولا مقصود معقول، ومن ثمّ يصبح الاقتصاد غاية متبعة لنفسها، مع أنها الوسيلة لتحقيق الحياة الكريمة.

2 - أثر الاليات

في الوقت الذي تَحَقَّقَ فيه انعتاقُ العمل، فرضت ظاهرة عبودية جديدة نفسها وتمثلت في تبعية الأجير للمقاول، فأصبح هذا الأخير رب الشغل وسيده.

وفي نفس الوقت دخلت الثورة الصناعية حقبتها الحاسمة باكتشاف الآلة المنافسة للعامل كوسيلة للاستغناء عن الطاقة الحيوانية استغناء محدودا، لأنها كانت لا تزال في حاجة إلى الطاقة البشرية لاستخدامها. وهذه الحقبة هي التي أصبحت متجاوزة اليوم، حيث إن اليابان استطاع بآلياته أن يستغني عن الطاقة البشرية نفسها، فلا يحتفظ منها إلا بالطاقة العقلية التي تتجسد في عمل المهندسين المراقبين المدبرين والمبرمجين لعمل الآليات الجديدة التي لا تُضرِبُ

ولا تُطالبُ ولا تحتاج للراحة ولا للنوم، فتشتغل ليل نهار، بسرعة وانتظام ودقة، لا يعتريها الإرهاق ولا تعرف الإعياء ولا تبذِّر الطاقة.

والثورة التكنولوجية التي نشاهدها تعوض العامل بالآلة العاقلة بتكريس إنتاجية الروبو وهي كلمة تشيكية الأصل (روبوتنيك) تفيد معنى العبد (*Serf*).

ولهذه الآلة أشكال مختلفة. صناعية وميدانية وعاقلة. فالصناعية آلات ثابتة تقوم بعدة عمليات أوتوماتيكية كالترصيص والصبغ في صناعة السيارات، وتقوم الميدانية بأعمال في البيئات الغير المهيكلة مستعينة بلاقطاتٍ تمكنها من التحرك ورد الفعل على الحواجز التي تعترض تحركها، وغير ذلك مما يجعلها قادرة على القيام بعمليات لا يستطيع البشر أن يقوم بها. ومن ذلك العمل في المناجم، وتحت البحار، وضد الحرائق، وفي البيئة الملوثة. وبعض هذه الآلات قابلة للتوجيه بواسطة المتحكم الآلي *(télécommande)*. وأما الآلة العاقلة فإنها قادرة على استعمال ما يسمى بالعقل الاصطناعي، وحل المشكلات على الوجه التي يحلها به البشر. وهذه الآليات تفتح مجالا تسابق فيه الآلةُ الكائنَ البشري في أخص اختصاصاته. فهي تقوم بعمليات ذكية جد مختلفة، كالسير على القمر، ولعب الشطرنج. وسوف يكون لها بدون شك أثر كبير على الاقتصاد والديموغرافية والإنتاج. ويتزعم الاهتمام بها بلد كاليابان، لأنه يتوفر على يد عامة ممتازة، ويريد تطوير أهم الصناعات المتقدمة، ويتوفر على رؤوس أموال ويخصص استثمارات جد مهمة في البحث والتنمية، *(taux d'intérêt bas)*، متدنية ويتوفر على عدد كبير من المهندسين، ويتشبث بالجودة والفعالية في الانتاج. ومعنى ذلك أن الآليات تندمج في اليابان في ثقافة صناعية قَلَّتْ فيها اليد العاملة، وانخفضت نفقاتُ التآلية والروبوتية، فسهَلَتْ تبنِّي الإنتاج الآلي دون المس بالأمن الاجتماعي. لذلك كان إنتاج الآليات قبل عشر سنين 176000 روبو في اليابان و33000 في الولايات المتحدة. وبصفة عامة انتقل العدد الإجمالي الدولي في هذا الباب من 188722 روبو سنة 1989 إلى 265656 روبو سنة 1991. والمستقبل في هذا المضمار هو ما خطّه اليابان منذ العقدين الأخيرين للقرن العشرين.

ولهذه الآلية أثرها على التنافس الدولي وعلى تحديد مفهوم العمل وذلك بنمو

الإنتاج بصفة تقوي متبني الآلية على حساب مستخدمي اليد العاملة. ولذلك تأتي ألمانيا والسويد في الدرجة الثانية بعد اليابان، لأنهما من البلدان القادرة على توظيف الأموال في الآلية، ولا تخشى اليد العاملة فيها منافسة الآليات، وتتوفر على اقتصاد اندمج فيه العمل بالحسوب واستعمال الإعلاميات. وتبقى اليابان الدولة الأولى في استعمال الآليات، وتجسيد التحدي الصناعي الجديد. وهذا سيضع البلدان الغير المتصنعة أسفل سافلين، وسيضعِّفُها أكثر فأكثر، لأن ديونها الدولية تستوجب تصدير رأس مالها، ولأنها لا تتوفر إلا على عدد قليل نسبيا من المهندسين والباحثين، مما يجعل تطور الآليات كارثة يجب على الدول النامية أن تجتهد في وضع المناهج الناجعة لمواجهتها.

3 - البند الاجتماعي

وفي إطار التنافس ومضايقاته، والآليات وتهديدها بالاستغناء عن الطاقة البشرية بعد أن استغنت عن الطاقة الحيوانية، يتكرس أثر التدويل في إطار مؤسسات التجارة الدولية، كالگاط، والمنظمة الدولية للتجارة، وتميل هذه المؤسسات *(labor standards)* إلى اعتبار مقاييس الشغل، بصفتها منفذ دفاعها عن حقوق الإنسان الاجتماعية. وقد تربط النظرة السطحية إلى الأمور بين دفاع الغرب عن حقوق الإنسان في نهاية الحرب الباردة وتركيزه على الحقوق الأساسية لأغراض سياسية، ثم تبنيه للحقوق الاجتماعية بعد الانتصار البارد الذي تمخض عن النظام العالمي الجديد. ولا يعني هذا الشعارأمرا آخر إلا حالة العالم بمشاكله وأزماته وصراعاته الجديدة. وقد يترتب عن هذا اعتبار البند الاجتماعي والدفاع عن الحقوق الاجتماعية حربا مقنَّعة جديدة ضد الجنوب. وهذا التصور في رأيي لا يتفق وواقعَ الأمر، لأن علاقة الحقوق الاجتماعية والتنافسيات المختلفة الأشكال، ظاهرةٌ قديمة، وهي التي أدت إلى إنشاء المنظمة الدولية للشغل، في خضم مفاوضاتِ اتفاقية فيرساي *(Traité de Versailles)* للسلام بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن الغريب أن الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من البلاد الأوروبية طرحت مشكلة البند الاجتماعي ثلاثة أسابيع قبل انعقاد مؤتمر الگاط بمراكش

(أبريل 1994). ومن المعروف أن هذا البند لم يناقش أثناء محادثات شوط الأوروكواي. وقد قابلت البلاد المتنامية الاهتمام الجديد بكثير من البرودة. ولم تكن لتقف وحدها في التحفظات المعبَّرِ عنها، لما يعتري هذا البند من الصعوبات،! ولربما من التناقضات.

ويتكون البند الاجتماعي من قضايا متعددة، أوْلاها بالاعتبار تشغيل المساجين، والأطفال الصغار. ويرى البعض أن هذا المشكل ليس من اختصاص المنظمة الجديدة وأنه سيستغل لفرض ميزٍ جديد وتطبيق منطق هذا البند على حساب الفقراء، ولصالح الأغنياء

ومن الطبيعي أن يتم حل هذه القضية في إطار التعاون والمساعدة مع تجنب الحلول السهلة، لأن البلدان المصنعة المتقدمة لا تؤدي للمساجين ما تؤديه للعامل العادي. كما أن الزيادة في أجور الأطفال قد تطرح مشكلات اجتماعية أصعبَ من المشكلة المطروحة للعلاج. وهنا نرى أن البند الاجتماعي يطرح مشاكل من نوع بند البيئة لأن الدول التي تم تحديثها وتصنيعها عملت على تشغيل كل الفئات التي تمَكِّنُ من تخفيض نفقات الشغل، وعلى استغلال البيئة، بل على تبذير إمكاناتها. لذلك يستغرب أن تمنع الدول المتنامية خوض نفس الطريق، مع أن من الممكن أن تساعد الدول المصنعة الدولَ المتنامية على حل المشكلات الجديدة إذا اعتبرت التضامن المادي الذي يربط بين مصالح الجميع على مستوى العالم. فهل يمكن تحقيق هذا الهدف في الوقت الذي لا يخصص المدافعون عن البند الاجتماعي سوى 1 % من دخلهم الوطني للتعاون الدولي من أجل التنمية ؟

وتتعلق القضية الثانية من البند الاجتماعي بدور النقابات التي تهدف، من وجهة النظر الاقتصادية، إلى تحسين حالة المنتمين إليها، وقد يكون ذلك على حساب العاطلين. وتبين التجربة أن الأجور تتحسن في الدول التي تعتمد على السوق المفتوحة أكثر من الدول التي تعتمد على نضال النقابات، ويبدو ذلك جليا بالنسبة للتقدم الذي بلغته دول آسيا حيث يكاد ينعدم النشاط النقابي. وهذا كله يبين أن البند الاجتماعي وسيلة لحماية مصالح الدول المتصنعة بدون أي اعتبار لنمو دول الجنوب وتنميتها. ومنطق هذه الظاهرة يتجلى كذلك في تعميمها، إذ من

المؤكد أن الحل الذي يكمن في الاستقرار وبالتالي تعميم روح التبادل ودعم التفتح الاقتصادي العميق مع السهر على حل المشاكل المترتبة عنه، خطوة خطوة، وحالة حالة، في إطار المنظمة الدولية للتجارة. وهذا يدعو إلى قيام نظام عالمي جديد تلعب فيه المنظمة الدولية للتجارة دورا أساسيا لا نراه ممكنا في الوقت الذي بدأ التعاون المتعدد الأطراف يفقد ما يجب أن يتميز به من الثقة والدعم والفعالية.

4 - المقصد الاجتماعي ؟

قد يتساءل المرء عن مصير المقاصد الاجتماعية للاقتصاد التي أشرنا إليها في بداية هذه الملاحظات، إذ يبدو أنها ضاعت في الطريق. ومجمل القول في هذا المضمار، أن البلاد النامية تتعرض لضغوط معكوسة الاتجاه. ذلك أن احترام المعايير الدولية الخاصة بحقوق العمل قد تُعوِّق الطاقة التنافسية للدول الفتية، وتحد قدرتها على جلب الاستثمار، وتقلص إمكانياتها من أجل إنماء الإنتاج والتصدير. وبما أننا لا نستطيع اليوم تصور سياسة ناجعة تستغني على النمو الاقتصادي *(croissance)*، فلا سبيل للتخفيف من وطأة القضايا الاجتماعية غير تعبئة ثقافة العمل الجاد الدؤوب والاجتهاد الموصول لتحقيق الجودة في كل المنتوجات، وتفجير جميع طاقات الابتكار لإنجاز الإندماج في الاقتصاد الحديث، وفي التنافسية العالمية.

ولتخفيف حدة المشكلة الاجتماعية التي أصبحت أهم وأصعب قضايا الساعة، علينا، في مستوى المجتمع المدني، أن نُدعِّم أنسجة التضامن الاجتماعي وعلى دولة القانون واقتصاد السوق أن تكرس جهودها للتصدي للقضايا الاجتماعية التي لا تحل إلا بتدخل أجهزتها باعتبارها الساهرة الأمينة على التوازنات الأساسية

ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

حقوق الإنسان والتشغيل :
التنافسية والآلية

برناردان كَانتين

إن الناس جميعاً كيفما كانت ديانتهم يعدّون الإنسان ، الإنسان أولاً وأخيراً، المحور الذي يدور حوله الموضوع الذي نحن بصدد دراسته :

1 - إن عصرنة وسائل الإنتاج بصفة إنسانية ، لا يمكن أن تتم إلاّ بتغيّرعميق في الذهنيات . وهذا يحتّم نبد الانفرادية التي تسود المجتمعات المصنعة . إن الحياة الاجتماعية لا يمكن لها أن تضمن سعادة الإنسان بدون تكافل الناس فيما بينهم، وهذ ا المبدأ يجب أن يؤخذ بالاعتبار عندما نتحدث عن الشغل والتشغيل.

2 - قديماً كان الناس يعيشون في مجتمعات صغيرة، كان الأفراد فيها يتعارفون. أما الآن، وبحكم تكاثرالسكان وتعاظم المدن على حساب القرى الصغيرة، فإن علاقة الإنسان بالإنسان التي كانت تعارُفية ينبغي لها أن تُستبْدل بعلاقة أخرى غير ملموسة، لكنها أكثر عمومية وأكثر كونية، فعلى الإنسان اليوم أن يعتبر الإنسان الآخر لاَ كشخص يعرفه مباشرة، ولكن كشخص ينتمي إلى الإنسانية .

3 - إن التكافل يُغيّر مفهوم النفع الاجتماعي . إن قيمة الإنسان غداً لن تكون بحكم الشغل الذي يُنجزه ، ولكن بحكم فعاليته في ترسيخ التضامن الاجتماعي. وحتى مفهوم الشغل سيتغيّر ، فالشغل لن يكون تلك الخدمة التي يؤدّيها الإنسان ويتقاضى عليها أجراً ، لكنه سيكون كل نشاط اجتماعي يقوم به الإنسان .

إن تغيّر العلاقات الاجتماعية يجب أن يواكبه إصلاح في المسالك النقدية ، فإذا صارت المشاركة الجماعية في الحياة العامة قيمة في حدّ ذاتها، فمن الممكن حينئذ أن نُدخل إصلاحات على هذه المسالك النقدية، ولن يكون عندئذ الغنى مقصوراً على طبقة دون طبقة أخرى ، ولكن شيئاً مشاعاً ومقتسماً بين أفراد المجتمع، وسيكون من العدل أن نكافىء أولائك الذين يشتغلون في الخدمات الاجتماعية. وسيتقلص عندئذ الدور السلبي الذي تُنعث به الآلية كمنافسة للشغل والتشغيل.

حقوق الإنسان
وشبكة الاتصال «ويب» العالمية

دونالد فريدريسكون

إن الكلام على شبكة «الإنترنيت» له موقعه في سياق الموضوع الذي تفضل جلالة الملك بطرحه على هذه الدورة. وتبرزُ هنا تساؤلات كثيرة: هل ظهور هذه الشبكة العالمية المعتمدة على الاتصال الرقمي ، يعني مجيء نور جديد في المعرفة والعلاقات بين البشر ؟ هل نحن مستعدّون ذهنياً لتمثل هذا القادم الجديد. هذه التساؤلات تُطرح في الوقت الذي يتهافتُ فيه البائعون والمشترون على هذا النوع الجديد من الإعلاميات باحثين عمّا تختزنه مئات الآلاف من الحواسب. ما دور هذا النوع الجديد من وسائل انتشار المعرفة ؟

السلبي في الشبكة أنها تتوسع عبر العالم بدون مراقبة وبدون تحديد سابق لعلاقاتها بالأخلاق والقيم. أيُّ شخص مرتبط بالشبكة يستطيع أن يطبع منها ما يشاء وبدون محاسب فيما يخص حقوق التأليف والملكية الأدبية، وهناك هُوّة شاسعة بين الشعوب التي تستطيع الاتصال بالشبكة بفضل ما لها من تجهيزات ، وبين الشعوب المحتاجة، هذا إضافة إلى تكاليف الاتصال عبر التيلفون.

والإيجابي، رغم ذلك كله أن النهوض بشبكة «الويب» في الحكومات وفي البحث العلمي، وفي التربية، وفي المؤسسات التجارية ستؤدّي حتماً إلى ثقافة جديدة من شأنها أن تخلق مناصب للشغل، وأن تتيح التواصل المعرفي بشكل لم يُسبق إليه. فأيُّ خبير يستطيع أن ينشيء موقعاً له في الشبكة يحتوي على نتائج بحوثه. والمستشفيات كذلك يمكنها أن ترتبط بالشبكة وأن تستفيد من المعلومات الكامنة في المختبرات. أما الباحثون عموماً ، فمن السهل أن يتصلوا بكُبريات المكتبات في العالم بحثاً عن مرجع من المراجع.

وهكذا يمكن أن نقول إن الإنسانية قد كسَبتْ من هذا الاختراع كسباً هائلاً لأنه يتيح عالمية المعرفة.

العلم والتشغيل والبطالة

جورج ماطي

يعالج البحث مسؤولية السياسة العلمية في تفشي انخفاض التشغيل في فرنسا ، بالقياس إلى الوضعية في الولايات المتحدة واليابان .

ويقول إن فرنسا لم تُعر الاهتمام اللاّزم لأزمة النفط التي طرأت سنة 1973، ولم تنطلق منذ ذلك التاريخ كما فعل اليابان والولايات المتحدة في نهج سياسة التنمية التكنولوجية . وكان على فرنسا بعد ذلك أن تشتري من غيرها أدوات الإقلاع التكنولوجي التي لم تستطع إنجازها ، فسارعت متأخرة إلى اعتماد الآلية كوسيلة لتدارك تخلّفها التكنولوجي . ويرى المؤلف أن التقدم الفرنسي في صناعة طائرة «الكونكورد» والقطار السريع جداً T.G.V لا يؤهل لتبوُّء المكانة العليا بين صانعي التكنولوجيات المتطورة ، ممّا أدّى إلى ضياع عدد كبير من مناصب الشغل في الاقتصاد الفرنسي . ويرى المؤلف كذلك أن الإشراف على القطاع التكنولوجي كثيراً ما يُكَلَّف به من ليس له خبرة ، ويرى كذلك أن كثيراً من سامي الموظفين في القطاع العمومي ينتقلون إلى القطاع الخاص في مجالات التكنولوجيا التي يديرونها بعقلية القطاع العام ، وهذا لا يؤدّي إلى إقامة مبدإ التنافسية إقامة صلْبة تستطيع أن تقف في وجه التنافس الأجنبي.

❖ ❖ ❖

تأملات في تكوين التقنيين ذوي المستوى العالي.

المنظومة التعليمية والمنظومة التكوينية .

تطبيق مبادىء الجودة .

إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا

يستهدف التعليم التقني العالي المستوى نوعين اثنين من الأهداف أهداف تقنية، وأهداف اجتماعية .

ففيما يتعلق بالأهداف التقنية نلاحظ أن ممارسة النشاطات المهنية التي تضاهي

في الإبداع ما يستطيعه التقنيون ذوو المستوى العالي ، رهينة بالمنهج أكثر منه بالمعرفة . وإذا اعتبرنا المنهجية فإننا سنرى أن التقني الرفيع المستوى ، ليس تقنياً بالمعنى العادي ، ولكنه يعتمد على العلوم البحتة لحل المشكلات ذات الطابع العملي . فهو مهندس بالمعنى العام .

وفيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية فإن تكوين التقنيين ذوي المستوى العالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن عليهم في المستقبل أن يتابعوا التكوين المستمر للطلبة بعد تخرجهم . ولا بد للمدرسة أن تكون مكاناً للإشعاع وتشجيع المبادرة وتنوير الفكر وزرع الوازع الخلقي ، هذا إلى جانب إعطاء الشهادة للمستحقين .

ولا بد لتكوين التقنيين ذوي المستوى العالي أن يتكيف مع معادلة العرض والطلب، فلكي ينذمج التكوين مع متطلبات السوق ، لا بد من استهداف الجودة كمقصد في الإنتاج الصناعي ، فإذا انطلقنا من الجودة كوصف للمنتوج النهائي، فإن منهجية التعليم ومحتواه سيتكيفان مع هذا الواقع ولا شك ، وهنا يكون التكوين منذمجاً مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

❖ ❖ ❖

التكوين في خدمة النهوض بالشغل

منير الشرايبي

يتميز الاقتصاد الدولي بتزايد الاندماج التجاري ، وحركية الرساميل بحثاً عن الاستثمارات ذات المردودية . ولهذه الظاهرة أثرها على التشغيل الذي سيتأثر بدوره بضغط التنافس الدولي والتطورات التكنولوجية .

إن خلق مناصب الشغل لمن نتائج النمو الاقتصادي ، والبلاد التي تميّزت بالنمو الاقتصادي المرتفع هي تلك التي رفعت نسبة الاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي الذي يتميز بحركية الرساميل ، وهذا ما حدث بالفعل في بلدان جنوب شرقي آسيا بفعل استراتيجية مدروسة من شأنها جلب الرساميل الأجنبية ، ونذكر هنا أنها وضعت في المقام الأول من استراتيجيتها التكوين المهني المتخصّص .

لكن الاستثمار وحده لا يكفي لخلق مناصب الشغل ، فلا بد أن يواكبه ارتفاع في الانتاجية ، لا الانتاجية العامة ، لكن الانتاجية الفردية المحسوبة على كل عامل في منصبه . إن ارتفاع الانتاجية هو نتيجة للأخذ بالتكنولوجيات الحديثة واستثمار الطاقات البشرية . وإذا حصل هذا فإن مداخيل العاملين سترتفع بشكل ملموس. إن التحولات الراهنة تتميز كذلك بإعادة هيكلة الشغل والتشغيل ، وقد شعرت بهذه الحتمية كثير من المؤسسات والمقاولات في العالم .

إن الشغل والتشغيل سيتميزان في المستقبل بالحركية المهنية والجغرافية للعاملين . إضافة إلى عنصر آخر وهو قابلية الشغل . ويؤدي بنا هذا إلى التفكير في صبّ الجُهد على الاستثمار البشري . لا جدال اليوم في أن تعميم التعليم الأساسي لَمِنَ الشروط التي تؤدّي إلى الإنتاج. وقد أقر البنك العالمي بأن ثلثي النمو في بلدان جنوب شرقيّ آسيا مردُّه إلى ارتفاع نسبة التمدرس في السلك الابتدائي . والتكوين المهني المتخصّص شرط ثان للزيادة في الإنتاج . وعلى الدولة عموماً ألاّ تتدخل في مسألة التكوين ، لينحصر تدخلها في التوازنات العامة للاقتصاد ، وفي إعادة التأهيل للعاملين الذين فقدوا عملهم ، لكن ينبغي نظراً لعولمة الاقتصاد أن يتمّ التوافق بين الدولة والمؤسسات والهيئات الممثلة للعمال للبحث عن وسائل التكيُّف مع الوضعية الجديدة الذي يمر منها الاقتصاد العالمي

هل تؤدّي الثورة الإعلامياتية إلى البطالة ؟

ميشيل ألبير

إن هذه المسألة تستمدّ وجودها من :

- الثورة المعلوماتية التي أصبحت ظاهرة عالمية .
- استفحال البطالة في أغلب البلدان الصناعية .

وكلها ظهرت في وقت واحد تقريباً وواكبتها عالمية الاقتصاد والاختلال الاقتصادي .

1 - في الماضي كان التقدم التكنولوجي في آن واحد

- سبباً في تحطيم مناصب الشغل .

- وسبباً للتقدم الاقتصادي والنموالعام للتشغيل عن طريق توجه العاملين في القطاع الفلاحي نحو القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات .

2 - لكن الثورة المعلوماتية أكثر شراسة من الثورة الصناعية الماضية لأنها .

- عالمية ، ولا يمكن تجنبها .

- انتقائية لأنها تعالج الإنسان والمقاولات ، وحتى البلدان بطريقة شبه داروينية .

- وكل هذا ، بالإضافة إلى الحاسوب المنافس لذكاء الإنسان ، خلق إشكالية مقلقلة .

3 - لكن كيفما كان الحال ، فإن الثورة المعلوماتية ، كانت سبباً أساسياً في القفزة التقدمية لبعض الدول ، وفيما بين 1980 و2010 ، ينتظر أن تزداد مناصب الشغل في العالم بنصف مليار منصب.

الآلية والتشغيل والتنافسية

مراد الشريف

كيف يمكن لاقتحام الاقتصاد من طرف التقنيات الجديدة كالآلية والمعلوماتية ، أن يُتيح لبلد ما أن يُصبح ذا تنافسية دائمة بدون الإخلال بحقوق الإنسان وبدون الإضرار بالسلم الاجتماعية ؟

إن البلدان الغنية تواجه هذه الإشكالية ، لكن البلاد المتنامية هي التي أصبحت ضحية لها لأنها تكافح لا من أجل البقاء فحسب ، ولكن لتصبح بدورها منافسة .

لقد تركز البحث على ثلاثة أقسام

- تعرض القسم الأول إلى التقنيات الحديثة في مقابل التنافسية ، وفي إطار عالمية الاقتصاد .

- وعالج القسم الثاني التقنيات الحديثة في مواجهة حقوق الإنسان والمعالجة

السياسية التي تمارسها البلدان السبع المصنعة .

– أما القسم الثالث فقد عالج وضعية المغرب كبلد يوجد في تقاطع الطرق المؤدية إلى المعاصرة والنمو الاقتصادي والسلم الاجتماعي . إنه المغرب القادر على درء المخاطر ومواجهة التحديات .

وعالج العرض في الختام الرابطة التي توجد بين التنافسية وحقوق الإنسان والتعليم ، علماً بأن التعليم هو الذي له القول الفصل لأنه يؤدّي إلى إقامة اقتصاد مبني على المعرفة والرفاه الذي يقتسمه الجميع.

✣ ✣ ✣

مستقبل تآلف الإنسان والآلة

لورد شالفونت

في أفق القرن المقبل ، سيجد الإنسان نفسه وجهاً لوجه مع ثورة جديدة ناتجة عن تطور المعلوميات وتكنولوجية الاتصال . وهذا سيؤدّي إلى ضرورة التآلف بين الإنسان والآلة ، كما جاء في وصف العالِم الفرنسي «جويل دي روسني» في كتابه الأخير : « الإنسان المتآلف ».

إن ميزة هذا العهد الجديد ستكمن في ظهور ما يسمى بطرق الإعلام وما يواكبها من بعض الأخطار لا سيما ظهور طبقة دنيا من الأخبار الضعيفة ، وهذا يُلزم القادة السياسيين أن يكونوا حذرين من هيمنة هذا الخطر.

إن مشكلة السياسيين في الوقت الحاضر هي أنهم ليسوا مجهّزين لمواجهة التغيرات الجدرية التي طرأت على أنماط التفكير والعمل التي صارت من عادتنا اليومية الآن. ولذلك فإن تعاملهم مع مشكلات القرن المقبل سيكون بمنهجيات فكرية وتحليلية غير ملائمة .

وكما قال «جويل دي روسني» في ختام كتابه : لقد شهد الماضي أربع ثورات في الفكر والعمل ، وأعطى أربعة نماذج : ثورة «كوبيرنيكوس» ، وثورة «ديكارت»، وثورة «داروين» ، وأخيراً ثورة المنظومة الفكرية التي نعيشها اليوم .

أما الثورة الخامسة فستظهر قريباً.

✣ ✣ ✣

متطلبات القيادة
في أُفق القرن الواحد والعشرين

كلاوس شواب

لقد دخلت عالمية الاقتصاد طوراً حاداً أدّى إلى ردود فعلٍ في الديموقراطيات المصنّعة، تتمثّل في القلق وعدم القُدرة على حلّ بعض المعضلات. وقد أدّت هذه الحالة إلى نشوء جيل من السياسيّين الشعْبويِّين. ويخشى أن تتطوّر الأمور إلى ثورة اجتماعية أو على الأقل إلى شَغَبٍ اجتماعي كما وقع في فرنسا في دجنبر 1995.

إن عملية العَوْلَمة هي إعادة توزيع السلطة الاقتصادية بشكل لاَ حصْر له على الصعيد العالمي، وستؤدّي تدريجياً إلى إعادة توزيع السلطة السياسية. وسنصل في آخر هذا العقد إلى طور سيتم فيه التعادل الاقتصادي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبين آسيا الشرقية ، وبين أوروبا. وحينئذ سيؤدّى أيُّ تغيير في توازنات السلطة إلى خَلَل خطير.

في الوقت الحاضر تتميز آسيا الشرقية بنجاح اقتصادي مؤكّد، واسترجعت الولايات المتحدة المكانة التي كانت لها في الثمانينات، ولكن بأجور أقل. أما أوروبا فإن النتائج لم تتوضّح فيها بعد.

كل هذا يضع القادة السياسيين والاقتصاديين في مواجهة مع تحديات جديدة، وعليهم أن يعملوا ليكون الرأسُمالُ العالمي الشامل لصالح الأغلبية لا لصالح فئة من المسيّرين أو المستثمرين المساهمين.

وعلى القادة كذلك أن يفكّروا منذ الآن في الأولويات الوطنية لتلافي آثار سلبيات عالمية الاقتصاد على المستوى الاجتماعي ، ويستوجب هذا نظرة جديدة إلى التعليم والتكوين والمراجعة الدائمة للتجهيزات الأساسية لوسائل الاتصال، وإعادة النظر في السياسة الجبائية لتشجيع ذوي المبادرة، كل هذا تشجيعاً للمنافسة الوطنية.

وينبغي ألاّ يكون الاقتصاد العالمي الشامل بمثابة سوق مفتوحة وجَشِعة، وعلى

المسؤولين في الحكومات، وفي الجمعيات غير الحكومية أن يلْتقوا بين الحين والحين لمراجعة الأوضاع بنظرة عالمية يكون فيها الإنسان المحور الأساسي.

إلى جانب هذا نرى أن على القائد اليوم أن يتحكّم في خمسة أبعاد أساسية هي:

1 - روحُ المبادرة والإقدام في عالم اليوم الذي يتميّز بالتغيُّر المستمر والسرعة.

2 - على القائد أن يكون رجل علاقات، وأن يكون ليّناً مع التغيّرات وقادراً على تحمّل الصعوبات بصبْر.

3 - على القائد أن تكون له القدرة الجسمية والذهنية لتحمُّل متاعب الحُكْم في بلده وعلاقاته مع التغيُّرات اليومية الحاصلة في العالم.

4 - على القائد أن يتحلّى بالنزاهة، والاستقامة الخُلُقية، وأن يكون متشبّتاً بالثوابت في عالم تتغير فيه القيم.

5 - على القائد أن يكون له إحساس قويّ بالمسؤولية الاجتماعية، وأن يكون هدفه خِدْمة المجتمع.

✣ ✣ ✣

التشغيل والتنافسية والتضامن : مستقبل الحقوق المضمونة ؟

حبيب المالكي

إن التشغيل يُشكل اليوم أحد التحديات الكبرى للدول وللمؤسسات الدولية .

فالتفكير والتدابير المعدة للرفع من مستواه تتبلور داخل مناخ اقتصادي يتميز باحتدام المنافسة بين المقاولات والأمم وبالتغيرات السريعة للمهارات والتكنلوجيات .

ويترتب عن هذا الواقع الإخلال باستقرار الحقوق المضمونة بموازاة مع بزوغ أنماط جديدة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وأشكال جديدة للشغل وهذا في ظل التفكك التدريجي للأنظمة العمومية لإعادة توزيع الدخول وللحماية الاجتماعية .

إن خصوصية هذه الإشكالية تحتم طرح عدة تساؤلات

– إلى أي حد تشكل التحولات التكنولوجية التي تعرفها الأنظمة الاقتصادية اليوم محدداً رئيسياً لتفاقم ظاهرة البطالة ؟

– ماهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تستلزمها عصرنة الأنسجة الإنتاجية الوطنية وتحتمها عولمة الاقتصاد والتبادل ؟

وبعبارة أخرى ، ماهي نوعية العلاقة التي يجب أن تربط من جهة بين الحقوق الاقتصادية للمقاولة التي تفرضها ضرورات التنافسية والانفتاح وبين الحقوق الاجتماعية للإنسان وخاصة الحق في الشغل والدخل ؟

– وأخيراً ما هي الاستراتيجيات الممكنة والأكثر نجاعة لإنعاش التشغيل بصفة خاصة ولدعم النمو والتنمية بصفة عامة وذلك في أفق التوفيق بين بناء اقتصاد قوامه الفعالية وخلق ثروات جديدة وتأسيس مجتمع تكافلي يهدف ضمان الحقوق الأساسية للإنسان ؟

وفي هذا الإطار فإن الدروس المستخلصة من التجارب المتبعة دولياً على صعيد سياسات النمو تُبيّن عدم وجود حل أحادي ووحيد للإشكالية التي تطرحها الطبيعة المعقدة للعلاقات بين التشغيل والتنافسية .

ذلك أن هذه التجارب توحي بضرورة تصور استراتيجيات مبنية على تنوع التدابير اعتماداً على ثلاثة توجهات :

– الاستثمار الأمثل للطاقات الوطنية والجهوية والمحلية في مجال الإبداع التكنولوجي والتنظيمي للإنتاج والتبادل .

– الدعم المتنامي للتجارب الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات من منظور تصييرها في خدمة الفعالية والإنصاف

– ثم استكشاف الإمكانات الجديدة في مجال التشغيل طبقاً لخصوصيات الحاجيات المتنوعة والمتعددة والمتنامية لدى مختلف مكونات المجهودات الوطنية، علماً أن طبيعة وأهمية ووتيرة تلبية هذه الحاجيات تبقى رهينة بدرجة نمو اقتصاديات هذه المجموعات الوطنية .

وإن هذه الدراسة تتوخى قبل كل شيء اقتراح بعض الفرضيات التي تهم الشغل والتشغيل والتكنلوجيات في علاقاتها مع إشكاليات العولمة والتنافسية والتضامن. وسيتم التطرق لهذه الفرضيات في خطوطها العريضة وعلى شكل توجهات عامة. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة لهذه الإشكالية فإن هدفنا هو إثارة النقاش النظري حولها في أفق امتحان مدى تطابقها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الدولي، ومع الأوضاع الخاصة للتجارب الوطنية المتعددة.

✣ ✣ ✣

الفلاح المغربي :
بين التقاليد وبين الآلة

روبير امبروكَجي

يلوح في الأفق أن المساحة المحروثة في المغرب ستكون في سنة الألفين 6 ملايين هكتار ، منها 1,2 مليون هكتار بالسقي الصناعي و4,8 بالمطر . وستكون نسبة المستغلين والأُجَراء الفلاحيّين المستعملين للطرق التقليدية 66 %، بينما ستكون نسبة المستعملين للتقنيات 34 %، إنها أرقام تدعو إلى الاطمئنان ، لكن ستواكبها مظاهر سلبية كالهجرة القروية التي ستكون نسبتها 200 ألف نسمة كل عام في السنوات العادية ، و 300 ألف كل عام في سنوات الجفاف .

إن وضعية سكان العالم القروي ستكون مشكلة المستقبل ، فالآن تقوم المدينة بامتصاص الهجرة القروية ، لكن في أفق سنة 2000، فإن الهجرة القروية ستفوق النمو الديموغرافي وستزداد ظاهرة التصحّر وسيتقلّص عدد السكان في البادية . وكيفما كانت السياسة المتبعة أو المبرمجة ، فإنها ستحتاج إلى أموال هائلة ، وإلى ما لا يقل عن عشر سنوات من العمل الاجتماعي.

إن الفلاح المغربي اليوم يجد نفسه في وضعية الفلاح الأوروبي في القرن الثامن عشر لدوره في إمداد السكان بالموارد الغذائية . وهو في الوقت نفسه أمام تحديات القرن 21 التي غيّرت جدرياً بنيات المجتمع في المدينة والبادية ، في

الصناعة وفي الزراعة . وكيف يمكن لهذا الفلاح أن يمضي من عهد المحراث التقليدي إلى عهد السقي بالتقطير ؟ إنها المشكلة الصعبة ، تحتّم مواكبة عمل الرجل السياسي لعمل الرجل العِلْمي . كل ذلك بالرصيد التجريبي ومعرفة مشكلات الإنسان .

مـنـاقـشـات

1 - جورج فوديل

أريد أولاً أن أُصلح خطأ . فقد كنتُ وعدتكم بكتابة عرض عن « الحق في الشغل» على صيغة سؤال « أيُّ حق وأيُّ شغل » . لكن أعمالي ، وهي أعمال لها علاقة بالمغرب ، حالت دون كتابة النص ، وحتى لو كُتب لجاء متأخراً إلى هذا الاجتماع أودُّ ، على ضوء العروض القيّمة التي سمعتُها وأنعشتْ في أعماقي التساؤلات التي طرحتها على نفسي ، أقول : أودُّ أن أعبّر على الحيرة التي شعرتُ بها عند البدء في التفكير في هذا الموضوع . وفي نهاية المطاف ، عالجت الموضوع بالتساؤل انطلاقاً من العبارات التي نستعملها ، وانطلقتُ من أسهل واحدة وهي . «الحق في ممارسة العمل» ، ماذا يعني هذا ؟ الحق في ممارسة العمل هو بلا جدال ، حق الحصول على الزّاد ، لذلك ينبغي أن يحصل كل شخص على حدّ أدنى من الحق في إيجاد وسائل العيش ، وحدٍّ أدنى من المكان يبني فيه سكناه، وشيء من الأرض يحرثها ليقتات منها وبعض الحيوان ، ليكون هذا الإنسان شبيهاً في مجتمعه شيئاً مّا بـ«روبينسون كروزو» . لكن نوع هذا المجتمع غير موجود لأن مجتمعنا يعتمد فصل الحِرف .

إذاً يصبح حق الإنسان في ممارسة العمل شيئاً مختلفاً ، إنه ليس فقط الحق في تسخيرقواه للعمل . في هذا المجال يجدر بنا أن نذكر بأن هناك من يقول في هذا الصدد بواجب العمل . كان القدّيس «بولس» يقول . « إن من لا يعمل لا يأكل »، والنص القانوني الوحيد الذي جاء بهذا التعبير هو الذي نص عليه الدستور السوفياتي في سنة 1930، فأتى بالعبارة ، ولم يذكر إسم القدّيس طبعاً . إن الحق في ممارسة العمل هو إذاً الحق في التكيّف مع منظومة تعتمد فصل الحِرف .

وهنا تأتي أسئلة طُرحت من قبل ، وأشير هنا إلى مصادر أعرفها أكثر من غيرها . إن المسألة قد طرحت في فرنسا عندما كانوا بصدد صياغة المدخل إلى دستور سنة 1936 الذي نصّ على الحقّ في الشغل . وجاء في الحوار بين المتخصّصين «ما هو نوع الشغل المطلوب من المجتمع ؟ » أهو شغل من اختياره هو ؟ أم هو شغل يحتاجه المجتمع ؟ وبعبارة أخرى : « هل لعازفي الكمان الحق في الحصول على مناصب شغل يمارسون فيها العزف على الكمان ؟ » ، أم ينبغي أن نُفهمهم

أن عازفي الكمان أصبحوا كثيرين ، بحيث يتعذّر أن نشغّلهم جميعاً كعازفين، وأن عليهم أن يحلّوا محلّ البنّائين الذين لا نتوفّر على ما يكفي منهم . بقيّت المسألة مطروحة بدون حل ، وبقي إدخال تعبير « حق الشغل » (ليس فقط حق ممارسة الشغل، ولكن حق الحصول على الشغل) في الدستور أسهل من البحث على إيجاد شرح سليم له ، وهناك مشكلات أخرى . بقي أن نعرف هل في مجتمع مّا علينا أن نخصّص حق العزف على الكمان للعازفين على هذه الآلة ؟ أم في حالة تعذُّر وجود مناصب الشغل يمكن أن نعوّض توفير العمل بتعويضات نقدية التي تسمّى اليوم التعويض عن البطالة ، وهل هذا التعويض يستجيب لحق الشغل ؟.

إنها مشكلة صعبة لأننا إذا أعطينا لشخص مّا ما يكفي من المال ليعيش ويسكن، هل هذا يستجيب للحق ؟ أم ينبغي في كل الأحوال أن نشغّل الناس ليشعروا بأنهم قد نالوا حقّهم في الشغل وصاروا نافعين لمجتمعهم ؟ نجد هنا كثيراً من القضايا لا سيما في قضية التعويض الممنوح نيابة عن إعطاء الشغل ، ومن القضايا التاريخية التي تثيرها هذه الإشكالية معرفة مقياس الفقر ، وماهية الفقر. إنني في هذه السن المتقدمة التي بلغتها ، مازلتُ أشعر بأن أجدادي -أو أحد أجدادي على الأقل- كانوا دائماً يشتغلون باستمرار ، وفوق طاقتهم أحياناً، وكانوا بالقياس إلى أيّ عاطل من عاطلي هذه الأيام يعيشون تحت مقياس الفقر بكثير . هنا تكمن قضايا كثيرة لا حلّ لها .

إنها إشكالية تواجه رجل القانون ، ورجل القانون في تصوّري ليس الرجل الذي يعطي صياغة للمتطلبات بدون أن يعطي في الوقت نفسه طريقةً للتطبيق ، فإذا سُئلتُ كرجل قانون عن ماهية حرية الصحافة مثلاً وحرية الفرد ، فسأستطيع أن أُعطي جواباً ، ولكن عندما أُسأل عن أنواع أخرى للحق ، كالحق في السِّلم مثلاً، وكالحق في السعادة ، فإني أشعر بأن هناك إفراطاً في استعمال كلمة حق ، وبأن رجل القانون يقع عليه حيفٌ عندما يطلب منه أن يعطي حلولاً لا يستطيع إعطاءها لأنها ليست حلولاً قانونية . إن المشكلة ليست مطروحة بالنسبة لرجل القانون، إنها مطروحة للمهندس الاجتماعي . والمهندس الاجتماعي هو في نهاية المطاف

الرجل السياسي الذي يملك السلطة السياسية ، فهو الذي يهمه هذا الأمر، ولا يحتاج في هذا إلى رجل القانون . قد يقول قائل : إن على رجل القانون بحكم كفاءته وتخصّصه أن يثبت ماهية الحق .

أظن أن ذلك غير وارد ، وأظن أن متطلبات التنظيم الاجتماعي القويم توجد في منظومات للقيم ، ربما لها سِمَة قانونية ، لكن عمادها أخلاقيٌّ أساساً.

إذاً نحن هنا أمام كثير من القضايا الملموسة ، أسمّيها : قضايا الهندسة الاجتماعية ، وفي نهاية الأمر ، أستصيغ تعبير حق الشغل ، لأن هذا التعبير ينطوي على شيء غيْبي وفعّال يحرّك المجتمع الذي يميل إلى السّبات (وهو حال المجتمعات المتقدمة) ، وينطوي على وَهم بأن شيئاً ما قانونياً يجب أن يكون . وأتوجه أنا رجل القانون بكل تواضع إلى الآخرين ، إلى الأخلاقيّين ، إلى رجال علوم الدين ، إلى المثاليّين ، لأطلب منهم ماذا ينطوي عليه هذا الوهم ؟ . وفيما يخص الوسائل ، فإني أتوجه إلى الرجال الذين لديهم المعارف في الاقتصاد والتحليل ، والحاجات الاجتماعية الخ... وأخيراً لقد رأيتم أني أطلْتُ بكم وآسف لعدم تقديمي ورقتي في الموضوع .

2 ـ حبيب المالكي

تابعتُ باهتمام بالغ ، وبعناية فائقة مختلف العروض منذ بداية أعمالنا . ولي تعليقان اثنان :

التعليق الأول يتعلق بحدّة اختيار الموضوع ، موضوع هذه الدورة الحالية ، وجميع العروض قد بيّنتْ إلى أيّ حدّ تبقى رهانات هذا الموضوع رهانات اجتماعية أساساً ، أي رهانات محدّدة وحاسمة بالنسبة للمستقبل . وأودّ أن أردّ بكل تواضع على تدخل السيد جورج فوديل لأقول له إن الجواب لا يكمن عند أهل الاقتصاد ، كما أن الجواب لا يوجد لدى رجال السياسة ، ولا الفلاسفة ، ولا رجال الاجتماع ، ولا المؤرخين. الجواب يوجد في دعوة هؤلاء جميعاً بتخصّصاتهم . ولذلك فأنا أرى أن الأكاديمية بتركيبها هذا لمن المؤسسات المؤهلة أحسن تأهيل ، لا لوضع أجوبة نهائية ، ولكن لتقديم بعض عناصر

الأجوبة التي من شأنها أن تقدم التفكير حول موضوع ما أصعبه وما أعقده .

التعليق الثاني يتعلق بالعمالة . فالعمالة بالمعنى الحديث قد أدّت إلى سلسلة من التشكيك ، تشكيك في المفاهيم ، ومن الصعب كثيراً أن نحدّد بنفس الطريقة العمالة والعمل في نهاية هذا القرن ، كما فعلنا ذلك في بداية النهضة الصناعية ، وأزمة العمل الحالية ، هي أزمة مفاهيم ، هناك تشكيك كذلك من الناحية القانونية. لقد سمعنا عروضاً بالغة الأهمية ، ألقيت منذ حين تؤكّد على أن النظام المعماري ، أو القانون الاجتماعي اليوم مشكوك فيه ، وذلك من خلال المكتسبات في المجال التكنولوجي والعلمي ، هناك تشكيك في وضع الإنسان ، في وضع المرأة ، وكذلك في الاقتصاد ، وفي داخل المجتمع ، وتشكيك أكثر عُمقاً في العلاقات بين الأفراد مع الدولة . وهذا التشكيك ينبغي أن يؤدّي إلى إعادة هيكلة الحق الاجتماعي على ضوء مقتضيات جديدة لنهاية هذا القرن ، وإعادة بناء نظرية اقتصادية ،وذلك من خلال مسألة العمالة في جميع أبعادها التكنولوجية والاقتصادية والسوسيو –اجتماعية ، وكذلك إعادة هيكلة للسياسة الاقتصادية إذا أدمجنا فيها جميع هذه العناصر .

تشكيك إعادة الهيكلة أمر ينبغي أن يرسي قواعد غزو جديد لفضاءات جديدة ، أي فضاءات الحرية التي يمكن أن نحدّدها ونعرّفها على أنها فضاءات الابتكار والمبادرة والكسب لجيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وإذا اعتمدنا النهج انطلاقاً من ملاحظة تحظى بتوافق في الآراء ، فأعتقد بأنه لكي ننجح في عملية الغزو هذه علينا أن نفكّر في عقد اجتماعي بين الدولة التي ينبغي أن تظل في هذا المجال عنصراً ورائداً هامّاً مع الرواد الآخرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين .

3 ـ أحمد كمال أبو المجد

المناقشات التي دارت هذا الصباح والأوراق التي قُدمتْ ، يبدو لي أنها تتحرك على محورين مختلفين ، وإن لم يستبعِد أحدهم الآخر . المحور الأول ، إذا صحّ هذا التعبير ميكروسكوبي ، يسلّط الأضواء على الظواهر الآنية المحدّدة ، المتصلة

بحق العمل وحق الشغل والمشاكل التي تواجهه ، ويحاول تعريفَه وتحديدَ حدوده . ولكن محوراً آخر تجاوز ذلك ، وانصرف إلى دراسة البيئة العامة التي تحيط بحق الشغل في هذه الأيام ، والتي يبدو أنها مسؤولة عن الأزمة ومسؤولة عن الإحساس، لأن هناك حاجة مُلحّة إلى إعادة النظر في قضية حقوق العمل والشغل.

والحقيقة أني أميل إلى ضرورة الاستعانة بهذه الدراسة البيئية الواسعة وكأني لمحتُ في كلام الأستاذ جورج فوديل أن الظاهرة لا تخص رجل القانون وحده ، وإنما ينبغي أن يُرجع فيها إلى منظومات أخرى غير المنظومات القانونية، كذلك وجدتُ نفس المعنى في كلام الأستاذ حبيب المالكي، حين قال : إن هذه الظاهرة متعدّدة المنظومات ، وإذا جاز لي أن أستعير تعبيراً طبّياً – ونحن في جمع يشارك فيه عدد من الأطباء – لقلتُ إنه يبدو أن الشكوى في خصوص هذا الحق، كما هي في خصوص حقوق أخرى لا ترجع إلى خلل في النظام القانوني المضموني، ولا ترجع أيضاً إلى خلل في النظام القانوني الإجرائي، وإنما ترجع إلى خلل في الكيان كل ، أو كما يقول الأطباء باللغة الإنكليزية (Systemic disor-der)، فهناك في النظام خلل يُفرز هذا النوع من الظواهر المتعدّدة.

تساءل الأخ الكريم الأستاذ أحمد صدقي الدجاني عدة تساؤلات رأى أنها وإن كانت عامة عموماً شاملاً ثم عموماً أقل يتصل بالحقوق والحريات، وهي في تقديره الذي أظنه صحيحاً مترابطة متداخلة ، إلاّ أن لها انعكاساً مباشراً على حقوق العمل والعمال . ونحن نُسرف في التفاؤل إسرافاً شديداً إذا تصوّرنا أننا قادرون في المدى القريب ، على الإجابة على هذه التساؤلات ، أو على تقديم حلول لهذه المشاكل . العالم كله في حالة تحوُّل ، ولا يملك المؤرخ ولا المثقف أن يختار اللحظة الآنية ، وأن يمنحها ثباتاً ليس لها ، وأن يحاولَ التماس حلول لمشاكلها لكي تكون صالحة ، لا أقول في العام القادم ، وإنما في غد أو بعد غد ، لأن السفينة تتحرّك والحوادث تتطوّر ، وما بُنِيَ عليه الحل بالأمس لم يعد صالحاً في اليوم ولا في الغد.

إذاً ما الذي يقع ؟ إن الذي يمكن أداؤه في هذه المرحلة لا يزيد عن حصر القضايا ووصف المشاكل ، ثم إن الحوار لا بد أن يطول قبل أن يبدأ الحديث

الجاد عن حلول للمشاكل . وحتى نُلقي مزيداً من الأضواء في إيجاز ، أقول الكلمة التالية : إن جزءاً من هذا الخلل في منظومة الحياة كلها ، يرجع إلى أن التطورات ليست كما يتصور البعض في تغيّرات النظام الاقتصادي . فالنظام الاقتصادي يتمُّ عادة في إطار نظام قانوني دولي يحكُمه ويوجهه ويضع له بعض الضوابط . ولكن الذي حدث أن هذا التحوّل الثوري في النظام الاقتصادي ، صاحَبه أيضاً تحوّل ثوري في النظام السياسي والقانوني الدولي، فنحن إذاً إزاء خلل في النظام العالمي بسبب غياب في التوازن ، وليقل القائلون ما يقولون ، الواقع أن هناك قوة وحيدة تحاول أن تكون لها هيمنة في مجريات الأمور . ثم هناك مفارقة كبرى بين شكل علاقة القوة كما هي متشكلة الآن ، وبين النظام القانوني الدولي التي تُعبّر عنه منظمة الأمم المتحدة. حقيقة الأمر أننا نعيش في أنقاض الأمم المتحدة، وقد سكن فيها ساكن جديد ، معبّر عن علاقات القوة الجديدة ، ولكنه يرفع أعلام النظام القانوني القديم الذي لم يعد معمولاً به . ولأن شيئاً ثالثاً قد وقع ، عقّد القضية ، لأن الحرية على فضلها العظيم الذي لا يُتصوّر المساس به من قريب أو بعيد إلاّ أنها في مجالات محدودة أوجدت فلسفةً جديدة نستطيع أن نسمّيها · النسبية المطلقة إن جاز هذا التعبير ، والنسبية المطلقة هي تعبير آخر عن كلمة غياب الضوابط الكاملة ، وظهر ذلك في النظام الاقتصادي ، ولذلك لم يعد هناك أساس أخلاقيٌّ متعارف عليه للنشاط الاقتصادي ، وفي غيبة هذا الأساس انتشرت أحوال الفساد في الدنيا من شرقها إلى غربها ، ويقع فيها الشرفاء وغير الشرفاء والمحكومون وكثير من الحكّام، وأخبار الصحف مليئة بأشياء تحيّر اللب. ثم يقع الظلم ، ولا غرابة في أن يقع في عصر النمو والرأس المال الكبير الذي يتحرك فيه النظام الاقتصادي العالمي ، ليس له أساس اقتصادي أخلاقي محدّد .

إن القاعدة لم تعد معروفة ، والخروج لم يعد محدّداً والجيل كله لا يعرف أين القاعدة وأين الخروج ، وكثيراً ما يصوّر الخروج على القاعدة ، لأن القاعدة واتباع القاعدة يصوّر على أنه الخروج .

هذه ملاحظات حول التساؤلات التي أثارها السيد الأستاذ صدقي الدجاني . يبقى أن أشير إلى أمر ورد في محاضرة أخرى تتعلق بثورة المعلومات وأنا كرجل

قانون ، أريد أن أطرح قضية صغيرة تتعلق بالحريات عموماً ، وحرية التعبير بصفة خاصة في ظل الثورة التقنية في مجال المعلومات ، لأنه لما قامت الثورة الفرنسية ، ولما قامت الثورة الأمريكية ، كان التصورالقائم فعلاً أن العلاقة بين الناس في حريـــة التعبيرتكاد تكون علاقات بين متساوين ، هذا يكتب مقالاً في صحيفة ، فيُردُّ عليه في الغد ، هذا يقف في حديقة هايد بارك يلقي خطاباً فيجيبه الآخر . إنما الذي حدث الآن تفاوت رهيب في القوة بين المُرسل والمستقبِل ، وإذا كان جوهر حرية التعبير، هو الاحتفاظ بالقدرة على تكوين الفكر الذي يعارض فكراً آخر . فإنني أرى خطراً في أن هذا الزخم الهائل ، وهذه العمالقة من Networks، ومن الأنترنيت (Internet) والشبكات والأقمار الاصطناعية ، أصبحت تسلّط شيئاً أقوى من أشعة الليزر على الفرد البائس الضعيف الذي يستقبل ذلك سعيداً بالتنوع ، لكنه تدريجياً يفقد القدرة على ممارسة النقد وبالتالي نتعرض حرية التعبير في النهاية لخطر حقيقي لأنه لا يمكن تكوين فكر معارض أو مناوىء، وحتى مختلف عن هذا الفكر الساحق الذي يأتي من أجهزة الإرسال والبدء العملاق ، هذه مشكلة كبرى تتعلق بحرية التعبير .

أختم حديثي بمحاولة الحديث عن الكوكبية . نحن رجال القانون نميل ميلاً شديداً إلى الانضباط . كلمة كوكبية يمكن أن تعنى أحد أمرين يحسُن التمييز بينهما ، إما إنها وصف لظاهرة تتمثل في زوال الحواجز وانهيار الحدود وضرورة التفكير على أساس عالمي لأن الظواهر صارت عابرة للحدود . هذا أمر لا خلاف عليه ، ولا يُختلف في شأنه لأنه ليس رأي ، لكن الكوكبية عند الآخرين تعني ضرورة التوحُّد الثقافي في الرؤية ، في العالم كلّه ، وهذا يتمُّ في إحدى صور ثلاثة ، اثنتان منها غير مقبولتين ، والثالثة هي الوحيدة التي تفتح باب الإجابة عن هذه التساؤلات . الصورة الأولى غير المقبولة أن يعمد أصحاب حضارة واحدة إلى أن ينحلوا لحضارتهم كوكبية عالمية ، وأن يطلبوا من باقي سكان العالم أن يتبعوهم ويأخذوا بحضارتهم .

الصورة الثانية تبدو وهمية . يقول قائل : فليتنازل كل أحد عن رؤيته وعن خصوصياته الثقافية ، فتعالى نبحث عن شيء جديد . هذا محوٌ للتاريخ وإسقاط

للتراث وإزالة للتعدُّدية لأنه يُلغي التعددية الحقيقية التي هي مصدر غنى ، لم تبق صورة إلاّ صورة واحدة ، أن يدرك الناس أن التعدُّدية سُنّة ، وأن الاختلاف قائم ، ولكن المشترك كبير . وأدرك أن النظام العالمي فعلاً فى أزمة البحث عن بنية أساسية أخلاقية تجيب عن هذه التساؤلات إجابة تدريجية . بقي أن أختم ، سأقول لا حل قريباً ، يكفي أن نضع أيدينا على المشاكل ، وأن نتعرّف على مظاهر الأزمة، وأن نتحاور ولو سنوات قبل أن نتعجّل حلولاً لن تكون حلولاً للمشاكل لأن المشاكل متطورة بسرعة تكاد تفوق سرعة تطور الحلول، وشكراً .

4 ـ أحمد مختار امبو

إن الموضوع الذي قُدّم لنا لمن الأهمية بحيثُ يستحق أن يُبحث في إطار دراسة أكثر شمولية ضمن الإشكالية العالمية التي نعيشها اليوم .

فمثلاً ، فيما يتعلق بأزمة النظريات التي تحدث عنها بعض المتدخلين ، ومنهم السيد حبيب المالكي ، فقد كنا نتصورها قبل عشرين سنة . فآنذاك كانت دول العالم الثالث هي التي تطرح هذه المشكلات على بساط البحث ، وكانت البلاد المصنعة والقوية تقول : إن هذه المشكلات لاتستحق لا التفكير فيها ، ولا المناقشة ، ولا حتى الحديث عنها . فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية مثلاً ، أحيلكم على البحوث التي صدرت سنة 1975 ، وكان موضوعها النظام الاقتصادي العالمي . وكنت فيما يخصني لا أتفق تماماً مع أطروحة بلدان العالم الثالث لأنني كنت أؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي لا يمكن أن يؤسّس على علاقات قُوى ، وكان هذا صحيحاً آنذاك ، وما زال صحيحاً اليوم ، كان رأيي أن النظام الاقتصادي العالمي لا يمكن أن يُنشأ إلاّ على التضامن الكامل والمقبول بين بني الإنسان ، وعلى فكرة المستقبل الواحد للناس جميعاً . كانت المسألة إذاً تعتمد القيم الأخلاقية والقيم الثقافية لا القيم الاقتصادية وحدها . وبطبيعة الحال يمكن استخلاص مفاهيم أخلاقية ثم النظر في كيفية تطبيقها في المجال الاقتصادي. فيما يخص المسألة الأخرى التي أثارها السيد فريدريكسون في استعمال شبكة «الإنترنيت» أودّ أن أقول إن هذه المسألة من الأهمية بمكان بالنسبة للعالم كله، خصوصاً البلدان المتنامية . إن شبكة « الإنترنيت» تتيح التوفر على المعلومات

في مجالات شتى . لكنكم لن تجدوا في « الإنترنيت» إلاّ المعلومات التي وُضعت فيه . وفي الوقت الحاضر نلاحظ أن أكثر المعطيات التي يشيعها «الإنترنيت» تأتي من جهة واحد ة.

من الجهة التي تتوفر على الكفاءة التقنية ، وعلى المعدّات، ويعنى هذا أننا إذا لم نكن على قدر كاف من الحذر ، فإن العالم سينقسم إلى بلدان ذات التكنولوجيا ، تستطيع أن تعمل كل شيء بالشبكة ، وإلى بلدان لا تستطيع إلاّ استعمال المعطيات التي أدخلها الآخرون في الشبكة بعد أن درسوا نوعيتها وتوجيهها بإحكام .

سألتُ أناس لهم كفاءة في « الإنترنيت» ، ونبّهوني إلى وجود دعاية فيه موجهة ضدّ الإسلام ، وأرى أن هذا يطرح مشكلة . إني لا أنفي أن للناس الحق في إدخال ما يريدون في شبكة « الإنترنيت » ، ولكن هذا يحتم على المسلمين أن يقوموا بواجبهم في هذا الشأن ، لا لمعاكسة المعطيات المغلوطة ، ولكن لنبليغ روح الإسلام الحقيقية عبر شبكة «الإنترنيت» .

قبل أيام جاء ني صحفيون ينتمون للصحافة الأجنبية القاطنة في بلدي ، وطلبوا مني أن أقدم لهم عرضاً بمناسبة يوم 3 مايو الذي يحتفى فيه بحرية الصحافة . وطلبوا على الخصوص أن أتناول الأسس التي أدّت إلى النظام العالمي للإعلام والاتصال ، وكان ذلك منذ 16 سنة خلت ، وكذلك الوضعية التي شكّلها استعمال التقنيات الحديثة للاتصال . إن النص الذي كتبتُه في سنة 1982 ، والأفكار الواردة فيه ليست من عندي وحدي ، بل كنا نتقاسمها في كثير من بلدان العالم الثالث ، وكنا نستشعر في تلك السنوات النتائج التي تتولد عن التقنيات الجديدة ، واستعمال الساتل في التيلفون ، وكنا نستشعر كذلك كل النتائج في المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي بعد تزاوج التيلفزيون مع الإعلاميات .

وكانت هذه المشكلات لا تثير أي انتباه إلى أن جاء تقرير اللجنة التي يرأسها «شين ماك برايد »وزير خارجية إيرلاندا السابق . كانت اللجنة مركبة من شخصيات مختلفة ، وكانت الدعاية تعتمدُ فكرة أن النظام العالمي للإعلام

والاتصال من شأنه فقط أن يضع الصحافة وحرية الإعلام تحت مراقبة الدول، وكنا نحن من جهتنا متقدمين ، كنا نتجاوز هذه الفكرة .

كل هذا ينبّهنا إلى أننا عشنا طويلاً على أفكار مُسْبقة وجاهزة . كنا نُواجَه بالرفض كلما أثرنا الحديث في هذا الموضوع لأن ثمّة مصالح كبرى في الميزان، وأظن كذلك أن ثمّة نوعاً من السّبات الفكري الذي لا يتيح تفاعل الأفكار، ونسخ ما كان يُظن يقيناً في وقت معيّن ، والواقع أن التقدم لا يكون إلاّ بزعزعة ماكان يُظن يقيناً في ما مضى من الأيام .

أودّ أن أقترح الرجوع إلى هذه المشكلات ، وإلى مشكلات أخرى كالعولمة التي دار الحديث عليها قبل حين . إني مع الذين يقولون بأن العولمة في وضعيتها الراهنة ، قد تؤدّي إلى هيمنة الفكر الوحيد ، ممّا يعني أن الديمقراطية ستصبح شكلية فقط ، وحينئذ ستكون القرارات الكبرى والنشاطات الكبرى والمصالح الكبرى بين أيدي قُوَى معينة . ولا أظن أن هذا سيؤدّي إلى التوازن ، وإلى السّلْم اللذين ينشدهما العالم .

5 ـ عبد الهادي التازي

الواقع أن عالمنا اليوم يتحرك في اتجاهين معاكسين . فمن جهة ، نعمل على محاربة البطالة ، ونحرص على إيجاد فرص للتشغيل ، تشغيل الإنسان وإعطائه الحق في أن يعيش ، لكن عالمنا في اتجاه آخر ، ماض في الابتكار والاختراع ، اختراع يعمل على منع الإنسان من العمل وإغلاق فرص الشغل ، وأرى أن من واجبنا أن ندعو إلى القيام بصفة متوازية إلي إيجاد تشريعات ، إلى إيجاد أخلاقيات تأخذ بعين الاعتبار كرامة الإنسان الذي يجد نفسه يوما بعد يوم مبعداً عن صعيد العمل ، معوّقاً عن مواكبة المسيرة . أريد القول ، إنه في الوقت الذي يعمل فيه الفكر على الاختراع والإبداع ، يجب على ذلك الفكر أن ينظر إلى الآخرين . إني أخشى أن تصبح هذه المخترعات في المستقبل ، أسلحة دمار ، لا تقل عن أسلحة الدمار التي تعمل المجموعة الدولية اليوم على تصفيتها .

فيما يتصل بالتقاعد ، أذكر هنا أنه في الكتاب الذي نشره قبل خمسين سنة

"جان سوفاجي" بعنوان : « أخبار الصين والهند » عن الرحلة التي قام بها سليمان التاجر عام 237 هـ /851م ، وتحدث عن النظام التقاعدي في الصين، وقال : إن المرء يتقاعد في سن الثمانين . وبعد هذا التاريخ بخمسين سنة زار الرحالة المغربي ابن بطوطة بلاد الصين ووجد أن سن التقاعد نزل من الثمانين إلى الستين . والملاحظ أن الرحالتين يتفقان على أن المتقاعد عندما يصل إلى ذلك السن ، يصبح ضيفاً على الدولة مكرما محترما و يتمتع بالعيش الكريم الذي لا يُنزله إلى أردل العمر ، وأذكرُ بهذه المناسبة شعراً جميلاً لأحد إخواننا في موريطانيا ، الشيخ المختار بن حامدون رحمه الله عندما قال في بيتين يصوّر حالة التقاعد .

ما يفعل الشيخ إذا رطْرَطَا ووَلّى الربيع وجاء الشتا

وأثقلت ديونُه ظهره وقال ذو الدَيْن حتى متى؟

أريد أن أقول للسادة الزملاء ، إن نظام التقاعد في الدول المتقدمة ، تعامل المتقاعد على أساس يَضمن له العيش الكريم . أما في العالم الثالث فإن التقاعد يوخذ به دون اعتبار هذا الجانب . لهذا أرى من واجبنا أن نعيد النظر في التشريعات الخاصة بنظام التقاعد حتى لا يكون كارثة على المتقاعد ، أرى أن نبني التشريعات على أسُس دقيقة لا تُشعر المتقاعدين بأنهم أصبحوا عالة على المجتمع الذي يعيشون فيه .

6 - جورج ماطي

إن الإنسان من الحيوانات ذات الغريزة التي تعمل للنهوض برفاهيتها المادية والمعنوية والأخلاقية . والإنسان لديه القدرات لكي يطوّرآلات تساعد ه لهذا الغرض. إن الإنسان قد تبين له بأنه ينجح بتعاون في المجتمع على غرار النمل والنحل . وفي هذا المجتمع ، فإن السؤال الذي طُرح طويلاً ليس هو الحق في العمل ، ولكن الحق في غير العمل . وكل الكفاحات الاجتماعية قد كرّست للحصول على العطل وللتقليل من ساعات العمل وللتقاعد . وكان هناك أيضاً اتجاه للبحث عن العمل المريح .

والسؤال المطروح اليوم هو : هل يمكن أن ننقل ما هو مجتمعي إلى ما هو اجتماعي؟ إن ما هو اجتماعي بالمعنى الشيوعي قد باء بالفشل . ويبقى الاجتماعي الذي على النمط الفرنسي أي الذي يستند إلى الدولة الراعية كما تنتقده الصحافة . هذا النمط الاجتماعي الفرنسي مشكوك فيه اليوم ، وهو من الأسئلة الهامة التي ينبغي أن نعالجها . إن بعض البلدان التي عكفت على العمل فيما مضى بدأت تشك فيه، لاسيما بعض البلدان الغنية التي لم يكن لها حظ الدخول في العهد الاجتماعي ، بدأت أيضاً تشكك فيه فيما يخص بعض البلدان الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها . وأعتقد بأن هذه من المشاكل الكبرى التي ينبغي أن نعالجها.

7 ـ ماريو شْواريس

لا أريد أن تمضي هذه المناسبة دون التأكيد على أهمية المناقشات التي كانت بيننا حتى الآن ودون تقديم الشكر إلى صاحب الجلالة الحسن الثاني على تفضله باقتراح هذا الموضوع على دورتنا الربيعية هذه .

إني أرى أنه إذا كان ثمّة موضوع يتميّز بالراهنية أكثر من غيره ، فلا شك أن موضوع التشغيل يأتي في المقدمة ، لا سيما إذا عولج بالنسبة لحقوق الإنسان. منذ سقوط جدار برلين أخذ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ينمو وينتشر، ثم يتخذ سيمته العالمية . ويبقى على كل حال أن مفهوم هذه الحقوق مرهون بمناطق الكرة الأرضية وبوضعية البلدان وبوضعية الناس . لذلك فإن حوارنا هذا يجب أن يتقدم نحو الاتفاق على مفهوم عالمي يلتف حوله الناس جميعاً . إن عالم اليوم يمتاز بظواهر لا مفر منها .

الأولى هي العالمية عالمية الاقتصاد ، وعالمية الاتصال الفوري ، وكل هذا يضع على كاهلنا مسؤوليات ، ويجعلنا نشعر أن الناس جميعاً متساوون ، ويتحملون نفس المسؤوليات .

الثانية هي هذه الثورة التي تحدثنا عنها كثيراً ، وهي ثورة المعلوميات وأثرها على عالم الشغل . لقد بدأنا الكلام بالقول بأن الشغل حق ، وأن دساتير العالم

والتصريحات العالمية تجعل الشغل حقّاً من الحقوق . لكن المشكلة الكبرى تكمنُ في كيفية جعل هذا الحق شيئاً واقعاً ومعمولاً به ، لأننا نرى منذ سنوات أن البطالة تتصاعد لا في المجتمعات المتقدمة وحدها ، ولا في البلدان المصنعة وحدها ، بل تتصاعد أيضاً في جهات أخرى من العالم . ولستُ في هذا الصدد متفائلاً كل التفاؤل كما ورد في بعض العروض التي سمعناها ، والتي جاء فيها أن ثورة المعلوميات يمكنها أن تساهم بشكل شبه آلي في حل بعض مشكلات الشغل ، وأن النمو الاقتصادي يمكنه أن يساهم في محاربة البطالة . إني لستُ متيقّناً من صحّة هذه المقولة ، وأرى أن علينا أن ننهج سياسات أخرى ، خصوصاً فيما يتعلق بالمحاربة الجدية للبطالة .

إن الاتحاد الأوروبي الذي ينتمي إليه بلدي البرتغال يعاني مشاكل البطالة ، إذ فيه نحو 20 مليون عاطلاً ، والوضعية ستزيد خطورة . لقد تحدّث السيد جوبير قبل حين عن بلدي بإطراء ، وقال إن نسبة البطالة في إسبانيا تقدر بـ 22% ، بينما تقدّر هذه النسبة في البرتغال بـ 8 %. إن هذا صحيح ، وإني أتساءل هل هذا يعطي حقيقة الامتياز للبرتغال ؟ لأن سبب انخفاض نسبة البطالة عندنا يعود إلى كون نسبة نموّ الاقتصاد البرتغالي منخفضة بالنسبة لنمو الاقتصاد الإسباني . وفي إسبانيا نرى أن الأجر الأدنى هو ضعف الأجر الأدنى في البرتغال ، وفي البرتغال تكاليف للحماية الاجتماعية مرتفعة ممّا يجعل البطالة في إسبانيا أقل خطراً على الاستقرار الاجتماعي . إن عندنا في البرتغال تأميناً اجتماعياً في حالة متأزّمة لأن نسبة الأطفال الصغار مرتفعة ، وهم يحتاجون التأمين الاجتماعي ، وفي الوقت نفسه يزداد عدد العاطلين ممّا يخفض من مداخيل التأمين الاجتماعي. إن مشكلة التأمين الاجتماعي خطيرة ، فهذا التأمين كان في أوروبا كلها بعد الحرب العالمية الثانية ، مكسباً ساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ونوشك اليوم أن نُضيّع هذا المكسب الثمين ، لذلك أعتبر أن عالمية الاقتصاد والتحرير الكامل للتجارة ، وذلك النوع من التحرُّرية التي دافعت عنها السيدة تاتشير والرئيس ريكَن وآخرون من الشخصيات السياسية الغربية ، كل ذلك سيدفع العالم إلى وضعية خطيرة .

إن العرض الذي تأثرتُ به أكثر هو عرض السيد الكاردينال لأنه أعطى لمفهوم التضامن بُعده الحقيقي . وآخرون تحدثوا عن الروحيات ، وعن الإسلام ، كل ذلك يسير في نسق واحد . أظن أننا إذا عالجنا الأمور في أواخر هذا القرن بمقاييس اقتصادية لا غير ، تحثُّ على حرية السوق ، وإذا ظننا أن السوق وحدها هي التي ستتيح فُرص التشغيل ، وستسير بنا إلى مجتمع يمتاز بالنمو والتقدم ، أقول إذا كان كل هذا ، فسنكون مخطئين كثيراً . إني أرى عكس ذلك ، فالسوق لا بد منها للتنمية والتقدم ، لكن يجب ترشيدها من قبل الدول .

بعدما أصبحت الدول مقحمة في منظومات دولية أو إقليمية كالاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي والنافطا و (كندا والولايات المتحدة والمكسيك) الخ ... يصير من الصعب الانفلات من تقنينات الاقتصاد العالمي والاتجاهات التي تتخذها المجموعات الكبيرة . من جهة أخرى ، أشير إلى أن كثيراً من الشركات الأوروبية صارت ترحّل نشاطاتها إلى دول العالم الثالث ، وأصبحت الشركات الأسيوية تستفيد من هذه الظاهرة في بلدانها من جرّاء قلّة الأجور ، وتكاليف الخدمات الاجتماعية ، وهذا يعود بالضرر على الاقتصاد الأوروبي بسبب هذا التنافس الذي لا نستطيع نحن الأوروبيين مجاراته نظراً لارتفاع الأجور عندنا ، وكذلك التحملات المالية المفرغة في الرعاية الاجتماعية .

أظن أن في هذا العالم الذي يسير يوماً بعد يوم نحو عالمية أكثر ، ينبغي وضع قواعد عالمية ، وإلاّ سيكون صعباً أن نحلّ المشاكل الاجتماعية برُمتها ، لاسيما وأن البلدان الغنية تزداد كل يوم غنىً والبلدان الفقيرة تزداد كل يوم فقراً ، وهذه الظاهرة نلمسها كذلك داخل كل بلد بلد ، فالفقراء يزدادون فقراً في البلدان الغنية، بينما يزداد الأغنياء غنىً في البلاد الغنية .

ثم إن هذه الظواهر تؤدّي إلى الإقصاء الاجتماعي مثل ما نراه في الولايات المتحدة خصوصاً في «لوس أنجيليس » و«شيكاكَو» وفي «ميكسيكو» و«فرنسا» ، إنها أشياء لم نكن نتوقعها ، وهي تتصف بانفجارها الباغث ، وبوقوعها في كل بلدان العالم ، سواء كانت غنية أو فقيرة . والإقصاء يؤدّي إلى الجريمة والعُنف وتعاطي المخدّرات، كل هذا أساسه الاهتزاز الاقتصادي والاجتماعي ، وأذكر أن

السيد «ويلي برانت » كان قد وضع تقريراً في هذا الشأن ينصح فيه بإقامة حوار بين الشمال والجنوب ، من شأنه أن يجد حلولاً لهذه المشكلات.

في هذا التقييم للمخاطر والآفاق يجب أن نقوم بشيء مّا يكون عالميّ المستوى لتكون النتائج عالمية التأثير، ويجب كذلك أن نعمل من أجل عالم يسوده التضامن والعدالة الاجتماعية .

8 ـ المهدي المنجرة

إنه لمن الصعب أن يتحدّث المرءُ بعد الرئيس مارْيو شْواريس ، ولقد طلبتُ أن أتدخل لأن نقطة من النقاط التي جاءت في جدول الأعمال تتعلق بمستقبل الإشكالية التي نحن بصددها هنا. وفي رأيي فإن ما يَلفتُ الانتباه في صيغة الموضوع المطروح هو أن المعنى لا يَكتمل في أي عُنصر من العناصر الأربعة التي تكوّن الموضوع، وتتمثل الخصوصية هنا في أننا لم نصل بعد إلى مفهوم متفق عليه، يربط بين التشغيل وبين التنافسية وبين حقوق الإنسان بصفة مندمجة، إننا هنا نخوض في الفضاء البيْني للعلوم ، ويمكننا بواسطتها أن نتجاوز التفكير الخطّي . إن التخلف الذي يعانيه العالم يكمن في التفكير الخطي هذا لأنه ينطلق من نقطة «أ» ليصل نقطة «ب» ومنها إلى «ج» ، ولم يعلم أن تمّة ثورة في المواصلات يسمّيها «الأنكلوسكون»، «الانطلاق من النقطة إلى عدة نقط »، فننطلق بذلك من نقطة إلى نقط لا حصر لها عدداً، ومنها إلى نقط أخرى لا حصر لها كذلك. وإذا استمر الإنسان في التفكيرعلى غرار البنيات التربوية والمؤسسات السياسية المكوِّنة في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، فإنه لا يستطيع أن يجد حلاً لمشاكل المجتمع التي تتزايد تعقيداً. ومما يزيد الأمور إشكالاً أن معنى كل واحد من العناصر المهيكلة للإشكالية قد تغيّر تغيُّراً كاملاً، فمفهوم التشغيل قد تبدّل وكذلك الشأن بالنسبة لحقوق الإنسان. والتشغيل التام بمعناه القديم قد انتهى أجله وصرنا نسمع عن أشكال أخرى للشغل. وهناك فرق بين النشاط التام والشغل التام، ففي العالم الأنكلوساكسوني تتم إدارة الجامعة بطريقة التنشيط التام. فأنت إذاكنت أستاذاً منذ ثلاثين سنة فذلك لا يكفي لأن تُصبح أستاذ كرسي في السنة القادمة. ففي آخر كل سنة يجتاز الطلبة الامتحان وأنت كأستاذ

تجتاز امتحاناً لدى زملائك. ومن جهة أخرى نشرت جريدة «لوموند» المؤرخة في 19 أبريل الماضي أن السيدة «نيكول نوطا» الأمينة العامة لإحدى كبريات النقابات الفرنسية أنها قبلت الأسبوع الذي يكون فيه الشغل في أربعة أيام، وأخذت النقابات الأخرى تطلب 32 ساعة شغل في كل أسبوع. وهذا كله يشكل تحولاً في المفاهيم .

أما فيما يتصل بالآلية ، إسمحوا لي أولاً أن أُثني على السيد ميشيل ألبير الذي قدم عرضاً وافياً. إنه من المشاركين في مجلة «فوتوربيل» ويعدُّ من أعمدة الفكر المستقبلي . لقد تحدث عن تناقص دور الدولة. أما أنا فقد كنتُ دائماً ألح حتى أيام ازدهار الشيوعية وهيمنة الدولة قبل انفجار الاتحاد السوفياتي ، أقول كنت دائماً ألح على أن البلدين اللذين تظهر فيهما الدولة بإصرار هما الولايات المتحدة واليابان . إنك إذا رأيت أن شركة N.T.T وحدها أنجزت رواجاً مالياً مقداره 40 مليار دولار، ورأيت أن الشركة اليابانية N.T.T أنجزت 60 مليار، وأن شخصاً واحداً وهو السيد «بيل گيتس» ، رئيس شركة «مايكروسوفت» يملك ثروة تعادل الإنتاج الداخلي الخام للمغرب، وأن شركته أنجزت 28 مليون دولار، فإنك ستُصاب بالدهول. وعندما تُمَسُّ أيّ شركة أمريكية أو يابانية في مصالحها ولو كانت صغيرة، فإن السفارات الأمريكية واليابانية ستقوم قيامتها بسرعة وستتدخل للدفاع عن المصالح. ألا يعني هذا أن الدولة ما زالت مهيمنة، ثم إنكم رأيتم ضغوط السيد « كانتور» عندما مارس الضغوط على فرنسا في مجال القطاع السمعي البصري ليكون استثناء في مؤتمر مراكش الذي وقّع فيه على اتفاقية «الكات»، إن هذا الضغط مارسته أمريكا دفاعاً عن مصالح الشركات الأمريكية ذات الهيمنة في القطاع السمعي البصري . ثم ماذا تعني الأموال المصروفة في البحث العلمي والمكاتب التي تحيط بالبيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكي ؟ إنها أمكنة اتخاذ القرار وفقاً للمصالح ، إن ما يعنينا هو البحث العلمي ، الذي هو أساس الإبداع ، وبدون إبداع لا وجود للتنمية . إن 80 % من البحث العلمي تخصّص للقطاع العسكري. وحاولوا أنتم أن تقوموا بالبحث العلمي في أحد البلدان النامية، إنكم سترون 300 أو 400 ساتل متجسّس يحوم حول الموقع لياخذ صوراً للمشروع الذي تريدون إقامته، ثم سرعان ما يتوقف المشروع ويُصرف

العمال، إن من السهل الحديث على الليبرالية وعلى التنافسية، لكن الواقع هو أن الهيمنة الاقتصادية للدولة صارت أكثر حِدَّة من ذي قبل.

أما الآلية فقد كانت دائماً محطّ محاولات لجعلها إشكالية عندما يروج الحديث حول التقدم . إنها شبه مشكلة لأننا نطمس وجود الإنسان. فالإنسان هو الذي يدبّر التكنولوجيا ومستوى إدماجها، لكن المشكلة الدائمة هي أننا نشكو دائماً تفاوتاً بين ما أسمّيه التخلف الاجتماعي وبين تطور التكنولوجيا وتطبيقها الاجتماعي . والحكمة تُملي أن نُقيم التكنولوجيا آخذين بالاعتبار نجاعتها الاجتماعية وجدواها الثقافية. لكن هذا النوع من التساؤلات لا تُطرح عادة لأن المجتمع الاستهلاكي يرفضها، إن الآلية لا توجد على صعيد التكنولوجيات ، ولكن على صعيد أصحاب القرار ومسؤولي المؤسسات الذين يعتبرون المستهلك آلة يكيفونها حسب هواهم، فالمستهلك يجد نفسه أمام منتوج، فإذا لم يشتريه يكيّف المنتوج بشكل آخر فيغيّر لونه أو يزاد فيه شيء بسيط وهكذا . والمستهلك في كل هذا لا يعدّ إنساناً، وهذه في رأيي هي الآلية .

إن التطورات الاقتصادية والتكيُّفات الاجتماعية صارت ظاهرة عالمية، وتمّة هوة سحيقة تفصل بينهما، وقد تعلمتُ عند مروري في اليونيسكو أن الغرب ليس مستعداً للحوار الثقافي لأنه لا يرى التقدم إلاّ في التشبُّه به والأخذ بقيَمه .

لقد أتحفنا السيد فريدريسكن بمقالته عن المعلوميات والطب . ولقد كان لي شرف التكلف لدى منظمة الصحة العالمية في السبعينات بدراسة علاقة المعلوميات بالطب ، ولفت نظري أن المكلفين بالمعلوميات ينتمون إلى العالم الثالث . وقد يهمكم كعضو في هذه الأكديمية أن نعلموا أن مواطناً مغربياً اسمه عُمر بن حدّو أنجز برنامجين اثنين كان لهما صدىً كبير في أمريكا وتبنّتهما شركة «مايكروسوفت»، وأقول إنكم إذا فصلتم عن هذا القطاع كل المتخصّصين المنتمين للعالم الثالث ، فإنكم ستوقفون اقتصاد العالم المتقدم .

أظن أن الثورة القادمة الآن هي ثورة فلسفية ، ففي بلاغ طوكيو الذي حرّره 20 من الشخصيات منهم من حازوا جائز«نوبل» محاكمةُ «للعلم الميكانيكي» الذي

لم يترك مجالاً للروحيات وجعل الإنسان متغطرساً يظن أنه يَستطيع كل شيء، بينما الواجب يقضي بأن نعتبر الأمور بكثير من النسبية، هذا وبصدد حديثكم عن شبكة «ال ويبْ» فإني بحثتُ في المعجم عن معنى الكلمة فوجدتها تعني الشبكة وتعني النسيج وتعني كذلك نسيجاً من الأكاذيب، وهذا من قبيل المصادفات المعجمية. هذا لا يعني أنني لا أثق في المستقبل، ولا في العلم، إنما ينبغي أن نعيد النظر في تمثل الأمور وإدراكها إدراكاً صحيحاً ، واستعمالها الاستعمال المجدي، وإلاّ سيكون أي اختراع من قبيل العبث، وما أكثر اختراعات اليوم وما أكثرها سرعة في الإنجاز والإمكانات .

وفي الختام رجعت إلى القرن الكريم، وفي سورة «العنكبوت» بالضبط وقرأت

﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

9 ـ مانع سعيد العتيبة

سيدي الرئيس ، سوف أعدك أولاً بأن لا أطيل ، لأن زملائي من الأساتذة والعلماء هم أدرى بكثيرمني في هذه الموضوعات التي هي قيد البحث ، فأرجو أن تسمحو لي بكلمة موجزة ، أو ملاحظات مختصرة ، لقد استمتعتُ كثيراً نظراً لأن هذه أول مرة أشارك فيها ، وقد استمتعتُ كثيرا ممّاسمعت من بحوث وتدخلات ، وهي بالتأكيد مفيدة لي ولكل متعلّم في هذه الدنيا .

موضوع اجتماعنا اليوم هام جدّا ، وصاحب الجلالة اختاره عن وعي . ونحن نبحث في هذا الموضوع ، قد لا نتفق 100 % على كل ما يقال حوله ، ولكن كما قال أيضاً صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني فإن الحقيقة ليست ملكاً لأحد ، فلنجتهد إذاً جميعاً بحثاًعن الحقيقة .

تعلمون أن بعد انتهاء الحرب الباردة، قد تحولت الأمور من صراع إلى حوار من صراع إلى حوار وبحث عن التضامن ، فإذا أخذنا بهذا المبدأ وعمّمناه على المشكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يواجه عالمنا هذا ، لوجدنا أن هناك قطاراً يسير بسرعة السوبرسونيك ، أو الأسرع من الصوت

وسؤالي هو : أين موقعنا نحن كدول نامية من هذا التغيُّر ، وفي أي قاطرة فوق هذا القطار نريد أن نكون ، مهما اختلفت اجتهاداتنا ، وانتماءاتنا السياسية ، وثقافاتنا وخلفياتنا السياسية أيضاً . في رأيي ، في هذا المحيط ، يجب أن نخرج عن محيطاتنا الضيقة ، وأن نتكلم عن الوضع العالمي من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية السياسية ، ومن الناحية الاجتماعية ، ونركّز ونعطي معظم الوقت والجهد لبحث مشكلتنا نحن المنتمين إلى العالم الثالث ، ونحدد بالضبط مكاننا من النظام من العالم الجديد ، وأين نريد لأقطارنا أن تكون ، وكما قلت سابقاً في أي قاطرة نكون هل نكون في القاطرة الأخيرة أو في الوسط ، أو ننتظر إلى أن يأتي قطار آخر ، ومتى سيأتي ؟

بالنسبة لنا كمجتمعات إسلامية ، نحن في ديننا الإسلامي عندنا أكثر مما جاءت به إعلانات حقوق الإنسان ، وأكثر من الاتفاقيات التي عقدتها منظمة العمل الدولية والمنظمات الأخرى . لكن بشرط أن نقرأ ونفهم ديننا الإسلامي ، وأن نزيل ذلك الانطباع الخاطيء الذي ساد معظم العالم الغربي والعالم المتطور ، وهو ربط الإسلام بالإرهاب ، وأنا لا أقصد الإرهاب العسكري ، بل مختلف أنواع الإرهاب، من سياسي واقتصادي واجتماعي . فحقوق الإنسان والديمقراطية موجودة في ديننا الإسلامي.

لا بأس أن نقتبس من الديمقراطية الغربية وهي ديمقراطيات وليست ديمقراطية واحدة ، الديمقراطية الأمريكية تختلف عن الفرنسية ، تختلف عن البريطانية الخ...

الآن إذا كان هذا العصر الجديد والنظام الجديد قد ألغى موضوع الصراع ، فلنركز على الحوار والتضامن ، وهذا ينطبق ليس على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي ، بل ينطبق على كل قطر في حدّ ذاته . يجب أن لا تصرف الجهود مهما كانت صغيرة أو كبيرة على الصراع لأنه لن يثمر، وخاصة بالنسبة لنا كدول نامية ذات إمكانيات محدودة ، فكما تعلمون ، وكما قال من سبقني بأن العالم أصبح بلا حدود ، وأنه أصبح قرية ، نحن نعيش عالم القرية بسبب التقدم التكنولوجي ، وتقدم المواصلات ، وسرعة الاتصال ، نعيش عالم الفاكس ، أنت في

أقصى المشرق ، وعلى اتصال بأقصى المغرب في نفس اللحظة ، وهذا لم يكن كذلك عندما بدأ الصراع ، وبدأت الكتل التي ظهرت ، ثم زالت ، فلذلك في تصوري أن موضوع البطالة أيضاً من الموضوعات التي بُحثت ، والبطالة هي مثل الإنفلوانزا ، فلا يوجد إنفلوانزا واحد ، والبطالة في الدول النامية تختلف من دولة إلى دولة ، وفي الدول الصناعية كذلك كما تفضل الزملاء وذكروا بأن البطالة في فرنسا تختلف عن بريطانيا ، عن الولايات المتحدة الأمريكية ، عن اليابان ، وعن ألمانيا ، فهي أنواع من الإنفلوانزا ، وكل نوع يحتاج إلى تطعيم معيّن ، ولا يمكن أن تأخذ اللقاح من هنا وتطعّم بها الأنواع الأخرى مع التأكيد على أن هناك خيوطاً مشتركة تربط فيما بيننا

إن صاحب الجلالة ينتظر منا بعض الأفكار ، فلذلك أعتقد أننا لو نركز على بحثنا ونخرج ببعض الأفكار ، أو المقترحات التي تنفع كل بلد نامٍ للأخذ بها ، ولتكن هي زبدة هذه البحوث ، وزبدة النقشات ، وأؤكد سيدي الرئيس على أني كرجل اقتصاد أُومن بالاقتصاد الحر ، وبالحوافز ، وبإزالة القيود ، وتغيّر الأنظمة المقيّدة للانطلاقة الاقتصادية بقوانين جديدة تتمشّى مع المتغيرات التي يعيشها عالمنا هذا ، عالم القرية.

10 ـ أحمد كمال أبو المجد

مناقشات هذا الصباح ، فجرت كثيرا من القضايا ، وصعّدت المناقشة من إطار المسائل الجزئية إلى ضخامة الإشكالية التي نواجهها ، وأظن أنه خاطيء كثيراً من يحاول اختزال الظواهر التي نمر بها ، إلى أنها مجرد تغير في النظام الاقتصادي العالمي أو أنه مجرد تغيّر في وسائل الانتقال والاتصال . الأزمة صارت تنصرف إلى الإنسان في إحساسه بوجوده ، وفي وعيه بكل ما يحيط به ، وهي أزمة إحساس بالعجز عن التكيف بالسرعة المناسبة مع تغيرات هائلة هزت كل المقررات والمألوفات في أنماط السلوك ، وفي عادات الناس ، والمقررات في علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد . وكما سمعنا هذا الصباح ، مفهوم الدولة ، مفهوم الحق ، مفهوم العمل ، مفهوم الديمقراطية ، مفهوم سيادة القانون ، كل هذه الأمور آلت إلى اهتزاز شديد ، وصارت ملفاتها مفتوحة فتحاً تاماً .

في هذا الإطار أقول إن القضية إذن لها بعد ثقافي كبير، لأن إعادة تحديد هذه المفاهيم لا يمكن أن تتم بعيداً عن رؤى ثقافية محدّدة ، ومن هنا كان تنبيهنا باستمرار إلى خطر تفسير الكوكبية تفسيراً تهيمن به رؤية على سائر الرؤى ، بهذا تكون التعددية قد سقطت ، وفُرص الرشد قد تضاءلت وتراجعت إلى مدى كبير .

بعد هذا ، أريد أن أمسّ موضوعاً محدّداً ، عرض له السيد إدريس الضحاك وآخرون أيضاً ، والسيد المهدي المنجرة وآخرون . إنهم تساءلوا عن أهمية الضمانات القانونية ووضع قوانين لحماية حق العمل ، وأنا هنا أعكس تجربة عملية ، إني أشتغل يومياً في المحامات الدولية ، وأرى رأي العين ما يجري في «الكوربوريشن» الكبرى ، وفي توازناتها الداخلية ، وأرى ما تفعله ، وتربد أن تفعله المنظمات الدولية . وسأعطيكم مثالاً محدّداً ما الذي يحدث ؟ تأتي منظمة دولية بكل النية الطيبة إلى بلد كالمغرب على سبيل المثال ، وتقول له بكل صدق اقتصادكم ليس بخير لأنه فيه كذا وكذا وكذا ، يفتقد إلى كذا وكذا من مقومات ومؤشرات النمو والتقدم . ثم المقولة الثانية : إذا أردتم أن يندمج اقتصادكم في الاقتصاد العالمي ، وأن تصيروا جزءاً من السوق العالمي ، فعليكم أن تفعلوا كذا وكذا ، ومن بين هذه الأشياء التي تولَع بها المنظمات الدولية ، وربما عن حق ، أن الإطار التشريعي القائم في كثير من الدول النامية لا يناسب النحول إلى اقتصاديات السوق ، ولا يناسب تشجيع الاستثمارات الأجنبية . هنا يحدث شيء غريب إن هذه النصيحة بتغيير التشريعات حين يراد لها أن تُترجم ، لا تشرف عليها المنظمات الدولية، ولا تقترح فيها شيء. تأتي مجموعة من الخبراء ، وفي أيديهم نصوص جاهزة لتشريعات يقولون إنها أنسب من تشريعات هذه البلاد ، ومن أول التشريعات التي تظهر على رأس القائمة ، تشريع العمل ، وهنا يقع تناقض غريب لأن العالمية بالنسبة لتشريع العمل ، وكل الإطار الذي نتحدث فيه هو دعوة إلى حماية حق العمل ، بينما التوجه النابع من رؤية هذه المؤسسات غالبا ما يوشك أن يختزل الإصلاح التشريعي في حق العمل نحو منح ربّ العمل سلطة تكاد تكون مطلقة بالاستغناء عن العمال ، وهكذا تقع الدول المستقبِلة لهذه النصائح بين نصيحتين متناقضتين، أولاهما تدعو عالميا وبكل النوايا الطيبة إلى

احترام الحق في العمل ، والأخرى تهدّد حق العمل في صميمه ، وقبل أن تعرف حجم الزمن الاجتماعي والسياسي الذي يترتب على زيادة نسبة البطالة في بلد مّا ، ولذلك نقول : إن مسألة توحيد التشريعات العالمية سهلة حين يكون البحث هو عن الحد الأدنى المتعارف عليه كأن نتفق على مسألة متعلقة بالإجراءات الجنائية، ومسألة متعلقة بحماية الحرية في التعبير ، ومسألة متعلقة بضمانات المدنيين في المحاكمات ...

أما حين يؤول الأمر إلى تشريع كتشريع في العمل ، فإن فيه مصالح متناقضة ومتضاربة ، ولا يُتصور أن يأتي تشريع عالمي موحّد في مثل هذا الأمر ، ولذلك أقول بكل تواضع لجميع الدول التي تستقبل هذه النصائح ، وأقولها أيضاً للدول التي ترسل مثل هذه النصائح ، إن التعديل التشريعي أشبه شيء بجراحة زرع الأعضاء ، فالعضو المزروع ، لا بد أن يوصَل بالأنسجة ، ولا بد أن يوصَل بالجهاز العصبي ، ولا بد أن يوصل بالأوردة ، ولا يعرف هذا ولا يقدر عليه إلا أهل البلد أنفسهم .

أختم هذا وأقول بأنّا تسارعْنا في افتراض المفاهيم ، فحين أنتقدتْ دول العالم الثالث مسرعاً لتلحق بالاقتصاد العالمي مودعة كل مظاهر التقييد الاقتصادي ، خُيّل للبعض أن ذلك يقتضي أن تستقيل الدولة ، لا ، الدولة لا تستقيل ، وإنما يتغير دورها ، ويزداد هذا الدور أهمية في ظل اقتصاد السوق . اقتصاديات السوق ليست وصفة سحرية لعلاج مشاكل الإنسان ، اقتصاديات السوق معيار صالح لنمو الاقتصاد ولزيادة الإنتاج و فرص التصدير ، ولتحقيق التنمية .إنما للإنسان مشاكل كبرى ، وقانون السوق ، لا علاقة له بها ، بل على العكس . وكما قال الدكتور المهدي المنجرة، إن أكثر الدول تخطيطاً هي الولايات المتحدة الأمريكية – وكل شيء هناك محكوم بنظام ، وهذا ليس جديد ، من أيام (New Deal) في الثلاثينات – .

الولايات المتحدة وضعت عدة تشريعات للتدخل بين العمال وأرباب الأعمال ، وقانون في الزراعة الخ... إنما نحن افترضنا أن دور الدولة يحتاج إلى إعادة صياغة . كل الذي نرجوه أننا نحن أصحاب الحضارة العربية الإسلامية ، ونحن

في عصر انتشار المعلومات ، الاحتكارعلى الأقل في هذه المرحلة الأولى انتهى، ويستطيع العربي هنا في المغرب، أو في القاهرة ، أو في بغداد ، أو في دمشق أن يعرف من أحوال الدنيا ما يعرفه ساكنو البيت الأبيض ، وأنا أزعم أننا أحيانا نرى رؤية أفضل من رؤية الآخرين . علينا ونحن نمارس عملية اللحاق ، وعملية التأقلم أن لا ننسى أن في حضارتنا ما يمكن أن نسهم به في ترشيد عملية الخروج من الأزمة ، وهي عملية ليست خاصة بنا ، وإنما خاصة بالبشرية . مدخل هذا التواضع عند الجميع ، هو الإيمان بأن التعدّدية تفترض أن الحكمة غير محتكرة ، وأن علينا نحن العرب أن لا نتخلّى عن دورنا إسهاما في هذا الجهاد المشترك.

11 ـ عبد الكريم غلاب

الواقع أن هذا الموضوع ، موضوع من الشمولية ، بحيث يتسع كلما تحدّث أحد الإخوة من الزملاء ، أو الخبراء ، وهناك كثير من الأفكار التي عُرضت بالأمس وصباح هذا اليوم ، وفي هذا المساء ، ولذلك سنجتزيء ببعض الملاحظات التي تبدولنا أساسية.

هذا الموضوع يجب التفكير فيه تفكيراً شمولياً لأنه كما بدى من كل تدخلات الإخوة الأعضاء ، يمس ليس فقط الدول النامية ، ولا الدول المصنعة ، ولكنه يمس العالم جميعه ، كلنا نقع في مشكلة واحدة ، هي مشكلة التعارض والتنافس بين التكنولوجيا والآلية من جهة ، وبين العمل من جهة أخرى ، وكلنا نقع في مشكلة أساسية هي مشكلة البطالة ، ومشكلة البطالة هي مشكلة ليس فقط اقتصادية، ولكنها مشكلة اجتماعية في الصميم، ولذلك يجب التفكير في هذا الموضوع، ليس من منطلق غربي أو منطلق تفكير الدول النامية ، ولا من الدراسات المتطورة في هذا الميدان ، ولكن كذلك يجب التفكير فيه من منطلق ميداني ، أي من الدول النامية ، والدول الفقيرة ، وكذلك من منطلق الدول المتطورة ، إذاً التفكير الشمولي الذي يشمل الشمال والجنوب هو الذي نتطلبه في مثل هذه الدراسات ، وفي مثل النتائج التي نريد أو نرغب في الوصول إليها .

الملاحظة الثانية . هي قضية التكوين ، تكوين الطبقة العاملة ، الآن أصبحت

مشكلة الطبقة العاملة الجسدية ، جسديا فحسب ، ولكنها مشكلة الطبقة العاملة جميعها جسديا وفكريا معا . وقد استمعنا في هذا الصباح أن مشكلة التكوين بالأخص للعمال تقع على عاتق المؤسسات والاستثمارات ، لكن في الواقع أننا لا يمكن أن نغفل دور الدولة في هذا الميدان ، إذا كانت هناك استثمارات مهمة أو شركات مهمة يمكن أن تقوم بدور التكوين ، كالفوسفاط مثلاً ، أو تكرير البترول مثلاً ، فإن معظم الاستثمارات أو معظم المقاولات لا يمكن أن تضيف إلى متاعبها، متاعب جديدة في تكوين عمالها ، أو تكوين التكوين ، حقيقة لا يمكن أن نقتصر على سنة واحدة ، ولكن دائماً يجب أن يتجدّد ، وإذا أضافت كل الاستثمارات هذه المشكلة إلى مشاكلها ، فبطبيعة الحال ستقفل أبوابها ، ولذلك فنحن لا نُغفل دور الدولة في هذا الميدان ، والدولة كما قال أحد الأصدقاء لا يمكن أن تستقيل في هذا الباب ، إذا كانت الدولة الآن في عصر الليبيرالية، تتخلى من حين لآخر أو شيئاً فشيئاً عن دورها في التعليم ، دورها في الصحة ، دورها في السكن الخ... ، فلا يمكن أن تتخلى عن دورها في مثل هذا الموضوع ، موضوع التكوين حتى تجنّب بلادها مشكلة البطالة ، البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة . هذا التكوين يمكنه أن يعفينا بنوع ما من البطالة التي تنسجها الآلة والتكنلوجيا ، نحن الآن في عصر الثورات ، ثورة التكنلوجيا ، ثورة المعلوميات ، عدة ثورات علمية ، والضحية لكل هذه الثورات هو الإنسان ، فهذه الثورات لا تفكر أو لا تقوم على أساس اجتماعي ، ولكنها نقوم على أساس تنظيري فكري ، أكثر منه اجتماعي ، بحيث لا تفكر في مصير الإنسان ، والإنسان كما تبين من خلال الدراسات التي استمعنا إليها هو الضحية لكل تقدم تكنولوجي وتقدم علمي سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد المتخلفة ، لذلك إذا كانت الوضعية هي هذه ، فنحن الآن في حاجة إلى شيء آخر ، إلى ثورة جديدة ، ثورة تعليمية ، في الواقع ثورة التعليم هي التي يجب أن نتجه إليها وخاصة في البلاد المتخلفة.

التعليم بطبيعة الحال ، اتجهت إليه الدول النامية اتجاه الدول الغربية ، أخذت المناهج والبرامج ، واتجاهات من أوروبا ، من أمريكا ، ولكنها جمدت في هذا الميدان ، هذا الميدان أصبح عاجزاً عن أن يفي بإنقاذ الإنسان ، الإنسان قد ننقذه من الجهل بالمعنى العام ، ولكنه لا ننقذه من الفقر بالمعنى العام كذلك ،

والدليل على ذلك أننا أصبحنا الآن نكوّن في مدارسنا وجامعاتنا العاطلين ، واسألوا مثلاً وزارة التعليم العالي ، وأرى أن وزير التعليم العالي السيد إدريس خليل ليس هنا مع الأسف ، فمنذ أن تولّى هذه الوزارة ، وهو يعاني مشكلة الخرّيجين ، ومشكلة العاطلين من الخرّيجين ، واسألوا أخانا الأستاذ حبيب المالكي الذي يبحث بالليل والنهار عن مستقبل للشباب ، وسنكون سعداء إذا ما أخبرنا مرة ما في سنة ما بأنه وجد هذا المستقبل ، اسألوا كذلك الجامعات ، كم عدد الخرّيجين الذين يتخرجون من الجامعات المغربية ، وعمر التعليم العالي في المغرب لا يزيد عن 35 سنة ، ومع ذلك البطالة من الخريجين الآن أكثر من البطالة في اليد العاملة العضلية ، والبطالة بين الخرّيجين هي أخطر من البطالة بين غير المتعلمين ، أخطر اجتماعيا وأخطر فكريا، وأخطر نفسياً .

ولهذا يجب أن نبحث في شيء آخر لم نتعرض له في هذه الندوة ، وهي الثورة التعليمية ، تغيير جذور التعليم من أساسه حتى يتفق مع ثورة التكنولوجيا ، وثورة الإعلاميات من جهة ، ويتفق كذلك مع الشغل من جهة أخرى . قد تكون هذه الثورة حدثت في بلاد أخرى ، في الولايات المتحدة التي تركت التعليم للقطاع الخاص يقوم به وهو يبحث لنفسه عن منافذ لخريجيه ، ولكن في بلاد مثل بلدنا التي ما تزال الدولة هي التي تتولى شؤون التعليم يجب أن تفكّر جدّياً في ثورة تعليمية تنقذ الخرّيجين من هذه البطالة .

المشكلة الآن ، مشكلة المستقبل ، وإذ ا كنا نفكر في واقعنا الحالي ، ويتبين لنا من هذه الدراسات أنه واقع نسبيا مظلم ، فكيف بالمستقبل الذي يتزايد السكان فيه ، ويتزايد الخريجون ويتزايد العاطلون والمعطلون ، ويتزايد بالأخص العاطلون من خريجي الجامعات والمدارس العليا ، هذه هي المشكلة القائمة التي أرجو أن تكون في فكرنا ونحن نتدارس هذا الموضوع ، موضوع حقوق الإنسان والتشغيل، والعلاقة بين التنافسية والآلية في هذاالباب .

12 ـ المهدي المنجرة

طلبتُ الحديث مرة أخرى اليوم لأُعبّر عن تزكيّتي لما ورد في التدخلات التي سمعناها هذا الزوال، وليس هذا مجرد مجاملة منّي.

إذا أردنا أن نلخص نقول: إن الإنسانية مرت من طور المجتمع التقليدي لإنتاج المادة الخام إلى طور مجتمع إنتاج المعرفة المعتمدة على الإعلام والمعلوميات من جملة ما تعتمد عليه. إن المادة الخام لا مستقبل لها، ومازلت أردّد هذا منذ ثلاثين سنة.

لماذا ؟ لأننا في الماضي كنا نحتاج إلى النحاس لنستعمله أسلاكاً تيلفونية، واليوم أصبحنا نستعمل الألياف البصرية ؟. لقد أصبحنا في عصر «اللاّ ماديّة»، وهكذا فكلما زدنا تقدّماً صارت المعرفة أساس كل شيء، لكن مجتمع المعرفة يحتّم إجراء تغيّرات عميقة، وكل الذين تناولوا هذا الموضوع من قبلي أكدوا دور التعليم والتكوين . ومن جهة أخرى نلاحظ أن مجمل المعاريف التي اكتسبتها الحضارة الإنسانية منذ 10000 سنة قد تضاعف في 30 سنة الأخيرة ، وهنا نوع من تسرُّع التاريخ، وإذا لم نأخذ بالاعتبار هذا المفهوم، فلا يمكننا أن نُقدم على حضارة ما بعد العهد الصناعي . إن بيننا شعراء، وما أنا بشاعر، ولكن شاعراً يعدّ من أكبر شعراء الأدب الإنكليزي وهو «إيليوت»، كتب قبل هذه الثورة المعلوماتية ثلاثة أبيات بسيطة وجميلة هي « أين هي الحيوات التي فارقناها ؟ وفي مسيرتنا الحياتية أين هي الحكمة التي ضيعناها ؟ وفي المعرفة أين هي المعرفة التي ضيعناها في الإعلام». إن «إيليوت» قد فهم الإشكالية قبل إبّانها. ما علاقة المعرفة بالمعلوميات، وما علينا أن نفعل لتصبح المعلوميات معرفة ؟ إن الشعراء مؤهلون أكثر من غيرهم لإدراك هذه الإشكالية. إن الحضارة التي نعيشها رهينة بالإبداع، والإبداع أساسه الحرّية التي بدونها لا يمكن للإنسان أن يفعل شيئاً .

في سنة 1981 اجتمعت الجمعية المغربية للمستقبل في مدينة تارودانت، وكان الموضوع يخص المجتمع المغربي والثورة المعلوماتية، وقد نشرنا «تصريح تارودانت» الذي كتبت عنه جريدة «لوموند» الفرنسية مقالاً في صفحتها الأولى بقلم «بيير دروان». لقد قلت هذا لأزيد أن المعلوميات تشكل أكثر من 40 % من الدخل العالمي الخام ، وسيرتفع هذا الرقم إلى 60 % في أُفُق سنة 2010 أما وزن أفريقيا في هذا، فلا يتعدى 2 %. لقد سمعتُ من اللورد شالفونت ملاحظة

إيجابية هي: «لكي نتجنّب الصراعات يجب أن نقيم جسوراً ثقافية، يجب أن يعرف بعضنا بعضاً لنتعايش في سلام وتسامح، لكن ليس لأيٍّ كان أن يلقّن درساً في التسامح إذا لم يكن هو نفسه متسامحاً» وشكراً .

13 ـ جورج ماطي

أود أن أقول بأننا ارتكزنا على أهمية الابتكار ، وذلك لصالح العمل والعمالة ، ولكن الابتكار ليس إبداعاً ، فقد يكون مجرد تخيير أو الرجوع القهقرى ، هناك موضوعان يثيران المشكلة ، أولاً : الماء ، وأقترح عليكم أن أسعى إلى إيجاد بروتينات في البحر، وذلك بزيادة الصيد ، وأنا أعلم أن أحد مشاكل المغرب هو عجزه في مجال الصيد ، وذلك لأسباب السياسة العامة ، -والمشكلة التي تخامرني هي البيترول -، والثلوث الذي يؤدي إليه ، وفي عدد من المدن ، هناك ثلوث كبير ، وهناك اقتراح بالانتقال من البترول إلى الطاقة الكهربائية أو الطاقة الخضراء ، وهناك بعض المواد أو النباتات التي لديها أوراق خضراء كبيرة وواسعة، تحتفظ بالماء في التربة ، وهي قادرة على أن تنتج في بذورها جميع المواد ، وذلك بفائض في الهيدروكاربونات الذي ينتج ما يسمى بالبترول الأخضر غير الملوث.

14 ـ محمد الكتاني

مراعاة للملاحظة التي عبّرتم عنها في كسب الوقت ، فأنا سأتنازل عن تدخلي، وأريد فقط أن أنوه بالعروض القيمة التي استمعنا إليها خلال هذه الدورة ، وأن أتساءل عن الجانب الأخلاقي القِيَمي الذي لم يعالج إلاّ بشكل محتشم في هذه الدورة ، وشكراً لكم.

15 ـ عز الدين العراقي

يذكر السيد أمين السر الدائم ، والمساعدون العاملون معه في الأكاديمية أن لجنة الأعمال ، عندما كانت تخطط المحاور الأساسية التي ستدرس في هذه الجلسات، بدأت بنقطة أساسية وهي تحديد المفاهيم ، وها نحن وصلنا إلى نهاية اجتماعنا بعد يومين من المناقشات ، فهل حقيقة استطعنا أن نحدّد المفاهيم ، وخصوصا

فيما يتعلق بنقطة أعتقدها أساسية وهي المعنى الذي نضفيه على حق الشغل ؟

فما معنى حق الشغل ؟ عندما نتكلم عن حق التجوّل ، فهذا الحق يقابله منع التجول ، وعندما نتحدث عن حق التعبير ، فهذا الحق يقابله منع التعبير ، فهل عندما نتحدث عن حق الشغل فإن ذلك يقابله مفهوم منع الشغل أو شيء آخر؟ تحدث كثيرون عن حق الشغل ، وجاء حق الشغل عند بعضهم في سياق حق تكوين الأسرة ، وتبعه حق الشغل ، سمعنا البارحة العميد جورج فوديل ، وقد حاول بفكره الثاقب أن يجرّنا إلى الصعوبة الكبيرة التي يجدها الفقهاء في تحديد معنى حق الشغل ، وتحدث متحدث يومه وقال بأن حق الشغل ليس حقّاً وضعياً (Ce n'est pas un droit positif) وأنه فقط حق شيئاً ما معنوي ، وتحدث أخونا السيد حبيب المالكي عن حق ضمان الشغل في تدخله الأخير . هذه المفاهيم إذا لم تحدّد بكيفية موضوعية ، من شأنها أن تجعلنا ننطلق من معادلة غير صحيحة لأن المعاملات المدرجة في المعامَلة ، لم نتفق على معناها الأساسي ، وبالتالي ستكون النتيجة هشة ، ويجمل بنا أن نتفق على هذه المفاهيم خصوصا في مجتمع مثل هذا ، لأنه مجتمع مؤثر ، مؤثر على الصحافة، مؤثر على الإعلام ، مؤثر على المفاهيم التي ستروج في الأسواق ، ولدى الشبان ، ولدى الباحثين عن الشغل ، في وقت تشكّل فيه البطالة آفة كبيرة لا بد من علاجها ، ولا بد من أن تتظافر الجهود لعلاجها ، ولكن هل من منطلق الحق في ضمان الشغل لكل واحد أو من منطلقات أخرى لا بد من الرجوع إليها . لأننا لوقلنا إنه حق ضمان الشغل، فمن عليه أن يضمن هذا الشغل ؟ ، وما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في حالة ما إذا لم يُضمن هذا الشغل ، ومن عليه أن يتخذ هذه الإجراءات ، ونقابَل آنذاك بواقع مَعيش .

إن هناك 10 ملايين من العاطلين في أكبر الدول ، في أمريكا ، وهناك 20 مليون من العاطلين في أوروبا . وهناك عاطلون في كندا وهي قارة ينقصها العدد الكافي من السكان ، ومتقدمة تكنلوجياً وعلمياً ، ومع ذلك توجد بها البطالة . لذلك ربما يكون من المفيد في جلسات أخرى مثلاً ، أو في مناسبات أخرى أن تتوحد هذه المسائل أو تختلف بحسب الآراء ، ولكن تتوضح الأمور والمفاهيم . أما أن

ننطلق هكذا في ضبابية ، ونبني عليها استنتاجات ، ونحن غير متفقين على مضامين الكلمات ، فهذا لا يجدي شيئاً .

16 ـ عبد الهادي التازي

إن ملاحظتي شكلية ومختصرة جداً ، ويتعلق الأمر بما سمعناه طوال اليومين الماضيين عن كلمتي " العَوْلَمة "، كترجمة لكلمة (Mondialisation) . ولا شك أن جرْس هذه الكلمة كان غير طبيعي بالنسبة للسماع ، لاسيما أن سائر القواميس التي نتوفر عليها اليوم لم تقم بهذه الترجمة . واحتراماً لما جاء في الفصل الثاني من قانون الأكاديمية الذي ينص علي ضرورة السهر على حسن استعمال اللغة العربية وإتقان الترجمة منها إلى غيرها وإليها ، وإبداء الآراء السديدة حولها، أود أن تقوم الأمانة العامة للأكاديمية بتحديد هذا المفهوم وإعطائنا عنه ملخصا في الأسابيع المقبلة إن شاء الله .

17 ـ كلاوس شواب

لي ثلاث ملاحظات . الأولى تخص حق الشغل ، فكما قال من قبل السيد العراقي، فإن مفهوم التشغيل يجب أن يُستبدل بمفهوم الأهلية للتشغيل . لذلك يجب وضع منظومة تربوية ، ثم السهر على أن يكون لكل شخص أهلية للتشغيل ، وعلى أن نشغّل كل شخص . وينبغي أن نغيّر المفهوم ، وأن نؤكد أكثر على قدرة الإنسان على الشغل، وأن نرصد المواقف والسلوكات ، ولنفرض على سبيل المثال أن شركة مّا شغّلت شخصاً مّا ، ولا تستطيع أن تضمن له العمل مدى الحياة ، لكنها تستطيع أن تضمن تشغيله الأول ، وأن تضمن له التكوين في هذا الإطار ممّا سيؤهله إلى وضعية أخرى مستقبلاً عندما سيغادر الشركة .

المثل الثاني يخص كل ما قيل عن القرية العالمية . إنها ثورية جميلة أساسها الصداقة ، وحسن الجوار . قبل سنوات خلت ، كنتُ اقترحتُ مفهوم المدينة العالمية معتبراً أن سكان العالم سيعيشون في المدن وحدها ، وأن عالمنا سيشبه مدينة كبيرة ربما لا تتميّز بالراحة التي نجدها في القرية لأن أزقة المدينة أصبحت مسرحاً للجرائم والعنف اليومي . فكيف سنعيش في هذه المدينة العالمية ؟ يجب

أولاً أن نضع منظومة للقيم تعتني قبل كل شيء بمفهوم التسامح ، وتعتبر الأديان رسالة تحمل في طيّها القيم العليا ، وتحترم المباديء السامية . وأذكر أن كل هذا قيل في منتدى مدينة «دافوس» . بعد ذلك يجب وضع الإطار القانوني ، وهنا تعترضنا مشكلة إن الدول ترى سلطتها تتآكل من جرّاء العولمة ، ومن جرّاء القبلية، لذلك يجب في المستقبل أن نؤكد على مفاهيم القانون الدولي التي من شأنها أن تجلب السلام والأمن في مدينتنا العالمية .

النقطة الأخيرة تهم التربية ، وأريد هنا أن أقول شيئاً إيجابياً بالنسبة للمغرب ، إننا نرى اليوم أن الناس يتشكّلون في جيلين اثنين . جيل ما قبل الحاسوب وجيل ما بعد الحاسوب . والحاسوب عمره 40 سنة . وأريد أن أقول للسيد المالكي : إنك إذا أعطيتَ حاسوباً لطفل عمره 7 سنوات بدون مدرّب ، فإن الطفل وحده سيستطيع بعد أيام قليلة تشغيل الحاسوب والاتصال ببنوك المعطيات في العالم، وإذا علمنا أن هذا الحاسوب لا يتعدّى ثمنه 500 دولاراً أو أقل ، فإنك ستتوفر حينئذ على إمكانات لا تخطر بالبال بالنسبة لبلد متنام كالمغرب ، حيث نصف السكان لا يزيد عمرهم على 20 سنة ، إن عندكم جيلاً هائلاً ينتمي إلى زمن ما بعد الحاسوب ، أما البلاد المتقدمة ، فعندها نسبة من السكان وُلدت قبل ظهور الحاسوب ، ولا تستطيع دفعة واحدة أن تشغّل الحاسوب كما يفعله الصغار إن هذا الأمر يتيح إمكانات جديدة من أجل تنمية أسرع ، وينبغي إدماج هذا العنصر الجديد في المنظومة التربوية وفي التعليم .

خطاب اختتام أعمال الدورة

إدريس الضحاك
عضو الأكاديمية
مدير الجلسات

سيداتي ، سادتي،

تظهر أهمية الموضوع الذي شرّف جلالة الملك الحسن الثاني نصره اللّه الأكاديمية بتعيينه لهذه الدورة من خلال الأسئلة المتعدّدة التي أثارها، والأبواب العديدة التي فتحها دون أن يغلقها، ودون أن يجد الأجوبة لكثيرمن الأمور التي طُرحت، ونتمنّى كما تفضل بذلك بعض السادة المتدخلين، أن تستمر مناقشة هذا الموضوع دراسة وتحليلاً وفحصاً .

لقد تناولنا جميعاً موضوع حقوق الإنسان والشغل، وطُرحت إشكالية الحقوق الاجتماعية، وبصفة خاصة، حقوق الشغل، وقد لاحظنا أنه إذا كانت حقوق الشغل منصوص عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية والدساتير الوطنية، فإن فحواها ومداها لازال يكتنفه الكثير من الغموض، كما لاحظنا أن الحق في التشغيل لم تتناوله هذه النصوص الدولية والوطنية إلاّ ما وقعت الإشارة إليه في إحدى إتفاقيات منظمة العمل الدولية وهي الاتفاقية رقم 122 لسنة 1964م، والتي تقضي بأن «نشاط الدولة يجب أن يرمي إلى تحقيق التشغيل الكامل، المُنتج والمختار بحرية، بحيث يكون هناك عمل متاح للجميع، لجميع المستعدّين للعمل والباحثين عنه» وهكذا تقيّد هذه الاتفاقية من مدى تنفيذ هذا الحق بقيود: أهمها وجود الاستعداد للعمل، وثانياً قيام الإنسان بالبحث عن الشغل. ومن هنا اتفق

بعض الفقهاء على أن الدولة لا تمنح الشغل إلاّ لمن استحال عليه مطلقاً الحصول عليه. وظلت مع ذلك هذه الحالة الأخيرة صعبة التحديد، فهناك حالة الجنوح لغير الراغبين في العمل، وهناك الراغب في العمل بشروط معيّنة، أو الراغب في عمل معيّن دون غيره الخ... أي أن الأمر يتطلب دراسة حالة كل عاطل عن العمل، وهذا صعب إذ ليس في إمكان الدولة أن تتحول إلى حارس اجتماعي.

إن مفهوم الحقوق الاجتماعية المكتسبة نفسه يكتنفه الكثير من الغموض، خصوصاً فيما يتعلق بفحوى الحق وبمداه وقد أشار البعض إلى أن هذا الحق يمكن اعتباره من القانون الوضعي أو الإيجابي، كما أشار البعض الآخر إلى أن هناك حقوقاً أخرى لا يمكن أن تعتبر كذلك، ومهما كان الاختلاف حول فحوى الحق ومداه، فإن التساؤل المطروح الآن يتعلق بمصير هذه الحقوق الاجتماعية التي أعلن عنها هرم من الانفاقيات الدولية، والدساتير والقوانين الوطنية والتي يمكن تسميتها بين مزدوجتين «بالحقوق التقليدية»، قياساً مع الحقوق الاجتماعية الحديثة التي تحمل انعكاسات، منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي على الساحة الاجتماعية نتيجةَ عالميةِ وشموليةِ الاقتصاد. وقد اعترف بذلك صراحة السيد هَنْصن، المدير العام لمنظمة العمل الدولية في إحدى دورات منظمته عندما طرح نفس التساؤل، ليس فقط بالنسبة لمصير الحقوق الاجتماعية في الاتفاقيات والدساتير والنصوص الوطنية، وإنما أيضاً بالنسبة للآليات التي تنفّذ ذلك على المستوى الدولي، ومنها منظمته. وتساءل : أليس من الضروري تغيير كل ذلك، وإيجاد آليات جديدة تتناسب والوضعية القادمة ؟ آليات تكون لها نسبة معيّنة من وسائل الإجبار على التنفيذ.

وإذا لم نخرج من دورتنا هذه بآراء محدّدة ومدقّقة عن إشكالية الحقوق الاجتماعية بصفة عامة، ومفهومي حق التشغيل وحق الشغل بصفة خاصة، فقد تمكّنا في موضوع التنافسية أن نكون أكثر وضوحاً وتفهماً، فقد طُرحت عدة أفكار تناولتها من جميع جوانبها، منها من اعتبر المنافسة وسيلة وليست غاية، ومنها من اعتبرها غاية في حدّ ذاتها، لكن الكل كان متفقاً على أن أسلوباً جديداً في الإدارة وفي التكنولوجية المتقدمة وفي مهارة العمل يجب أن يبرز للوجود

لتكون المنافسة متعادلة بل وشرعية.

كما أن الكل لاحظ في هذه الدورة أن الفقر أصبح ظاهرة لا تشمل فقط دول الجنوب، وإنما أيضاً دول الشمال، بدرجات متفاوتة وظاهرة داخل الدولة نفسها، وأن هوة الفقر تتّسع بين الدول المصنّعة، وبين الدول النامية، وليست هناك مؤشرات على أنها ستتقلص. أما داخل الدولة الواحدة فقد أصبحت هذه الظاهرة تطال في العصر الحالي ليس الدول النامية فحسب، وإنما الدول المصنعة أيضاً، ولم تَعد التنمية الاقتصادية تعني حتماً العدالة الاجتماعية، فهناك دول نمت اقتصادياً، لكن توزيع الثروات داخلها، لازال غير عادل.

إن عالمية الاقتصاد ستحمل معها بعض الانعكاسات الاجتماعية، ومن ثمَّ، يجب التهييء منذ الآن لمحاربة هذه الانعكاسات، وسيطغي الاقتصاد مستقبلاً على الساحة السياسية، وبالتالي سيصبح دورالدولة أكثر مساندة للقطاع الخاص لتحسين المنافسة على كسب الأسواق وخلق فرص للعمل، وستساند الدبلوماسية هذا التوجه في البحث عن الأسواق للمنتوج الوطني واستعمال وسائل الإقناع لاستجلاب الرأسمال الأجنبي، وإن هذا التغيير في دور الدبلوماسية يتطلب إعادة النظر في تكوين الدبلوماسيين وتأهيلهم.

وقد رأى بعض المتدخلين أن إدخال العنصر الإنساني في الاقتصاد أمر أساسي، وفي هذا السبيل، فإن المباديء المعنوية والأخلاقية التي تتضمنها الديانات السماوية تؤدّي دون شك إلى التخفيف من الآثار السلبية التي يخلقها اقتصاد السوق وعالميته، وتحدّ من الآثار السلبية للوسائل المستعملة في التنافس، وذلك ببث روح إنسانية في الاقتصاد المستقبلي، وتبعاً لذلك يجب تخصيص دعم أكبر للتضامن الوطني وللتضامن العائلي، كما يجب تخصيص دعم أكبر لتكوين الإنسان وتربيته.

وقد تبين من مختلف العروض والمناقشات المتعلقة بموضوع الآلية أن الكل متفق على أن ثورة المعلوماتية والاتصال الرقمية والبيولوجية مختلفة عن الثورة الصناعية التي عرفها العالم، إذ أن الثورة الحالية تتميّز بالسرعة، وبعدم إمكانية التكهن بنتائجها المستقبلية وبكونها نخبوية فيما بين الدول، دول ستتمكن منها

بنسبة مرتفعة، وأخرى ستتمكن منها بنسبة منخفضة أو لن تتمكن منها بالمرة.

إن البعض متفائل فيما يتعلق بحصول التنمية بواسطة الآلة، ومنها تنمية الموارد البشرية، والبعض الآخر متشائم، لكن الكل متفق على أنها في الوقت الذي سترفع فيه من قدرة الإنسان على التجاوب العلمي معها ستعمل على خلق طبقة نخبوية منتفعة بمزاياها، وطبقة دنيوية تمثل الأكثرية الساحقة في دول العالم النامي متضرّرة من استعمالها، والكل متفق على أنها ستخلق بطالة مكثفة فيما يتعلق على الخصوص بالأعمال البسيطة والمتكررة التي كان يقوم الإنسان بها.

إن الثورة الآلية التي تتمثل أساساً في الثورة الرقمية والجينية والبيولوجية عموماً ستكون لها انعكاسات على حياتنا وستغيرها رأساً على عقب في ميدان الصحة، ومنها وبصفة خاصة ما يتعلق بتكوين عقل الإنسان وتفكيره، وفي ميادين الفلاحة وتربية الماشية وغيرهما، ولن تقتصر انعكاساتها على الجانب الاجتماعي فقط، وإنما ستتعداه وبصفة أساسية إلى الجانب الأخلاقي، إن هذه الثورة تتطلب قيادات على جميع المستويات، تكون مؤهلة لمواكبة هذا التطور بشجاعة ومصداقية، حتى لا تكون هذه الثورة على حساب حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوقه الاجتماعية.

إن هذه الثورة تتطلب إعادة النظر في الطرق التعليمية والتكوينية والتأهيلية، وإنه يفضّل أن يجري الاستعداد لذلك منذ الآن قبل استقبال الآلة واستعمالها وليس بعد إدخالها وتشغيلها، إذ أن ذلك يخلق صعوبات في اندماج الإنسان معها. إن المرحلة المقبلة وهي المرحلة الانتقالية ستكون صعبة جداً، خصوصاً في دول العالم النامي، وأن من متطلبات مواجهتها العمل مبكراً على إعادة تأهيل العمال للعمل الجديد، ورسم سياسة كاملة لهذا التحوّل.

إن من الضروري التفكير في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار والأمن الاجتماعيين اللذين كلما وقع الاستهداء بمبادىء العدالة الاجتماعية، ثبتت دعائمهما، خصوصاً في هذا الوقت الذي يتميز مع الأسف بزيادة في الفقر والبطالة، ظاهرة شملت دول الجنوب، كما شملت دول الشمال، بل شملت حتى بعض الدول التي عرفت انخفاضاً في البطالة، حيث قابل ذلك الانخفاض في

البطالة ارتفاع في مستوى الفقر.

إنه بسبب ذلك، كثرت الجرائم عموماً، والجريمة المنظمة خصوصاً، كما تضاعف عدد المستهلكين للمخدرات وغيرها هروباً من واقعهم وردّ فعل ليأسهم، إن إرجاع الإنسان إلى ذاته مسؤولية كبرى تقع على المجتمع والدول، فإذا لم تتمكن بعض الدول من توفير الوسائل المالية لذلك، فعلى الأقل يجب عليها تكثيف الجهود المعنوية.

إنني لا أدّعي بهذه الأفكار البسيطة تلخيص ماجرى في هذه الدورة التي ضمت خير العلماء والفقهاء الذين تجاوزت معارفهم الآفاق الوطنية، فعُرفوا على المستوى العالمي بقدر ما عرفوا على المستوى الجهوي والوطني. وإنه لكثير على الإدعاء أنني لخّصتُ أفكارهم، لكن يكفيني أنني اجتهدت للتقرب من ذلك، فمعذرة إن قصّرتُ في تلخيص البعض منها.

حضرات السيدات والسادة :

لا يمكنني أن أنهي هذه الكلمة البسيطة دون أن أشير إلى المتعة والنشوة اللتين حلّقتا بنا جميعاً داخل أجواء المداخلات الغنية التي قدمت بدقة وإتقان في العرض والنتيجة والتحليل والمناقشة، لدرجة أن غنى اليومين جعلنا نشعر جميعاً بأن كثافة المحتوى تعادل أياماً عديدة، فشكراً جزيلاً من أعماق القلب لكل المتدخلين والمناقشين.

وما كان لأعضاء أكاديميتنا هذه أن يستقبلوا الأفكار ويدْلوا بآرائهم ويعطوا للمناقشات متعتها القصوى، لولا وجود خبراء من مستوى عالٍ، تحملوا مشقّة التعب، والتحقوا بنا من داخل المغرب وخارجه، وقدّموا تدخلات في مستوى رفيع جداً. فاسمحوا لي باسمكم جميعاً أن أتوجه إليهم بجزيل شكري وامتناني.

إن تهييء هذه الدورة بهذا الإتقان وهذه الروعة في كل مظاهرها العلمية والمادية، ما كان ليحصل لولا المجهودات الكبيرة التي قامت بها إدارة الأكاديمية، وعلى رأسها الزميل العزيز الأستاذ عبد اللطيف بربيش، والإخوان الأعزاء العاملون بها سواء المسؤولون منهم عن الإدارة العلمية، أو المسؤولون على كل

التجهيزات المادية والسكرتارية وغيرها، بحيث ما كان لنا أن نتمتع بكل ما حصل لولا المساعدة القيمة التي قدمها كل هؤلاء، فإليهم باسمكم جميعاً، أقدم جزيل الشكر وكبير الامتنان.

ولم يكن من المتيسر استقبال الأفكار وتبادلها ومناقشتها باللغات التي يتقنها كل منا أو يفضل استعمالها، لولا صبر واجتهاد السيدات والسادة المكلفين بالترجمة الذين لا يجهل أيّ منا مقدار المشقّة والإجهاد الذي تتطلبه عملية فكّ محتوى كلمات ورموز اللغة وتقديمها إلى لغة أخرى في سرعة موازية لسرعة متناول الكلمة، فاسمحوا لي أن أتوجه لهم باسمكم بكامل شكرنا وبالغ امتناننا. إن هذه الدورة لا تستكمل حلقتها ببلوغ إشعاع محتواها لغير الحاضرين، إذا لم تخرج أخبارها صورةً وصوتاً وكتابة عن هذه القاعة، وهذا ما حصل في كل دوراتنا، ويحصل في هذه الدورة بفضل جنود آخرين يعملون في الظل هم أعمدة الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة، فإلى هؤلاء أتوجه أيضاً باسمكم بكامل الشكر وبالغ الامتنان، وأتمنى للجميع كامل التوفيق.

سُنّة الكون أن لكل بداية نهاية، فتشكراتي مملوءة بالتقدير والإعجاب على حسن مساعدتكم وتفهمكم لإدارة الجلسات. وكما جرت العادة سيتولّى سيادة العضو أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة توجيه برقية باسم جميع المشاركين إلى السُّدة العالية بالّله راعي أكاديمية المملكة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Dans cette allocution de clôture de nos travaux, je n'ai pas la prétention de résumer tout ce qui a été dit par les éminents penseurs et et experts qui ont pris la parole. J'ai tenté de m'approcher des idées exprimées, et je vous demanderais de bien vouloir m'accorder votre indulgence s'il m'arrivait d'avoir mal interprété telle ou telle opinion.

Mesdames et messieurs,

Je ne voudrais pas terminer cette allocution sans dire tout le plaisir que nous avons ressenti en écoutant les exposés et les débats si riches et profonds, à tel point que les deux journées de travail nous ont semblé courtes. Je remercie les auteurs qui ont nous ont procuré ces riches moments.

La préparation de cette session, dans sa minutie et sa qualité, n'était possible que grâce aux efforts déployés par la direction de l'Académie, dirigée par notre collègue Monsieur Abdellatif Berbich, secondé par la Direction scientifique et les autres responsables de l'administration de l'Académie. En votre nom je leur adresse mes vifs remerciements.

L'échange des idées, en des langues diverses, n'était possible que grâce à la patience et la persévérence des mesdames et messieurs les interprètes qui ont pu, avec succès, traduire les concepts, décoder les symboles. Je leur adresse ma profonde gratitude.

Les travaux de cette session seraient prisonniers de ces murs si des hommes, et des femmes aussi, n'avaient porté dehors, par l'image et par le son, l'intégralité de nos discusssions. Je salue ici les membres de la presse écrite et audiovisuelle pour les efforts quotidiens qu'ils ont déployés pour faire parvenir au grand public l'ensemble de nos travaux.

Enfin je vous remercie de l'aide et de la compréhension que vous avez prodiguées à la Direction des séances. Comme le veut l'usage, Monsieur le Secrétaire perpétuel adressera en notre nom un télégramme exprimant nos remerciements et notre gratitude au Protecteur de l'Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II. Je vous remercie et je déclare terminés les travaux de la présente session.

recycler et à s'adapter à ces nouvelles fonctions.

L'un des intervenants a attiré notre attention sur le facteur humain, qui est essentiel dans l'activité économique. Les principes moraux des religions révélées peuvent, dans ce monde où la matière prend de plus en plus d'ampleur au détriment des valeurs, apporter un réconfort, policer les relations et amenuiser les effets néfastes engendrés par les luttes que se livrent les compétiteurs dans le marché mondial. La proposition est faite d'humaniser les rapports en renforçant les solidarités familiale, nationale et internationale, et en améliorant la formation et l'éducation des hommes.

Nous avons relevé dans les exposés et les débats sur l'automation un accord unanime sur le fait que la révolution informatique est différente de la révolution industrielle, car elle est caractérisée par la rapidité, l'impossibilité de prévoir ses effets futurs et par son élitisme au niveau des Etats. Certains Etats peuvent l'assimiler avec aisance, d'autres avec une difficulté qui peut aller jusqu'à l'impossibilité.

Certains croient au développement par le biais de la machine, y compris le développement de l'homme. D'autres sont pessimistes, mais tous pensent que si la machine et l'homme travaillaient en symbiose, il en résulterait une classe d'élites qui profiterait de retombées bénéfiques, et une autre classe de moindre niveau, qui représenterait la majorité des peuples des pays en développement, et qui seraient les victimes. La machine serait la cause d'un chômage au niveau des travaux simples et répétés que l'homme avait coutume d'exécuter.

L'automation, considérée dans le domaine génétique et biologique en général, sera la cause de changements profonds dans le domaine de la santé, des structures mentales, de l'agriculture, de la médecine vétérinaire. Il faudra s'attendre aussi à des effets sur les comportements d'ordre social et moral. Cela requiert des types nouveaux de dirigeants et de gestionnaires capables de faire la part des choses et surtout de sauvegarder l'être humain et ses droits.

Les systèmes nouveaux d'éducation, de formation et de réadaptation doivent être mis en oeuvre avant l'hégémonie de la machine et non après. La phase transitoire que nous traversons sera difficile, surtout pour les pays du Tiers-Monde.

Le but recherché, en fin de compte, est la paix et la sécurité sociales, obtenues grâce à la promotion de la justice sociale.

son contenu que dans sa portée. Certains ont indiqué que ce droit peut relever du droit positif. D'autres voient le contraire. Quelles que soient les attitudes des uns et des autres, la question posée reste de savoir quelle est le devenir de ces droits sociaux annoncés par les traités internationaux et les constitutions nationales, et que l'on pourrait appeler droits traditionnels, en comparaison avec les droits sociaux récents dont certains ont des effets négatifs, d'autres des effets positifs à l'échelle sociale, en raison de la mondialisation de l'économie. De Hansenne, le Directeur général de l'Organisation Internationale du Travail n'a pas manqué de relever la constatation, dans l'une des sessions de l'Organisation, en se demandent quel serait le devenir de ces droits au niveau des organismes exécutifs tels que sa propre organisation. Il s'est demandé alors s'il ne serait pas judicieux de procéder à des changements et de créer d'autres mécanismes compatibles avec l'avenir et disposant de moyens qui rendraient l'exécutabilité de ces droits obligatoire.

Si cette session de l'Académie n'a pas réussi à faire ressortir des idées précises au sujet de la problématique des droits sociaux et des concepts du droit au travail et du droit à l'emploi, elle a pu, au sujet de la compétitivité travailler sur idées originales et prometteuses. Certains ont vu dans la compétitivité un moyen et non une fin, d'autre y ont vu une fin en soi. Tout le monde est d'accord qu'il est temps qu'apparaisse un style.nouveau de gestion, en rapport avec la technologie avancée et la compétence au travail, pour que la compétition soit régulière et se donne quelque légitimité.

Nous avons aussi pu constater que la pauvreté n'est pas l'apanage des seuls pays du Sud. Les pays du Nord aussi, à des degrès divers, vivent ce fléau. L'écart qui sépare les pays riches industrialisés des pays pauvres ne cesse de s'approfondir, et à l'intérieur d'un même pays, riche ou pauvre, le phénomène existe. La croissance économique n'est plus la promesse de justice sociale. Il y a des pays qui ont connu cette croissance mais où la répartition des richesses n'a pas été faite avec justice.

La mondialisation de l'économie engendrera certainement des effets d'ordre social. Aussi, est-il nécessaire de penser dès à présent aux moyens de faire face à ces effets. L'économie influencera grandement la politique. L'Etat se verra contraint de soutenir le secteur privé afin d'améliorer la compétitivité, de gagner de nouveaux marchés et de créer des emplois. La diplomatie se mettra de la partie et orientera son action sur les marchés où s'écouleront les produits nationaux ; elle se dotera de moyens de persuation pour accueillir les capitaux étrangers. Ces mutations que connaîtra la diplomatie sont dictées par les grands changements que connaît le monde. Le diplomate est appelé à se

DISCOURS DE CLÔTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Driss Dahak
Membre de l'Académie
Directeur des séances

L'importance du thème que Sa Majesté le Roi a bien voulu proposer à cette session de l'Académie a bien été mise en évidence à travers les diverses questions qu'il a suscitées, et les horizons qu'il a ouverts. Cependant, nombre de questions posées restent encore sans réponses, tant la problèmatique est complexe et reste sujette à des investigations futures comme en ont exprimé le souhait certains de nos collègues.

Nous avons tous observé que si le droit au travail est inscrit dans de nombreux traités internationaux et constitutions nationales, le concept et sa portée restent encore entachés d'ambiguité. Nous avons aussi observé que le droit à l'emploi n'a fait l'objet d'aucune mention dans ces traités nationaux et internationaux, à l'exception du texte de 1964 produit par l'Organisation internationale du Travail et portant le numéro 122, qui stipule que : "l'action de l'Etat devra s'employer à offrir le plein emploi, en toute liberté, à toutes les personnes qui le recherchent et qui en ont les capacités". Ainsi, ce texte pose des limites à ce droit : aptitude au travail et recherche du travail. Les juristes en ont conclu que l'Etat n'est tenu d'offrir le travail qu'à ceux qui ne réussissent pas à se le procurer. Cette conception a, du reste, des contours flous, car il y a ceux qui ont tendance à ne pas rechercher le travail, et ceux qui le recherchent à de conditions particulières, et ceux encore qui recherchent un travail particulier plutôt qu'un autre... Il faudrait alors considérer chaque cas dans ses particularités, ce qui est malaisé, et ferait de l'Etat une sorte de gendarme social.

Le concept même du droit social acquis reste obscur, aussi bien dans

Le dernier point concerne l'éducation, et je voudrais mentionner une observation optimiste relativement au Maroc. Nous constatons aujourd'hui que nous pouvons faire la distinction entre deux générations de personnes : Les « pré » et les « post » par rapport à l'avènement de l'ordinateur, un peu comme l'expression « avant » et « après » J.C. L'avènement de l'ordinateur date de 40 ans. Je voudrais dire ceci à Monsieur El-malki : Si vous donnez à un enfant de 7 ans un ordinateur, et vous n'avez pas du tout besoin de lui donner un instructeur, l'enfant saura, au bout de quelqus jours faire marcher seul son ordinateur et se mettre en relation avec les données du monde. Si vous considérez que cet appareil coûte 500 Dollars ou moins, vous avez alors des opprtunités insoupçonnées pour des pays en développement comme le Maroc où plus de la moitié de la population a moins de 20 ans. Vous aurez une population importante de jeunes qui appartiennent à la génération « post ». Ceci étant, les pays développés ont une imposante population qui est née avant l'arrivée de l'ordinateur. Vous avez là des potentialités nouvelles pour un développement plus rapide permise par l'ordinateur. Il y a lieu de bien intégrer ce nouveau facteur de développement dans le système d'éducation.

particulier le mot arabe «*Awlama* » qui veut traduire « *mondialisation* ». La sonorité de ce terme est particulièrement étrange à nos oreilles. De plus, les dictionnaires et encyclopédies qui circulent aujourd'hui ne l'ont pas traduit. Donc, pour respecter le contenu du deuxième article du Dahir constitutif de l'Académie, il y a nécessité de veiller au bon usage de la langue arabe et à la bonne traduction de la langue arabe vers d'autres langues et vice-versa. Je souhaiterais que le secrétariat de l'Académie précise la définition du concept pour nous en donner un résumé lors des semaines à venir.

17 - Klauss Schwab.

Permettez-moi de formuler trois remarques : la première remarque concerne le droit au travail. Comme cela a été dit par Monsieur Laraki, le concept de l'emploi devrait-être remplacé par le concept de l'employabilité, et il faudrait alors que nous procédions à l'établissement d'un système éducationnel et veiller à ce que chaque personne ait la capacité d'être employée, qu'il y ait un travail pour chaque individu, cela est une chose absolument à part. Mais, il faudrait changer de concept et mettre l'accent sur le fait de la capacité de travailler, et les différents changements d'attitudes et de comportements. A titre d'exemple : vous avez une société qui emploie une personne, elle ne peut pas garantir à cette personne un emploi à vie, mais elle lui garantit le premier emploi, c'est-à-dire qu'elle lui permet dans cet emploi de recevoir toute formation dans le cadre de ce premier emploi, ce qui lui permettra de s'adapter à une nouvelle situation lorsqu'elle devra quitter l'interface, c'est-à-dire l'entreprise.

La deuxième remarque concerne ce qui a été dit sur le village global. C'est une belle métaphore fondée sur le principe d'amitié et de bon voisinage. Il y a quelques années, j'avais évoqué la possibilité de la cité globale en disant que la population du globe allait bientôt vivre uniquement dans des villes, et notre monde allait ressembler plus à une sorte de cité gobale qui n'est pas aussi confortable qu'un village global car dans les rues il y a des crimes et des violences. Comment alors pourrions-nous vivre dans cette cité globale ? Ici, je dis que nous devrions créer un système de valeurs qui insiste surtout sur l'idée de la tolérance et de la manière de considérer les religions comme un message de valeurs suprêmes qui respecte les grands principes, comme cela avait été dit à Davos. Nous devons ensuite créer le cadre juridique, et là nous nous trouvons devant un problème. Les Etats voient leur rôle s'amenuiser du fait de la mondialisation et du fait de la tribalisation. A l'avenir, nous devrons donc insister sur les concepts du droit international qui créent l'atmosphère de paix dans notre cité globale.

débats, et je me pose, quant à moi, la question de savoir si réellement nous avons pu définir ces concepts, surtout en ce qui concerne un point que je crois essentiel, qui est celui du sens que nous donnons au droit au travail.

Le droit au travail, qu'est-ce-que cela veut dire ? Quand nous parlons du droit à la circulation, ce droit trouve son opposé dans l'interdiction de circuler. Quand nous parlons du droit à l'expression, l'opposé est l'interdiction de s'exprimer. Cela étant est-ce-que quand nous parlons du droit au travail nous devons nous attendre à l'émergence de son opposé qui est d'interdire le travail ou autre chose de ce genre ? Plusieurs orateurs ont parlé du droit au travail et certains l'ont utilisé dans le contexte du droit à créer sa famille donc à travailler pour subsister. Nous avons entendu hier le Doyen G. Vedel qui essayait, avec sa persplicacité habituelle, à nous faire comprendre la problèmatique qu'affrontent les juristes dans la définition du droit au travail. L'un des orateurs a dit aujourd'hui que le droit au travail n'est pas un droit positif. C'est seulement quelque chose d'idéal ou de moral. M. Habib El Malki a traité du droit à la garantie du travail.

Tous ces concepts, s'ils ne sont pas définis une fois pour toute, de manière objective et non pas selon des opinions personnelles sont de nature à fausser le raisonnement dès le départ. Les résultats n'en seront que fragiles. Il serait très utile que nous soyons d'accord sur le sens des mots dans une assemblée comme celle-ci qui a de l'influence sur la presse et l'information en général et parmi les jeunes et ceux qui cherchent le travail, à un moment où le chômage constitue un mal qui appelle des remèdes Si nous disons que le point de départ est le droit à garantir le travail à chacun, qui doit être le garant ? Et quelles sont les mesures qui devront-être prises si cette garantie n'est pas assurée et qui doit prendre ces mesures ? Nous serons alors en face d'une réalité vécue amérement.

Il y a 10 millions de chômeurs en Amérique et 20 en Europe, il y a des chômeurs au Canada alors que ce pays est en manque de population et est très avancé technologiquement. Il serait bon dans l'une des prochaines séances ou en d'autres occasions, quelles que soient les différences ou les concordances des opinions, que nous apportions plus de précisions à ces concepts. Quant à continuer ainsi dans ces imprécisions et dans le désaccord sur la signification des mots, permettez-moi de le dire, cela ne servira à rien.

16 - Abdelhadi Tazi

En fait, ma remarque est brève et de pure forme. Elle est relative à une terminologie que nous avons entendue ces deux derniers jours, et en

positive qu'avait signalée Lord Chalfont. Pour éviter les conflits, il faut une communication au niveau culturel, il s'agit de trouver d'autres possibilités, il suffit de trouver d'autres voies de tolérance, et je crois qu'on n'a à recevoir de leçons de tolérance que de ceux qui pratiquent la tolérance. Merci.

13 - Geoges Mathé

Je voudrais dire que nous avons beaucoup insisté sur l'importance de l'innovation pour sauver le travail et éviter le non emploi. Mais l'innovation n'est pas forcément une création, elle peut-être un simple changement pour un retour en arrière, il y a deux matériaux qui nous posent des problèmes : le premier est l'eau. Je suggère qu'on aille chercher les protéines dans la mer en augmentant la pêche, et je sais qu'un des problèmes du Maroc c'est son déficit à la pêche pour des raisons politiques, et la pollution qu'il provoque. Je parle du pétrole et nous sommes en train dans beaucoup de grandes villes de mesurer quotidiennement la pollution et de proposer le passage à la voiture électrique et le passage à l'essence verte. Or, je voudrais rappeler que certaines légumineuses ont des feuilles extraordinaires larges qui conservent l'eau dans le sol et entre le sol et ces feuilles et sont capables de fabriquer tous les aliments avec un excès d'hydrate de carbonne à partir desquels on peut fabriquer l'éthanol qui est, ce qu'on appelle l'essence verte non collorant. Merci, Monsieur le Président.

14 - Mohamed Kettani

Merci Monsieur le Directeur des séances,

Je m'incline devant votre demande de gagner du temps et je renonce à mon droit à la parole.

Je voudrais rendre hommage à toutes les personnes qui ont présenté leurs communications à cette session, et je voudrais, en particulier et en ce qui me concerne, m'interroger sur le volet éthique et moral que nous n'avons abordé que d'une façon extrêmement modeste, alors qu'il mérite, à mon sens, plus de développement. Je vous remercie.

15 - Azeddine Laraki.

Monsieur le Secrétaire perpétuel se souvient certainement, c'est le cas aussi de ses collaborateurs à l'Académie, que lorsque la Commission des Travaux, lorsqu'elle se réunit pour fixer les axes du thème proposé, exprima d'abord le souci de bien préciser un point essentiel : celui de la définition des concepts. Nous sommes aujourd'hui arrivés à la fin de nos travaux après deux jours de

d'entendre cet après-midi, et il ne s'agit pas là d'un simple compliment de ma part.

Si nous voulions résumer ces différentes interventions, il faudrait dire que l'humanité est passée de la société traditionnelle de production de la matière première à la société de production de la connaissance, fondée sur le savoir, l'informatique et l'information. La matière première n'a pas d'avenir, et cela fait plus de 30 ans qu'on le répète.

Pourquoi ? Par le passé, nous avions besoin de cuivre pour le téléphone, et aujourd'hui, nous avons besoin de fibres optiques. D'où un phénomène de dématérialisation. Plus on avance, plus la connaissance est le fondement de toute chose, et la société de connaissance exige des mutations, des transformations. Tous ceux qui ont pris la parole ont abordé ce sujet en corrélation avec les programmes d'éducation et de formation. D'autre part, il est à constater que la somme des connaissances de la civilisation humaine des 10.000 dernières années, a doublé au cours des 30 dernières années. Il y a là une accélération de l'histoire, et c'est exactement ce qui nous impose la compréhension de « l'exponentiel ». Si l'on ne comprend pas ces faits on ne peut aborder la civilisation post-industrielle. Il y a parmi nous des poètes, je ne suis pas poète moi-même, mais Eliot qui est parmi les plus grands de la littérature anglaise, a écrit avant cette révolution de l'informatique trois vers qui sont simples et tout-à-fait beaux : « *Où sont les vies que nous avons perdues ? Au cours de notre parcours dans cette vie où est la sagesse que nous avons perdue ? Dans la connaissance, où est la connaissance que nous avons perdue dans l'information* ». Eliot avait compris cette problèmatique avec beaucoup d'avance. Quelle est la relation entre l'informatique et la connaissance, et que devons-nous faire pour que cette informatique devienne connaissance ? Les poètes sont seuls à saisir cela. La civilisation contemporaine dépend avant tout de la créativité. le fondement de cette créativité, est la liberté sans laquelle rien ne peut se produire.

En 1981, l'Association Marocaine de Prospective (AMP) s'était réunie à Taroudant et le sujet de cette rencontre concernait la société marocaine et la révolution de l'informatique. Nous avions alors publié « La déclaration de Taroudant » dont le journal « *Le Monde* » s'était fait l'écho dans un article de Pierre Drouin publié en première page. Je ne vais pas vous lire cette déclaration, mais à l'occasion, je souhaiterais vous avancer quelques chiffres afin que l'on soit conscient des faits. L'informatique représente plus de 40 % du PIB mondial, et l'on prévoit que ce chiffre devrait dépasser 60 % avant 2010 Le poids de l'Afrique n'atteint même pas 2%. Il y a aussi une remarque

de l'homme, car l'homme devient une victime de tout progrès technologique et de tout progrès économique, qu'il s'agisse des pays en développement ou des pays industrialisés.

Nous avons besoin d'une révolution dans le domaine de l'éducation et particulièrement dans les pays en développement ou dans les pays qui sont en quelque sorte au bord du gouffre. Malheureusement les pays en développement ont transposé dans leur pays les orientations et les systèmes d'éducation des Etats-Unis et d'Europe, l'effet a été désastreux. Le domaine de l'éducation n'est plus aujourd'hui en mesure de sauver l'homme. On peut sauver l'homme de l'ignorance, mais aujourd'hui on ne peut plus le sauver de la pauvreté. J'en veux pour preuve qu'à présent, nous formons dans nos écoles et dans nos universités de futurs chômeurs. Posez la question à Monsieur Idriss Khalil, ministre de l'enseignement supérieur. Depuis qu'il a pris ses fonctions, il ne cesse de faire face aux problèmes des diplômés qui n'ont pu trouver de travail. Posez aussi la question à Monsieur Habib El-Malki qui traite des problèmes de la Jeunesse et de l'Avenir, a-t-il trouvé un avenir à ces jeunes diplômés ? Quel est le nombre de lauréats des universités marocaines et de l'enseignement supérieur en général restés sans travail ? Pourtant cet enseignement n'a que 35 ans d'âge et malheureusement le chômage dans les rangs des universitaires est plus grand et plus grave que dans les rangs des travailleurs non qualifiés. Donc, il nous faut réfléchir et aborder un point qui n'a pas été évoqué : Est-il possible de remodeler, de modifier d'une façon profonde tout le cursus de l'enseignement, afin que nous puissions lier l'enseignement au travail ? Peut-être que cette révolution s'est déjà opérée aux Etats-Unis, sachant que dans ce pays c'est le secteur privé qui se charge de l'enseignement et l'enseignement privé essaie de trouver des débouchées aux lauréats et aux diplômés. Mais chez nous, c'est l'Etat qui doit revoir tout le cursus de l'enseignement.

Si nous envisageons le présent qui est en quelque sorte bien sombre, qu'en est-il de l'avenir alors que la population ne cesse de s'accoître ? C'est là le problème qui doit faire l'objet de notre réflexion au moment où nous abordons la question de l'homme et de l'emploi, les droits de l'homme et l'emploi et la relation entre la concurrence et la robotisation.

12 - Mahdi Elmandjra

J'ai demandé la parole pour la deuxième fois aujourd'hui pour exprimer toute mon appréciation aux différentes interventions que vous avez eu l'occasion

11 - Abdelkrim Ghallab

En vérité, ce sujet est global et il ne cesse de s'étendre chaque fois que l'un des orateurs prend la parole. Un certain nombre d'idées ont été émises hier et ce matin ainsi qu'au cours de la séance de cet après-midi, et je me limiterai à quelques observations qui me paraîssent essentielles.

Ce sujet doit faire l'objet d'une réflexion globale car il apparaît des interventions précédentes que le problème touche non seulement les pays en développement, les pays industrialisés, mais le monde entier. Nous nous trouvons dans la même galère et il s'agit en fait d'une opposition entre la technologie et le développement et le travail. Et nous nous trouvons tous face au chômage qui n'a pas seulement des aspects économiques mais aussi des aspects sociaux, et c'est la raison pour laquelle nous devons réfléchir sur ce problème non pas d'un point de vue occidental ou en tant que pays développés ou en développement, il nous faut aborder le sujet en partant des réalités du terrain, à savoir le terrain des pays en développement, les pays pauvres et en voyant ce qui se passe sur le terrain des pays industrialisés. C'est une réflexion qui englobe le Nord et le Sud, c'est ce que nous appelons de nos voeux dans les études et analyses.

Ma deuxième observation concerne la question de la formation des travailleurs. Il s'agit d'une formation intellectuelle et physique. Nous avons écouté ce matin des interventions portant sur la formation faites aux entreprises, et par les investisseurs, mais nous ne devons pas négliger le rôle de l'Etat. Par exemple si une entreprise de phosphates ou une entreprise pétrolière forme ses travailleurs, la plupart des investisseurs et des entrepreneurs ne souhaiteraient peut-être pas grever leurs capitaux en les consacrant en partie à la formation, car une formation est une opération de longue haleine. Donc, si les investisseurs devraient s'occuper également du problème de la formation, beaucoup d'investisseurs, peut-être, seraient découragés. Si l'Etat, au nom du libéralisme, renonce graduellement à son rôle dans l'enseignement, dans la santé, dans le logement, il ne peut renoncer à son rôle en matière de formation, s'il veut éviter à ses citoyens le chômage réel et le chômage masqué. Donc, cette formation peut nous éviter une forme de chômage induite par la machine et la robotisation. Bien sûr, nous vivons une époque de robotisation, de technologie, nous vivons également une révolution scientifique. La victime de toutes ces révolutions est l'homme. Ces révolutions se font souvent au détriment de l'homme, et ce sont des révolutions théoriques. Ces révolutions ne se font pas sur la base de l'avenir

avec bonne volonté au respect du droit au travail, l'autre menace tout simplement ce droit au travail et ignore la dimension sociale et politique qui découle d'une possible augmentation du chômage. Il nous est alors possible de dire que l'unification des législations mondiales est facile quand il s'agit par exemple de s'entendre sur les mesures à prendre pour préserver le droit d'expression ou pour garantir les droits des civils devant les tribunaux ou encore sur les mesures d'ordre criminel.

Mais, quand il s'agit d'une législation comme celle du travail, il y a des intérêts opposés, et on ne peut pas imaginer l'avénement d'une législation mondiale unifiée. Il est alors permis de dire aux Etats qui reçoivent de tels conseils d'institutions, et de dire aussi aux Etats qui donnent de tels conseils que tout aménagement législatif est comparable à une greffe d'organe. Un organe greffé devra être, relié au système nerveux, au système sanguin, et à tous les autres tissus. Cette vision est valable pour le sujet qui nous occupe, seuls les citoyens du pays savent faire la greffe car il s'agit de leur propre corps. Je finis en disant que nous sommes allés trop vite dans les concepts. Lorsque les Etats du Tiers-Monde ont abandonné leurs spécificités économiques pour rejoindre l'économie mondiale, certains ont cru que l'Etat doit démissionner. Non, l'Etat ne doit pas démissionner mais doit moduler son rôle, et ce rôle devient important dans l'économie de marché. L'économie de marché ne peut pas résoudre les problèmes de l'homme, elle constitue un moyen de développement économique, un moyen d'augmenter la production et l'exportation. Il reste que l'homme a des problèmes graves que ne peut résoudre la législation du marché. Au contraire, et comme l'a dit Monsieur Elmandjra, le pays qui connaît le plus la planification, les U.S.A. depuis le New Deal, a décrété des lois pour permettre l'intervention entre les travailleurs et leurs employeurs, et d'autres lois en agriculture etc...

Le rôle de l'Etat doit être revu et corrigé. Et nous autres qui appartenons à la civilisation arabo-islamique et vivons le temps des technologies de l'information, devons considérer que le temps du monopole est terminé et tout Arabe ici au Maroc ou au Caire ou à Baghdad ou à Damas doit savoir sur les affaires du monde ce que savent les locataires de la Maison Blanche. Et je veux prétendre que souvent nous avons une vision des choses plus pertinente que celles des autres. Maintenant que nous procédons à cette opération de greffe, nous devons ne pas oublier que notre civilisation nous donne les moyens de sortir de la crise. Ce processus peut servir aussi d'humanité entière. Il est temps de croire que la sagesse n'est pas un monopole et nous autres Arabes nous ne devons pas abandonner notre rôle dans cette lutte commune pour un monde meilleur.

s'adapter à la rapidité et à l'évolution en cours, ce qui en fait a destabilisé l'homme dans son comportement, ainsi que les décideurs et les spécialistes en matière d'économie de même que les politiciens, le concept de l'Etat, du travail, de l'emploi, de la démocratie, de la souveraineté du droit. Tous ces éléments ont connu une destabilisation et leurs dossiers ont été mis à nu.

Dans ce cas, le problème a une dimension culturelle considérable car la redéfinition de ces concepts ne peut se faire à l'écart d'une vision intellectuelle bien précise, et c'est la raison pour laquelle nous avons mis en garde contre le concept du village planétaire où prédomine une seule idée, car lorsque l'idée pluraliste disparaît de nos concepts, nous courons vers un danger certain.

Monsieur Driss Dahak et d'autres, de même que Monsieur Elmandjra et d'autres, se sont interrogés sur l'importance des garanties juridiques et l'élaboration d'une législation pour protéger le droit au travail. Je voudrais, de mon côté, vous faire part d'un cas bien précis. J'exerce le droit international et je sais ce qui se passe dans le droit commercial, dans les grandes corporations et les grandes entreprises. Je suis au courant aussi des tentatives des institutions internationales. Qu'est-ce-qui se produit ? Une organisation internationale, avec toute la bonne volonté du monde, se rend dans un pays tel que le Maroc, par exemple, et dit au Maroc en toute sincérité : Votre économie est en mauvaise posture car vous avez tels et tels défauts, et que tels ou tels critères permettront le développement et la relance. Un deuxième conseil est prodigué : Si vous voulez intégrer l'économie mondiale et devenir partie prenante dans le marché international, vous devrez faire telle ou telle chose. Parmi les choses que proposent ces organisations ou institutions, nous relevons ceci : Le cadre juridique et législatif dans les pays en développement ne s'adapte pas, n'est pas adéquat, ne permet pas l'encouragement des investissements étrangers.

Lorsque les conseils sont au point d'être transposé dans la réalité, l'Institution en question ne propose rien. Alors, nous voyons arriver des experts portant des textes prêts à l'emploi pour mettre en oeuvre une législation, et disent qu'ils sont plus adaptés que ceux du pays. En tête de ces textes, il y a ceux relatifs au travail. Là, nous constatons une contradiction étrange, car la mondialisation, par rapport à la législation du travail, signifie normalement la protection du droit au travail, mais nous constatons que l'orientation donnée par ces institutions tend dans toutes les réformes législatives du droit au travail, à donner à l'employeur une totale autorité qui l'autorise à se passer des services des travailleurs. Les Etats receveurs de conseils se retrouvent alors entre deux situations opposées. L'une consiste à inviter mondialement et

travail. Mais, il nous faut connaître le vrai sens des préceptes islamiques. Il nous faut aussi agir pour mettre fin à la fausse impression qu'on retrouve partout dans le monde occidental qui a tendance à lier l'Islam au terrorisme, non pas le terrorisme militaire, mais toutes sortes de terrorisme, le politique, l'économique et le social. Les droits de l'homme et la démocratie sont des concepts qui existent dans la religion islamique, mais nous pouvons extraire des démocraties occidentales ce qui peut nous convenir, d'autant qu'il n'y a pas une seule démocratie mais plusieurs, et elles sont différentes. La démocratie américaine ne ressemble pas à la française, qui ne ressemble pas à la britannique etc...

Aujourd'hui, si le conflit n'existe plus entre les super-puissances, nous devons alors encourager le dialogue et les moyens d'instaurer la coopération. Cet effort qui doit se faire à l'échelle mondiale et à l'échelle régionale devra se faire aussi à l'échelle de chaque pays. Les pays doivent connaître la paix intérieure pour avancer vers le progrès car s'il n'y a pas progrès il y a fatalement retard immédiat car les choses vont vite à cause des inventions et des communications.

Quant au chômage, ses causes différent d'un pays à l'autre, malgré l'existence de causes communes et générales, bien sûr. Le chômage ressemble à la grippe, il y a plusieurs sortes de grippe, comme il y a plusieurs sortes de chômages et chaque grippe a son vaccin particulier qui n'a aucun effet sur les autres formes de la maladie.

Sa Majesté le Roi attend que nous exprimions des idées sur le thème proposé, nous devons donc nous concentrer sur quelques points d'ordre politique pour les lui proposer. Quant à moi, qui suis un économiste, je crois en une économie libre, je crois également à tous les encouragements ainsi qu'à l'élimination des obstacles et à la mise en oeuvre de régles nouvelles qui correspondent au monde nouveau que nous vivons.

10 - Ahmed Kamal Abou Al-Majd.

Les débats de ce matin ont suscité un certain nombre de questions et ont accéléré le débat. Nous sommes partis de l'accessoire à l'important. Celà met en valeur l'ampleur de la crise dont nous débattons aujourd'hui et je pense qu'il est dans l'erreur celui qui voudrait résumer les problèmes d'aujourd'hui et les imputer à la seule transformation du système mondial ou à la communication. Je dirais que la crise est une crise de l'homme dans ses sentiments, dans sa façon de vivre, dans sa prise de conscience des problèmes auxquels il se heurte. Il s'agit en fait du sentiment d'incapacité à

il ya deux semaines, cette disquette qui contient aujourd'hui 1Mega 44 de mémoire contiendra 80 fois plus. Cela équivaut à des millions de pages. Il faudra préparer les mentalités pour ces révolutions. Je termine en disant que je n'ai pas vu le dictionnaire seul, j'ai consulté un livre de sagesse aussi, le Coran, où une sourate qui s'appelle la Sourate de l'Araignée et qui dit au N° 41 «*Il en est de ceux qui ont pris patrons en dehors de Dieu, comme de l'araignée qui prend maison. La plus fragile des maisons, cependant, est la maison de l'araignée S'ils savaient !* » Merci de votre attention.

9 - Maniâ Said Al-Oteîba.

Monsieur le Président,

Je serai bref, car mes collègues spécialistes sont plus savants que moi en la matière, je vous demanderais de prendre la parole de façon succinte pour exprimer en premier lieu ma satisfaction d'avoir tant appris de cette première rencontre à laquelle j'assiste pour la première fois.

Le thème de notre réunion est très important. Sa Majesté le Roi l'a choisi en connaissance de cause. Nous en discutons. Bien sûr nous ne serons pas tous d'accord à 100 %, mais, comme dit Sa Majesté, la vérité n'est le monopole de personne. Continuons donc cet effort de réflexion

Après la fin de la guerre froide, comme vous le savez, les choses ont changé, le conflit a fait place au dialogue et à une recherche de la coopération. Si nous tenons compte de ce principe et si nous l'appliquons à la problèmatique économique et socio-politique, nous verrons que les choses vont vite, comme si nous nous trouvions devant un train qui roule à une vitesse super-sonique

Ma question est celle-ci : quelle est notre place à nous, pays en développement, dans tous ces changements ? Dans quel wagon du train nous voulons être, tenant compte de nos ambitions, de nos appartenances politiques et de nos cultures ? Je pense que dans ce contexte, il nous faut sortir de nos espaces étroits et affronter la situation mondiale aux plans économique, politique et social. Il nous faut consacrer beaucoup de temps aux problèmes de nos pays du Tiers-Monde et connaître avec précision notre place dans le nouvel ordre mondial pour savoir quelle place nous devons donner à nos pays, et comme j'ai dit auparavant, dans quel wagon du train, est-ce au milieu ou à la fin. Ou alors devons-nous attendre un autre train ?

Quant à notre situation dans nos sociétés islamiques nous pouvons vous assurer que notre religion est plus riche en droits que les déclarations sur les droits de l'homme et le réglement que régit l'Organisation internationale du

Le problème est de mettre en équilibre une technologie en tenant compte de sa pertinence sociale, de ce qu'elle va apporter sur le plan culturel. On ne se pose pas ces questions-là. Pourquoi ? Parce qu'il y a un intérêt à la consommation. Quant à l'automatisme, il n'est pas au niveau des technologies. L'automatisme est au niveau des décideurs et des gens des entreprises qui considèrent le consommateur comme un robot. Le robot dans leur esprit, il est au niveau du consommateur. Je lui mets ça, disent-il, et il va l'acheter, et s'il ne l'achète pas, je change la couleur du paquet et s'il n'aime pas, je fais ceci ou cela. On ne pense pas au consommateur comme un être humain. On ne voit pas cette dimension sociale. C'est là où on a robotisé les choses.

Le développement économique et les ajustements sociaux sont un phénomène mondial. Un fossé les sépare qui s'approfondit de plus en plus. J'ai compris, lors de mon passage à l'UNESCO que l'Occident n'était pas prêt à dialoguer sur le plan culturel. Dans l'esprit de l'Occident, se développer, c'est devenir comme lui, et tant qu'on n'est pas comme lui, on est sous-développé.

M. Fredrickson, vous avez bien fait de parler d'informatique et la médecine. J'ai eu l'honneur dans les années 70-80, d'être chargé par l'OMS pour faire une étude sur l'informatique, la télématique médicale, et j'ai vu que ceux qui dirigeaient l'informatique étaient des gens du Tiers-Monde, et ça peut vous intéresser comme membre de cette Académie de savoir que c'est un Marocain, Omar Benhaddou qui a réalisé deux programmes qui sont en grande vente et dont l'un est repris par Microsoft. Je peux vous dire que si vous enlevez aujourd'hui seulement un tiers des spécialistes qui sont du Tiers-Monde, vous immobilisez l'économie des pays développés

Je crois que la révolution qui est en cours maintenant est une révolution philosophique. Dans le message de Tokyo, rédigé par une vingtaine de personnes, dont quelques Prix Nobels, on a fait le procès de la science mécaniste qui n'a pas laissé de place au spirituel, et qui a donné à l'homme l'arrogance de dire qu'il sait tout, et qu'il peut tout faire. Il faut relativiser. Aussi, j'ai consulté le Harraps pour voir la définition du mot *Web*. Il me donne entre autres : « *le Web* est un tissu de mensonges. C'est un hasard de définition, c'est une illustration . Mais moi, je crois au savoir, à l'avenir, mais je crois aussi que nous devons nous restructurer au niveau de la pensée, nous devons nous réadapter, et nous devons rentrer dans le virtuel, comprendre la philosophie du virtuel. Parce que ça va vite. Un exemple : au Japon, dans les prochaines années, vous pourrez voir les images non sur un écran, mais dans l'espace, sur une épaisseur faite de photos. Autre exemple:

la réaction immédiate de l'ambassade des Etats-Unis et de tous les points militaires du voisinage se mettre en état d'alerte. On ne touche pas aux intérêts de leurs sociétés. Alors, c'est quoi l'intervention de l'Etat ? C'est quand vous voyez la démarche de Bill Cantor dont vous avez subi les effets en matière d'audiovisuel en France, avant la conférence de Marrakech à laquelle vous avez fait allusion, et quand vous voyez la manière dont l'Etat américain se met au service de la moindre petite boîte américaine, et quand vous voyez comment la recherche est établie, et quand vous voyez comment la répartition des ressources est faite, et quand vous voyez le monde des *Think Thank* et les bureaux autour de la maison blanche et autour du Pentagone. Dans le système de prise de décisions, tout est décidé déjà en correlation avec les intérêts. Autre exemple : deux sociétés viennent de fusionner à nouveau, il y a quelques jours, le 23 avril 1996, il s'agit de *Bell* et *Atlantic and*.... On a dit que l'Etat n'intervient plus, et alors, on a quoi ? On a un éclatement. Les sociétés éclatent. Il n'y a plus de monopole. Nous constatons depuis deux ans, que ce soit en France, en Europe, aux Etats-Unis, ou au Japon qu'on s'est divisé pour pouvoir mieux se réunir à nouveau et avec des alliances qui vont au-delà. Donc, prétendre que l'Etat se libère n'est pas vrai.

Dans notre domaine, ce qui compte, c'est la recherche. Sans l'innovation, il n'y a pas de développement. Cette innovation vient d'où ? Elle vient de la recherche. 80 % de la recherche dans le domaine dont nous parlons et ses conséquences viennent de la recherche militaire. Essayez de faire de la recherche militaire dans un pays en voie de développement et vous verrez la technologie des télécommunications et les 300 ou 400 satellites espions qui sont dans l'espace se mettre tout de suite en branle pour avoir la photographie immédiate de vos installations .. Et à l'avenir, vos employés perdront leurs emplois. Alors, il est trop facile de dire que l'Etat c'est la liberté, c'est le commerce etc... Jamais on n'a vécu sous un système aussi dirigé par la réalité des faits. La partie du monde où je vis n'a jamais été aussi colonisée, intellectuellement, scientifiquement, sociologiquement. Je voudrais bien revoir une fois la période de la colonisation, quand les colons étaient sous développés. On est bien loin de ce temps-là, aujourd'hui.

Quant à la robotisation, on a toujours voulu en faire une problèmatique, quand on l'associe au progrès. C'est un faux problème, parce que dans cette équation l'homme est là. Cela dépend de ce qu'il fait de la technologie, et du degré d'intégration de cette technologie. Le problème qui est constant et qui s'accentue, est qu'il y a toujours eu un décalage que j'appellerais « retard social », entre le développement d'une technologie et son application sociale

moment pour répondre à une problèmatique donnée et l'ont résolue. Je crois que nous sommes à un tournant semblable maintenant, et que toute la beauté du sujet, si on peut le visualiser, est dans cette relation. Mais ce qui rend les choses difficiles, c'est que chaque élément des quatre, qui constituent la problèmatique soumise à notre réflexion, a complètement changé de sens. Le contenu de *l'emploi* n'est plus ce qu'il était, le contenu *des droits de l'homme* n'est plus ce qu'il était. Le plein emploi est mort. On parle aujourd'hui de nouveaux modes de travail, et l'on dit : le plein emploi est mort, vive la pleine activité ! Il y a une nuance entre la pleine activité et le plein *emploi*. Il se trouve que dans le monde anglosaxon, le monde universitaire a toujours été régi par la pleine activité. Si vous êtes professeur depuis 30 ou 35 ans, vous n'êtes pas sûr d'avoir votre chaire l'année suivante. A chaque fin d'année, quand les étudiants passent l'examen, vous en tant que professeur, vous passez un examen auprès de vos pairs. Qu'avez-vous fait pendant l'année académique, qu'avez-vous publié, combien de thèses avez-vous dirigées ? Telles sont les questions. Alors, on renouvelle ou l'on ne renouvelle pas votre contrat. Et ça ne vaudra rien de dire que je suis ici depuis 35 ans, j'ai publié 400 livres et ça m'est égal.... D'autre part, on peut lire dans le journal Le Monde du 19 avril dernier que Mme Nicole Nota et son syndicat acceptent la semaine de 4 jours, ainsi que les quatre syndicats qui commencent à demander des semaines de 32 heures. C'est un exemple important de changement.

J'arrive à la question de la robotisation. Monsieur Michel Albert a fait une excellente intervention ; il est collaborateur à « *Futuribles* », et est un des grands piliers de la pensée prospective. Il a parlé de la réduction du rôle de l'Etat. Moi, j'ai toujours maintenu, même pendant le sommum du communisme et de la période de l'hégémonie de l'Etat, c'est-à-dire avant l'éclatement de l'Union Soviétique, que les deux pays où la planification était très poussée et dirigée par l'Etat, étaient les Etats-Unis et le Japon. Quand vous arrivez à des situations comme celles où la société ATT a fait l'année dernière un chiffre d'affaires de 40 milliards de Dollars, et où une autre société, la NTT, son aînée japonaise, a fait 60 milliards de chiffre d'affaires, les deux ont fait 100 milliards, où une seule personne, Bill Gates, possède une richesse égale au produit brut du Maroc, et a fait faire à sa société Microsoft, l'année dernière, un chiffre d'affaires de 28 milliards de Dollars, quand nous voyons tout cela, quelle est notre place à nous, dans ce cher pays qui est le nôtre, qui n'a fait que 28 milliards de PIB ? Quand je dis que l'Etat intervient, c'est en apparence. Essayez de toucher à un 3ème sous secrétaire d'une boîte de ATT dans n'importe quel pays du Tiers-Monde et vous verrez

dans les pays pauvres. Il y a une marginalisation d'une partie de la population, ce qui mène à la criminalité, à la diffusion de la drogue, et à la violence. Tout cela est lié aux situations économiques et sociales où vivent les populations des différents pays. Monsieur Willy Brandt avait senti le phénomène et avait fait son rapport sur le dialogue et la nécessité d'un dialogue Nord-Sud, il a dit que cela est important pour les pays pauvres et les pays riches, peut-être plus pour les pays riches que pour les pays pauvres pour éviter de créer de grandes exclusions sociales, économiques, morales et psychologiques.

Dans cette évaluation des troubles et des possibilités de risques, et en même temps des perspectives d'espoir et d'entente pour l'humanité, nous devons faire quelque chose au plan international, et nous devons pour cela lutter pour un ordre qui soit fondé sur la solidarité et la justice sociale

8 - Mehdi Elmandjra

Il est difficile de parler après le Président Mario Soares. J'ai demandé la parole parce qu'un des points qu'on avait à l'ordre du jour était l'avenir de la problèmatique dont il est question ici. A mes yeux, ce qu'il y a d'intéressant dans la manière dont notre sujet était formulé c'est que le sens n'en est dans aucun des éléments des quatres points qui le constituent. L'originalité est dans l'algorithme qu'on n'a pas encore établi, auquel se référait Habib El Malki quand il disait qu'il faut voir les choses dans leur ensemble pas nécessairement juste interdisciplinaire non, on a jusqu'à présent étudié les problèmes de l'emploi seuls verticalement, les problèmes de l'informatique ou de la compétition seuls, les problèmes des droits de l'homme seuls, je crois que l'originalité qui est ici, c'est quelle équation doit-on établir entre les 4 éléments, et surtout, d'un point de vue épistémologique et de structure mentale dépasser la linéarité. Le sous-développement réel que le monde vit, c'est qu'il pense en terme linéaire, il va de A à B, et de B il va à C, et il n'a pas appris qu'il y a eu une révolution dans les communications, ce qu'on appelle « *The point and the multi-point* » : d'un point on peut aller à un nombre infini d'autres points et d'un nombre infini de points on peut aller à un autre nombre infini de points. C'est presque ce qu'on pourrait appeler un méta-infini. Et ça, ce n'est pas des mots, ce sont les machines d'aujourd'hui qui fonctionnent comme ça, et si l'être humain continue à travailler avec un cerveau basé sur des structures pédagogiques et des institutions politiques du XVIII° et du XIX° siècles, y compris ce qu'on appelle un parlement, une démocratie, un premier ministre, un ministère, mais ces choses là ne correspondent plus à la vision d'aujourd'hui. Elles étaient venues à un

mener le monde à une situation de crise très grave. J'ai apprécié l'intervention de Monsieur le Cardinal parce qu'elle a mis l'accent sur la solidarité nécessaire. D'autres ont parlé de la spiritualité et de l'Islam, c'est dans la même ligne. Mais, si nous avons conduit le monde dans cette fin de siécle par des critères strictement économicistes de liberté du marché, et si on est convaincu que le marché va nécessairement créer plus d'emplois et que nous allons vers une société de croissance et de progrès, je pense que nous nous trompons. Je considère qu'au contraire, si le marché est indispensable pour la croissance et le progrès, il doit-être corrigé, si je peux utiliser ce terme, et orienté par l'intervention des Etats. Mais comme les Etats nationaux sont tous plus ou moins mis dans des organisations régionales comme l'Union européenne, l'UMA, la NAFTA etc..., nous sommes en train d'intégrer des espaces un peu plus larges que les nations, et c'est difficile pour un Etat d'échapper aux contraintes de l'économie mondiale et aux orientations qui président aux grands ensembles. D'autre part, il y a des problèmes complexes de compatibilisation des critères du commerce mondial. Nous, en Europe, nous souffrons beaucoup du fait que des sociétés européennes s'installent dans des pays du Tiers-Monde, et nous souffrons beaucoup du fait que nos concurrents des entreprises asiatiques font concurrence aux entreprises européennes dans des situations qu'on peut qualifier de déloyales, parce que nous payons des coûts sociaux, des aides sociales, et nous avons des règles de travail qui n'existent pas dans les pays asiatiques. Alors cette concurrence est difficile à supporter, et ça pose problème.

J'arrive à ma conclusion. Je pense que dans un monde qui est chaque jour plus globalisé, il est nécessaire de créer des règles de type universel, sinon nous n'aurons pas la possibilité de résoudre les problèmes sociaux et les problèmes qui se posent aujourd'hui dans le monde, parce que, comme j'ai entendu tout-à-l'heure, les pays riches sont en train de s'enrichir chaque jour davantage, et les pays pauvres sont en train de s'appauvrir chaque jour davantage. Il est est vrai aussi que dans les pays riches, les pauvres sont en train d'être chaque jour plus pauvres et les riches dans les pays riches sont toujours plus riches. Alors où nous mène cette situation ? C'est cela notre problème, et le résultat a été vu un peu partout. Par exemple aux Etats-Unis nous avons assisté à des situations d'exclusion sociale à Los Angeles, et à Chicago. Nous avons vu se manifester cette exclusion que personne n'avait prévue, comme tous les phénomènes historiques qui ne sont pas prévisibles, et qui tout-à-coup éclatent. C'est le cas à Mexico, en France, vers la fin de l'année dernière. Il est possible que ces phénomènes se répétent un peu partout, parce qu'il y a un malaise dans tous les pays, dans les pays riches et

travail. En effet, nous avons commencé par dire que le travail est un droit et que toutes les constitutions du monde, les déclarations universelles désignent le travail comme un droit. Mais le grand problème est de savoir comment rendre effectif ce droit, parce que nous savons que depuis quelques années, le chômage est en train de croître, non seulement dans les sociétés plus développées, dans les pays industrialisés, mais aussi un peu partout dans le monde. Dans ce sens, je ne suis pas optimiste comme certains exposés que nous avons entendus ici, où l'on pense que cette révolution de l'informatique peut contribuer à résoudre presque automatiquement certains problèmes du travail et que le développement et la croissance économiques peuvent nécessairement apporter une contribution à la lutte contre le chômage. Je ne suis pas du tout sûr de cela. Je pense qu'il faut faire autre chose et avoir d'autres politiques, notamment des politiques mondiales pour lutter sérieusement contre le chômage.

Dans notre Union européenne à laquelle le Portugal appartient, il y a 20 millions de chômeurs, et cette situation a tendance à croître. Monsieur Michel Jobert, tout à l'heure, citait mon pays d'une façon flatteuse Il a dit que l'Espagne a un taux de chômage d'environ 22% pour la population active, tandis que le Portugal est à 8%. C'est vrai, mais je me demande si c'est véritablement un avantage pour le Portugal, parce que la raison pour laquelle nous avons un taux de chômage moins élevé que le chômage des Espagnols, est que le taux de croissance de l'économie portugaise a été inférieur au taux de croissance de l'économie espagnole. En effet, en Espagne, le salaire minimum est presque le double du salaire minimum portugais. Il y a des mesures de sécurité sociale plus élevées au Portugal, ce qui fait que le taux de chômage de l'Espagne est peut-être plus supportable pour la stabilité de l'Espagne, que le taux du chômage au Portugal. Nous avons un salaire minimum moins élevé et aussi une sécurité sociale - comme partout en Europe - dans une situation de vraie crise, parce qu'il y a l'augmentation de l'âge des jeunes. Chaque jour plus de jeunes ont besoin de la sécurité sociale et chaque jour moins de travailleurs payent pour cette sécurité sociale. Or, le problème de la sécurité sociale est grave parce qu'il a été un bénéfice pour l'Europe occidentale et a donné à notre société une façon d'être depuis des décades, à partir de la deuxième guerre. Nous sommes en train de perdre cet avantage que nous avons jusqu'à maintenant. C'est pour cela que je considère que le problème de la globalisation de l'économie, de la liberté totale du commerce telle que l'Organisation du commerce mondial est en train de la préconiser, et ce type de libéralisme qui a été l'emblème de Madame Tatcher, du président Reagan et d'autres éminentes personnalités politiques occidentales, peuvent

L'homme s'est aperçu qu'il y réussit mieux en coopération sociétale comme les fourmis et les abeilles. Dans cette société, la question qui s'est longtemps posée n'était pas celle du droit au travail, mais du droit au non travail, et les luttes sociales ont été dédiées aux congés, aux vacances, au racourcissement du temps de travail, aux retraites, comme vous l'avez dit. Il y a eu également une tendance à rechercher le confort du travail, le travail confortable, le travail *Rewording* comme on dit aux Etats-Unis.

La véritable question qui se pose aujourd'hui est bien celle-là : peut-on transformer le sociétal en social ? Le social au sens du communisme a été un échec, et il faut le regretter. Reste le social à la française, celui qui fait appel à l'Etat-Providence que l'on critique tant dans les journaux de droite et éventuellement de gauche. Ce social à la française est remis en question. Quelle est la plus importante question et la plus importante de celles que nous devons traiter ? Certains pays, jadis pauvres, qui se sont mis au ravail remettent ce social en question, et certains pays riches, très riches, qui ont râté ce social le remettent également en question comme certains pays de l'Europe qui ont su le créer, comme la France, l'Italie, l'Allemagne etc...Je crois que c'est un des grands problèmes que nous avons à traiter. Merci.

7 - Mario Soares.

Je ne voulais pas laisser passer cette occasion sans souligner l'importance de toutes les discussions que nous avons eues jusqu'ici, ainsi que l'opportunité du thème proposé par Sa Majesté le Roi Hassan II pour cette réunion de printemps.

Je pense, en effet, que s'il y a un thème qui soit de grande actualité, c'est bien le thème de l'emploi, et la confrontation avec les problèmes des droits de l'homme. Il y a, depuis la chute du mur de Berlin, une universalisation du concept de la démocratie et des droits de l'homme. Mais la conception de ces droits dépend beaucoup des régions de la planète, des situations des pays et surtout des personnes considérées. Alors, nous devons dialoguer pour pouvoir nous fixer sur un concept plus ou moins universel. Dans le monde d'aujourd'hui, il y a des phénomènes qui sont apparemment inéluctables.

Le premier est le phénomène de globalisation, globalisation de l'économie, et aussi globalisation de l'information instantanée, ce qui nous donne une responsabilité et un sentiment que tous les humains sont égaux et ont les mêmes possibilités.

Le deuxième est la révolution de l'informatique et ses effets sur le monde du

qu'elle est conçue à l'heure actuelle, peut conduire à la pensée unique, ce qui veut dire en définitive que la démocratie risque de ne plus être que formelle. Alors, les grandes décisions du monde, les grandes activités du monde, les grands intérêts du monde, seront entre les mains de quelques uns. Je ne crois pas que celà permettrait au monde d'atteindre son équilibre et de vivre dans la paix.

5 - Abdelhadi Tazi

Nous constatons qu'il existe deux actions antagonistes. D'une part nous faisons tout pour combattre le chômage et trouver les moyens d'employer les gens et leur offrir le droit de vivre dignement. Mais le monde va dans un autre sens, dans le sens de l'invention et des techniques qui sont de nature à occuper la place de l'homme et de fermer la porte de l'emploi. Je pense que nous devons légiférer sur les deux plans pour que la technologie ne dépasse pas l'homme et ne le renferme pas dans le ghetto du chômage. Je crains aussi que toutes ces technologies n'aboutissent à de nouvelles armes de destruction plus puissantes que celles que la communauté internationale s'est efforcée d'interdire.

Je voudrais signaler un autre point qui n'est pas sans rapport avec l'emploi, celui de la fin de l'emploi c'est-à-dire la mise à la retraite. Je me rappelle ici un livre publié par Jean Sauvaget sous le titre de "*Relation de la Chine et de l'Inde* ", relatant le voyage d'un certain Soulaymane Attajer en 237 Hégire/851 J.C. Celui-ci rapporte le régime de la retraite en Chine et dit que le travailleur prend sa retraite à 80 ans Après 50 ans Ibn Batouta visite la Chine à son tour et trouve que l'âge de la retraite est descendu à 60 ans. Les deux hommes rapportent que le travailleur mis à la retraite se retrouve assisté par l'Etat. Il vit dignement.

Je voudrais dire à mes collègues que le régime de retraite dans les pays avancés assure aux retraités une vie digne, tandis que dans les pays du Tiers-Monde on ne considère pas cet aspect. Nous devons revoir les législations relatives à la mise à la retraite pour que l'ayant droit ne se sente pas comme un fardeau supporté par la société, mais comme un homme qui a accompli sa tâche et se repose définitivement et dignement.

6 - Georges Mathé

L'homme fait partie des animaux qui ont l'instinct d'oeuvrer pour l'augmentation, la promotion de leur confort physique, intellectuel et moral. L'homme a la capacité de développer des machines pour l'aider à cet effet.

Il y a quelques jours des journalistes de la presse étrangère de mon pays m'ont demandé de leur faire un exposé à l'occasion de la journée du 3 mai où l'on célèbre la liberté de la presse. Ils m'ont demandé de leur parler de la journée mondiale de l'information et de la communication. Ils voulaient que je leur fasse un essai sur les aspirations qui étaient à la base du nouvel ordre mondial de l'information et de la communication il y a 16 ans ou vingt ans, et la situation créee par l'utilisation des nouvelles technologies de communication. Le texte que j'avais écrit en 1982 et les idées que j'y ai exprimées n'étaient pas seulement les miennes, elles étaient partagées par beaucoup de gens du Tiers-Monde. Nous pressentions déjà les conséquences qui allaient résulter du développement d'une nouvelle technique de communication, avec d'une part l'utilisation du satellite pour le téléphone et pour les communications rapides, et nous pressentions aussi les conséquences qui pourraient y avoir sur le plan culturel, politique et économique, de l'accouplement entre télévision et informatique

Ces problèmes sont peut-être des problèmes qu'on a négligés pendant longtemps. Ils ont été soulevés aussi dans le rapport de la commission présidée par Sean McBride, l'ancien ministre des affaires étrangères d'Irlande. Cette commission était composée de personnalités diverses. A travers les travaux de la commission et les idées qui étaient émises on avait pressenti les conséquences que pouvaient avoir sur l'esprit des gens les idées qui avaient été exprimées dans ce rapport. On a développé dans le monde une vaste propagande pour dire que le nouvel ordre mondial de l'information, de la communication, étaient destinés uniquement à mettre la presse et la liberté de l'information sous le contrôle des Etats. De notre côté, nous étions très en avance, par rapport à la pensée générale, sur les problèmes de l'information et de la communication.

J'ai dis tout cela pour affirmer que ce sont des problèmes importants. On a vécu pendant longtemps sur des clichés, sur des idées toutes faites, il y a eu un refus, pratiquement systématique de la discussion, de l'approfondissement de la question, parce qu'il y avait un certain nombre d'intérêts en jeu. Je crois aussi qu'on a tendance à se laisser aller à une certaine torpeur intellectuelle, on ne veut pas agiter des idées qui mettent en cause les certitudes d'un moment donné. Or, il faut que nous bousculions les certitudes pour pouvoir aller de l'avant.

Je m'arrêterai là, et je suggérerais pour ma part qu'on reprenne ces problèmes et d'autres encore, comme celui de la globalisation dont on a parlé tout-à-l'heure. Je crois qu'on a raison de penser que la globalisation, telle

certains ont soulevées, et dont M. El Malki a parlé, nous la pressentions déjà il y a environ une vingtaine d'années. En effet, il y a une vingtaine d'années c'étaient les pays du Tiers-Monde qui soulevaient ces problèmes, tandis que les pays industriels les plus puissants considéraient que ces problèmes ne pouvaient pas faire l'objet, ni de réflexion, ni de débat, ni de discussion. En ce qui concerne par exemple les problèmes économiques, je renverrai à des études qui ont été publiées dans les années 1975 sur le nouvel ordre économique mondial. Et à cette époque, j'avais une position qui semblait d'ailleurs un peu en porte-à faux par rapport à la position des pays du Tiers-Monde. Je disais en effet que le nouvel ordre économique mondial ne pouvait pas être fondé sur un rapport de forces, ce qui était le cas à l'époque et qui est le cas encore aujourd'hui, et que le nouvel ordre économique mondial ne pouvait être fondé que sur l'acceptation de la solidarité de l'ensemble de l'humanité sur le destin global de tous les humains, et que donc le problème devait se poser en termes éthiques, culturels et non pas seulement en termes économiques. Evidemment, on pouvait tirer des enseignements de l'éthique pour voir comment les appliquer sur le plan économique.

En ce qui concerne l'autre question qui a été soulevée par Monsieur Frederickson sur l'utilisation de l'Internet, je voudrai dire que la question est également d'une importance vitale pour l'ensemble des pays du monde, mais en particulier pour les pays en développement. Internet est un système qui permet bien sûr d'avoir des informations dans différents domaines, mais on n'y trouve en fait que les informations qu'on y met. A l'heure actuelle on peut constater que la plupart des données diffusées par Internet sont des données qui viennent seulement d'une partie du monde, là où existe d'abord la compétence technique, là où existent également les équipements. Ce qui veut dire que si on ne fait pas attention, le monde va être divisé entre des pays qui ont la technologie, qui ont les moyens qui permettent le tout dans Internet, et les pays qui au contraire n'ont d'autres ressources que d'utiliser les données qui lui sont diffusées telles qu'elles avaient été préparées dans un nombre de pays à technologie avancée.

j'ai discuté avec des gens compétents qui utilisent Internet, ils ont attiré mon attention sur l'existence d'une propagande insidieuse dirigée contre l'Islam. Alors, ça pose problème. Je ne dis pas que les gens n'ont pas le droit de mettre ce qu'il veulent dans Internet, mais cela suppose également que les musulmans devraient eux-mêmes se préoccuper de la nécessité, non pas de contrarier simplement le message, mais de dire le message réel de l'Islam par rapport au message qui est diffusé à travers Internet.

autre fait un discours à Hyde Park et un autre lui répond. Actuellement, ce qui se produit est une distorsion entre celui qui fait le discours et celui qui le reçoit. Je constate qu'il y a danger dans ce gigantisme du cheminement de l'information, représenté par les réseaux (*Networks*), par l'Internet ainsi que les satellites. Devant ce gigantisme la personne humaine est certainement heureuse de voir ces innovations mais elle perd progressivement le pouvoir d'exercer la critique de ce qu'elle reçoit. La liberté d'expression s'en trouve dangereusement ébranlée. On peut difficilement exprimer devant l'expéditeur une idée contradictoire.

Je termine en parlant de la mondialisation. Nous autres juristes avons tendance à être disciplinés. Le terme « mondialisation » peut signifier deux choses : la première est la disparition des frontières et des obstacles, ainsi qu'un mode de penser mondial. Cela n'est pas l'objet de désaccord quoique la mondialisation chez les autres signifie une unification culturelle et une vision unique du monde. Une chose est inacceptable, c'est que ceux qui détiennent les clés d'une certaine civilisation tentent d'imposer leurs valeurs aux autres habitants de la planète.

La deuxième semble mythique : chacun appliquerait d'une partie de ses spécificités culturelles et tout le monde se mettrait à la recherche d'un commun nouveau. Dans cette hypothèse il y a assurément un effacement de l'histoire de chacun, disparition de son patrimoine et une élimination des différences qui constituent la vraie richesse Il ne reste plus alors de valable qu'une option, c'est que les différences constituent un bien. Le système mondial est en crise, il est à la recherche d'un système éthique qui puisse résoudre les problèmes posés, malheureusement je dois constater qu'il n'y a pas de solutions en vue pour le moyen terme. Qu'il nous suffise alors de connaître la nature des problèmes ainsi que leurs limites, de continuer les dialogues même si cela devait demander du temps. Ainsi, les solutions pourraient venir petit à petit à la lumière de réflexions approfondies.

4 - Amadou Mahtar M'Bow

Je pense que le thème qui a été proposé à notre réflexion est d'une importance telle qu'il mérite d'être repris dans le cadre d'une étude plus globale concernant l'ensemble de la problèmatique mondiale, afin d'examiner dans cette problèmatique certains des points qui ont fait l'objet d'interventions aujourd'hui.

Par exemple, en ce qui concerne la crise des théories de ces données que

l'historien ou l'intellectuel ne peuvent choisir un moment dans le temps, puis l'arrêter - chose impossible - pour décortiquer les problèmes qu'il porte et trouver des solutions à ces problèmes qui soient valables pour le lendemain ou quelques jours plus tard, car les événements se suivent, et ce qui est valable pour un jour ne l'est plus pour les jours suivants.

En fait, qu'est ce qui se passe ? Je pense que ce que nous pouvons faire actuellement, c'est inventorier les problèmes et décrire les difficultés. Le dialogue devra continuer longtemps avant de parler de solutions sérieuses. Pour me résumer, je dirai ceci : les développements que connaît le monde, dans l'état actuel des choses, ne sont pas, comme nous les avions imaginés, dûs aux développements du système économique. Celui-ci se développe ordinairement dans un système juridique international qui le dirige et qui lui impose son cadre. Mais ce qui s'est produit c'est que les transformations spectaculaires du système économique ont été accompagnées par des transformations non moins spectaculaires des systèmes politiques et juridiques mondiaux. Nous sommes donc devant un dysfonctionnement du système international à la suite d'un déséquilibre. La réalité est qu'il y a une seule puissance qui tente de diriger les affaires du monde. Il y a aussi une grande disproportion entre les rapports de puissance et le système juridique international représenté par l'Organisation des Nations-Unies. En réalité, nous vivons sur les décombres de cette organisation qui connaît maintenant un nouveau locataire et qui représente la nouvelle puissance mais qui continue à déployer les valeurs du système juridique d'autrefois. La liberté dans ses nouvelles limites se trouve exercée dans le cadre d'une philosophie nouvelle qu'on pourraît appeler la relativité absolue, si je peux me permettre cette expression. Elle signifie l'absence de critères et de limites. On le voit dans le système économique qui ne connaît plus de base éthique. Alors, il y a corruption de tout, des hommes et des choses. Il y a l'argent facile qui arrive à corrompre toutes les valeurs

C'étaient quelques réflexions à propos du point soulevé par M. Dajani. Il reste à commenter certains points relatifs à la révolution informatique. En tant que juriste, je voudrais parler de cette question dans le cadre des libertés en général, et de la liberté d'expression en particulier, relativement à cette révolution informatique. Dès la révolution française et l'émancipation américaine, la pensée générale est que les relations entre les hommes en matière de liberté d'expression sont des relations entre des personnes égales. L'un écrit un article dans un quotidien, l'autre lui répond le lendemain. Un

Remise en cause/reconstruction doivent jeter les bases d'une nouvelle reconquête, de nouveaux espaces, c'est-à-dire des espaces de liberté qu'on peut définir comme des espaces de créativité, des espaces d'initiatives. Reconquête aussi d'une nouvelle génération de droits économiques et sociaux. Et je crois que si l'on adopte cette approche qui part du constat et qui fait le procès d'un très large consensus maintenant, il serait possible, pour mieux réussir ces trois conquêtes, de penser à une sorte de pacte de société entre les uns, qui doivent constituer dans ce domaine un acteur fondamental, et les autres acteurs économiques, sociaux et politiques. Voilà, mes chers collègues ce que les riches exposés d'aujourd'hui m'ont inspiré. Je vous remercie.

3 - Ahmed Kamal Abou Al-Majd.

Les discussions qui ont lieu ce matin, ainsi que les exposés qui sont distribués, me semblent axés sur deux thèmes essentiels et complémentaires. Le premier thème met l'accent sur les phénomènes actuels qui sont liés au droit au travail et aux problèmes qui sont inhérents à ce travail. L'autre thème a dépassé ce stade et s'est intéressé à l'étude de l'environnement de ce droit au travail, et là il semblerait que cet environnement soit responsable de la crise actuelle et du sentiment qu'il est nécessaire et urgent de revoir le droit au travail et à l'emploi.

Personnellement, je penche vers cette option, vers cette étude de environnement, et de façon élargie J'ai constaté dans les déclarations du Doyen Vedel que ce phénomène ne concerne pas uniquement le juriste, et je crois qu'il faudrait prendre en considération aussi d'autres systèmes et ne pas se contenter du seul système juridique et le monde des juristes, car, comme l'a dit notre collègue El Malki, cela concerne des domaines et des secteurs variés, et si j'ose recourir à un terme médical - et il y a parmi nous un certain nombre de médecins - je dirai que notre douleur en ce qui concerne ce droit, et d'autres droits, n'est pas due à un dysfonctionnement dans le système juridique dans son contenu ou dans son application, mais à un dysfonctionnement du système dans sa totalité, ou comme disent les médecins anglais *Systemic disorder*. Notre collègue Ahmed Sidqi Dajani s'est posé un certain nombre de questions qui sont d'ordre général et a considéré qu'elles ne manquent pas de s'interpénétrer et d'avoir des repercussions immédiates sur le droit au travail et le droit des travailleurs. Je crois que nous allons très loin dans l'optimisme si nous pensons pouvoir donner à brève échéance des réponses satisfaisantes à toutes ces questions, ou des solutions aux problèmes posés. Le monde est en perpétuelle transformation, et

Le premier a trait à la pertinence et à l'accuité du thème qui fait l'objet de notre présente session. Les exposés ont mis en évidence les enjeux de société, c'est-à-dire des enjeux déterminants pour l'avenir. Et pour répondre très modestement à l'intervention du Doyen Vedel, je dirais que la réponse ne réside pas chez les économistes, la réponse ne se trouve pas chez les juristes, ni chez les politistes, les philosophes, les sociologues ou les historiens. La réponse se trouve dans une interpellation de l'ensemble des disciplines, et c'est pour celà que je trouve que notre Académie, par sa composition, est l'une des institutions les mieux appropriées, et elle est capable de formuler, non pas des réponses définitives, mais de formuler quelques éléments de réponse propres à faire avancer la réflexion sur un sujet difficile et complexe.

Le deuxième commentaire concerne l'emploi au sens moderne du terme, à travers ce que je peux appeler l'injection permanente mais contraignante du progrès technique qui a conduit de manière progressive - le point de rupture est atteint depuis le début des années 90 - Cet emploi au sens moderne du terme a conduit à toute une série de remises en cause conceptuelles. Il est très difficile de définir de la même manière l'emploi, le travail à la fin de ce siècle comme nous l'avions défini à l'occasion de la première révolution industrielle. La crise de l'emploi actuellement est avant tout une crise de conception. Remise en cause juridique aussi des exposés extrêmement intéressants qui ont été présentés devant nous toute à l'heure pour souligner combien le système normatif ou le droit social aujourd'hui sont fondamentalement remis en cause à travers les acquis dans les domaines technologiques et scientifiques. Remise en cause aussi du statut de l'homme. Remise en cause du statut de la femme au sein de l'économie et au sein de la société. Remise en cause encore plus profonde dans les rapports des individus à l'Etat, et c'est là aussi un élément extrêmement intéressant qu'il convient d'introduire pour une réflexion plus pertinente sur ce thème. Enfin remise en cause de la théorie économique qui se montre très limitée dans sa capacité d'identifier les problèmes nouveaux liés à la crise de l'emploi. Remise en cause encore de la politique économique qui, dans l'ensemble des pays, quel que soit le niveau de développement, s'est montrée très indigente à l'égard de la question de l'emploi, c'est-à-dire son incapacité ou ses limites à trouver des solutions efficaces dans ce domaine. Alors, ces trois remises en cause doivent nous obligent à une reconstruction du droit social à la lumière des nouvelles exigences de la fin du siècle. Reconstruction de la théorie économique à travers et par la question de l'emploi dans toutes les dimensions technologiques, économiques, socio-culturelles, et reconstruction aussi de la politique économique si on intègre l'ensemble de ces éléments.

liberté de la presse par exemple, ce qu'est la liberté individuelle, je peux donner une réponse. Je définis le droit par la catégorie, par la série de recettes qui permettent de le satisfaire. A partir du moment où l'on me parle d'autres types de droit, droit à la paix par exemple, droit au bonheur, j'ai l'impression que l'on abuse un peu du mot droit, car quand on pose le problème au juriste, on lui propose de donner des solutions qui ne sont pas à sa portée, qui ne sont pas des solutions juridiques, et le débat se trouve quelque peu masqué. Le problème n'est pas un problème de juriste, c'est un problème d'ingénieur social, et l'ingénieur social, comme l'on dit, c'est finalement le politique, le détenteur du pouvoir politique ou les détenteurs des pouvoirs politiques, puisqu'ils ne sont pas uniques. Le détenteur du pouvoir politique, en terme générique, doit résoudre ce problème, et n'a pas besoin du juriste, sauf peut-être quand il ne faut pas violer les textes. Mais la solution, ce n'est pas le juriste qui pourra la lui fournir. L'on dira qu'il faut au moins que le juriste, du haut de sa compétence, affirme le droit. Je crois que ce n'est pas tout-à-fait nécessaire, je crois que les exigences de la bonne organisation sociale se trouvent dans un système de valeurs qui peut recevoir la forme juridique, mais qui est à l'origine beaucoup plus de caractère moral, beaucoup plus de caractère idéal que de caractère proprement juridique.

Donc, nous sommes devant une série de problèmes très concrets, ce que j'appelais tout à l'heure des problèmes d'ingénierie sociale. Alors, je veux bien que l'on parle du droit au travail parce qu'il y a là une espèce de mythe qui est moteur, qui relance l'impression toujours nécessaire à une société qui serait en train de s'endormir - et les sociétés développées sont souvent dans ce cas là - toute une illusion sur l'idée que l'on va réaliser quelque chose qui est juridiquement exigible, mais je crois que c'est le coup de fouet qui n'est pas inutile, Cette illusion qui n'est pas inutile comme beaucoup d'illusions, ne recouvre pas le problème, et je me tourne, moi juriste, très humblement vers les autres, vers les moralistes, vers les religieux, vers les gens d'idéaux, du style purement laïc pour leur demander ce qu'ils veulent. Pour les moyens je me tourne vers ceux qui ont quelques lumières dans les ressorts de l'économie, dans les ressorts de l'analyse, des besoins sociaux etc... , si bien que finalement vous trouverez que j'étais un peu long, je regrette beaucoup de n'avoir pas fait mon papier. Merci.

2 - Habib El- Malki

J'ai suivi avec beaucoup d'intérêt et d'attention les différents exposés. Exposés très riches, très variés qui m'ont inspiré deux commentaires.

avait le droit d'obtenir un emploi de violoniste, ou si on ne devait pas lui faire savoir que la pléthore de violonistes et la pénurie d'ouvriers du bâtiment ne nous obligeait pas à transformer sa vocation de violoniste en celle de terrassier. La question n'avait jamais, à vrai dire, été résolue, car il était beaucoup plus simple d'inscrire le droit au travail - cette fois-ci non pas simplement le droit de travailler, mais le droit de trouver un travail - il était, disais-je, beaucoup plus simple de l'inscrire tel quel dans la Constitution que de se demander qu'est-ce-que cela voulait dire. D'autre part, des problèmes se posaient. Le premier de ces problèmes était de savoir si dans une société, ou bien on réserve le travail des violonistes aux violons, ou bien cette société n'a pas du tout d'emplois à offrir, alors l'allocation de ressources à la place du travail- ce que l'on appelle des indemnités de chômage dans un terme générique - tenait lieu de satisfaction du droit au travail.

C'est un problème assez compliqué, d'abord parce qu'il pose la question de savoir si le travail n'est pas simplement un moyen de se procurer des ressources, auquel cas, si on donne de l'argent et si on le donne en quantité suffisante - même si elle paraît un peu maigre, mais c'est assez pour vivre, se nourrir, se loger - la satisfaction du droit est obtenue ou bien est-ce-qu'il faut faire travailler les gens pour qu'ils aient cette satisfaction que beaucoup d'entre nous éprouvent de pouvoir s'occuper, de pouvoir avoir l'impression - même si elle n'est pas toujours vérifiée - d'être utiles à la société. Voilà toute une série de questions qui sont posées, d'autant plus que le problème des ressources substituées au travail pose toute une série de sous-problèmes. L'un est un sous-problème historique qui est de savoir dans nos mesures de la pauvreté, de quelle pauvreté nous parlons ?

Le temps a fait que j'ai acquis un certain âge et que j'ai l'impression que mes grands-parents, ou du moins l'un de mes grands-parents qui n'a jamais manqué de travail - Dieu sait qu'il n'en avait que trop - a toujours vécu dans des situations qu'un chômeur dans un pays développé comme la France d'aujourd'hui, jugerait comme très au-dessous du seuil de la pauvreté. Il y a là toute une série de questions qui se posent dont aucune n'a de solution certaine. Et je vous avoue que je me demandais exactement quel type de formulation nous trompait un peu lorsque nous parlions de ce droit au travail ?

C'est un problème pour le juriste, le juriste n'est pas - c'est du moins la conception que je m'en fais - quelqu'un qui formule essentiellement des exigences sans en donner immédiatement la recette qui permet de les résoudre. Si, comme juriste on m'interroge sur le point de savoir ce qu'est la

1 - Georges Vedel

Je voudrais ici réparer un manquement à la parole dont je suis responsable. J'avais promis de rédiger un exposé sur le droit au travail et j'avais posé la question : "Quel droit et quel travail ?". Des occupations qui ne sont pas d'ailleurs étrangères au Maroc m'ont amené à différer un peu la rédaction de ce texte; et finalement celui-ci serait arrivé trop tard pour être soumis à cette assemblée.

Je voudrais, à la lumière des exposés extrêmement intéressants que j'ai entendus et qui ont ravivé en quelque sorte les questions que je me posais moi-même, dire quelle perplexité j'ai éprouvée lorsque j'ai commencé à réfléchir sur ce sujet. Je l'ai abordé en fin de compte selon la tradition de la sémantique, c'est-à-dire par l'interrogation à partir des expressions dont on se sert, et j'étais parti de la plus simple, celle du droit de travailler. Qu'est-ce-que celà veut dire ?

Eh bien, le droit de travailler c'est incontestablement le droit de se procurer sa subsistance. Donc, il faut admettre que tout individu doit avoir au minimum le droit de se procurer les moyens de vivre, c'est-à-dire dans une société qui n'est pas constituée comme la nôtre, le droit de pourvoire à son autosubsistance, par conséquent disposer d'un minimum d'espace pour y construire une habitation si rudimentaire quelle soit, d'avoir un peu de terre à cultiver pour se procurer l'alimentation, élever peut-être quelque bétail, être une espèce de Robinson dans sa société. Or cette société n'existe pas, la nôtre est fondée sur la division du travail.

Alors, le droit de travailler devient quelque chose de différent, ce n'est pas simplement le droit d'offrir sa force de travail D'ailleurs dans cette situation on parle aussi du devoir au travail. Saint Paul l'apôtre disait· « celui qui ne travaille pas ne mange pas », et le seul texte juridique que je connaisse au niveau constitutionnel qui a repris ce mot, était la Constitution soviétique de 1936, qui ne citait pas l'apôtre, mais citait la formule. Le droit de travailler est donc le droit de s'insérer dans un système qui comporte la division du travail. Et là se posent d'autres questions qui se sont toujours posées - et je me réfère à des sources qui me sont plus familières que d'autres - La question s'est posée quand on a discuté en France le préambule de la Constitution de 1946 qui reconnaissait le droit au travail. Dans les discussions, il y avait eu le problème de savoir quel genre de travail on pouvait demander à la société ? Est-ce un travail de son choix, est-ce un travail dont la société avait besoin ? Il y avait deux parties : le problème posé était celui de savoir si un violoniste

DÉBATS

Idriss Alaoui Abdellaoui

HUMAN RIGHTS AND EMPLOYMENT IN THE ISLAMIC LEGISLATION AND POSITIVE LAW.

The first duty of the law is the preservation of social life as well as the protection of human person against any threat. Islamic jurisdiction, to do so, focuses on the finalities of all actions, all attempts in which man is involved and that should watchover man's interest at the spiritual and material levels.

The Koran and prophetic traditioin insisted on the duty to work and considered human being as an essential factor of production ensuring the «minimum of sufficiency » « Had Al-Kifaya ». The State on the other hand, should offer all opportunities of work to capable persons in order to provide maximum of wealth and avoid poverty and need.

Social solidarity is an essential factor in the islamic society. It encourages self devotion and help for persons in need.

Modern times have know some changes involving social structures such as competition in the production, automation which replaces man and unemployment which blocks up man's function orelse, his mission since work is an essential factor for individual and collective's life. All this, sets new conditions and obliges the legislator to intervene in order to introduce new orientations, new balances that society won't be disrupted by elements of destruction and so that peace would prevail among people of the same society as well as among people of all human community.

rights and secure all chances to offer a job.

We should not forget that this type of rights remains liable to the values of faith. A society which believes in such values is more receptive to the concepts of human rights and his dignity and to secure his survival through labor.

Idriss Alaoui Abdellaoui

LES DROITS DE L'HOMME ET L'EMPLOI DANS LA LÉGISLATION ISLAMIQUE ET LE DROIT POSITIF

La première fonction de la loi est la préservation de la vie sociale et la protection de la personne humaine de toute menace. La juridiction islamique, pour ce faire, vise les finalités de toutes actions, de toutes entreprises dans lesquelles l'homme est impliqué, et qui doivent sauvegarder l'intérêt de l'homme aux plans spirituel et matériel.

Le Coran et la Tradition prophétique ont insisté sur le devoir de travailler, et considèrent l'être humain comme facteur essentiel de la production qui assure le "minimum de suffisance" "Had Al-Kifaya". L'Etat, de son côté doit offrir toutes occasions de travailler aux personnes capables, afin de procurer le maximum de richesse pour éviter la pauvreté et le besoin.

La solidarité sociale est un facteur essentiel dans la société islamique. Elle encourage le don de sois-même et l'aide aux personnes qui sont dans le besoin.

Les temps modernes ont connu des changements qui engagent les structures sociales, telles que la compétition dans la production, l'automation qui remplace l'homme, et le chômage qui bloque la fonction de l'homme, nous dirions sa mission, puisque le travail est un facteur essentiel de la vie individuelle et collective. Tout cela pose de nouvelles conditions et oblige le législateur à intervenir pour introduire de nouvelles orientations, de nouveaux équilibres afin que la société ne soit pas perturbée par des éléments de destruction, et afin que la paix règne entre les hommes d'une même société et les hommes de toute la communauté humaine.

criminalité sur fond de grands manquements à la dignité de l'homme.

La troisième réflexion nous mène à considérer le travail obligatoire, le travail clandestin qui sont mis au service de grands capitaux avec la complicité de certains milieux du pouvoir censés eux-mêmes garantir les droits de l'homme.

La dernière réflexion implique l'Etat comme responsable dans la globalité du système de droit. La société civile doit également s'organiser pour défendre les droits et assurer toutes chances pour offrir l'emploi.

Il ne faut pas oublier que ce type de droits reste assujetti aux valeurs de la foi. Une société qui croit en de telles valeurs est plus receptive aux concepts des droits de l'homme et de sa dignité, et à assurer sa survie par le travail.

Ahmed Sidqi Dajani

REFLEXIONS ON HUMAN RIGHTS AND EMPLOYMENT

The first reflection deals with the opportunity of the theme presented to us at the time that the world is experiencing economic changes which for sure, would have consequential effects on men's life. Our statement tried to show causes and manifestations of the new economic order characterized particularly by the worldwide issues.

The second reflection concerns human rights as they are stated in theory and also made in practice We notice in here, that a big gap separates the theoretical concept and its practical application depending on countries, types of societies and customs.

We are wondering what kind of remedy we need to bring to this situation. It is unfortunately necessary to notice that this dichotomy affects particularly Southern countries where, out of lack of secured rights, societies harbour pouches of poverty and criminality in a root of big violations of human dignity.

The third reflection leads us to consider the mandatory work, the underground jobs that are in service of important capital assets acting in complicity with certain powerful spheres that are supposed to guarantee human rights

The last reflection involves the state as responsible in the globality of the law's system. Civil society should also be organized in order to protect the

with all liberty and practice with fair and acceptable conditions without any constraint.

The role of International Labour Organization is active since it constitutes the guarantor for an association of human consciousness to human rights, democracy and development.

Morocco goes with the unceasing progress experienced by the international community in the domain of rights. It recognizes all international agreements and treaties regarding the right to have a job. Its own legislation includes a range of laws and regulations constantly renewed in order to be in conformity with international regulation and call for better consideration to mankind in the democratic system that practises the country

The world, unfortunately, experiences at present, a restriction of this right to work, through unemployment that effects a part of the population. The principle which is initially generous, is this way tested by a lack of employment that experience the most highly developed societies.

We should think of other ways to offer jobs. The imagination of other methods of work in relation with timing and with the machine should lead to orginal solutions with an effort of, particularly, the private entreprise, without forgetting the notion of partnership and the vertue of dialogue.

Ahmed Sidqi Dajani

REFLEXIONS SUR LES DROITS DE L'HOMME ET L'EMPLOI

La première réflexion a trait à l'opportunité du thème que nous est présenté à un moment où le monde connaît des changements économiques qui ne manqueront pas d'avoir des répercussions sur la vie des hommes. Notre exposé s'est attaché à montrer les causes et les manifestations du nouvel ordre économique caractérisé surtout par la mondialisation.

La seconde réflexion concerne les droits de l'homme tels qu'ils sont énoncés en théorie d'une part et mis en pratique d'autre part. Nous remarquons ici qu'un grand fossé sépare le concept théorique et sa mise en pratique, selon les pays, les types de sociétés, les coutumes etc... Nous posons la question de savoir le remède à apporter à cette situation. Il y a lieu malheureusement de remarquer ici que cette dichotomie frappe surtout les pays du Sud où, par manque de droits garantis, les sociétés recèlent des poches de pauvreté et de

Mohamed Mikou

L'EMPLOI ET LES DROITS DE L'HOMME

Les droits de l'homme ont fait l'objet de la déclaration universelle des droits de l'homme, de l'accord international sur les droits économiques, socio et culturels, ainsi que l'accord international sur les droits civils et politiques.

Cette trilogie atteste que le travail est un droit que toute personne peut choisir en toute liberté et pratiquer dans des conditions justes et acceptables sans contrainte d'aucune sorte.

Le rôle de l'Organisation internationale du travail est actif dans la mesure où il constitue le garant d'une association de la conscience humaine aux droits de l'homme, à la démocratie et au développement.

Le Maroc accompagne le progrès incessant que connaît la communauté internationale en matière des droits. Il reconnaît tous les accords et traités internationaux qui ont trait au droit au travail. Sa propre législation comprend un éventail de lois et réglements sans cesse renouvelés pour se conformer à la réglementation internationale et appeler à une meilleure considération de la personne humaine dans le système démocratique que connaît le pays.

Le monde, malheureusement, connaît actuellement par le biais du chômage qui frappe une partie de la population, une limitation à ce droit au travail. Le principe, qui est à l'origine généreux, est ainsi mis à l'épreuve de la situation de manque d'emploi que connaissent les sociétés les plus évoluées.

Nous devons réfléchir à d'autres moyens d'offrir le travail. L'imagination d'autres formules de travail en rapport avec le temps et avec la machine devra, avec un effort tout particulier de l'entreprise privée, déboucher sur des solutions originales, sans oublier la notion de partenariat et la vertu du dialogue.

Mohamed Mikou

EMPLOYMENT AND HUMAN RIGHTS

Human rights deal with universal declaration of human rights, international agreement on economic, social and cultural rights in addition to the international agreement on civil and political rights.

This trilogy attests that having a work is a right that every person can choose

RÉSUMÉS

LEXIQUE ET ABREVIATIONS

delou : système hydraulique d'exhaure d'eau d'un puits au moyen d'une outre en peau élevée par un animal à l'aide d'une corde et, parfois, d'une poulie.

noria : système hydraulique d'exhaure d'eau d'un puits au moyen d'une chaîne de godets (chapelet hydraulique) élevée par une roue actionnée par un animal tournant autour du puits.

chadouf : système hydraulique d'élévation de l'eau au moyen d'une poutre équilibrée par un poids à une extrémité, et munie d'une corde et d'un seau, à l'extrémité.

bour : terre labourable soumise à la culture pluviale.

meski : terre labourable soumise à l'irrigation traditionnelle par dérivation d'un oued.

lac collinaire :

réservoir d'eau créé par une digue, généralement en terre et peu élevé (quelques mètres), interposée sur un cours d'eau pérenne ou à sec.

DH ou Dh : Dirham, unité monétaire du Maroc

équivalence 1996 : 1 FF = 1.6 Dh ; $ 1 = 8.6 Dh.

ha : hectare kg : kilogramme m : mètre mm : millimètre

M ha : million d'hectares M hab : million d'habitants.

MT : million de Tonnes.

Les indicateurs sociaux 1993.
Documentation statistique. Ministère des Affaires Economiques et

Les indicateurs sociaux 1993.
Documentation statistique. Ministère des
Affaires Economiques et Sociales. 1993.

Annuaire Statistique du Maroc 1995
Ministère chargé de Population. Premier Ministre. 1995.

' \O :

La situation mondiale de l'Alimentation et de l'Agriculture. 1995.

ı rémy Dominique & M. :

Quid 1995. Robert Laffont. 1995.

\ ıooıe K., Nassif F. :

Etude de base et typologie des systèmes d'exploitation dans l'aride et le semi-aride.

\ rıoui A., Riddle R. :

Institut National de la Recherche Agronomique.
Centre d'Aridoculture. Avril 1995.

' ı ed Nations (ONU) :

World Population Prospects. The 1994 revision. 1994.

BIBLIOGRAPHIE

Ambroggi R. :

Pour une stratégie de l'eau adaptée à la transition démographique du Maroc.
Session de novembre 1982 de l'Académie du Royaume du Maroc. Sessions. 1984.

Pour l'indépendance. Cadre Mondial et Cadre National.
Conférences de l'Académie 1983-87. Académie du Royaume du Maroc

Eau, Climat et Humanité.
Academia. Revue de l'Académie du Royaume du Maroc n°8. 1991

Banque Mondiale :

Large Scale Irrigation Improvement Project.
Royaume du Maroc. 1985.
Le Secteur de l'Eau au Maroc. Royaume du Maroc. 1985.

Direction de la Statistique du Maroc .

Recensement Agricole 1973-1974.
Vol. 1 : Résultats prioritaires, suivi d'un volume d'Annexes.
Secrétariat d'Etat au Plan et au Développement Régional. 1974

Niveaux de vie des Ménages 1990/91. Premiers résultats.
Vol 1 : Rapport de synthèse, suivi de 5 autres volumes. Enquêtes Statistiques.
Ministère des Affaires Economiques et Sociales. 1992.

Fécondité, Infécondité et nouvelles tendances démographiques au Maroc.
Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED).
Ministère des Affaires Economiques et Sociales.1993.

consistera à développer terres et eaux à petite échelle, c'est-à-dire au niveau des douars (villages), suivant une politique adéquate de lacs collinaires, petits barrages, forages, centres-pivot. Cette stratégie, formulée dans un programme national d'un nouveau million d'hectares à irriguer, permettra de nourrir les 20 millions d'habitants supplémentaires qu'attend le Maroc au cours du prochain cinquantenaire ; mais aussi, elle supprimera définitivement les effets pernicieux des sécheresses : insuffisance alimentaire et détresse sociale, à l'instar de la politique des barrages qui en a éliminé la pénurie d'eau.

Mais, comment faire passer l'agriculteur marocain de l'araire ou de la charrue tracté par l'animal au centre-pivot ? La tâche reste difficile mais exaltante ; elle implique une synergie de l'homme politique et du scientifique et réclame une expérimentation attentive sur le terrain. L'œuvre est entreprise depuis 1980, date d'entrée au Maroc du centre-pivot, mis à l'épreuve discrètement durant deux ans avant d'en doter le paysan du bour à titre d'essai en 1982. Les résultats s'avèrent très encourageants au plan technique : 6 tonnes de blé à l'hectare sur un sol maigre contre 0,6 auparavant, bon an mal an, en dépit des sécheresses ; au plan social, la mise en œuvre reste lente et doit se traiter au "cas par cas", à cause du remembrement indispensable mais tacite, afin de réunir sous un centre-pivot de 50 hectares le nombre suffisant de parcelles et de tenants contraints à cette association d'irrigation en commun.

Pourquoi ne pas rêver d'un agriculteur marocain du 21e siècle, disposant de un à cinq hectares irrigués sous centre-pivot, associé en coopérative d'irrigation constituée par le centre-pivot, et contribuant à atteindre l'objectif d'un nouveau million d'hectares à irriguer d'ici à l'an 2050? Il formerait une corporation supplémentaire de 200 000 à 500.000 exploitants et une famille de quelques millions, baignant dans une population rurale satisfaite de vivre à la campagne, dotée comme la ville, de l'eau potable, de l'électricité, et des autres services indispensables. Programme ambitieux, à peine entrepris, mais passionante aventure !

Le Protecteur de notre Académie confiait un jour : " Partons à deux et gardons courage. Nous serons un peuple à l'arrivée". Sans aucun doute, le peuple rural du prochain millénaire y sera.

Car, cette étude prospective révèle le problème de désertification de la campagne ou, plutôt, celui de l'avenir de la population rurale ; à ce sujet, une réflexion académique comparable à celle de 1982 s'impose à nouveau. La population rurale possède un élan vital, pour le moins, égal à celui de la population totale : elle apparaît, cependant, en lente augmentation, parce que l'exode rural compense en partie sa forte croissance démographique. Suivant le scénario du laisser-faire, la croissance de l'exode rural l'emportera en l'an 2000, sur la croissance démographique. Et alors s'entamera la désertification de la campagne qui réduira la population rurale au dixième de la population totale ; elle entraînera dans sa chute, la population active rurale, âgée de 15 65 ans, mais avec un retard de vingt ans.

Des mesures sont prises pour enrayer cette décroissance ; mais, tout programme de restauration de l'équilibre de développement entre le monde rural et urbain, réclamera non seulement de l'argent, mais du temps : une décennie, au moins. En tout cas, la réalisation du scénario volontariste l'exigera afin de maintenir la population rurale à son niveau actuel ou de la stabiliser au tiers de la population totale selon ce projet porteur d'une nouvelle politique agricole.

Epilogue

L'agriculteur marocain de la fin du 20e siècle se trouve-t-il dans la situation de l'agriculteur européen du 18e siècle où l'accroissement de la demande de denrées alimentaires, provoqué par une transition démographique, orientait l'agriculture vers un effort de mécanisation et des techniques nouvelles, sous l'impulsion des physiocrates français dont certains restent célèbres : Quesnay, Turgot, Mirabeau, Condorcet ? A cette époque, les progrès de l'agriculture et l'introduction de la machine à vapeur avaient pratiquement éliminé la famine et abaissé la population rurale de 75 à 55% en un demi-siècle; seules des périodes de pénuries persistèrent à cause de l'expansion démographique ; la véritable mécanisation de l'agriculture n'intervint qu'avec l'invention du moteur à essence à la fin du 19e siècle. Ou bien se trouve-t-il confronté à l'ère technologique de l'automation qui transforme les structures de la société tant urbaine que rurale, tant industrielle qu'agricole. Paradoxalement, l'agriculteur marocain subit les deux situations. Et, comme partout dans le monde, le cultivateur comme le pêcheur se désespèrent du sentiment d'avoir atteint la limite de leur rôle productif.

Toutefois, la grande chance du Maroc est de posséder encore de la terre arable en jachère et de l'eau non aménagée ; la condition de la réussite

depuis les années 1980 puisque la moitié des récoltes céréalières sont devenues déficitaires. L'agriculteur marocain, dans sa condition actuelle, a donc atteint les limites de son rôle productif. En fait, le système actuel de production céréalière par culture pluviale touche aussi à sa limite. En dernier recours, le paysan et sa famille abandonnent la campagne pour le mirage de la ville. L'exode rural apporte, chaque année, sa dure vérité. Un double danger menace : la perte d'emplois d'exploitant agricole et la décroissance de la population rurale jusqu'à la désertification de la campagne qui entraîne inévitablement l'augmentation du chômage urbain, selon le scénario du laisser-faire.

Il faut souhaiter cependant que cette réflexion académique de 1996 ait le même impact que celle de 1982 sur le thème "Eau, nutrition et démographie": elle offrait alors l'alternative d'une population marocaine stabilisée en 2070 à 70-80 millions selon un scénario du laisser-faire ou en 2050 à 50 millions selon un scénario volontariste. Notre Académie fut écoutée : les effets de la politique démographique entreprise, alliés à la crise économique de la dernière décennie, s'avèrent très perceptibles par le recensement de 1994 qui confirme la maîtrise de la transition démographique du Maroc ; en effet, la population se stabilisera vraisemblablement aux alentours de 45 à 50 millions en 2050-60. Une étude prospective (fig.9) prouve l'infléchissement de la tendance initiale et montre le chemin parcouru depuis la perspective présumée en 1982, puisque le scénario volontariste présumé en 1982 se réaliserait au-delà de toute espérance. Mais, comment parer au double danger de chômage et de désertification ruraux ?

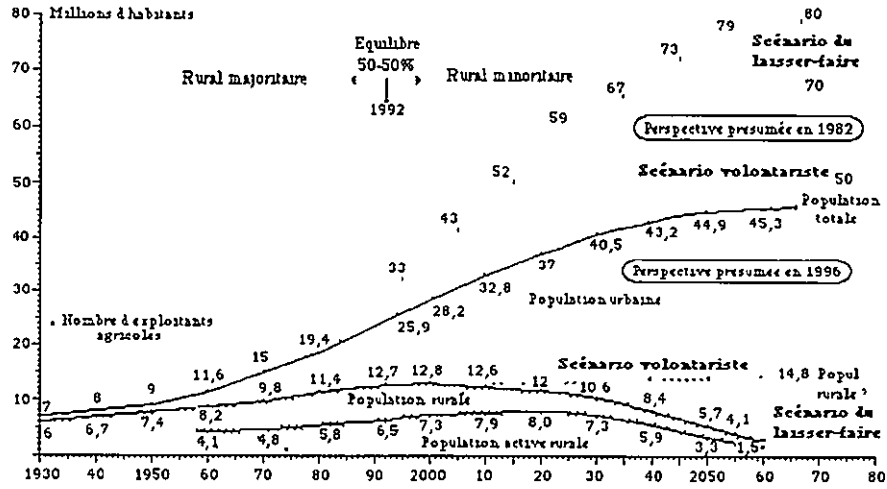

Fig 9 Historique et prospective de la démographie du Maroc

Un regret demeure : l'ignorance en 1996 du nombre d'exploitants et ouvriers agricoles responsables de ces cinq types d'agriculture. Un second recensement agricole permettrait de connaître les tendances et de définir une politique nationale sur des bases plausibles. Car, que devient l'agriculteur marocain face à cette profonde mutation ?

Sa corporation comptait, en 1974, un million et demi d'exploitants, immergés dans une population rurale de 10,5 millions dont 5,1 se classaient dans la population active. A défaut d'inventaire statistique, une comparaison avec la paysannerie française permettra de comprendre l'évolution de la corporation marocaine.

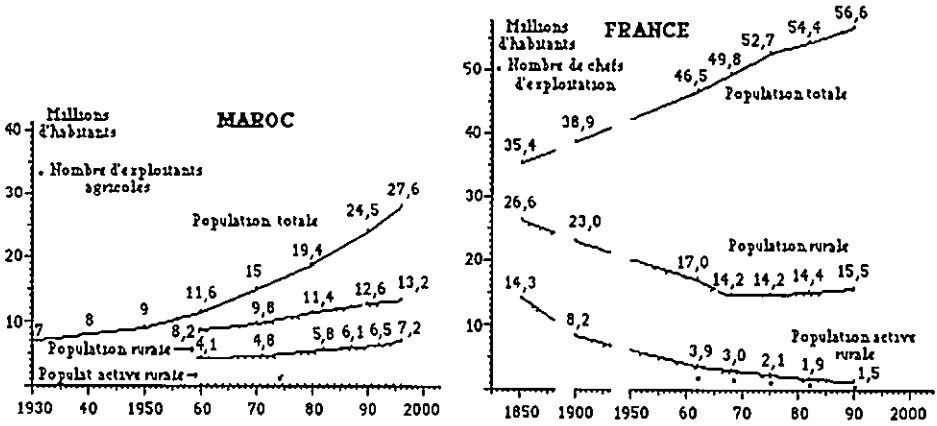

Fig 9 Activité rurale comparée de la fin du siècle

La France, au cours des 140 ans de la période 1850-1990, a vu sa population rurale décliner jusqu'en 1968, puis marquer un net rétablissement durant 23 ans ; par contre, dans le même temps, sa population active rurale a connu une décroissance permanente jusqu'à 1,5 million en 1990 dont 925.000 chefs d'exploitation, réduits à 730 000 en 1996 et stabilisés sans doute à 550.000 en l'an 2000, parmi une population active qui ne dépassera guère un million d'agriculteurs, alors que les chefs d'exploitation étaient encore 1.600.000 en 1975 Cette nation, certes, n'a pas arrêté les pertes d'emploi de chefs d'exploitation (dénommés exploitants agricoles au Maroc), mais elle a su contrôler sa population rurale pour éviter la désertification de la campagne, quand les agriculteurs ont accompli leur révolution, à partir des années 60, et ont reçu pour mission de nourrir le pays. Peut-être, l'augmentation de productivité a-t-elle créé des emplois de service ?

Le Maroc, depuis 1960, voit augmenter sa population rurale, y compris la population active rurale alors que sa sécurité alimentaire n'est plus assurée

tracteur et se trouva confronté soudain à une autre agriculture, quand les premiers barrages-réservoir délivrèrent l'eau d'irrigation. En soixante ans et trois générations, certains d'entre eux prirent le train de la productivité desservant les gares du progrès agricole; d'autres restèrent sur le quai. Curieusement, l'agriculteur marocain se retrouve à tous les stades de la vaste gamme des types d'agriculture, mais dans des proportions étranges. La grande majorité se range encore dans le type traditionnel ; à cet agriculteur, parfois mal nourri, incombe en grande partie la charge de nourrir son peuple et d'assurer dans des conditions encore précaires la production céréalière du périmètre national La céréaliculture a servi de critère et d'indicateur à l'auteur pour déterminer les types d'agriculture suivant la production à l'hectare.

Type d'agriculture	Production céréalière (kg/ ha)*	Equivalent calorifique (kilocalories/ ha)	Aire requise pour nourrir un individu (hectare/personne)	Aire cultivée au Maroc (hectares)	(%)
1 traditionnel pluvial	900	3 240 000	0 2700	3 500 000	61
2 traditionnel irrigué	1800	6 480 000	0 1350	300 000	5 5
3 moderne irrigué	2400	8 640 000	0 1020	900 000	16
4 moderne pluvial	4000	14 400 000	0 0610	1 000 000 (*)	17
5 automation nord	6000	21 600 000	0 0410	25 000	0 5
6 automation sud	9000	32 400 000	0 0270	200	-
				5 725 200	100

1 kg de céréales = 3600 calories * Centres pivot (*) Estimation

Cette physionomie de l'agriculture marocaine permet de situer son opérateur dans l'éventail ouvert d'une agriculture en pleine mutation, pour la première fois de son histoire, avec ses racines profondément enfoncées dans le passé et ses tendres bourgeons d'avenir à l'éclosion lente

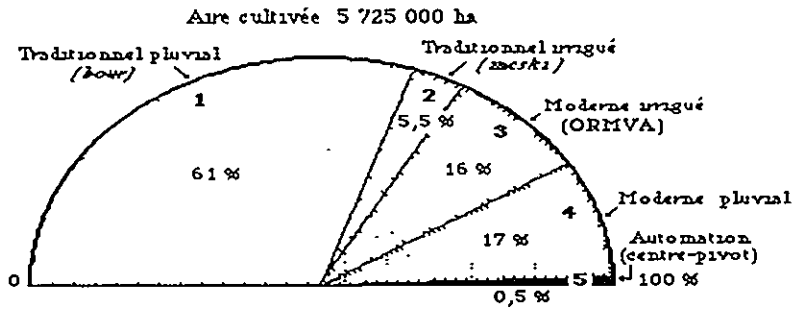

Fig 8 L'agriculture an 2000 pratiquée au Maroc entre tradition et automation

Parmi une population active de près de 10 millions d'habitants, c'est-à-dire 40 % de la population marocaine à cette époque, la campagne contribuait aux deux-tiers de l'activité productrice du pays (64% contre 36% dans les villes). Cependant, l'offre annuelle de 100.000 emplois restait plus faible à la campagne (38%). Malgré cela, sur un taux de chômage de 11% à l'échelle nationale, le manque de travail touchait beaucoup plus de citadins que de ruraux. Pourquoi ? Une troupe de 185.000 individus formait l'exode rural de 1991, malgré une excellente récolte céréalière, et venait grossir le chômage urbain. Bien que modérée délibérément de 3% par le calcul, cette tendance ira croissant au point que la campagne se désertifiera. Car, la migration rurale s'aggrave.

Scenario d'evolution prospective de la migration rurale (en milliers) selon la tendance constatée

1991	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2025	2030	2035
185	198	217	233	241	247	249	251	253	255

Le fléau endémique de la sécheresse l'intensifie. Ainsi, une enquête a révélé 271.000 migrants en 1987, année de sécheresse moyenne, alors que le calcul en supposait seulement 140.000. Des exodes de 300.000 à 400.000 ruraux par années de sécheresse seront inévitables au 21e siècle, or, au niveau démographique atteint, les sécheresses se reproduisent à raison de quatre par décennie ; il s'agit, en fait, de récoltes céréalières inférieures au besoin alimentaire ; le phénomène ne peut qu'empirer.

De quoi souffre l'agriculteur qui préfère la ville à la vie des champs ? De malnutrition dans sa famille de six personnes après une sécheresse sur son lopin de terre de cinq hectares, réduit souvent à une parcelle de 0,8 hectare, et d'inconfort dans une campagne où l'eau potable n'atteint que 12% de sa population alors que les citadins en jouissent à 92%. Un code des terres devrait voir le jour à l'exemple du code des eaux en cours d'élaboration depuis vingt ans. La petite irrigation par lacs collinaires et forages d'eau souterraine à l'initiative de l'Etat doit se développer. Car, seule l'association intime de la terre et de l'eau assurera l'avenir du Maroc.

L'agriculteur marocain face à l'avenir.

Dans les années 1930, l'agriculteur marocain, habitué à ses pratiques inspirées des hispano-mauresques depuis sept siècles, vit arriver le premier

(fig.7), n'est pas très significative dans un pays à plusieurs climat régionaux. Cependant, si les extrêmes restent évidents durant une période de quarante ans (1931-71), les extrêmes forts n'apparaissent plus au cours des vingt cinq années suivantes (1972-95), alors que la production céréalière pousse des pointes-record pour des pluviométries annuelles de 400-500 mm. L'aridité nationale s'accroîtrait-elle alors qu'apparait l'effort accompli par l'agriculteur.

Le rendement de la céréaliculture (fig.6-3) s'améliore; trois périodes se distinguent, marquées à tour de rôle par : l'influence étrangère, l'élan national et l'impulsion provoquée l'opération-labour mécanisé (touiza). Quant à l'aire nationale emblavée (fig.6-4), les même périodes apparaissent et la moyenne s'élève de 3,8 à 5,0 millions d'hectares emblavés avec des pointes voisines de 6 millions.

L'agriculteur et l'emploi.

Le sort de l'homme dans la politique de productivité agricole entraîne une préoccupation sociale forcément incompatible avec l'objectif économique, en vertu des droits de l'homme et de l'emploi. Le secteur à culture pluviale de l'agriculture marocaine contribue pour deux-tiers de l'emploi en milieu rural surtout en qualité d'exploitant agricole et le secteur irrigué pour un tiers essentiellement en qualité d'ouvrier agricole. La céréaliculture pluviale concerne la majorité de l'emploi mais reste dépendante des aléas climatiques qui le font varier du simple au double; mais, en outre, sa modernisation inéluctable provoque une forte décroissance de l'activité rurale. Trois forces de sens contraire agissent sur sa production céréalière : la pluviométrie se montre le plus souvent défavorable; la poussée démographique impose une demande sans cesse croissante; l'Etat prodigue une assistance technique permanente.

Une enquête nationale sur le niveau de vie des ménages, présente la situation de la population active du Maroc en 1991 (nombres arrondis) :

	Urbain	%	Rural	%	Total	%
Population active occupée	3 200 000	36	5 650 000	64	8 850 000	100
Chômage	800 000	20	300 000	5	1 100 000	11
Offre annuelle d'emploi (1987)	160 000	62	100 000	38	260 000	100

pourcentage par rapport à la population active de la catégorie

Un schéma géographique du périmètre céréalier national et une planche de quatre graphiques étalés sur 65 ans permettent de comprendre et même d'analyser les facteurs déterminants de production en fonction d'une pluviométrie calculée à l'échelle nationale. Une semblable planche établie à l'échelle régionale se montrerait plus expressive.

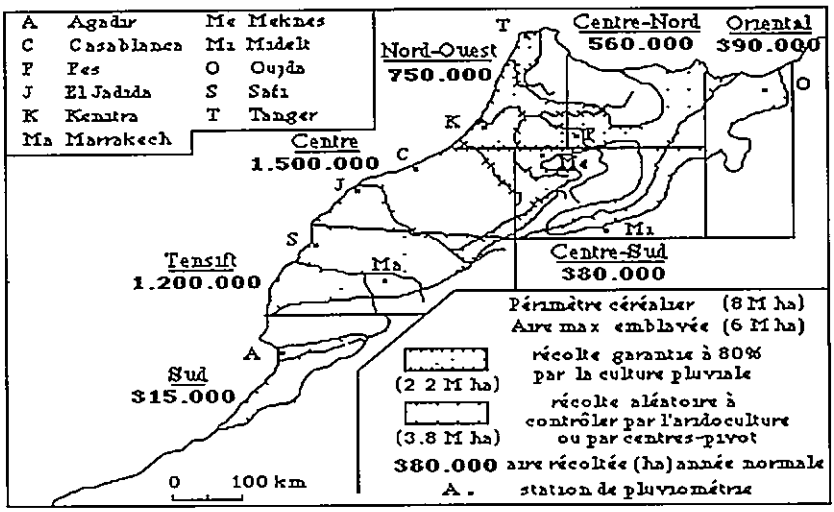

Fig 7 Aire récoltée par région économique en année normale (1993 5 095 000 ha)

Ce schéma montre la situation du périmètre céréalier, ses limites, sa répartition par région économique, le croissant fertile propice à la céréaliculture pluviale, la zone à assister par l'aridoculture ou à irriguer par centre-pivot, dans la mesure du possible. Il pourrait inspirer un plan national, un programme et une politique de la céréaliculture, d'autant que les régions économiques jouissent d'un ou deux des dix climats régionaux identifiés sur le territoire et disposent de stations météorologiques adéquates. La dendrochronologie offrirait une contribution utile[3].

La production céréalière (fig.6-1) s'écartèle entre bonnes et mauvaises années pluviales. Cela démontre l'effort accompli par l'agriculteur et par l'Etat pour s'adapter à la demande d'une population atteignant 27 M d'habitants en 1996. Mais, l'écart devient tel entre forte et faible récolte comme entre culture traditionnelle et mécanisée que l'agriculteur se décourage et va grossir le flux de l'exode rural; de 200 000 par an en 1996, il passera à 225.000 en l'an 2000.

La pluviométrie nationale (fig.6-2), établie sur 11 stations dispersées

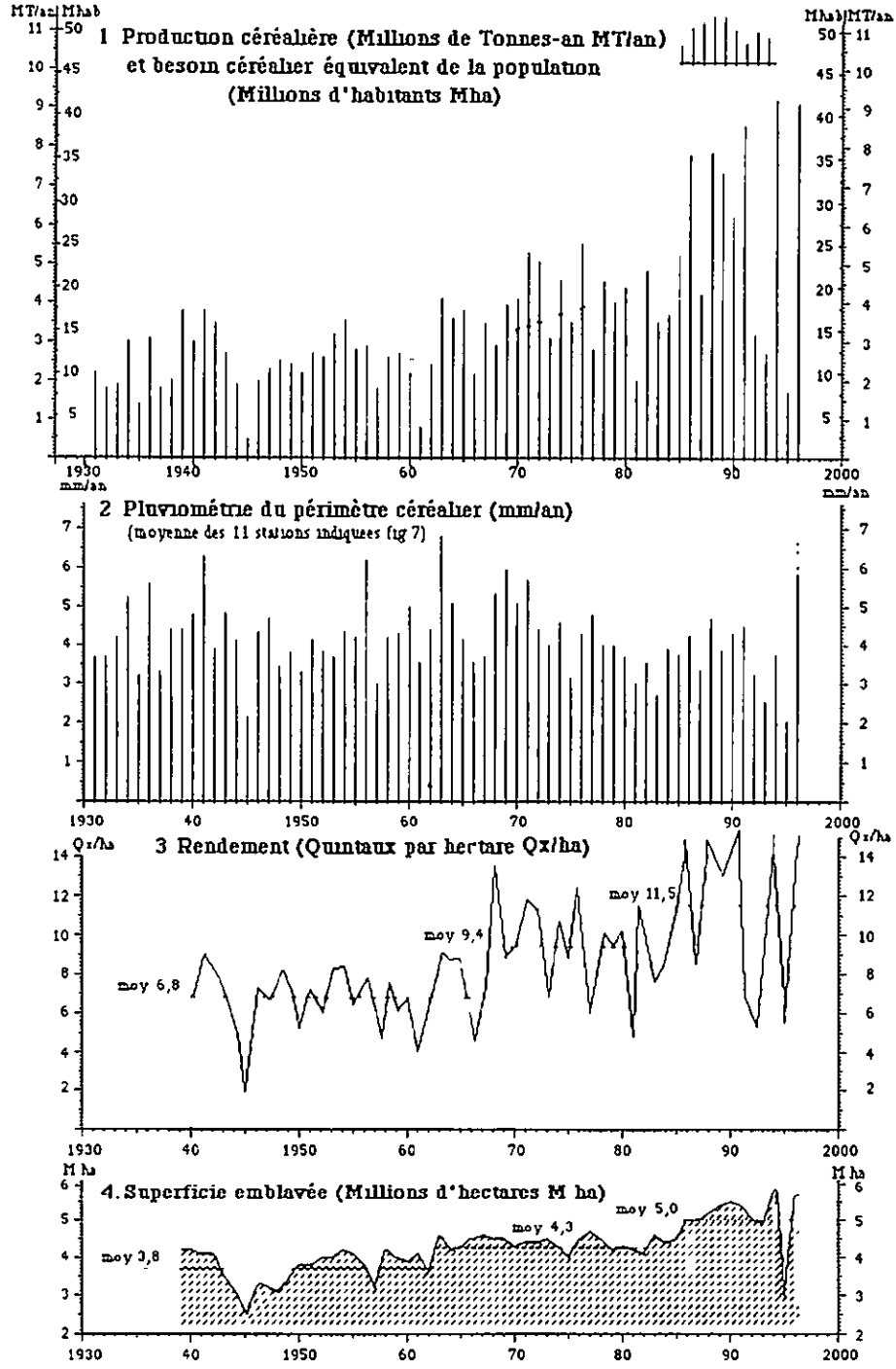

Fig 6 Historique 1930-96 de la céréaliculture marocaine

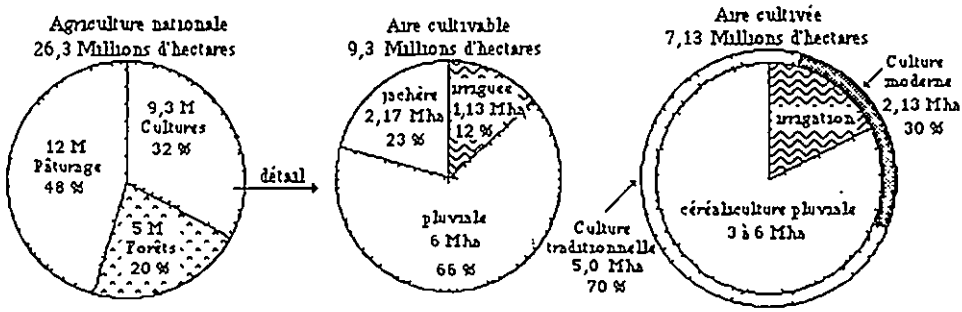

Fig 4 Position et importance de l'agriculture pluviale à la fin du 20e siècle (1996-2000)

Elle constituait, en 1974, un corps de 1.200.000 exploitants et rassemblait une famille agricole de plus de 7 millions d'habitants du monde rural, alors que 280.000 paysans, soit 1,7 million d'habitants ruraux devenaient ouvriers agricoles pour des emplois à temps partiel. L'absence d'un second recensement agricole oblige à recourir à une évaluation 1996 de la condition paysanne.

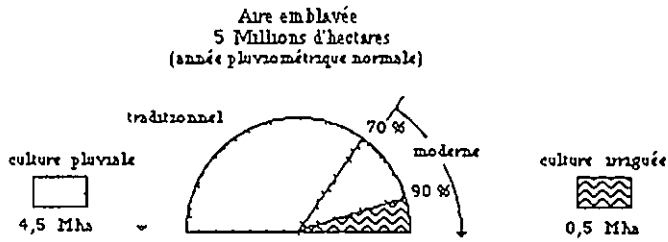

Fig 5 Situation de la céréaliculture à la fin du 20e siècle (1996-2000)

Dans l'aire à culture pluviale, l'agriculture moderne traite, environ, un million d'hectares de céréales avec des rendements atteignant 4-6 tonnes par hectare; elle en laisse 3,5 millions d'hectares à l'agriculture traditionnelle à faible rendement (0,6-0,8 tonnes par hectare). Dans l'aire à culture irriguée, cette dernière conserve 300.000 hectares de céréales irriguées (meski) tandis que l'agriculture moderne en adopte 200.000 par le truchement des Offices Régionaux de Mise en Valeur Agricole (ORMVA), mais le rendement reste médiocre: 2,5 tonnes par hectare. En somme, dans une année à pluviométrie normale, la céréaliculture marocaine se pratique sur 5 millions d'hectares (Mha) dont 0,5 Mha sous irrigation. En règle générale, sur une décennie, l'aléa climatique procure deux bonnes récoltes, quatre récoltes normales, et quatre autres médiocres ou désastreuses

grossir le contingent annuel de l'exode rural. Un second recensement agricole s'avère indispensable afin de déterminer la nouvelle position de l'agriculteur et la physionomie de l'agriculture avant la fin du siècle et du millénaire ; dans la mesure du possible, il gagnerait à prendre en considération la nouvelle orientation présentée dans cette communication et à s'aider des moyens nationaux de la télédétection par imagerie satellite ; il permettrait alors de faire un cliché sans flou de l'agriculteur et de l'agriculture suivant l'exemple théorique ci-après, afin de juger du chemin parcouru et de définir une politique agricole sur une base rigoureuse.

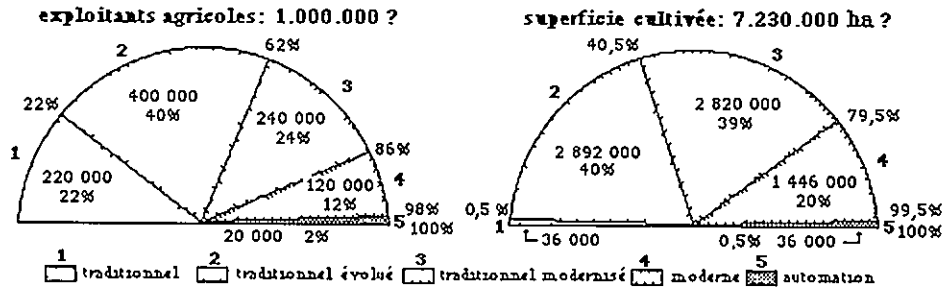

Fig 3 Exemple théorique de la situation 1997 après recensement

A défaut de nouveau recensement agricole, l'évolution du nombre d'exploitants agricoles et de la modernisation de l'agriculture restent impossibles à connaître. Cependant, un aperçu 1996 de l'agriculture pluviale au service de la céréaliculture aidera à faire le point; car, celle-ci rassemble vraisemblablement la plus importante force socio-économique du Maroc.

Agriculture pluviale et céréaliculture.

L'agriculture marocaine couvre 26,3 millions d'hectares et 37 % du sol national, abandonnant le reste au désert ou à la haute montagne. Les 9,3 millions d'hectares de terres cultivables, 13 % du territoire, forment la zone hospitalière du pays et abritent la presque totalité de sa population de 27 millions en 1996, distribués en ruraux : 13 millions (48%) et citadins : 14 millions (52%). A signaler l'aire cultivable, portée de 8 à 9,3 millions d'hectares en une décennie (1984-94) grâce à l'épierrage effectué sous la conduite de la Promotion Nationale

En majorité, l'agriculture marocaine subit encore la pratique traditionnelle ; or, c'est à elle qu'incombe, en grande partie, la production céréalière du périmètre national, emblavé sur une aire de 5 millions d'hectares en année à pluviométrie normale, mais oscillant entre 3 et 6 millions d'hectares suivant les aléas climatiques.

Type d'agriculture	energie	exploitants		aire agricultivee (ha)		dotation (ha/ pers)
			%		%	
1 traditionnel	homme	465 000	31	210 000	3	0 45
2 evolue	animal	765 000	51	3 630 000	50	4 75
3 modernite	animal + tracteur	170 000	12	2 090 000	29	12 3
4 moderne	tracteur	80 000	6	1 300 000	18	16 7
5 automation	centre pivot	-		-		
		1 480 000		7 230 000		

L'agriculteur de 1974 apparaît traditionnel dans sa grande majorité (94%), à des nuances près, mais fort disposé à l'évolution, voire même tenté par la modernisation. Il va du traditionnel authentique avec araire au type moderne disposant de tout l'équipement mécanisé en passant par le type évolué, propriétaire de la charrue et de l'animal et par le type modernisé, louant le tracteur et empruntant la batteuse. L'automation apparaîtra plus tard.

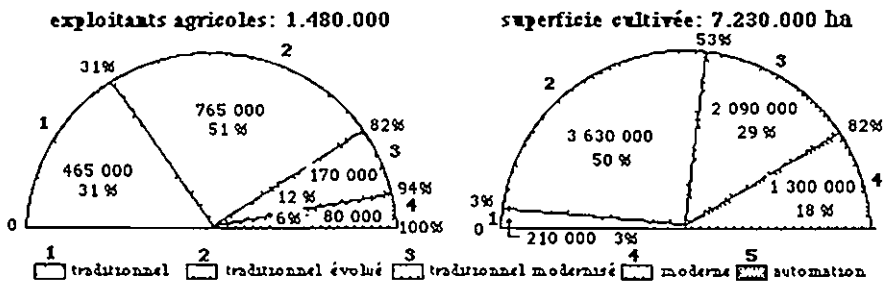

Fig 2 Situation 1974 de l'agriculteur et de l'agriculture

L'automation fait son entrée au Maroc par la voie royale en 1980 avec le centre-pivot dans le champs, le goutte-à-goutte dans le verger et la serre informatisée et chauffée naturellement par l'eau thermale. En 1982, le centre-pivot arrive chez le paysan du bour qui voit passer sa production céréalière de 0,5 à 5 tonnes/hectare (5-50 quintaux/ha); comme le centre-pivot embrasse une aire de 50 hectares d'un seul tenant, ce paysan doté d'une parcelle de 0, 5 à 5 ha a du s'associer en coopérative, mode de remembrement tacite et difficile à négocier; d'autre part, il reçoit d'emblée l'eau par sondage et la mécanisation complète de l'agriculture. De ce temps-là, l'agriculteur marocain se trouve écartelé, symboliquement, entre l'araire et le centre-pivot, le passé du pain quotidien et l'avenir de la productivité, l'économie de subsistance et l'économie de marché. Il trouve si difficilement sa place dans cet éventail trop largement ouvert qu'il va parfois

1 il parait prevut pour 1997
2 Centre Royal de Teledetection Spaciale (CRTS)

D'après la statistique nationale, la production céréalière moyenne du Maroc s'établit à 10,8 quintaux par hectare (1080 kg/ha) soit 3,89 millions de calories (Mcal) par hectare et par an; comme le besoin alimentaire d'un individu exige 0,876 Mcal/habitant/an à raison de 2400 calories/jour, l'aire requise pour nourrir un individu se calcule ainsi: 0,876 : 3,89 = 0,225 hectare ou 2 250 mètres-carré. Cet indicateur situe l'agriculture marocaine au voisinage de la tradition agricole d'antan et fort loin d'une agriculture régie par l'automation, telle que l'irrigation par centres-pivot.

Situation 1996 de l'agriculture et de l'agriculteur marocain.

Le Maroc dispose de ressources naturelles en terres et eau qui permettaient, jadis, la subsistance d'une population de 5 millions d'habitants environ, pratiquant l'agriculture traditionnelle; des aléas climatiques de grande sécheresse éliminaient, certaines années, 1 à 1,5 million d'habitants par la famine suivie d'épidémie meurtrière. Cette population, rurale à 90%, vécut jusqu'au 20e siècle d'une agriculture traditionnelle héritée des hispano-mauresques depuis le 12e siècle. Le pays jouit d'un climat très favorable à l'agriculture par son ensoleillement, mais sujet à une pluviométrie erratique et émaillée de sécheresses récurrentes; la pluie, concentrée en cinq mois, provoquait, autrefois, un écoulement considérable d'eau de crue perdue à la mer, en l'absence de barrages de retenue (barrages-réservoir). Bien aménagé et géré, ce potentiel hydrique de ruissellement, conforté par d'importantes ressources d'eau souterraine, assurerait la vie décente d'une nation de 30 millions d'habitants par l'irrigation des terres cultivables, soutenue par une politique hydro-agricole hardie. En cela, le 20e siècle opère son œuvre novatrice en vue d'un grand pays moderne et bien développé. Mais que dire de l'agriculteur marocain, responsable de la nutrition d'un peuple de 30 millions en l'an 2000 et de 50 millions en 2050, et donc contraint à une productivité croissante, c'est-à-dire à une modernisation rapide ?

Un seul recensement agricole, effectué en 1974 et pratiqué sous forme d'enquête permet de le classer entre tradition et automation, suivant le type d'agriculture pratiquée :

couronner le tout, l'agriculture prenait l'air: avions et hélicoptères sèment, épandent, traitent, sèchent, défeuillent. N'oublions ni les manipulations génétiques, ni la chimie agricole pour accroître la production, réduire les coûts, améliorer la qualité et la présentation. L'agro-météorologie par imagerie satellite, radar, télédétection et autres appareils fixe le rythme d'intervention de cette machinerie agricole. Plus encore, la climatologie apporte une découverte étonnante: la prévision du temps à trois mois d'anticipation avec une probabilité de 70%. Pour l'avenir, l'agriculture se propose de modifier et de maîtriser le sol, l'eau et l'air qui constituent l'environnement de la plante ; car, tandis que croît la demande de produits alimentaires végétaux, la disponibilité en sol cultivable diminue considérablement et a déjà atteint sa limite en Asie. Et, sans aller jusqu'à la science fiction, le jour n'est pas éloigné où l'agriculture se pratiquera dans des gratte-ciels par culture hydroponique, à raison d'un étage par spéculation et avec des garçons d'étages en guise d'agriculteurs. Déjà, dans sa modernité, l'environnement de la production animale se confine dans des bâtiments; la ferme animale devient une usine à volaille, à œufs, à lactation et à viande, avec alimentation automatique. Ainsi, en un siècle, la mécanisation et l'automation ont porté la production agricole à des sommets et des records effarants, au détriment de l'agriculteur, après une lutte homme-machine, retardatrice mais perdue. L'agriculteur marocain, immergé à son insu dans un contexte socio-économique international, pourrait-il faire autrement ?

A l'aube du 3e millénaire, l'agriculture se définit donc en terme de production et se classe par nation : l'aire agricole requise pour nourrir un individu par les céréales à raison de 2400 calories/jour, sert d'indicateur de classement de l'agriculture nationale qui s'ordonne, désormais, en divers types:

Agriculture nationale	Rendement		Equivalent calorifique	Aire requise pour nourrir un individu	
	(qx/ha)	(kg/ha)	(calories/ha)	(hectare/personne)	(m2/personne)
Inde	8.2	820	2 950 000	3.3000	3 000
Maroc (tradition)	10,8	1080	3 890 000	0,2250	2 250
Etats Unis	26,0	2600	9 360 000	0.0940	940
Japon	55,0	5500	19 800 000	0,0450	450
Maroc (automation)	60,0	6000	21 600 000	0.0400	400

qx =quintaux * 1 kg de cereales = 3600 calories

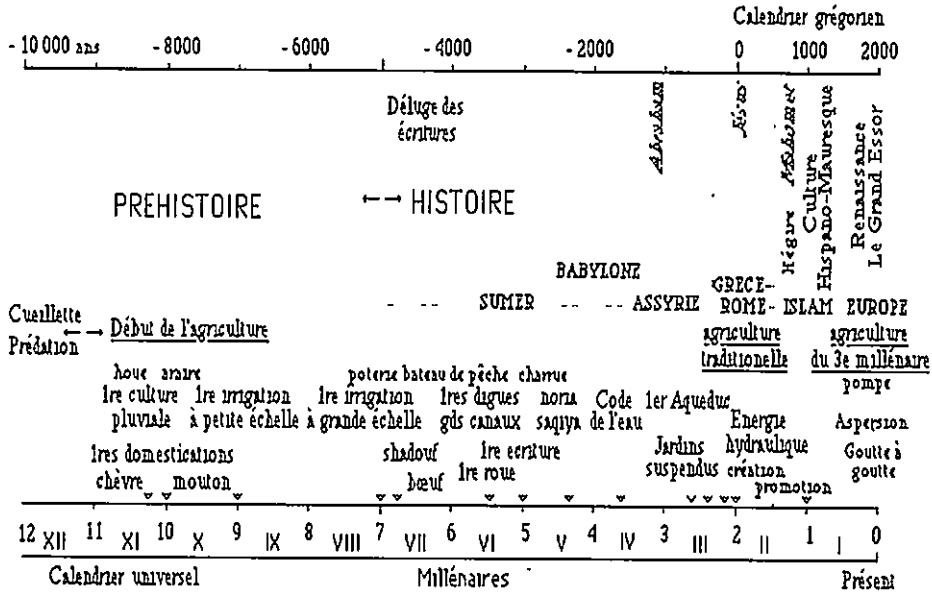

Fig 1 Les innovations hydro-agricoles de l'humanité

Les civilisations gréco-romaine, islamique et européenne héritèrent, l'une après l'autre, de cette agriculture traditionnelle. La civilisation islamique, présente durant sept siècles en Andalousie (8e-15e), la transmit à l'Europe ainsi qu'au Maghreb, et tout particulièrement au Maroc. De ce temps-là , l'agriculteur marocain détient sa tradition de l'agriculture et de l'irrigation, faite des techniques culturales et hydrauliques pratiquées par ses frères hispano-mauresques et retransmises immuablement jusqu'au début du 20e siècle. Il se contenta d'utiliser l'énergie humaine et les outils, l'énergie animale pour la traction de la charrue ou de l'araire et plus rarement pour l'élévation de l'eau d'irrigation par les machines les plus simples, delou et noria; car, là encore, l'agriculteur marocain préférait l'usage manuel du chadouf.

Vers l'agriculture du 3e millénaire

Au cours du 20e siècle, hors du Maroc, l'ingéniérie agricole visant à accroître la production face à l'explosion démographique. Les systèmes mécanisés de production de nourriture et de fibres tendaient vers les gros engins automoteurs; l'utilisation de l'énergie hydraulique sous pression permettait une machinerie complexe et très spécialisée, commandée par boutons; à cela s'ajoutait la plus haute technologie pour accroître la précision requise en agriculture : microprocesseurs, lasers, électronique. Pour

L'AGRICULTEUR MAROCAIN ENTRE TRADITION ET AUTOMATION

Robert Ambroggi

De la cueillette à l'agriculture traditionnelle

L'espèce humaine erra pendant trois millions d'années et émigra en quête de sa subsistance cueillie ou chassée jusqu'à occuper tous les continents de la planète, exploit unique dans l'histoire du règne animal. L'agriculture existe depuis dix mille ans seulement, quand la population terrestre, forte de vingt millions d'individus, eut épuisé les ressources naturelles d'alimentation. Alors, au sein des zones hospitalières formées par les grands bassins fluviaux sous climat chaud où il nomadisait encore, l'homme s'installa. Il découvrit, sur les collines environnantes, l'usage de la pluie pour faire germer le grain, et dans la plaine, l'eau d'irrigation et le profit à en tirer. Peu à peu, les travaux de l'agriculture transformaient le milieu naturel pour assurer la production des végétaux nécessaires à la subsistance de l'espèce humaine dont la population croissait en conséquence. En fait, cette croissance démographique devenait le mobile d'une production végétale contrainte à une constante progression par innovation technologique.

Une première compétitivité se manifesta entre la culture pluviale et la culture irriguée. En moins de deux millénaires, l'irrigation l'emporta et couvrit de vastes étendues, elle produisit en abondance des denrées et, plus encore, de la richesse; des empires se créèrent; la compétitivité s'accrût; elle suscita les innovations hydrauliques qui se multiplièrent en quelques millénaires. Si bien qu'en l'an zéro du calendrier grégorien, le monde rural, soit 90% de l'humanité, disposait des instruments, des graines céréalières, des systèmes d'irrigation, de l'énergie hydraulique, et des pratiques qui garantissaient sa subsistance et constitueraient l'agriculture traditionnelle jusqu'au 20e siècle.

Août-Septembre, Paris.

- Futuribles, 1996, n° 206, Février , Paris.
- Futuribles, 1995, Coût du travail et emploi : diagnostic et proposition, consensus et controverses, n° 197, Paris.
- Informations et commentaires, 1994, Repenser le travail, n° 87, Lyon.
- JACOT Henri et VILLELAL Marie-claire, 1994, Organisation, emploi, performance, XIIème congrès annuel de l'A.E.E.L.F., septembre, Paris.
- MAILLARD Didier, 1996, "croissance asiatique, miracle ou pas ?" analyses de la S.E.D.I.E.S., n° 109 Janvier, Paris
- MEDA Dominique, 1995, Travail, une valeur en voie de disparition, éd. aubier, Paris.
- FERRIER Jean-Claude, 1992, Décentralisation et changement des systèmes productifs locaux, Institut d'économie régionale, Toulouse.
- PUEL Hugues 1981, "Paradigme de l'emploi et représentation du travail", Revue Travail et Société, Paris.
- Problèmes économiques, 1996. Les nouvelles technologies de l'information et de la communication, risques et opportunités d'une économie de l'immatériel, n° 2464-2465, mars, la Documentation française, Paris
- Problèmes économiques, 1994, les problèmes de l'emploi dans les pays en voie de développement, n° 2361, février, la Documentation française, Paris.
- Problèmes économiques, 1994, Travail, formation, emploi, n° 2365, la Documentation française, Paris.
- RIFKIN Jeremy, 1995, The end of work, New York, Putman.
- SAUVY Alfred, 1982, la machine et le chômage, Hachette, Paris.
- SCHMID Günter, 1996, "le plein emploi est-il encore possible ?", Travail et emploi, n° 65, Paris
- TORDJMAN Jean Daniel 1991, "Comme le Phénix ", Politique industrielle, n 23, Paris

BIBLIOGRAPHIE

- Bureau International du travail, 1995, L'emploi dans le monde, Genève
- Commission des communautés européennes, 1993, croissance, compétitivité, emploi, les défis et les pistes pour entrer dans le XXIème siècle, Livre Blanc. Bruxelles.
- Centre des jeunes dirigeants, 1995, "Construire le travail demain", les éditions d'organisation, Paris.
- Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1992, l'emploi des jeunes en milieu rural, publications du CNJA, Rabat.
- Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1993 quelle éducation-formation, quel emploi pour le Maroc de demain ? Publications du CNJA, Rabat.
- Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1994, Jeunes et Création d'Entreprise, nouveaux enjeux, publication du CNJA, Rabat.
- Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1995, Partenariat International et création d'entreprise par les jeunes, publications du CNJA, Rabat.
- Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1996, région, Régionalisation et Emploi, publications du CNJA, Rabat.
- COURLET Claude et PECQUEUR Bernard, 1992, systèmes productifs localisés et industrialisation en France, Institut d'économie régional, Toulouse.
- DUFOURT Daniel, 1991, "Innovation technologique et structures d'organisation", ECT-URA 945-CNRS-Workings paper, université Lyon II.
- DE VILLE Philippe, 1995 "la compétitivité : concept, mesure, enjeux", Problèmes Economiques n° 2431, La Documentation française, Paris.
- Economie et humanisme, n° 336, février 1996, Lyon.
- FITOUSSI Jean-Paul, 1995, "compétitivité et cohésion sociale", Futuribles, Avril, Paris.
- FITOUSSI Jean-Paul, "l'Avenir du Travail", Revue-Esprit, n°

- une insertion par l'action socio-culturelle ;
- une insertion par l'auto-emploi au moyen de la création d'entreprises et d'un environnement macro-économique générateur d'activités nouvelles ;
- enfin une insertion décentralisée dans un cadre spatial et institutionnel où la région deviendrait le cadre le plus approprié pour de nouvelles politiques de croissance et de développement et pour de nouvelles solidarités sociales.

Ces nouvelles formes d'emploi s'inscrivent dans une approche intégrée, négociée et contractuelle où le dialogue et la concertation entre les partenaires économiques et sociaux constituent les principaux termes d'un nouveau contrat social et d'une nouvelle éthique du développement mise au service tout à la fois de l'emploi, de la compétitivité et de la cohésion sociale.

Dans cette optique, le progrès technique, qui est le ressort de la performance globale de l'entreprise et par extension du système productif, ne saurait remettre en cause les droits fondamentaux des collectifs de travail. Parallèlement, le respect des droits économiques et sociaux des partenaires sociaux devient le garant d'un environnement favorable à l'initiative, à la motivation et à la création de richesses nouvelles indispensables pour toute stratégie de solidarité sociale.

Le problème majeur qui se pose aujourd'hui à nos économies et à nos sociétés, n'est pas seulement de garantir un travail pour tous mais aussi et surtout de réunir les conditions d'une dynamisation des systèmes productifs nationaux et de produire des richesses quantitativement et qualitativement conformes aux nouveaux besoins sociaux. C'est ici que réside le véritable défi associé aux effets induits par le progrès technologique par rapport à un contexte impliquant le respect des droits fondamentaux de l'homme, notamment le droit à la citoyenneté, incorporant le droit au revenu, à la protection sociale, à la formation, etc.

Quelle que soit, cependant, la nature des modèles dans le monde et leur portée en matière de conciliation entre l'emploi, la compétitivité et la solidarité, on ne peut qu'observer que "le chômage se développe lorsqu'une société ne maîtrise plus son avenir (...) (et que) la façon dont une société perçoit son avenir est déterminante dans ce qu'il advient de l'investissement de l'emploi (et de la cohésion sociale)" (J. P. Fitoussi, 1995).

2- L'importance des stratégies diversifiées à objectifs multiples.

L'observation des politiques de croissance dans le monde révèle également qu'il n' y a pas de solution unique en matière de gestion de la relation emploi-compétitivité-solidarité. Il existerait plutôt des solutions différenciées liées aux capacités nationales d'innovation organisationnelle, institutionnelle, financière et technologique.

En effet, la tendance est de plus en plus vers la mise en place de stratégies à objectifs multiples combinant des politiques d'offre, de demande et de répartition. Aussi, le livre blanc retraçant les pistes du XXIème siècle pour l'Union européenne est-il axé sur la mise en oeuvre d'une économie à la fois saine, ouverte, décentralisée, compétitive, solidaire et privilégiant l'emploi (CCE, 1993). De même, dans le cadre de la priorité accordée à l'emploi, il est également suggéré une stratégie plurielle de promotion de l'éducation et de la formation, de la flexibilité, de l'initiative décentralisée, de la réduction du coût du travail peu qualifié, de la rénovation des politiques de l'emploi et de la satisfaction des nouveaux besoins de la collectivité (CCE, 1993).

Concernant le Maroc, la stratégie élaborée pour l'avenir est appelée à s'inscrire dans le cadre d'une approche mettant l'économique au service du social, le productif au service de la solidarité et la concertation au service de la modernisation des relations entre l'Etat et les composantes de la société civile et de la contractualisation des rapports entre les différents partenaires économiques et sociaux (CNJA, 1991-1996).

Une telle stratégie implique la promotion de nouvelles formes d'emploi correspondant à des modalités diversifiées d'insertion, notamment des jeunes, dans la vie active :

- une insertion par l'économique au moyen de l'amélioration de l'environnement productif tant en milieu rural qu'en milieu urbain ;
- une insertion par la formation :

hommes. Il a également tendance à devenir un phénomène durable et à se traduire, de ce fait, par le développement d'un chômage de longue durée. De fait, les statistiques récentes en France (*le Monde*, 26 mars 1996) montrent qu'à la fin du mois de décembre 1995, le nombre de chômeurs de moins de 25 ans s'est élevé à plus de 250000 personnes. En 1994, si en "Pologne 44% des chômeurs inscrits cherchaient du travail depuis plus d'un an, cette réalité concerne 50,6% du nombre total des chômeurs recensés en Hongrie en 1992" (BIT, 1995).

Par ailleurs, les données disponibles évaluent pour l'ensemble des pays du Sud un taux de chômage des jeunes de moins de 25 ans qui dépasserait les 30% (*Problèmes économiques*, 1994). Ce taux serait pour les pays de l'Union européenne le double de celui des adultes avec des niveaux différenciés selon les économies, moins de 10% pour l'Allemagne et le Luxembourg, de 20 à 30% pour la Grèce, l'Italie, l'Espagne et l'Irlande (CCE, 1993).

Cette nouvelle configuration que tend à prendre le chômage, un peu partout dans le monde, se traduit par la croissance des coûts de l'emploi et par la remise en cause des droits acquis. Elle annonce l'avènement d'une nouvelle génération de droits sociaux et incite à l'élaboration de stratégies appropriées de promotion de l'emploi et de solidarité.

III- LES PERSPECTIVES STRATEGIQUES : COMBINER EMPLOI, COMPETITIVITE ET SOLIDARITE

La réflexion sur les stratégies futures les plus à même de concilier l'emploi, la compétitivité et la solidarité semble s'acheminer vers deux directions :

1- La portée innovante des stratégies nationales.

L'observation des politiques de l'emploi dans le monde révèle qu'il n' y a pas aujourd'hui de solution universelle valable pour toutes les économies. Chaque pays, en fonction de ses réalités économiques, sociales et institutionnelles et compte tenu de ses traditions nationales en matière de régulation des relations professionnelles possède ses propres formes de gestion et droits sociaux des salariés d'un côté, entre recherche de la compétitivité et maintien de la cohésion sociale de l'autre.

Les mutations socio-institutionnelles que connaît actuellement le Maroc jointes à la nouvelle approche de l'entreprise augurent de la constitution d'un modèle appelé à être basé sur le contrat.

II- LES NOUVEAUX DEFIS DE L'EMPLOI ET LE DEVENIR DES DROITS ACQUIS

Compte tenu des nouvelles réalités des formes d'organisation des activités économiques, l'emploi commence à poser deux types de défis : un défi quantitatif et un défi qualitatif.

1- Le défi quantitatif de l'emploi.

Ce défi est mis en évidence par la croissance quantitative de la population active au regard des opportunités de création d'emploi par les systèmes productifs nationaux. Ce faisant, le chômage devient un phénomène quantitativement important et ce à l'échelle planétaire.

Ainsi, le taux de chômage est évalué à 11% de la population active dans l'Union européenne, 7% aux Etats-Unis, 2,5% au Japon, 10,2% au Canada (CCE, 1993) et de 15 à 20% en Afrique subsaharienne (BIT, 1995).

Ce défi quantitatif est appelé à s'aggraver en particulier dans les pays du Sud où on prévoit, pour 2015, une population active équivalente à environ 3 milliards de personnes. A cet horizon, "l'Afrique subsaharienne à elle seule fournira chaque année un contingent de travailleurs chercheurs d'emploi trois fois plus élevé que celui des pays membres de l'OCDE, de l'Europe de l'Est et de l'ex-Union soviétique réunis" (BIT, 1994).

En chine, on prévoit également, que d'ici l'an 2000, outre un exode rural de 120 millions de personnes par an, 44 millions de jeunes arriveront sur le marché du travail (*Futuribles* , 1996).

La question fondamentale qui se pose à ce niveau est qu'en perdant de son importance quantitative, le travail salarié tend à perdre sa fonction traditionnelle d'intégration sociale (J.P. Maréchal, 1996). Ce qui implique la recherche de nouvelles formes d'insertion des populations actives dans la vie économique et sociale et la définition de politique de croissance plus riche en emplois. Cette orientation est d'autant plus indispensable que l'emploi pose aujourd'hui également un défi d'ordre qualitatif.

2- Le défi qualitatif de l'emploi.

Ce défi est lié aux changements intervenus dans la nature du chômage. En effet, l'observation empirique de la réalité des marchés nationaux de travail révèle que le chômage tend à frapper de plus en plus les jeunes, notamment les jeunes diplômés et à se généraliser à d'autres catégories sociales, aux milieux urbains et relativement plus les femmes que les

productifs nationaux, elle-même liée à la montée des services aux entreprises à la recherche scientifique et technologique, à la maîtrise des coûts et à l'augmentation de la productivité.

Ce phénomène tend à produire deux séries d'effets. Une mutation au niveau des facteurs de compétitivité dont la forme d'expression la plus dominante est à la fois l'obsolescence rapide des savoir-faire et des technologies et la déstabilisation des droits acquis des collectifs de travail.

Obligeant les entreprises à ériger les innovations organisationnelles et technologiques en mode permanent de gestion de leurs activités, la mutation en cours contraint également les travailleurs actuels et les nouveaux demandeurs d'emploi à s'inscrire dans une nouvelle dynamique post-salariale. Celle-ci découle du principe selon lequel l'emploi salarié typique dans les secteurs public et privé ne correspondrait plus aux nouvelles réalités et contraintes des entreprises et des Etats. L'emploi typique se définirait (Hugues Puel, 1981) comme un emploi salarié, exercé sur la base d'un lien salarial ferme. Il s'agit d'un emploi stable permettant éventuellement une carrière, occupé à temps plein et à vie, procurant l'essentiel du revenu familial, relevant d'un seul employeur, s'effectuant sur un lieu de travail spécifique et effectué individuellement.

Cette forme d'emploi (J. Rikfin, 1995) ne représenterait plus que 2% d'ouvriers dans le monde à l'horizon 2025. "Jusqu'ici, on espérait que le secteur tertiaire créerait des emplois qui compenseraient ceux perdus dans l'industrie, mais maintenant la révolution technologique envahit aussi les services. L'argument selon lequel les nouvelles technologies créeraient de nouveaux types d'emploi n'est plus vrai".

De ce fait, le siècle prochain annoncerait vraisemblablement la fin du travail salarié typique au profit des nouvelles formes d'emploi tels que le travail indépendant, le travail à domicile, le travail intérimaire, le travail à durée déterminée, etc. Celles-ci renforceraient dans l'avenir des modes de gestion de l'emploi basés sur une mobilité sectorielle et géographique et sur ce que Günter Schmid appelle les emplois transitoires (G. Schmid, 1996).

Cette prospective suggère d'ores et déjà une évaluation des contours des nouveaux défis de l'emploi et une appréciation de ce que pourront et devront être demain des droits sociaux, notamment le droit au travail, au revenu et à la protection sociale, garants du droit à la citoyenneté

délocalisations qu'elle engendre, une telle réalité, bien qu'évoluant de façon différenciée, est en passe de devenir quasiment planétaire.

Selon les experts, ce nouveau rapport entre la production et le travail ne manquera pas de s'accentuer à mesure que la logique de la compétitivité pousse les entreprises et les nations à s'inscrire dans l'ère de l'automatisation, de la robotisation et de la mise au service de la production et des échanges, des technologies de l'information et de la communication.

L'évolution observée conduit à un contexte économique et social marqué, à l'échelle de l'économie mondiale, par deux paradoxes.

1- Production de richesses et création d'emplois :

Aujourd'hui, de plus en plus, la création d'activités et de richesses nouvelles s'opère sans création concomitante d'opportunités d'emplois. Une des conséquences de ce paradoxe est l'exacerbation des déséquilibres au niveau des marchés nationaux du travail et les difficultés croissantes, voire l'impossibilité de réalisation conjointe de la croissance et du plein emploi.

Si ce paradoxe touche indistinctement les économies du Nord et du Sud, bien qu'à des degrés divers selon les pays et les régions, il touche également indistinctement les industries traditionnelles (textile, sidérurgie, chimie, automobile) et les industries et services du futur (nouveaux matériaux, télécommunications, secteurs bancaires et des assurances).

"On croyait naguère que les licenciements étaient l'oeuvre (uniquement) des firmes mal gérées ou mal positionnées. Or, maintenant ils touchent même les branches les plus modernes. IBM a annoncé 85 000 suppressions entre 1991 et 1995, ATAC 83 000, WYNER 22000, HUGUES 21000, 9 ; GTE 17000, Eastam Kodak 14000, Bill South 20000, XEROX 10000, PACIFIC ALESIS 10000, IS West 9000" (Futuribles, 1996).

Ce faisant, la réalisation de niveaux élevés de performance économique s'opère aujourd'hui et paradoxalement dans le cadre de systèmes productifs de moins en moins créateurs d'emplois permanents et stables pour l'ensemble des populations en âge de travailler.

2- Vers de nouvelles formes d'emplois :

Nous assistons depuis le milieu des années 70 à une tendance au déclin de l'emploi salarié au profit de formes nouvelles d'emploi

Cette tendance est liée à la dématérialisation progressive des systèmes

composantes des collectivités nationales ; étant entendu que la nature et l'importance de ces besoins sont eux-mêmes tributaires du rythme de développement atteint par les économies et les sociétés concernées.

La présente contribution a pour objectif de proposer une série d'hypothèses de travail concernant les nouveaux paradigmes de l'emploi, du travail, de la technologie et de l'activité en relation avec la problématique de la globalisation, de la compétitivité et de la solidarité.

Enoncée dans leurs grandes lignes et en termes de tendance, elles doivent susciter, outre le débat théorique, un prolongement en termes de validation empirique et de confrontation avec la réalité mondiale et les multiples trajectoires nationales L'expérience du Maroc que tente de pointer l'interprétation adoptée dans ce travail semble, à bien des égards, pertinente et mérite, par conséquent, de faire l'objet d'études factuelles approfondies.

La réflexion suivante s'organise autour de trois axes :

- Les paradoxes de la relation emploi-compétitivité ;
- Les nouveaux défis de l'emploi et le devenir des droits acquis ;
- Les perspectives stratégiques : combiner emploi, compétitivité et solidarité.

I - LES PARADOXES DE LA RELATION EMPLOI-COMPETITIVITE

Nous assistons aujourd'hui à une véritable mutation des modèles d'organisation des activités économiques. Impulsée par la recherche d'une compétitivité toujours meilleure, cette mutation conduit à de profonds changements en termes de statut du travail dans la société et de son rôle dans le système productif.

En effet, la profusion d'un nombre conséquent d'innovations technologiques majeures, a tendance à sécréter des modèles de production créant des richesses de plus en plus importantes mais avec des quantités de travail de plus en plus limitées (CJD, 1995). A titre d'illustration, 25% du volume total de la production mondiale, correspondant à la production américaine, serait réalisé par 4% de la population mondiale (J. D. TORDJMAN, 1991).

Du fait de la globalisation des économies, des interdépendances et des

L'emploi constitue de nos jours l'un des défis majeurs des Etats-nations et des institutions internationales. Les réflexions et les actions qu'il suggère s'opèrent dans un contexte économique marqué par la compétition entre les entreprises et les nations et par des changements de plus en plus rapides et permanents des savoir-faire et des technologies. La conséquence la plus directe de cette réalité se traduit par une déstabilisation des droits acquis associée aux nouveaux modes d'organisation des activités économiques, aux nouvelles formes d'emplois et à la décomposition des systèmes publics de redistribution et de protection sociale. Plusieurs questions permettent de structurer la problématique que semble poser une telle logique.

- Dans quelle mesure la croissance actuelle du chômage peut-elle être corrélée aux mutations technologiques en cours ?
- Quels nouveaux types de droits économiques et sociaux promouvoir pour accompagner les impératifs de la modernisation des systèmes productifs nationaux et les exigences de la mondialisation des économies et des échanges ?

Autrement dit, quelle relation nouvelle établir entre les droits économiques de l'entreprise, liées aux objectifs de compétitivité et d'ouverture et les droits sociaux du citoyen, notamment le droit au travail et au revenu ?

- Enfin, quelle stratégie de l'emploi en particulier et de croissance-développement en général mettre en place pour concilier la construction d'une économie performante, créatrice de richesses nouvelles, et l'avènement d'une société solidaire, garantissant les droits fondamentaux de l'homme ?

L'enseignement tiré de l'expérience des politiques de croissance observées dans le monde révèle à ce sujet qu'il n' y a pas de solution unique au problème de la compétitivité et de l'emploi. Dès lors, il existerait des stratégies diversifiées combinant trois facteurs essentiels :

- des capacités nationales, régionales, voire locales, en matière d'innovation technologique et organisationnelles ;
- des facultés accrues d'expérimentation économique, sociale et institutionnelle ;
- enfin des possibilités d'exploration de nouveaux gisements d'emplois, conformes aux besoins spécifiques des différentes

EMPLOI, COMPETITIVITE ET SOLIDARITE : LE DEVENIR DES DROITS ACQUIS ?

Habib El-Malki

SOMMAIRE

I- Les Paradoxes de la relation emploi-compétitivité

1- Promotion de richesses et création d'emplois

2- Vers de nouvelles formes d'emplois

II- Les nouveaux défis de l'emploi et le devenir des droit acquis

1- Le défi quantitatif

2- Le défi qualitatif

III- Les perspectives stratégiques : combiner emploi, compétitivité et solidarité

1- La portée innovante des stratégies nationales

2- L'importance des stratégies diversifiées à objectifs multiples

Third, a leader must have today utmost physical and intellectual fitness in order not to be submerged by a situation in which the governing rules are increasing complexity and accelerating change.

Fourth, a leader has to be an example of moral integrity. In a world where everything changes, values have to be consistent. They provide the framework for credible decision-making and for trust.

Fifth, leaders have to have a strong sense of social responsibility. To serve the community is the most noble of all aims.

There are few leaders in the world today who correspond to all those criteria. Morocco is fortunate to have such a leader at her helm.

Moral considerations aside, there can be no sustainable growth without the public at large seeing itself as the major stakeholder in the successful functioning of the economy.

The globalization process is not a passing aberration. The revolution in information technologies, the emergence of new strategic centres of power such as East Asia, the addition of 2.5 billion people to the world market with the opening up and liberalization of previously closed societies and economies- all that makes it irreversible.

So as globalization goes on deploying its impact, innovative policies that help contain the mounting backlash against it are urgently needed..

True, some reactions reflect an entitlement culture, an impulse to protect acquired advantages or unthinking protest against change. But it would be dangerous to dismiss them as mere rearguard grumbling.

They can make the globalization process even more painful and more socially costly. And they can affect the new opportunities that the globalized economy offers.

Emerging economies are not only new competitors, they are already proving to be new markets and new sources of investment, as shown by recent major Asian investments in Europe. The revolution in the labour market in industrialized democracies, with the recourse to outsourcing, is spurring a new spirit of individual entrepreneurship. But no individual, corporation or country will be able to seize these new opportunities in a social vacuum.

Public opinion in the industrial democracies will no longer be satisfied with articles of faith about the virtues and future benefits of the global economy. It is pressing for action.

Lets now look at the leadership requirements. A real leader has many talents and capabilities, but in today's world there are five key dimensions which distinguish great leaders:

First, they have vision and the courage to be pathfinders in this fast changing world which we are entering.

Second, a leader must be a good communicator in the sense of a teacher who can create understanding for the need to move ahead even if this requires utmost flexibility and sometimes even the acceptance of pain.

First, it is becoming harder in the industrial democracies to ask the public to go through the pains and uncertainties of structural adjustment for the sake of benefits yet to come. Public opinion is on the defensive, increasingly anxious about the future. The social impact of these pressures is being felt at the very moment when economic activity has slowed markedly in most industrial democracies.

The second phenomenon is that globalization tends to delink the fate of the corporation from the fate of its employees. In the past, higher profits meant more job security and better wages. The way transnational corporations have to operate to compete in the global economy means that it is now routine to have corporations announce new profit increases along with a new wave of layoffs.

Some estimates put at 3 million the number of layoffs since the end of the 1980s in the United States, and more are expected. It is no consolation for a laid-off employee to hear analysts explain how the re-engineering of which he is a victim will help his former employer prosper.

For those who keep their jobs, the new sense of insecurity means the demise of corporate loyalty bonds. It is not yet clear that corporations have fully realized the consequences that this will have on their future performance.

All this confronts political and economic leaders with the challenge of demonstrating how the new global capitalism can function to the benefit of the majority and not only for corporate managers and investors.

But if the key issue today is to make apparent the social returns of global capitalism, we have to be equipped to reap these returns. This is where the critical question of setting national priorities comes to the fore.

The effort of focusing on training and education, on the constant overhauling of telecommunication and transportation infrastructures, on entrepreneur-incentive fiscal policies, on recalibrating social policies has to be a central part of a national competitiveness policy going beyond the traditional concept of economic policy.

Meanwhile, the globalized economy must not become synonymous with "free market on the rampage" a brakeless train wreaking havoc. The social responsibilities of corporations (and governments) remain as important as ever. What is on the agendas is the need to redefine and recalibrate them.

acceleration of technological changes, the rapid evolution of management and marketing requirements increase the pressure for structural and conceptual readjustments to a breaking point. This is multiplying the human and social costs of the globalization process to a level that tests the social fabric of the democracies in an unprecedented way.

What is striking is our inability, so far, to come up with coherent, effective and sustainable approaches not only to help people cope with these structural adjustments but also to convince them that change will lead to renewed prosperity.

- The globalization process is in essence a tremendous redistribution of economic power at the world level, which will increasingly translate into a redistribution of political power. By the end of this decade we will have fully entered the era of strategic economic parity among the United States, East Asia and Europe. Any change of this magnitude in the global balance of power is bound to have a profound destabilizing effect.

In the present phase, East Asia is a net beneficiary. Results for Europe look much less certain. The United States has recovered ground lost in the 1980s but at the cost of an actual decline in real wages.

- The globalization process challenges some familiar assumptions. Until now, for instance, it was conventional wisdom that technological change and increases in productivity would translate into more jobs, higher wages. But in the last few years technological changes have eliminated more jobs than they have created.

In the famous process of "creative destruction," only the "destruction" part seems to be operating for the time being. And the services sector is now hit with a vengeance. We have yet to see new job-multiplier activities emerge, as traditional ones are delocalized or streamlined

It becomes apparent that the head-on mega-competition that is part and parcel of globalization leads to winner-take-all situations; those who come out on top win big, and the losers lose even bigger. The gap between those able to ride the wave of globalization, especially because they are knowledge- and communication-oriented, and those left behind is getting wider at the national, corporate, and individual levels.

- Popular scepticism about the win-win effect of the global economy is compounded by two phenomena.

LEADERSHIP REQUIREMENTS FOR THE 21 ST CENTURY

Klaus Schwab

There are few moments in history where technological break-throughs led mankind to the brink of a "renaissance" or a situation of social and political breakdown. Such situations occurred after Gutenberg's invention of the printed press or, in the last century, with the invention of the machine.

Now, again, we are at such a point and the new challenge is the technology driven globalization.

For this reason, I would like to express my deep appreciation to our protector, His Majesty King Hassan II, for having had the wisdom of choosing for our deliberations the theme "Human rights and employment: competitivity and robotization". In the context of our theme, the most quoted word which I heard until now was actually "globalization". For this reason, in a first part of my speech, I will look at the implications of the globalization process for society and, in the second part, I will look at the leadership requirements for the 21st century, always against the backdrop of a globalizing world

Economic globalization has entered a critical phase A mounting backlash against its effects, especially in the industrial democracies, is threatening a very disruptive impact on economic activity and social stability in many countries

The mood in these democracies is one of helplessness and anxiety, which helps explain the rise of a new brand of populist politicians. This can easily turn into revolt , as December's unrest in France showed.

For basic elements have to be kept in mind.

- The lightning speed at which capital moves across borders, the

The revolution of Darwin restored man to the centre of nature. In allowing him to free himself from anthropocentrism, it gave rise to the third paradigm.

The revolution of systems has succeeded in reintegrating knowledge into a coherent whole. It has restored mankind to his place and his role in the universe. It symbolises today the fourth paradigm.

The fifth paradigm is about to be born.

United States. President Clinton's policy of establishing an electronic commerce environment for the Federal Government is not so far matched by any other government and, although there have been many general pronouncements in favour of Electronic Data Interchange as a concept, these well-intentioned words have not been followed by any significant use of information technology as a tool of government.

It has been said that, in politics, as in industrial management, there are two categories of executive - the doorkeeper and the pathfinder. The instinctive reaction of the doorkeeper is to regard fundamental change as a threat. He sees it as his sacred duty to preserve the status quo. To be a pathfinder requires something more - it requires a readiness to take risks in embracing and managing fundamental change.

We are not prepared for such change. Confronted by its complexity, our reasoning remains analytical, our vision of the world inflexible, our knowledge encyclopaedic. We continue to extrapolate in linear fashion from past experience, although the developments through which we are living are not linear, but exponential and in constant acceleration. Politicians, economists, planners and organisers approach these complicated situations and organizations with intellectual methods inspired by those of the 19th Century, relevant to linear and homogeneous development, to a stable world in which the same causes give rise to the same effects. The process, networks and systems become enmeshed in an extricable tangle. We need, therefore, new tools and new modes of thought in order to address developments in which we are the main actors. We must take a step back and lift ourselves up so that we can see more clearly, understand better and therefore act more intelligently.

It is appropriate to conclude, as I began, with a reference to Joel de Rosnay's work on symbiotic man and the information revolution. In his conclusion, he describes four "paradigms", or examples, of revolutionary change.

The revolution of Copernicus allowed man to escape from the geocentricism in which he had been enclosed. Man was no longer the centre of the world. Thus was born the first paradigm.

The revolution of Descartes made the universe accessible to the power of reason. The power of analysis and logical thought made man the master of science and technology, the architect of an emerging world It was to constitute the second paradigm.

societies, unless they understand and apply its principles.

This will be of special importance in the market for information systems, which is enormous. Just to take one example - in India, with a population of 900 millions today and probably well over a billion in the first quarter of the next century, the percentage of the population using information technology is likely to rise from 2% to 10% in the same time-frame. In other words, in that one market alone, some 80 million people will come on to the minor roads leading to "the information superhighway". This is only one of the many aspects of any vision, however speculative, of the technological future.

Much of this is, of course, outside the scope of political governance. It will be a matter for industrial and business management and ultimately for the millions of individuals who will have to make their own decisions about how to adopt and utilise the new interconnecting and interactive technologies which make up the information superhighway.

In this context, it is important to recognise that the information revolution is now moving from its computation phase into its communication phase. Computers have now developed from the original mainframe, which sometimes occupied the whole of a building, first of all to the desktop, then to the lap-top, then to the wrist watch and more recently to the "intelligent" microchip. The application of this technology to communications, through mobile telephones, digital processing and satellite transmission, is likely to have a more direct and dramatic impact on peoples' lives than the 'number-crunching' of the most sophisticated computer.

As was pointed out at a recent American conference on Democracy in the Information Age, this fusion of information and communications leads to the real danger that a new business and cultural élite will emerge composed of technologically-literate people with access to the new information networks and the ability to exploit them. Already in the United States there are apocalyptic warnings of the social perils of creating a new information underclass. The currently familiar division of the world's population into the economic "rich and poor" will be aggravated by the emergence of the "information rich" and "the information poor". It is an imperative obligation of political leadership to ensure that this dangerous schism is not allowed to happen - the information society must be the inheritance of all mankind

A full understanding of the political and social implications of the new industrial revolution does not seem yet to have spread very far outside the

being, which he calls the Cybion, the ultimate stage in the evolution of life on earth. He brings to his analysis a unified approach to knowledge combining physical and human sciences and a vision which is at once realistic and optimistic about the future of man.

Now, it is not necessary to accept Joel de Rosnay's thesis in its entirety to recognise that we are passing through a period of radical change in the development of the human condition, brought about by the exponential advances in physical and biological science over the last thirty years.

We have, of course, lived through periods of dramatic change before - the agricultural revolution and the industrial revolution are just two examples; but the revolution of information and communication which will dominate the next twenty years and more is of a different kind It will lead to an increase in the complexity of society which will be beyond the scope of our traditional methods of thought, analysis and action.

The first industrial revolution and the consequential changes which it has brought about in the twentieth century, were relatively gradual and incremental in their commercial and sociological impact. The new information revolution is of such radical transformation and accelerating pace that it is not too extreme to say that technological change is now progressing so rapidly that the challenge of the 21st century will be for humanity to adapt to it Or, as a recent editorial in the British magazine "The Economist" commented

"The next limiting factor is not going to be the ability to imagine the future, or to invent it; many people think they can imagine only too well. It is their willingness to embrace it which will matter most."

The management of change of this dimension is a political challenge of the highest order. It is not a matter of applying a series of remedies and improvements to existing methods and cultures It is a matter of questioning and possibly discarding many of the assumptions on which we have hitherto conducted our businesses, our industries, our economies - indeed, the greater part of our lives.

One important aspect of this is that the information revolution is becoming an essential instrument of international commerce. It is not too extreme to say that, in the 21st century, it will be difficult, if not impossible, for any country in the world to engage in serious technological commerce with the United States, Europe, Japan or any of the other advanced industrial

THE FUTURE SYMBIOSIS BETWEEN MAN AND MACHINE

Lord Chalfont

The English eighteenth century writer Samuel Johnson once said that he was prepared to enter into a serious discussion with anyone "provided that he will first define his terms." In that spirit, I should begin this paper with an explanation of its title "The Future Symbiosis Between Man and Machine". Symbiosis, originally a biological term, signifies the association of two different organisms which live attached to each other and which contribute to each other's support. My proposition is that the revolution which is currently taking place in such disciplines as mechanical science, biotechnology and information technology, will inevitably lead to such a symbiosis between man and his machines. This is, indeed, the theme of a recent work by a French scientist, Joël de Rosnay, entitled "L'homme Symbiotique", and in preparing this paper I have drawn substantially on his researches, which give us a glimpse of the third millennium which shows how much, and yet how little, the pursuit of happiness and knowledge has changed since Samuel Johnson concluded, somewhat pessimistically, over two hundred years ago, that "human life is everywhere a state in which much is to be endured and little to be enjoyed".

Joël de Rosnay's essay in futurology suggests that the man of the future will not be a bionic man or superman, nor will he be a robot. He will certainly have much to endure, but possibly also much to enjoy. Symbiotic man is envisaged as a creature of flesh and blood locked into an intimate symbiosis with a global organism which he will have been instrumental in creating. There will, in effect, be a macro-organism formed by bringing together man, his machines, and the great networks of communication.

In the course of his fascinating excursion into the future, Joël de Rosnay describes the revolution in mechanical science, biotechnology and information technology which will lead to the emergence of a new collective

l'ordre économique mondial dominant ?

Pour éviter que ne soient bafoués les droits de l'homme par le pouvoir économique, l'éducation est à privilégier contre vents et marées. Les entreprises et la société civile doivent y participer.

Car c'est bien parce qu'un peuple est éduqué, qu'il peut avoir accès au savoir et à la réflexion, qu'il peut en conséquence avancer dans la voie du développement.

Le Royaume du Maroc dispose d'atouts multiples pour réussir dans cette construction continue du progrès social.

Sous la Conduite Eclairée de notre Souverain, le pays met tout en oeuvre pour inscrire son développement dans la recherche du progrès technique et du bien-être de ses habitants.

L'automatisation est certes une composante universelle du progrès technique ; mais, le génie marocain devra mobiliser toutes les énergies actuelles et potentielles pour relever le défi social que l'automatisation génère en intégrant l'ensemble dans une voie originale, tenant compte de nos spécificités et dans le respect des valeurs culturelles de notre pays.

NOTES

(1) Benjamin Coriat, L'atelier et le robot, Christian Bourgois Editeur, 1990

(2) Richard D'Aveni, Hypercompétition, Vuibert, 1994

(3) François Chesnais, La mondialisation du capital, Syros, 1994

(4) Yves Lastargue Robotisés, rebelles, rejetés, Les éditions de l'Atelier, Paris 1993

(5) Ainsi, Monsieur Schwab affirmait au sommet de Davos que les entreprises et elles seules ont une responsabilité directe pour contribuer à la stabilité globale du système

(6) President d'Asea Brown Boveri

d'exportateur nous confronte quotidiennement à la compétitivité Ce qui nous oblige en permanence à nous adapter à notre environnement et à anticiper les évolutions technologiques et à accompagner notre personnel dans ce sens C'est ainsi que nous renforçons actuellement l'implantation de la démarche Qualité dans notre Groupe. Une Direction de la Qualité y a été créée en 1995 pour capitaliser les acquis et développer de nouvelles voies de progrès économique et social.

Les voies du progrès technologique, économique et social au Maroc.

Les nouveaux leviers de la croissance passent par un système éducatif de qualité. Le Maroc a besoin d'un système éducatif présentant des standards d'excellence internationaux, afin de maîtriser sans dépendance, les nouvelles technologies et occuper une place de choix dans le concert de la mondialisation Il y travaille

L'essaimage industriel et la constitution de réseaux de PME permettraient d'accélérer les processus d'apprentissage. Les grands groupes pourraient contribuer à la création de systèmes incitatifs dans ce sens. Par ce biais, nous pourrions aider à former les PME à de nouvelles compétences technologiques et de gestion

Il nous faut être un acteur à part entière du Cyberespace. Le Maroc est en train de se brancher sur Internet Il doit redoubler d'efforts pour participer davantage au flux d'information global, pour être dans l'économie mondiale et non pas en dehors

CONCLUSION

Je dirai que nous sommes entrés dans un monde radicalement différent de celui que nous avons connu. Il nous faut changer et aller à pas de géant vers l'apprentissage et l'investissement dans les nouvelles technologies. C'est le prix à payer pour devenir compétitifs et assurer notre survie. Je pense profondément que nous sommes à même d'opérer ce changement tout en respectant les droits de l'homme.

A ce propos, je m'interroge sur le risque que la compétitivité peut opposer aux droits, les "devoirs" des individus (devoirs de se former, de défendre la productivité, de conquérir voire de créer son emploi, ...). Cette compétition ne fait-elle pas dépendre la garantie des droits individuels, tels qu'inscrits désormais dans la Constitution Marocaine, du respect des droits de la rentabilité économique Cette dépendance ne risque-t-elle pas de faire disparaître les libertés individuelles dans un devoir général de soumission à

que LU à Nantes qui construisit un site ultra moderne sans associer les ouvriers. L'entreprise alla trop loin dans l'automatisation, transformant ses opérateurs en "presse-boutons", alors qu'ils étaient dans la vieille usine les maîtres de leurs *process*. Un malaise social paralysa la vie de l'usine au point de devoir revoir le système de production. Nous devons donc nous méfier d'ingénieries trop brutales. Nos ouvriers et agents de maîtrise doivent être associés aux évolutions technologiques, afin qu'ils se les approprient en pleine connaissance de cause.

L'exemple de l'Office Chérifien des Phosphates dans ce domaine

L'Office Chérifien des Phosphates est une industrie de process et non une industrie de série. Son activité évolue de l'extraction dans des mines souterraines ou à ciel ouvert vers l'industrie chimique. C'est dire que la mécanisation a fait son entrée sur nos sites d'exploitation. Par exemple, le Centre d'extraction souterraine de Youssoufia a vu sa production mécanisée évoluer de 8% de sa production totale en 1965 à 90 % en 1995.

L'Office Chérifien des Phosphates a une politique sociale permanente. L'introduction de la mécanisation a toujours protégé l'emploi. Par exemple, au Centre de Youssoufia, la mécanisation a permis d'augmenter les réserves exploitables localement, assurant ainsi la pérennité de l'activité phosphatière dans cette région. En effet, la quasi totalité du phosphate extrait actuellement à Youssoufia est située sous la nappe phréatique. Sans la mécanisation, ce phosphate ne serait pas valorisé et le Centre de Youssoufia n'aurait plus d'activité phosphatière aujourd'hui.

L'Office Chérifien des Phosphates possède également une culture où la formation est une tradition. Les stratégies "ressources humaines", notamment celle touchant aux compétences des opérateurs sont de ce point de vue particulièrement développées. En 1958, nous avons ouvert notre premier centre de formation professionnelle, en 1981, nous avons introduit l'approche Formation-Action et le concept Client-fournisseur, en 1986 les Cercles de qualité, en 1989 l'Approche Qualité Totale Chaque année, nous dépensons entre 3 à 4 % de la masse salariale en formation. Ces efforts permettent le perfectionnement du personnel et son redéploiement en fonction des environnements nouveaux créés par l'automatisation de secteurs d'activités donnés.

De même, l'Office Chérifien des Phosphates poursuit une politique économique de compétitivité. Nous avons bien comme stratégie pour notre Groupe, leader mondial dans son activité, qu'il le reste. Notre vocation

industriels et tertiaires. Les automates programmables y sont présents, y compris dans le secteur textile. Nos PME sont désormais capables d'obtenir des contrats de sous-traitance dans la haute technologie. Des exemples particulièrement encourageants existent au sein de quelques entreprises pionnières au Maroc dans les filières du textile, dans l'électronique et dans le Télétravail.

Ces exemples montrent que notre pays fait des avancées réussies dans la voie de l'automatisation et de la compétitivité.

Cependant, notre engagement dans la voie de l'automatisation doit se faire avec clairvoyance

Il n'y a pas d'unicité de réponses aux multiples questions que nous nous posons. S'il est vrai que le Maroc ne pourra être considéré comme un grand pays économique tant qu'il enregistrera des écarts technologiques importants avec les pays émergents d'Asie, les problèmes liés à son système éducatif, à la nature de ses productions et de ses marchés domestiques, l'obligent à agir avec discernement.

- L'automatisation ne doit être favorisée que dans les secteurs où les besoins le nécessitent, comme ceux de la haute technologie où il existe des opérations ne pouvant être réalisées par l'homme, ceux où le retour sur investissement est nettement profitable, ceux où la machine offre une réactivité plus forte sur les marchés.

- Pour les autres cas, les entreprises doivent être conscientes de leur responsabilité sociale et citoyenne Ceci appelle les grandes entreprises, mais aussi les PME dans la mesure de leurs moyens, à investir dans des stratégies de développement de leurs ressources humaines.

- A l'instar des entreprises américaines, les grandes entreprises marocaines doivent mettre en oeuvre des stratégies de substitution éducative permettant à terme de conduire les employés non qualifiés vers une qualification incontournable pour implanter progressivement les nouvelles technologies dans le pays

Comme l'automatisation requiert une ressource humaine qualifiée, Il serait souhaitable de former les hommes avant de réaliser les investissements. De même, l'automatisation ne peut être réussie que si elle est conçue en liaison avec les utilisateurs. Sur ce dernier aspect, nous pourrions mettre à profit les leçons tirées des expériences menées par d'autres opérateurs tels

LE MAROC, UN PAYS A LA CROISEE DES CHEMINS DE LA MODERNITE, DE LA CROISSANCE ECONOMIQUE ET DE LA PAIX SOCIALE

Un pays résolument tourné vers l'avenir et vers le monde.

Le Maroc, qualifié en janvier dernier de pays émergent par le Directeur Général du FMI, M Michel Camdessus, a effectivement enregistré un certain nombre de progrès majeurs

* En adhérant au GATT en 1987, le pays s'est engagé à rendre sa réglementation conforme au cadre commercial international.

* En participant à Marrakech en 1994, à la création de la nouvelle Organisation Mondiale du Commerce, le Maroc a marqué sa volonté d'aller au-delà de ses liens commerciaux traditionnels et de diversifier ses marchés à l'exportation.

* En adhérant à la Déclaration euro-méditerranéenne de novembre 1995 à Barcelone, le Maroc a scellé son orientation économique.

* En concluant en février 1996 un nouvel accord de partenariat avec l'Union Européenne dans le contexte du libre-échange, les Marocains ont inauguré une vaste opération de mise à niveau pour s'inscrire pleinement dans une économie compétitive.

Tous ces accords sont encourageants ; mais autant nous offrent-ils des opportunités, autant exigent-ils de nos entreprises plus de compétitivité et de performances.

Une démographie qui oblige à la création accélérée d'emplois.

En effet, entre les secteurs de pointe et les zones rurales, la répartition de la population marocaine est large : la moitié est concentrée dans les zones urbaines et 70 % a moins de 30 ans. Nous voyons donc arriver chaque année sur le marché du travail une demande accrue d'emplois dépassant nos capacités normales de réponse. D'où l'importance de la croissance qui, non seulement génère des emplois, mais contribue à la stabilisation de la progression démographique.

L'automatisation peut être au service de la compétitivité marocaine .

Nous avons des atouts, sur lesquels nous devons absolument nous appuyer. Nous sommes capables de nous battre sur des créneaux à forte valeur ajoutée. La PAO et la CAO sont développées dans les secteurs

du G7 se sont emparés du problème social

Ainsi, en février dernier, les grands décideurs à l'échelle mondiale, réunis à Davos, ont été convaincus de l'irréversibilité et des bienfaits de la mondialisation dus aux innovations technologiques, à la stabilité des prix, au développement des échanges et aux flux de capitaux qui irradient l'ensemble de la planète. Mais, ils sont restés dans leur majorité insensibles au déficit social de la mondialisation. Hormis MM.Klaus Schwab[5] et Percy Barnevik [6] qui estiment que les entreprises ont un rôle à jouer pour relever les défis, les autres considèrent que le marché suffira à régler tous les problèmes en écartant ceux qui sont incapables de s'adapter Ce libéralisme excessif présente le double risque de marginaliser certains pays, dont la plupart des pays d'Afrique. Le sommet s'est achevé sur la proposition de faire de la formation et l'éducation des armes pour lutter contre la pauvreté et l'exclusion

Parallèlement, le 1er avril dernier, au G7 social à Lille, le Président de la République Française devant les Ministres du Travail des sept pays les plus industrialisés, déclarait qu'il était nécessaire de rechercher ensemble une autre voie entre la précarité et le chômage, appelant à de nouvelles formes d'organisation du travail afin de rendre la croissance plus riche en emplois.

De ces sommets qui marquent le retour du social sur la scène mondiale, nous pouvons espérer que des mécanismes seront inventés pour permettre un dialogue social global et éviter toute perturbation pouvant entraver la réussite économique Toutefois, faire porter à la formation et à l'éducation, même si elles sont pourtant essentielles, la responsabilité d'un développement juste et équitable me paraît être une voie étroite et largement insuffisante.

Concilier la mondialisation et la cohésion sociale, l'innovation technologique et les droits de l'homme est un souci qui ne doit pas cesser d'habiter l'esprit des dirigeants politiques et économiques

Dans les sociétés en développement comme dans les sociétés développées qui ne peuvent intégrer un "quart-monde" démuni, il nous reste beaucoup à faire afin que les droits ne soient pas seulement l'objet d'un débat intellectuel. C'est dans cette voie que nous travaillons avec conviction au Maroc

de penser que pour être compétitives les entreprises doivent viser systématiquent une réduction des emplois. On ne doit pas oublier qu'elles en créent aussi beaucoup, en actionnant d'autres leviers que celui des coûts pour affronter la concurrence. Elles agissent sur d'autres éléments dynamiques telles que les compétitivités par la qualité, par les services, par le temps, par les savoir-faire, par les capacités de gestion financière. Affirmer que le travail n'est pas une denrée finie participe de l'invitation à innover sur ce terrain beaucoup plus que nous ne l'avons fait jusqu'à présent, afin que le droit au travail ne soit pas qu'un idéal.

Le droit au travail n'est pas un droit positif

Existe-t-il une relation directe entre les nouvelles technologies, l'emploi et les droits de l'homme ? Tout d'abord, il n'existe pas de définition parfaite des droits de l'homme. Ils sont des droits subjectifs qui traduisent, dans l'ordre juridique, les principes naturels de justice qui fondent la dignité de la personne humaine.

Les droits économiques, dont le droit au travail et le droit à un niveau de vie décent, sont bien des droits subjectifs et non des droits positifs permettant d'actionner la justice.

Alors, le débat mérite d'être ouvert afin d'identifier ce qu'évoque la "dignité" dans le rapport de l'homme à l'automatisation et aux nouvelles technologies. Est-ce dire qu'il faille le sortir d'une condition d'asservissement à une machine quelle que soit la nature de cette dernière ou au contraire le seconder par des automatismes dans des tâches sans valeur ajoutée ? Est-ce lui assurer un meilleur salaire au regard de la pénibilité de sa tâche ou lui donner plus de temps libre ? Est-ce lui donner la possibilité d'acquérir chaque jour des connaissances nouvelles pour mieux dominer les nouvelles technologies ou lui offrir des conditions d'épanouissement professionnel ? Ou bien, la problèmatique est-elle ailleurs ?

Mais ouvrir le débat est insuffisant. Il nous faut encore avancer vers une quête vertueuse permettant d'agir dans la bonne direction. Ainsi que le dit Sa Majesté le Roi HASSAN II, si les droits de l'homme se mesurent à la vertu civique et à la citoyenneté, ce doit être une recherche et une quête de tous les jours.

C'est bien parce que les Etats-Nations n'ont pas intégré ces droits idéaux dans leurs droits traditionnels, et qu'en conséquence des menaces se précisent pour l'ordre mondial, que les sommets de Copenhague, de Davos et

gérer que les incidents et les pannes. Il se sent dépossédé de la maîtrise directe d'un métier

Elles rendent vite les connaissances obsolètes. Si les nouvelles technologies nous font entrer dans l'économie de la connaissance, elles nous plongent également dans un univers de volatilité des savoirs, ce qui peut engendrer de fortes démotivations.

Dialectique de l'emploi et de l'innovation

De la longue bataille entre l'homme et la machine, il reste quelque chose de non dominé, paraissant toujours restreindre la liberté de l'être humain et même l'exclure du monde du travail. L'analyse ne doit pourtant pas être si pessimiste et si radicale.

En effet, les innovations technologiques devraient nous promettre une phase de croissance longue. C'est l'avis du Secrétaire Général de l'OCDE formulé lors de la réunion du G7 à Lille.

L'objectif du tout-automatisation est aujourd'hui moins virulent. Les industriels se sont rendus compte que l'abus de la technologie pouvait être dangereux pour leurs entreprises. Il semblerait qu'il y ait moins d'acharnement technologique depuis le début des années 90 et un peu plus d'interrogation sur l'utilité sociale des technologies.

Ainsi, par exemple, il est apparu aux ingénieurs de chez Renault que l'automatisation à 82 % de la Twingo coûtait moins cher et était plus rentable que l'automatisation à 98 % de la Clio[4]

Les nouvelles technologies sont malgré tout un creuset de création d'emplois. Toujours selon l'OCDE, les entreprises de haute technologie sont celles qui ont connu la plus forte croissance de l'activité et de l'emploi. L'ère du multimédia par exemple va nous faire entrer dans un monde nouveau qui représente un marché de plusieurs milliards de dollars et une source importante de création d'emplois (par exemple : à l'aube du siècle prochain, 60 % des emplois dans les pays industrialisés seront créés dans les industries de la technologie de l'information : télécommunication, informatique ...). Encore faudra-t-il que le coût des infrastructures soit réduit et que la diffusion générale du savoir soit accélérée.

Nous avons aussi à considérer que le travail n'est pas une denrée finie. Il nous est difficile d'imaginer l'appellation et la nature précise des métiers de demain, mais il nous est moins difficile de dire qu'ils existeront. Il faut cesser

d'une misère sordide et permanente.

Elles contribuent à une meilleure qualité de vie, en supprimant des tâches fatigantes ou dangereuses ...en permettant une réduction du temps de travail. N'est-ce pas là une des avancées remarquables dans l'application des principes des droits de l'homme?

Elles obligent l'homme à se perfectionner. Au fur et à mesure que l'automatisation se développe, elle implique un besoin sans cesse renouvelé d'acquérir les compétences *ad hoc*, de se perfectionner mais aussi de devenir polyvalent, ce qui paraît un avantage intellectuel et pratique favorisant la mobilité. Elle tire vers le haut les populations n'ayant pas eu la chance de bénéficier d'une scolarité poussée.

Mais, les nouvelles technologies peuvent paradoxalement paraître comme une malédiction pour l'homme

Elles le remplacent par la machine. Dans la quête d'obtention de gains de productivité et de qualité, l'économie libérale privilégie l'innovation technologique par rapport à l'innovation sociale. Vue localement, la modernisation des équipements entraîne une réduction du nombre des emplois.

Elles altèrent la corrélation entre investissement et emploi. L'accroissement des investissements ne se traduit plus nécessairement et dans les mêmes proportions par une progression de l'emploi.

Elles augmentent le chômage des catégories professionnelles les moins scolarisées. Les ouvriers spécialisés et les catégories à faible niveau de scolarisation initiale sont les victimes toutes désignées de ces modernisations. En effet, d'une part leurs tâches qui étaient répétitives et parcellisées sont celles qui sont le plus aisément robotisées et d'autre part, la faiblesse de leur niveau initial ne les rend pas aptes à aller vers des tâches de conduite des automatismes

Elles font croître le travail indirect. En effet, avec l'implantation des nouvelles technologies, l'ouvrier a de moins en moins l'occasion de conduire manuellement des outils et des *process*. Par conséquent, ceci diminue considérablement la quantité et l'importance stratégique de son travail. L'exemple caractéristique est celui du pilote d'un Airbus qui ne tient plus un manche pour diriger son appareil, mais dispose d'un tableau de bord sophistiqué devant lequel son action se résume à du contrôle et à de la gestion. L'homme se trouve confiné dans une situation de veille où il n'a à

souhaitaient fermer les frontières physiques de leurs pays, ils seraient technologiquement incapables d'opérer un contrôle sur l'immatériel et de réduire l'accès des infrastructures existantes. Cet état de fait pousse alors à tout mettre en oeuvre pour appliquer l'axiome selon lequel "plus le monde sera ouvert, plus la croissance sera élevée", axiome incomplet, car le monde est certes ouvert aux flux de capitaux et de biens marchands, mais ne l'est pas à tous les hommes de la planète.

L'escalade compétitive échappe aux Pouvoirs Publics

L'économique prime de plus en plus sur le politique. A cause des contraintes liées aux équilibres financiers et à la redynamisation de l'économie, les Etats se désengagent fortement des activités de production de biens et de services économiques. Ils se retrouvent dans un rôle de régulateur et d'encadrement de l'activité économique avec des marges de manoeuvre de plus en plus courtes. Un formidable pouvoir est ainsi pris par des entreprises multinationales capables de soutenir une concurrence menée simultanément sur leur propre marché, sur ceux de leurs rivaux et sur des marchés tiers.

Les nouvelles technologies élargissent le fossé entre les pays du Nord et les pays du Sud

Elles ne sont pas accessibles à tous et au même prix, et ne sont pas disponibles partout. Nous avons d'un côté une élite à accès au cybermonde et de l'autre une population fort nombreuse qui ne cesse chaque jour de lutter pour sa survie. Je ne parle ici que des technologies de l'information, mais il en est de même pour les technologies de production industrielle et tertiaire.

Plusieurs manifestations et rencontres internationales ont donné lieu à des réflexions diverses sur ces questions, notamment sur les limites d'une compétitivité excessive au détriment d'un développement social durable, réduisant les inégalités et favorisant la tolérance et le dialogue entre les cultures.

LES TECHNOLOGIES NOUVELLES ET LES DROITS DE L'HOMME

Les nouvelles technologies servent le progrès social.

Elles sont le moyen de sortir de la misère. C'est le point de vue notamment défendu par Alvin Toffler qui déjà en 1970 dans le *Choc de futur* dénonçait les inepties antitechnologiques et réclamait au contraire la promotion de développement technologique car il était le moyen de sortir

- la troisième présentera la situation du Maroc à la croisée des chemins de la modernité, de la croissance économique et de la paix sociale, un Maroc prêt à relever de nombreux défis.

LES NOUVELLES TECHNOLOGIES ET LA COMPETITIVITE DANS LE CONTEXTE DE LA MONDIALISATION

Les nouvelles technologies sont des atouts compétitifs indéniables

La robotisation et l'automatisation ont toujours visé à obtenir des avantages concurrentiels, notamment une diminution des coûts et une baisse des prix de vente.

Mais, la révolution technologique majeure est aujourd'hui celle de l'information. En effet, autour du microprocesseur et de l'ordinateur, à l'interface de l'électronique, de l'informatique et des télécommunications par câble et par satellite, une floraison d'objets techniques a envahi le monde matériel en tissant les réseaux de l'immatériel[1]. Elle fait émerger une civilisation de la communication et de l'information, le cybermonde, qui va révolutionner en profondeur les règles sociales, économiques et politiques.

Ces technologies de l'information augmentent indéniablement la productivité. En offrant plus de flexibilité dans les processus de production, une optimisation dans l'allocation des ressources, une délocalisation des tâches, une extension des réseaux de sous-traitance, enfin l'implantation du télétravail. La télématique fait faire de toute évidence des économies de main d'oeuvre et de capital.

Les nouvelles technologies nous ont fait également entrer dans une ère d'hypercompétition.

Finis les succès durables. A cause des moyens modernes de communication où tout va de plus en plus vite et loin, la compétitivité a cessé d'être un moyen pour devenir une fin[2]. Beaucoup s'accordent à dire qu'il en est fini des succès durables, que la longévité des produits est entamée,que tout avantage concurrentiel est condamné à se détériorer. Les entreprises s'affrontent à des niveaux de conflits toujours plus élevés, en développant de nouveaux savoir-faire et de nouveaux produits.

De même, les nouvelles technologies ont rendu la mondialisation irréversible. L'intégration mondiale révolutionnaire des flux d'information, des flux de capitaux et des flux technologiques[3] est selon les experts de caractère irréversible. Même si les chefs d'Etat et de Gouvernement

AUTOMATISATION, EMPLOI ET COMPETITIVITE

Mourad Chérif

En quoi l'avènement massif dans l'économie des nouvelles technologies, que sont les automatismes et l'informatique, et ce que les experts désignent comme la révolution digitale, aide-t-il un pays à être compétitif de manière durable tout en respectant les droits de l'homme et sans perturber sa paix sociale ?

Les pays riches sont confrontés à cette problématique, mais surtout les pays en voie de développement et les pays émergents pour lesquels, il ne s'agit pas de rester mais de devenir compétitifs.

Le Maroc est bien sûr concerné par cet équilibre entre l'économique et le social, notre pays qui a, dès son indépendance, opté pour le libéralisme économique, mais qui est aujourd'hui confronté à des défis en matière de création d'emplois, de démographie et de scolarisation, de croissance et d'équilibre budgétaire.

En tant que Directeur Général de l'Office Chérifien des Phosphates, première entreprise du pays et leader mondial dans son secteur, je voudrais témoigner devant vous du fait que la révolution technologique présente des répercussions sociales majeures, certes empreintes de risques et de difficultés, mais également de grandes opportunités de développement et de progrès.

Je me propose d'articuler mon propos autour de trois parties :

- la première traitera de la relation entre les nouvelles technologies et la compétitivité dans le contexte de la mondialisation,
- la seconde placera le problème des nouvelles technologies face aux droits de l'homme et au traitement politique qu'en font aujourd'hui les pays du G7,

(5) Daniel Cohen, "Les infortunes de la prospérité" - Paris, Editions Juilliard - 1994

(6) Jean Fourastié, "Le grand espoir du XXe siècle Progrès technique, progrès économique, progrès social" - Gallimard - 1963

(7) Goerges Papaconstantinou , l'observateur de l'OCDE n° 194 - juin -juillet 1995

(8) Georges Papaconstantinou , op cit

(9) Edmund Phelps, Professeur d'Economie a l'Université Colombia - Le Monde 12 mars 1996

(10) Jean Boissonnat - Le travail dans 20 ans - Editions Odile Jacob - Paris 1995

(11) JH Lorenzi, op cit

(12) Edition originale "The work of nations" - Alfred A Knopf - New York 1991

(13) Le Chômage paradoxal" Philippe d Iribarne - Pl F - Economie en liberté - 1990

des liaisons instantanées à l'autre bout du monde. C'est ainsi que la comptabilité de la compagnie aérienne Swissair est tenue à New Delhi et la centrale de réservation des places de la Lufthansa, aux Philippines. Le voilà, le plus prodigieux événement social qui accompagne la révolution informatique !

L'Asie qui se taille évidemment la part du lion dans cette nouvelle révolution. Mais les experts internationaux n'ont pas manqué de noter qu'en Afrique aussi des signes d'espoir se multiplient, au sud comme au nord. A cet égard, il n'est peut-être pas inutile de noter qu'il existe au Maroc une usine de fabrication de micro-processeurs qui est largement aussi compétitive que sa concurrente techniquement la plus proche et située . en Malaisie.

Certes, si optimiste que l'on puisse être en présence de ces immenses bouleversements, il serait bien imprudent d'imaginer qu'ils puissent recréer à l'échelle mondiale une économie sociale de marché par le simple jeu des forces en présence. La globalisation économique et financière, pour ne pas déboucher sur une économie anti-sociale de marché, devra être encadrée par un minimum de règles dont l'élaboration et l'application ont été confiées à la nouvelle Organisation Mondiale du Commerce. N'est-ce-pas ici le lieu pour rappeler que l'OMC, destinée à succéder au GATT, a été créée à la fin de 1994 par les accords de Marrakech qui ont conclu l'Uruguay Round et introduit, pour le XXIe siècle, la plus importante des réformes de l'organisation internationale depuis la création de l'organisation des Nations Unies au lendemain de la seconde guerre mondiale ?

NOTES

(1) Cette explosion est telle qu'elle rend difficile le choix du terme le plus général pour en englober les différents aspects. C'est donc non sans réserves que nous nous bornerons ci-dessous à parler de révolution informatique au sens le plus large en incluant notamment des techniques souvent associées telles que l'électronique, la télématique etc

(2) "Le choc du progrès technique" par Jean-Hervé Lorenzi, Professeur d'Economie à l'Université Paris-Dauphine et Jean Boules, Maître de conférence de Mathématiques Economiques à l'Université Paris-Nord. Economica - Paris 1995- 602 Pages

(3) Faute de pouvoir rappeler ici toute son oeuvre si féconde nous nous bornerons à citer son ouvrage le plus synthétique "la Machine et le Chômage", Paris - Dunod - 1980

(4) Editions Odile Jacob - Paris 1995

attaché que l'on soit -c'est mon cas- à la notion de salaire minimum, il convient de rappeler que celui-ci est aujourd'hui de 4,35 dollars aux USA contre 7,25 dollars en France. Mais surtout, les salaires américains ne supportent que très peu de charges sociales alors que celles-ci en viennent à doubler pour les entreprises le coût net du salaire reçu par leurs employés ! Il y a là, à l'évidence, un très puissant facteur d'arbitrage en faveur du capital contre le travail. A ces éléments matériels s'ajoute ce que le sociologue Philippe d'Iribarne a appelé "la logique de l'honneur"[13] qui fait que dans bien des cas, le travailleur licencié accepte de rester longtemps chômeur plutôt que de se contenter d'un emploi dévalorisant. On ne recrute pas les éboueurs parmi les ingénieurs licenciés ! Il y a, sur ce point, dans la plupart des sociétés européennes, un consensus implicite profond qui se traduit par exemple par le fait que le nombre des chômeurs est défini par celui des "demandes d'emploi non satisfaites" (DENS) plutôt que par la "population disponible à la recherche d'un emploi" (PDRE).

Tout cela n'a pas grand chose à voir avec la révolution informatique...

En revanche le plus puissant facteur de transformation du monde contemporain est celui qui associe la révolution informatique à la globalisation économique pour apporter la contribution la plus décisive à l'explication de l'émergence des nouveaux pays développés.

Avant 1980, le sort du Tiers Monde paraissait désespérant. La coupure économique Nord-Sud était considérée comme inéluctable. C'est alors que le rapport "Interfuturs" de l'OCDE, présidé par Jacques Lesourne, a permis de découvrir les prémices d'une ère nouvelle dans laquelle le taux de croissance du Tiers Monde atteindrait vers l'an 2000 le double de celui des pays développés. Ce rapport suscita beaucoup de scepticisme. On peut aujourd'hui mesurer sa remarquable clairvoyance.

Certes, la concurrence des pays émergents peut être considérée comme un facteur de chômage dans les pays plus âgés et plus riches ; mais on estime que cette incidence ne dépasse pas 10 % du total.

Et surtout, que cet arbre ne cache pas la forêt ! On a pu estimer qu'en une génération, approximativement de 1980 à 2010, l'essor des économies émergentes fera passer du sous-emploi à l'emploi environ 1 milliard de personnes sur l'ensemble de la planète. N'est-ce-pas la plus prodigieuse victoire de toute l'Histoire humaine contre le chômage ? Cette victoire tire directement partie de l'explosion des flux immatériels de transports de données, de savoir et de fonds qui, en abolissant le temps et l'espace, établit

excessives puis à la source de tous nos maux"[11]. L'observation des réalités détourne d'un tel pessimisme en permettant de discerner trois grands phénomènes :

- le premier est que l'évolution sociale des pays développés a radicalement changé de sens à partir de la révolution informatique : auparavant, pendant environ un siècle, les pays industrialisés évoluaient tous vers une économie sociale de marché qui avait pour effet de réduire les inégalités, d'assurer de mieux en mieux le plein emploi, et d'élever progressivement les anciens prolétaires de la classe ouvrière vers la condition des classes moyennes ; au contraire, à partir de 1980 environ, les mêmes pays ont eu tendance à devenir des économies anti-sociales de marché et cela, suivant deux modèles différents : le modèle néo-américain et le modèle rhénan.

Aux Etats-Unis, la gestion des entreprises est de plus en plus rigoureuse, de plus en plus systématiquement ordonnée à la maximisation de la rentabilité. Il faut donc réduire les charges fixes, y compris les charges salariales. C'est pourquoi les annonces de licenciements crépitent quotidiennement comme des salves de mitrailleuses. Or, beaucoup d'observateurs extérieurs imaginent que le licenciement conduit au chômage. C'est rarement le cas aux Etats-Unis parce que les travailleurs licenciés font preuve d'une grande flexibilité. Ils acceptent le "déversement" en acceptant des conditions d'emploi de plus en plus précaires et, dans deux cas sur trois, un emploi moins bien rémunéré que le précédent. C'est ainsi que le salaire réel des travailleurs peu qualifiés a baissé de 25 % en moyenne depuis 20 ans et que la plupart des nouveaux emplois, qui se trouvent dans le secteur tertiaire, sont occupés par ceux qu'on appelle les "working poors".

En un mot, le chômage est contenu, mais la condition matérielle et surtout psychologique des travailleurs de base -et même celle des classes moyennes-, se dégrade au lieu de progresser. L'actuel Secrétaire d'Etat au travail Robert Reich, dans un livre remarquable "l'Economie mondialisée"[12] y voit un effet de ce qu'il appelle le capitalisme électronique. C'est, a-t-on pu dire, la "fin du rêve américain", mais, répétons-le, sans montée du chômage.

Dans les pays d'Europe continentale au contraire, c'est l'"euro-chômage" qui caractérise la nouvelle situation sociale. Celui-ci résulte avant tout des obstacles réglementaires et sociologiques auxquels se heurte le "déversement". Le plus important de ces obstacles, est le coût salarial. Si

Depuis 1979, les Etats-Unis ont supprimé 43 millions d'emplois, mais ils en ont créé 70 millions, soit une augmentation nette de 27 millions. Le taux de chômage, inférieur à 6 %, se situe à un niveau équivalent à celui qui prévalait avant la révolution informatique. Certes, les taux de chômage aux Etats-Unis sont sous-estimés car, étant donné le caractère restrictif des indemnités de chômage, nombre de demandeurs d'emplois omettent de se déclarer. "Ces chômeurs s'engagent alors dans des activités annexes : ils font la manche, le commerce de la drogue, les petits trafics de la rue. La criminalité se développe. Ils ont créé, dans ces réseaux et d'une certaine manière, leur propre "Etat-providence" [9]. Mais au total, lorsqu'on tente de mettre en regard la pénétration universelle des technologies de l'information aux Etats-Unis et l'évolution de l'emploi, force est bien de conclure que, au moins dans ce pays, la révolution informatique ne constitue pas une cause de chômage.

De même, la France n'est pas plus avancée que le Royaume-Uni en matière d'informatisation et pourtant le chômage y est beaucoup plus élevé. Il serait aisé de multiplier les exemples de ce type. L'un des plus frappants est peut-être le contraste entre l'Espagne avec près de 25 % de chômeurs (35 % en Andalousie) et le Portugal avec guère plus de 6 %.

Sur un plan général, le phénomène majeur des 20 dernières années n'est pas, contrairement à ce que l'on pourrait croire, l'augmentation du taux de croissance des gains de productivité du travail, mais sa baisse. On évalue la productivité du travail en rapportant la valeur ajoutée au volume de l'emploi. Or, après une phase de progression extrêmement rapide de 1950 à 1973, dès le milieu des années 70, le rythme moyen de sa croissance s'est sensiblement infléchi (4,8 % entre 1960 et 1974 contre la moitié seulement, 2,4 % depuis lors), pour partie en raison du développement des emplois tertiaires, et notamment des effectifs de la fonction publique en France.

Il y a là un phénomène qui n'est pas encore bien élucidé. "Les économistes ont montré que l'introduction de nouvelles technologies pouvaient aller de pair avec des périodes de ralentissement des gains de productivité ; ceci peut-être résumé dans le paradoxe de Solow : avant que l'adaptation des entreprises aux innovations techniques ne devient pleinement efficace, il se passe une période de perturbations qui tend à peser sur la productivité" [10].

"L'explosion des technologies de l'information est apparu successivement dans les 20 dernières années comme porteuse d'espérances

comme le montre l'image redoutablement paradigmatique que constitue le défi lancé par l'ordinateur Big Blue II au champion d'échecs Gasparov. Comme l'a dit Léontieff avec humour : "le progrès technique fait avec les travailleurs la même chose qu'avec les chevaux : on n'en a plus besoin que pour l'équitation..."

Le cocher pouvait aisément se convertir en chauffeur de locomotive ; l'ouvrier à la chaîne peut accepter de devenir gardien ou livreur de pizza. Mais l'ingénieur de 50 ans, disqualifié au sommet de sa carrière ; le contrôleur de gestion moins compétitif que ses jeunes collègues ; le directeur d'usine qui voit fondre ses effectifs ; tous ces représentants de classe moyenne ou supérieure risquent aujourd'hui d'être atteints dans leur dignité même par la rapidité des transformations auxquelles ils doivent faire face. En d'autres termes, pour ces catégories socio-professionnelles, qui avaient pratiquement toujours été à l'abri du chômage, de même que pour certains étudiants mal adaptés à la vie professionnelle, le mécanisme du "déversement" est ressenti comme particulièrement pénible.

De là, assurément, un facteur de chômage, en particulier en Europe continentale. De là aussi, peut-être un malaise social qui tend à se répandre dans les pays les plus développés. Dès 1979, l'OCDE publiait un rapport intitulé "la technologie contestée". Le Président Clinton qualifie aujourd'hui les Etats-Unis de "société anxieuse". D'où vient cette anxiété ? Peut-être de ce que l'on pourrait appeler "la peur des puces". Le mot "puce", traduction en français du terme anglais "chips" pour désigner les microprocesseurs ne serait-elle pas une sorte de lapsus freudien ? Les auteurs de cette audacieuse traduction n'auraient-ils pas lu "la peste" d'Albert Camus. Ignoreraient-ils que la peste bubonique est transmise par les puces ? Ont-ils, sans le savoir, fait écho aux peurs confuses que suscite la révolution informatique ?

Ces peurs latentes entraînent des réflexes de blocage. Il semble que les notions de "droits acquis", de protection des droits acquis, soient contemporaines de la révolution informatique.

Pourquoi donc, dans ces conditions, la plupart des études réalisées depuis une quinzaine d'années ont-elles "montré que l'évolution technologique ne saurait être tenue pour responsable des taux de chômage élevés"[8] ?

Quels sont d'ailleurs les pays dans lesquels l'informatisation est le plus développée ? Les Etats-Unis et le Japon, c'est-à-dire précisément les deux grands pays de l'OCDE qui ont le mieux échappé à la montée du chômage.

contraire, la révolution informatique s'impose par ses attraits à tous les âges de la vie, à commencer par celle des enfants qui découvrent le C.D. Rom en même temps qu'ils apprennent à lire et modifie plus encore les conditions d'exercice d'un nombre croissant d'activités professionnelles.

La thèse pessimiste selon laquelle l'invasion des "puces" déboucherait à terme sur le déferlement d'un chômage technologique à côté duquel la grande dépression des années 30 ferait figure d'avatar, s'appuie sur l'idée que l'incidence des TI sur l'emploi est d'une autre nature que celle des deux précédentes révolutions technologiques. En outre "les technologies de l'information -combinaison de mise en synergie de l'informatique, de la micro-électronique et des technologies de télécommunication- ont désormais un impact économique autrement plus profond et plus global que d'autres technologies nouvelles comme les nouveaux matériaux ou la biotechnologie[7].

L'universalité de la révolution informatique se manifeste puissamment dans le monde des entreprises : elle concerne tous les secteurs et d'une manière souvent bien plus profonde qu'il n'y paraît. En apparence, aujourd'hui comme hier, un avion est un avion, gros objet métallique. Mais désormais il est bourré d'instruments électroniques qui représentent par exemple, 70 % du coût d'un Airbus. C'est d'ailleurs une autre caractéristique de l'informatique que d'agir sans se faire voir, qu'elle serve à régler la circulation automobile dans les villes, à sélectionner les aliments du bétail ou à tisser l'espace planétaire de réseaux tels qu'Internet.

Deuxième caractéristique, elle sélectionne les travailleurs selon leurs aptitudes intellectuelles et plus particulièrement selon leurs capacités créatrices s'exprimant dans les logiciels. Ici, comme au tennis, les plus jeunes déploient une supériorité écrasante par rapport à leurs aînés et la sélection par l'âge est implacable. La sélection par la qualité de la formation scolaire et universitaire, tout autant. Les deux s'ajoutent pour faire de la formation permanente une nécessité de plus en plus impérieuse.

Plus les applications des TI se diversifient et plus leur adaptation à tous les aspects de la vie économique devient sophistiquée. Nous avons déjà des campagnes sans paysans et des usines sans ouvriers. Voici les bureaux sans employés, en attendant peut-être les hôpitaux où l'ordinateur remplira une bonne partie des tâches du médecin d'aujourd'hui : l'ordinateur est le roi de la corrélation, or le diagnostic médical est avant tout une affaire de corrélations. En d'autres termes, la machine concurrence directement le cerveau de l'homme, et même de l'homme dont le coefficient intellectuel est le plus élevé

Structure de la population active en France (en %)

Pendant des millénaires	Agriculture	Industrie	Services
Pendant des millénaires	80	10	10
en 1946	36	32	32
en 1975	10	39	51
en 1990	6	30	64

En 1900, un travailleur agricole nourrissait 2 à 3 personnes. Aujourd'hui il en nourrit 60. Dans l'intervalle, il a remplacé la fourche et la bêche par le tracteur et l'ordinateur.

L'ancestrale malédiction du progrès technique s'est atténuée progressivement à partir du moment où la prolétarisation des travailleurs de l'industrie a fait place à une augmentation progressive du pouvoir d'achat permettant aux travailleurs d'espérer pouvoir accéder aux statuts de la classe moyenne "par le travail et par l'épargne", comme disait Guizot. La hantise du chômage s'est en outre progressivement effacée au cours des "trente glorieuses" de Jean Fourastié (1945-1975), pendant lesquelles l'accélération de la croissance économique, l'augmentation régulière du pouvoir d'achat et la consolidation du plein emploi malgré les prophéties marxistes, ont suscité "le grand espoir du XXe siècle" (6).

Nul n'oserait aujourd'hui -si ce n'est peut-être en Asie- parler d'un grand espoir du XXIe siècle". N'est-ce pas notamment parce que la révolution informatique est passée par là ?

La révolution informatique dépasse de loin les précédentes révolutions industrielles par son ampleur, sa profondeur et sa rapidité. La substitution accélérée des machines, et notamment des machines pensantes, aux hommes, n'est-elle pas de nature à déséquilibrer le processus de destruction créatrice ?

Plusieurs arguments convergent dans le sens de cette hypothèse défavorable, et notamment ceux qui ressortent des spécificités des technologies de l'information, et d'abord l'universalité de leurs applications.

La première révolution industrielle, celle de la machine à vapeur, avait accéléré l'exode rural, mais elle n'avait guère modifié les coutumes ancestrales des agriculteurs aux champs, ni celles des artisans dans leurs échoppes. La seconde, celle de la mécanisation, n'avait pas davantage affecté les conditions de vie des professeurs, des médecins ou des comptables. Au

violences de la famine ; en un mot, de survivre d'abord et de mieux vivre ensuite. La population mondiale, on le sait, a été de tout temps limitée à moins d'un milliard d'habitants jusqu'au XIXe siècle. L'étonnante expansion démographique qui fait que l'humanité de l'an 2000 comptera plus de 6 milliards de personnes n'est rien d'autre que la résultante de l'ensemble des progrès technologiques depuis deux siècles. La dernière famine date, en France, de 1846 et en Russie de 1922. Auparavant, la condition générale était celle que décrit Taine : "le peuple ressemble à un homme qui marcherait dans un étang, ayant de l'eau jusqu'à la bouche. A la moindre dépression du sol, au moindre flot, il perd pied, enfonce et suffoque". Il meurt. Le progrès technologique ou la mort, tel fut le dilemme central de toute l'Histoire avant la Révolution industrielle. La notion même de chômage, au sens où nous l'entendons aujourd'hui -c'est-à-dire le manque de travail salarié pour ceux qui en sont demandeurs- date de cette époque, qui est celle de la montée du salariat. Dans les pays sous-développés, il est toujours quasi-impossible de dénombrer les chômeurs car à peu près tout le monde est plus ou moins occupé, souvent à des travaux fort pénibles, mais avec une faible productivité caractéristique du sous-emploi endémique, lié au retard technologique.

L'impact de la technologie sur l'emploi est ainsi la résultante de deux processus complémentaires : d'une part, l'introduction de nouveaux procédés, machines ou matériels permettant des économies de main d'oeuvre réduit la quantité de main d'oeuvre par unité de production : elle est destructrice d'emplois. Mais d'autre part, l'augmentation de productivité qui en résulte permet une baisse des prix et donc un accroissement des salaires réels, des bénéfices et des revenus disponibles pour plus de consommation, donc plus de production etc... Ces deux processus sont admirablement résumés par la fameuse expression de Schumpeter, la "destruction créatrice". C'est la destruction d'emplois elle-même qui suscite des demandes supplémentaires de main d'oeuvre. Alfred Sauvy emploie le terme de "déversement" pour caractériser ce transfert des activités traditionnelles destructrices d'emplois vers les activités nouvelles créatrices d'emplois, dont le dynamisme bienfaiteur ne doit cependant pas faire oublier qu'au plan individuel, un emploi détruit, c'est souvent une vie, souvent une famille brisée.

Rien ne donne mieux la mesure du déversement obtenu grâce à la destruction créatrice que les célèbres travaux de Fourastié montrant l'évolution de la population active dans les trois grands secteurs, primaire, secondaire et tertiaire, que résume le tableau suivant n° 1[5].

en la matière, le Professeur JH Lorenzi écrit : "Aujourd'hui comme hier, le chômage est principalement un chômage technologique." La formule frappe d'autant plus que la plupart des économistes estiment au contraire que rien ne permet d'affirmer que le progrès technologique puisse être considéré, globalement, comme un facteur significatif du chômage (2).

Mais ce diagnostic global de la science économique est lui-même contredit par l'observation quotidienne : chaque fois qu'un homme est licencié pour cause de remplacement par une machine, il y a bien mise en chômage, ici et maintenant. Tel est le paradoxe liminaire qu'il convient d'envisager.

Nul n'a mieux contribué à l'analyser qu'Alfred Sauvy (3). Sauvy raconte que le premier à avoir traité la question n'est autre qu'Aristote "Si la navette courait d'elle-même sur la trame, l'industrie n'aurait plus besoin d'ouvriers". Le premier "plan social pour l'emploi" remonte à Dioclétien, au IIIe siècle : alors qu'il construisait un temple, un ingénieur lui proposa une machine capable de soulever et de dresser les colonnes, travail qui exigeait de nombreux travailleurs. L'Empereur refusa, répondant à l'ingénieur : "laisse-moi nourrir le petit peuple".

Dans son grand livre sur *"La société de confiance"* (4), notre confrère Alain Peyrefitte rapporte que l'inventeur de la machine à tisser les rubans et les galons a été "étouffé ou noyé" en 1529 avec la bénédiction du magistrat de la ville de Dantzig "craignant que cette invention ne convertît nombre d'ouvriers en mendiants". Dès lors, le grand débat sur le machinisme est ouvert. Montesquieu condamne les moulins à eaux "qui privent le manouvrier de son travail." Au XIXe siècle, en Angleterre, les "Luddites" ouvriers de la bonneterie "licenciés" par les machines, s'organisent pour les détruire en nommant un général à la tête de leur bande. En France, la révolte des canuts lyonnais tourne à l'insurrection politique en 1831. Dans le même sens, l'histoire de la colonisation montre comment le recours à la force a pu servir à imposer les produits du "progrès", au détriment de l'artisanat local et des cultures vivrières.

Mais, par ailleurs, depuis que le mot "emploi" a un sens, le nombre global des emplois dans le monde n'a guère cessé d'augmenter. De plus, comme le rappelle aussi le Professeur JH Lorenzi, le développement économique est fondamentalement un produit du changement technologique. Or, la fonction élémentaire du progrès économique est de permettre à un nombre croissant d'êtres humains d'échapper aux misères de la pénurie, aux

LA RÉVOLUTION INFORMATIQUE EST-ELLE CAUSE DE CHÔMAGE

Michel Albert

S'il fallait retenir une date comme particulièrement significative du début des accomplissements de l'ère électronique, caractérisée surtout par l'explosion[1] des technologies de l'information (T.I.), c'est probablement le début des années 1980 qu'il faudrait -si l'on peut dire- garder en mémoire. Parmi les arguments à l'appui de cette option, voici peut-être le principal : le prix de l'unité de mémoire informatique a été divisé par 100, grâce au microprocesseur, en 10 années seulement, de 1970 à 1980. Auparavant, nous étions encore dans la macro-informatique peu performante. Depuis lors, la prolifération des micro-processeurs dans la quasi-totalité des cellules de l'économie mondiale est devenue sa caractéristique dominante.

Or il se trouve que, vers 1980 aussi, et pour la première fois depuis près d'un demi-siècle, le fléau du chômage, que l'on croyait définitivement éliminé grâce à la vaccination keynésienne, s'est de nouveau abattu sur la plupart des pays industriels. Peu avant de disparaître en 1974, le Président Pompidou avait déclaré qu'au-delà de 500.000 chômeurs, la situation de la France deviendrait révolutionnaire. Dès 1980, on en était aux environs d'un million et chacun sait qu'aujourd'hui, avec 3 millions de chômeurs, soit 12 % de sa population active, la France ne dépasse guère la moyenne de l'Union Européenne, qui en compte 20 millions.

Peut-on estimer que ces 18 millions de personnes sont plus ou moins des victimes de la révolution informatique ? Cette question est infiniment trop complexe pour autoriser une réponse de type binaire, par oui ou non. A tout le moins convient-il de l'éclairer par un rappel du passé avant de tenter de discerner les spécificités de la dynamique, à la fois prometteuse et angoissante, des technologies qui nous emportent au XXIe siècle.

Au terme de l'une des recherches récentes parmi les plus approfondies

type de solutions qui se développeront d'autant plus qu'il est établi que la nature de l'emploi et l'exigence de l'employabilité des travailleurs nécessitera des va et vient permanents entre l'entreprise - le travail - et la formation.

La mondialisation du marché de travail peut effrayer par ce qu'elle exige comme capacité d'adaptation tant de la part des Gouvernements que des entreprises et de leurs salariés.

Pourtant, pour peu que les bons choix soient faits et que les travailleurs soient armés, notamment grâce à l'investissement/formation, cette période de mutation peut se révéler porteuse d'opportunité en terme de création de nouveaux emplois et d'augmentation de revenus. Récemment, un cabinet d'analyses international estimait que le marché des semi-conducteurs connaîtrait quasiment un doublement du chiffre d'affaires mondial d'ici l'an 2000, et que les sociétés multinationales qui continuent pour l'instant à recruter se préparent à une pénurie de main-d'oeuvre dans le secteur en l'an 2000, et à investir là où les qualifications seront disponibles. La mondialisation sera la voie de salut pour ceux qui sauront investir sur l'Homme.

La formation se déroulera de plus en plus en entreprises, car les besoins en compétences évolueront à la faveur des développements technologiques. Cette formation sera de plus en plus répartie sur la vie active selon le principe qu'elle est à la fois un investissement pour les travailleurs et pour les entreprises. Les entreprises à fort taux de technologie sont déjà plus portées à la formation de leurs salariés et préfigurent de ce que sera la situation dans les autres secteurs. Le président mondial de MOTOROLA qui consacre 5 jours de formation par salarié et par an annonçait récemment qu'il faudra consacrer un mois par salarié et par année en l'an 2000, le prix à payer pour rester compétitif dans un créneau porteur - celui des semi-conducteurs -.

L'intervention directe des états est déconseillée dans le cas de la formation en cours d'emploi, sauf lorsque des considérations de productivité macro-économiques priment. A cet égard, l'on pourrait évoquer le cas de Singapour qui a inscrit parmi ses priorités nationales d'atteindre le même PNB que les Pays-Bas en 2020, et le même que celui des USA en 2030 et qui s'est imposé pour cela un gain de productivité global de 7% annuel. Pour atteindre cet objectif mobilisateur, un certain nombre de programmes nationaux de formation continue ont été mis en place (cercles de qualité, productivité..), des experts ont été qualifiés et des financements incitatifs ont été mis en place. Le cas de l'Inde est aussi révélateur à ce sujet. En effet, ce pays a opéré un grand effort d'investissement dans l'enseignement informatique supérieur et a pu ainsi bénéficier de projets en sous-traitance, en particulier le traitement informatique des compagnies aériennes et des compagnies d'assurance américaines, ainsi que des banques suisses...Ainsi, l'Inde a pu employer des techniciens de très haut niveau et un nombre important d'opératrices de saisie. Cet exemple a le mérite de démontrer l'importance primordiale de la formation en tant qu'outil de préparation d'avantages comparatifs pour attirer les capitaux dans un pays émergeant.

En revanche et pour des raisons de stabilité sociale, les Etats peuvent être acculés à une intervention directe pour la mise en place de programmes publics de reconversion des travailleurs qui sont amenés à perdre leur emploi, pour déficit de qualifications Les résultats correspondant à ce cas de figure semblent mitigés : en fait ce type de programmes a donné des résultats dès qu'il s'est agi de réinsérer des populations marginalisées (cas des femmes adultes aux États-Unis, ou travailleurs à faible niveau d'instruction en Hongrie...). Mais ils restent assez inefficaces pour le cas général : il est établi, ici aussi, qu'il vaut mieux responsabiliser des opérateurs privés de formation par un système d'appel à concurrence avec objectifs délimités. Ce

aujourd'hui confiants sur ce sujet alors qu'ils étaient 73% à afficher leur sérénité à ce sujet en 1985. Les débats se posent désormais en terme de mobilité professionnelle et géographique ainsi que de l'employabilité des salariés.

L'INVESTISSEMENT FORMATION AU SERVICE DU DEVELOPPEMENT

Une économie de plus en plus intégrée est porteuse d'incertitudes mais également d'opportunités. Dans un système de plus en plus ouvert, l'impact des décisions est plus important : l'observation démontre, qu'aux cas spécifiques près, il faut faire jouer les mécanismes de marchés et créer le cadre pour armer les travailleurs à affronter les exigences du marché du travail. L'investissement dans le capital humain multiplie les possibilités de l'emploi en attirant les investisseurs, en augmentant la productivité, en améliorant les revenus.

La productivité individuelle est tributaire de l'éducation : il ne peut y avoir d'augmentation de productivité individuelle sans éducation. Une éducation de type générale permet de transmettre les aptitudes à lire, à communiquer, à calculer et à apprendre. Des paysans instruits sont mieux à même de s'adapter aux nouvelles technologies et aux méthodes de production. La banque mondiale estime que pour les pays de l'Asie du Sud-Est qui ont connu une croissance rapide, les deux tiers de la croissance économique seraient imputables à l'accroissement de la scolarisation primaire.

La fin de l'école ne marque pas la fin de l'apprentissage. La formation fait apparaître l'existence d'un rapport semblable avec la productivité. S'il est souhaitable que cette formation se déroule en entreprise - car elle répond alors de manière immédiate à des exigences de rentabilité - la formation est dispensée dans les pays occidentaux et dans les pays d'Afrique selon une logique du financement par l'état de l'offre de formation. Cette logique présente aujourd'hui des limites dans la mesure où les taux d'insertion se révèlent insuffisants au vu de l'investissement consenti. Des expériences probantes du financement de la demande sont en cours d'expérimentation : au Chili, l'État met en concurrence les organismes de formation privés et publics pour le financement des programmes de formation et exige des objectifs en terme d'insertion. La conception de programmes de formation adaptés devient l'affaire des établissements de formation eux-mêmes soumis à une logique de marchés.

s'est traduit par une augmentation des revenus du monde rural. Dans l'Inde rurale, les augmentations de rendement dues à l'introduction de nouvelles techniques ont eu pour effet d'augmenter les salaires agricoles de 70% et de faire chuter la pauvreté de 56% à 30% de la population rurale, entre les années 70 et 90. Pendant la même période, la productivité agricole dans l'Afrique connaissait une croissance très lente due principalement à un investissement insuffisant sur le capital humain.

L'augmentation de la productivité d'un secteur donné dans une économie se traduit donc par une augmentation générale du revenu. Un docker à Marseille gagne 5 fois plus qu'un docker à Casablanca, alors que les rendements individuels sont similaires à technologie de manutention égale. La raison en est que la productivité globale du travail est telle en France qu'il faut ce niveau de salaire pour espérer employer un docker. Les revenus réels des travailleurs augmentent donc avec la productivité économique globale.

QUALIFICATIONS ET RESTRUCTURATIONS DE L'EMPLOI

Les mutations actuelles s'accompagnent également d'une restructuration massive de l'emploi du fait du développement de nouvelles techniques et de la mondialisation du marché de l'emploi. Beaucoup d'emplois se créent et d'autres disparaissent, imposant aux travailleurs une capacité nouvelle de mobilité professionnelle.

Dans les pays de l'OCDE, le nombre de chômeurs était estimé à 8 millions en 1970 ; il serait de 35 millions aujourd'hui, soit 8 % de la population active, essentiellement des travailleurs non qualifiés, sans que l'on sache dans quelles proportions, la concurrence de la main-d'oeuvre bon marché des pays en développement y a contribué.

L'intensification de la concurrence mondiale a donc induit des changements technologiques poussant à une productivité plus forte et par conséquent à des diffusions de postes peu qualifiés.

Une enquête de satisfaction des salariés est menée régulièrement en Europe par le Cabinet ISR (International Survey Research) depuis maintenant 10 années. Elle permet de dégager chaque année les tendances de l'emploi dans les entreprises européennes. L'enquête menée sur quatre cents entreprises en 1995 a révélé que l'heure n'est plus à la redistribution des bénéfices et la fixation des salaires. Même les entreprises les plus performantes envisagent de se restructurer. Les salariés prennent conscience que la sécurité de l'emploi n'est plus assurée : 55% des allemands s'estiment

Ainsi 51% des investissements réalisés à l'étranger par les USA en 1992 sont allés dans ces deux derniers secteurs contre 41% en 1985, le Royaume Uni 46% contre 35% , le Japon 66% contre 52% , l'Allemagne 56% contre 53%.

Ces investissements ont ainsi concerné en priorité les industries manufacturières, la banque, les télécommunications, l'hôtellerie et le commerce de détail. Ils ont créé des opportunités d'emploi et l'observation a démontré que les pays qui connaissent l'afflux d'investissements massifs voient également un développement rapide de leur capital humain et notamment en terme d'augmentation des taux de scolarisation...

La croissance économique favorise l'emploi, mais l'investissement à lui seul - même massif - ne suffit pas. Des pays comme la Chine ont beaucoup investi - jusqu'à 20% du PIB mais n'ont pas connu de croissance rapide, jusqu'à ces dernières années. L'accumulation des facteurs de production est insuffisante tant que la qualité de ces facteurs n'est pas assurée notamment en terme de technologie et d'efficacité d'utilisation. En fait la croissance économique est également tributaire de la productivité, mesurée en production par travailleur.

PRODUCTIVITE ET EMPLOI

Avec l'augmentation du capital et le développement du savoir-faire qui en résulte, l'économie a tendance à converger vers des secteurs à fort coefficient de savoir-faire au détriment des secteurs à fort coefficient de main-d'oeuvre. En fait, cela tient à la volonté des travailleurs de quitter les secteurs à faible productivité et peu rémunérés vers des secteurs à forte productivité et plus rémunérateurs.

Cette tendance se traduit en règle générale par la multiplication de l'emploi vers les services et les industries, tandis que l'emploi dans le secteur rural régresse et que les travailleurs quittent le secteur informel pour le secteur formel. Cette tendance a été observée dans un pays comme la Malaisie qui a connu une augmentation importante de productivité grâce à l'extension de l'emploi dans les services et les secteurs industriels, tandis que l'agriculture connaissait une augmentation de sa productivité à effectifs de main-d'oeuvre constants.

L'augmentation de productivité est le résultat de l'introduction de nouvelles technologies et de l'investissement sur les ressources humaines qui en résulte. Le pari sur les nouvelles techniques dans l'agriculture en Asie

estime que d'ici l'an 2020, la population active va s'accroître d'environ 1,2 milliards de travailleurs dont 99% dans les pays à revenu intermédiaire. Pour ces derniers, il s'agit de créer une croissance économique suffisamment forte pour à la fois suppléer les pertes d'emploi, notamment ceux à faible qualification et créer suffisamment d'emplois pour résorber l'augmentation de la population active.

Or la croissance économique observée dans les pays émergents n'a pas été le fait uniquement de l'investissement public, mais la conséquence de la mise en place d'un environnement économique favorisant les décisions d'investissement, que ce soit des entreprises, des ménages ou même des pouvoirs publics, bref un développement par le marché. Les pays qui ont connu des croissances économiques durables et élevées sont ceux où les investissements ont été massifs. Entre 1965 et 1990, les économies d'Asie du Sud-Est ont accru leurs ratios investissement/PIB qui sont passés de 22% en moyenne en 1965 à 35% en 1990. Aucune autre région n'a connu un pareil investissement, ou ce qu'il en a résulté comme croissance de PIB, multiplication des emplois salariés et augmentation de revenus.

L'analyse des investissements démontre que pour l'essentiel, ces investissements sont le fait d'investissements directs étrangers. En 1993, les IDE ont représenté 60% des investissements en Malaisie.

A ce titre, les IDE constituent une facette de la circulation des capitaux dans une économie ouverte, où les capitaux sont à la recherche d'investissements rentables. Le flux de ces investissements étrangers directs à destination des pays en développement a connu une évolution formidable d'autant plus que les pays d'accueil sont conscients des avantages qui peuvent être tirés de ces investissements tant en termes de croissance que de création d'emploi et de transfert de nouvelles techniques.

Statistiquement, le flux des investissements directs à l'étranger a connu une augmentation spectaculaire au cours des trente dernières années. En effet, ils étaient estimés à 104 milliards de dollars en 1970, 1173 milliards de dollars à la fin des années 80 pour atteindre 1940 milliards de dollars en 1992. Seuls 20% de cette somme ont été investis dans les pays en développement, et ce, pour diverses raisons, dont l'absence d'une main-d'oeuvre formée et qualifiée, notamment dans les pays d'Afrique et du Moyen Orient.

Les analyses concernant les IDE montrent qu'ils s'orientent en priorité vers l'industrie manufacturière et le secteur des services.

LA FORMATION AU SERVICE DE LA PROMOTION DE L'EMPLOI

Mounir Chraïbi

L'économie mondiale connaît une période de profonde mutation caractérisée par deux phénomènes majeurs :

- La réduction de l'intervention de l'État dans une économie mondiale commandée de plus en plus par la logique des marchés.
- L'intégration croissante du commerce, des flux de capitaux ainsi que des échanges d'information favorisés par le développement de l'infrastructure de transport et de communication.

Ces phénomènes transnationaux ont induit des changements sur les conditions de l'emploi qui répondent de plus en plus aux pressions de la concurrence mondiale. L'ouvrière de la société de confection de la région de Casablanca qui a de longues années d'expérience derrière elle, voit son emploi menacé par le travail d'une ouvrière vietnamienne de Ho chi minh ville.

Pourtant, l'observation du comportement des économies dites émergentes démontre que, à condition d'entreprendre les réformes nécessaires, ces mutations peuvent être porteuses d'opportunités pour les travailleurs, sous forme de créations d'emploi et d'augmentation des revenus réels.

Quelles sont les conséquences majeures de la mondialisation sur l'emploi ? Comment l'investissement sur le capital humain peut-il concourir à armer les travailleurs en vue des changements ?

L'EMPLOI ET L'INVESTISSEMENT PRODUCTIF

Le problème de l'emploi ne se pose pas dans les mêmes termes selon qu'il s'agit de pays développés ou de pays dits à revenu intermédiaire. On

A notre avis, c'est dans ce contexte que pourront être abordés et résolus certains des problèmes, notamment celui de la qualité pédagogique et celui du rendement global du système de l'enseignement, dont ont pâti les universités en général et les écoles techniques supérieures en particulier.

prennent à coeur - et non une simple adéquation à de minces objectifs .

Autrement dit, alors que l'objectif traditionnel de l'Industrie (nous soulignons à dessein cet adjectif) consiste à donner aux clients ce qu'ils attendent, en minimisant les coûts de manière à maximiser les bénéfices.

La gestion par la qualité totale vise à optimiser, face aux moyens disponibles préalablement fixés, non seulement le produit mais le fonctionnement et les objectifs, ce qui suppose le développement d'une culture tournée vers la qualité.

Dans un tel contexte , où l'on peut se passer de slogans et des contraintes d'une bureaucratie excessive mais où s'imposent absolument la fixation d'une politique , des objectifs de qualité et des évaluations d'exercice des fonctions, il se crée une culture institutionnelle de responsabilité centrée sur la satisfaction du client et inspirée par l'engagement au plus haut niveau.

C'est dans ce contexte que le Manuel de la Qualité devient un descripteur d'un système librement accepté par tous les participants et non un code d'action imposé par les instances supérieures et que la fameuse bureaucratisation, que certains associent à la qualité, fera place à une acculturation.

Pour ce qui est de l'enseignement supérieur, cette demande permanente de la qualité est en consonance avec les idéaux universitaires de l'excellence et du développement permanent du savoir et donc avec l'attitude du chercheur scientifique, si caractéristique des professeurs d'université, et non avec une simple adaptation à des objectifs à court terme qui ne traduisent guère que les nécessités les plus immédiates des agents économiques.

Suggérer des idées vagues sur la qualité totale ne suffit pas : il faut des propositions concrètes pour démarrer et continuer le processus de perfectionnement.

D'autre part, il est essentiel que les organisations adoptent un système basique de collecte et d'analyse de données afin de disposer d'un ensemble de statistiques et d'indicateurs en vue de répondre aux besoins des clients - en l'ocurrence les élèves ingénieurs - et qui permettront d'identifier les problèmes touchant à la qualité.

La gestion par la qualité totale ne peut en effet s'implanter dans une organisation chaotique où l'information est mince et peu fiable.

toutes ces entités et sont accrédités par une organisation professionnelle. Le choix des étudiants ne porte donc pas sur n'importe quel cours mais seulement sur ceux qui sont accrédités. L'entité qui donne son aval exerce en quelque sorte une claire fonction de protection du consommateur.

6 - LA GESTION PAR LA QUALITE TOTALE

Dans un article publié dans le même numéro de l'*European Journal of Engineering Education*, un autre spécialiste britannique de l'enseignement de l'ingénierie, D. T. Tanock, oppose à l' approche du système de la qualité basé sur les normes ISO de la série 9000 la doctrine de la gestion de la qualité totale.

C'est une modalité de gestion d'une organisation qui établit comme objectif la participation continue et la coopération entre tous ses membres en vue d'améliorer :

- la qualité des produits et services;

- la qualité de ses activités;

- la qualité de ses objectifs;

pour la satisfaction des clients ainsi qu'au bénéfice de l'institution et de tous ses membres, tout cela conformément aux exigences de la Société où elle s'insère.

Selon Tanock, le grand défaut des systèmes de la qualité conçus selon les normes de la série ISO 9000 est de ne pas accorder assez d'attention à l'intégration et à la communication. En effet, l'information relative à la qualité est vue plus en termes de rapports destinés à vérifier l'application des normes de la qualité que comme instrument destiné à appuyer la prise de décisions.

En outre, ajoute Tanock, les systèmes existants du type ISO 9000 ont fait l'objet de sérieuses critiques de la part des professionnels de la qualité des industries manufacturières, non parce qu'ils sont mal formulés mais en raison du poids de la bureaucratie qu'ils entrainent sans raison.

Par contre, le Total Quality Management (TQM) constitue une philosophie de travail associée à un processus de perfectionnement continu s'appuyant sur des facteurs humains, le travail d'équipe et des motivations, faisant toujours du client le centre des préoccupations , depuis le niveau le plus haut d'une organisation. L'objectif idéal à atteindre est l'excellence - ce qui implique que tous les éléments de l'organisation s'engagent à fond et le

classe", c'est-à-dire qui en font le moins possible pour avoir leur diplôme.

Observant que la doctrine moderne de la qualité industrielle s'attache davantage à la prévention qu'à la détection des défauts et qu'elle donne une grande importance au contrôle des processus, en s'appuyant sur l'élaboration d'un Manuel de Qualité, W. A. Taylor établit une analogie entre les concepts des mondes de l'industrie et de l'enseignement. Dans le contexte des normes ISO 9000, chacun de ces concepts est l'objet d'exigences spécifiques sur l'application desquelles à l'enseignement de l'ingénierie nous sommes amenés à réfléchir.

Dans un article publié près d'un an plus tard, en 1991, un autre spécialiste anglais, B. J. Brinkworth, a présenté les idées qui ont été élaborées dans son Université, celle du Pays de Galles, à Cardiff, à propos du Manuel de Qualité.

En appliquant ces principes à l'enseignement de l'ingénierie, l'équipe de l'Université de Cardiff a commencé par définir le produit comme une formation dans une branche déterminée de l'ingénierie, c'est-à-dire comme un service et non comme un matériau.

Cette définition a fait l'objet d'une acerbe discussion. Les uns défendant que le produit est le propre diplômé, mis sur le marché comme n'importe quel produit et acheté par les employeurs. On a cependant considéré qu'un tel collage à l'industrie ne tenait pas compte de la contribution de l'étudiant à son processus de formation, ni des conséquences incontrôlables de l'exercice de son libre arbitre. D'autre part, les diplômés ne sont pas à proprement parler vendus par l'université aux employeurs : ce sont eux qui cherchent un emploi et sont récompensés des aptitudes qu'ils ont appris à utiliser.

Quant aux clients, pour le Manuel, ce sont les étudiants , même si le produit n'est pas acquis par eux comme un objet qu'on achète dans une boutique. Ce qu'ils acquièrent, c'est l'opportunité d'acquérir le produit en se soumettant à un plan d'études déterminé, acquisition qui constitue un libre choix dans un marché ouvert où les options sont nombreuses.

Les étudiants ne sont évidemment pas les seuls intéressés à la qualité du produit. Les employeurs, les organisations professionnelles, les ingénieurs et autres professionnels (qui ont intérêt à ce que le prestige du produit se maintienne et augmente), l' Etat et le public en général le sont tout autant.

Les cours sont conçus par l'université en tenant compte des intérêts de

au marché de l'emploi par une organisation professionnelle. Au Portugal, cette organisation est l'Ordre des Ingénieurs. Jusqu'à ces dernières années, l'homologation des plans d'études relevait du Ministère de l'Education qui , dans la pratique, donnait cette accréditation. C'était certes une solution défectueuse, mais qui ne doit pas être remplacée par un vide.

Quant aux seconds, c'est-à-dire les facteurs endogènes, leur observation nous conduit purement et simplement au problème de l'autorégulation du système de l'enseignement technique supérieur, problème qui, selon nous, peut être efficacement résolu si l'on applique, avec le plus grand respect pour la spécificité de l'enseignement supérieur, les principes de la qualité développés dans le contexte de la production industrielle.

5 - ENSEIGNEMENT TECHNIQUE SUPERIEUR ET GARANTIE DE LA QUALITE

Bien que récente, l'idée n'en est pas pour autant originale. Elle a fait l'objet d'une particulière attention au Royaume-Uni, d'où elle n'a pas tardé à passer sur le Continent. Elle est en ce moment examinée par des organisations aussi orthodoxes que la Conférence des Recteurs Européens.

Le travail le plus ancien que l'on connaisse sur ce sujet est un petit article signé de W. A. Taylor et publié en 1990 dans l' *European Journal of Engineering Education* . Il propose l'application du modèle des normes ISO 9000 dans le contexte de l'enseignement de l'ingénierie, comme véhicule adéquat pour accomplir changements d'attitudes et changements culturels.

Selon Taylor, les normes ISO 9000 représentent bien plus qu'un ensemble de critères auxquels il faut répondre. Elles traduisent en fait une manière de penser, une culture et un ensemble d'attitudes qui, dans le fond, touchent de près tous ceux qui sont impliqués dans le processus éducatif.

Taylor ne manque pas de mentionner la possibilité de conflits entre les points de vue de l'Industrie et ceux de l'enseignement supérieur. Il souligne notamment que l'université a une tradition d'excellence (au sens classique du terme et non au sens que la théorie de la qualité attribue au terme excellence) qui doit être préservée à tout prix.

L'objectif, dit Taylor, n'est pas d'optimiser les bénéfices de l'université en tant qu'organisation, en la confondant avec une entreprise dont le but est de produire par les moyens les plus économiques ce qui sera minimalement acceptable pour le client. Une telle attitude conduirait logiquement à poser comme idéal le comportement des étudiants qui " étudient pour changer de

Pour répondre à une demande toujours en évolution, le système de la formation des techniciens de haut niveau doit en permanence ajuster son offre. Les mécanismes du marché doivent jouer ici un rôle essentiel. Des solutions comme celle du Fonds Social Européen, qui va jusqu'à rémunérer les élèves pour qu'ils participent à des cours, mettent gravement en danger la logique de fonctionnement du système.

On ne peut attendre, nous l'avons déjà dit, que cet ajustement soit à la charge du secteur de l'enseignement supérieur et encore moins du sous-secteur de l'enseignement supérieur universitaire. En effet, les cours supérieurs non seulement sont longs mais exigent une lourde organisation . D'autre part, nous répétons qu'ils ne sont pas conçus - et l'exercice normal de la profession ne le permettrait d'ailleurs pas - pour faire revenir les élèves à l'école à des périodes successives de leur vie professionnelle.

Ce sont donc les autres secteurs qui devront garantir une adaptation en temps réel. Reste au secteur de l'enseignement supérieur à s'adapter à bien plus long terme.

Cela ne veut pas dire que les universités et les instituts supérieurs polytechniques ne se mettront pas à entreprendre des cours de spécialisation. Des activités de ce genre - tout comme d'autres prestations de services, certes stimulantes et probablement rentables - resteront cependant pour ces institutions marginales , voire risquées, car elles sont susceptibles de mettre en danger le bon fonctionnement des écoles, dans la mesure où elles prendraient en leur sein une importance excessive.

Autrement dit, elles doivent être subordonnées aux objectifs essentiels des institutions pour ne pas compromettre l'accomplissement de leurs objectifs.

Cela étant, l'autorégulation du système de la formation des ingénieurs dépend de deux conditions :

- le libre fonctionnement des mécanismes de marché susceptibles d'ajuster au mieux l'offre globale du système de la formation des techniciens de haut niveau aux besoins du marché;

- l'autorégulation du système de l'enseignement

Cette dernière, à son tour, dépend de facteurs externes et internes.

Pour ce qui est des facteurs externes, nous recommandons la mise en place d'un système d'accréditation des cours qui sont le plus étroitement liés

que, où qu'il soit et aussi longtemps qu'il reste sans même voir un autre collègue, il sera capable d'agir en accord avec les règles de la Compagnie ou du Parti". Signalons qu' Antony Jay est l'auteur pas très connu du fameux *Yes Minister* .

C'est à une acculturation comparable que les universitaires finissent par être soumis. Le processus même de l'enseignement constitue un facteur d'intégration extrêmement puissant, si puissant que c'est en grande partie à travers lui que l'idéal de l' *universitas magistrorum* et *scholarium* devient réalité.

De plus, au sein de la culture universitaire de caractère général à laquelle cette acculturation finit par mener, il y a place pour les cultures propres aux diverses spécialités, particulièrement fortes quand se trouve en cause la formation de professionnels des professions dites libérales, comme les juristes, les médecins et les ingénieurs.

C'est une culture de ce type qui fait l'esprit des écoles techniques supérieures. Il est essentiel de tout faire pour qu'elle ne se perde pas et, dans le cas des spécialisations techniques non traditionnelles, pour qu'elle s'acquière.

Notons que l'existence d'une culture institutionnelle propre et commune ne suffit toutefois pas à suppléer à l'existence, dans chaque pays, d'une structure de coordination de l'ensemble des écoles nationales.

Cette culture ne suffit pas, comme ne suffit pas l'esprit universitaire, ni une législation commune, ni l'existence d'une carrière de l'enseignement supérieur relevant d'un statut unique, ni les rencontres de professeurs quand ils participent à des commissions spécialisées ou à des jurys de doctorats ou de concours.

Il ne s'agit pas de forcer les écoles, comme cela arrive fréquemment quand la coordination relève des bureaucrates du Ministère de l'Education, à adopter des plans d'études identiques. Mais il s'agit, tout au moins, de favoriser des échanges d'information entre elles et de leur permettre d'entreprendre des initiatives conjointes ou de concevoir des politiques communes.

4 - LES CONDITIONS DE L'AUTOREGULATION

L'autorégulation est un phénomène nécessaire pour que le système ne perde jamais de vue ses objectifs.

commun à tous les cours universitaires, s'en ajoute un autre, spécifique des cours techniques supérieurs, qui est de préparer les élèves à la prise de décisions importantes du point de vue socio-économique. Cela suppose qu'on les dote d'une culture non exclusivement scientifico-technique mais touchant aussi au domaine des sciences humaines.

Dans les sciences humaines, que les déficiences actuelles de l'enseignement secondaire rendent particulièrement nécessaires, on doit donner une importance toute spéciale, non seulement à la connaissance d'une ou deux langues étrangères, mais à la propre langue maternelle, où les candidats aux professions techniques révèlent aujourd'hui, contrairement à ce qui se passait il y a trente ans, un manque de maîtrise impressionnant.

Au second type d'ingénieurs, formés dans les instituts polytechniques, il est donné un enseignement plus pratique s'appuyant sur les technologies actuelles. Ils devront envisager des recyclages.

3 - LES FACTEURS D'INTEGRATION

Une école universitaire est en soi un système intégré. Elle dispose à cet effet des organes de coordination indispensables. De plus, au niveau de chaque cours, la relation enseignant/apprenant constitue une véritable relation fournisseur/client, très directe et très efficace. Bien sûr critiques et sensibles aux déficiences dans l'organisation des cours, les élèves n'en constituent pas moins un puissant facteur intégrateur dans le plan de chaque cours.

Notons cependant que les organes centraux des écoles ne peuvent abdiquer de leurs fonctions intégratrices car c'est surtout à eux qu'incombe la formulation et l'aboutissement des objectifs de caractère social. Et ces objectifs ne seront atteints que si les organes centraux ne se contentent pas d'approuver les propositions de caractère nécessairement technique mais les intègrent dans des plans visant à la formation globale des étudiants.

Au niveau, non seulement de chaque école mais de toute l'université, il existe un élément intégrateur d'un autre type, d'autant plus puissant qu'il est de nature culturelle. C'est l'acculturation à laquelle tous les membres de l'université sont sujets et à laquelle se doit le caractère que l'institution leur imprime.

Là-dessus la remarque d'Antony Jay dans son livre *Management and Machiavelli* est bien révélatrice : " Un père jésuite ou un communiste n'est pas toujours en train de recevoir des coups de téléphone ou des instructions de son quartier général. Le long et intense entraînement qu'il a suivi garantit

développement de leur culture et de leur morale, aussi bien avant l'obtention de leur diplôme qu'après.

On observe que l'exercice d'activités professionnelles aussi essentiellement créatives que celles des techniciens de haut niveau dépend davantage d'une méthode que d'un domaine de connaissance ou d'activité humaine.

Pour ce qui est de la méthode on doit reconnaître que le technicien de haut niveau n'est pas un simple technicien mais un technologue, c'est-à-dire un professionnel qui s'appuie sur les sciences pour résoudre des problèmes pratiques. Qu'on se rappelle, par exemple, que c'est à la Mécanique que l'on doit la naissance d'une spécialité aussi classique que le génie civil moderne et que c'est elle qui en constitue la base scientifique spécifique.

A mesure que d'autres sciences se sont vues devenir objet d'application, d'autres formes d'ingénierie ont surgi. On ne s'étonnera donc pas qu'aujourd'hui, et dans la même logique, des domaines comme la génétique ou la linguistique se réclament de l'ingénierie, même si dans les écoles d'ingénieurs proprement dites on continue à enseigner presque exclusivement les formes qui s'appuient sur les sciences physiques et mathématiques.

Néanmoins, au risque de choquer les associations d'ingénieurs, je dirai que l'application de toute science "dure" ou "molle", physique ou humaine, donne lieu à une forme d'ingénierie. On peut donc, presque indifféremment, parler d'ingénieurs ou de techniciens de haut niveau.

Notons encore que le système de l'enseignement forme essentiellement deux types d'ingénieurs : le premier est formé dans les universités, le second dans les instituts polytechniques.

Dans un contexte de rapide évolution des sciences et des technologies, l'objectif des universités consiste à former les ingénieurs de manière à les rendre aptes à accompagner le progrès durant une vie professionnelle d'une durée normale de quelques décennies sans avoir besoin de revenir au système d'enseignement formel. Cela suppose que l'école leur fournisse une solide formation scientifique de base. Ensuite il devra suffire à ces diplômés des universités, pour actualiser leurs connaissances, d'avoir recours aux autres secteurs du système de la formation c'est-à-dire aux cours de brève durée et aux réunions scientifiques et techniques qu'ils organisent.

Dans le cas de l'enseignement technique supérieur, à cet objectif,

Finalement, il doit être, comme les êtres vivants, un système intégré et auto-régulé.

2 - LES OBJECTIFS DU SYSTEME DE L'ENSEIGNEMENT TECHNIQUE SUPERIEUR

Comme nous venons de le dire, un système doit avoir des objectifs.

Le système de l'enseignement technique supérieur a deux types d'objectifs : des objectifs techniques et des objectifs sociaux.

Parmi les objectifs de caractère technique se trouve celui de la formation des élèves pour l'exercice des fonctions d'analyse et de conception ainsi que pour celles de construction, production ou opération pour lesquelles il est nécessaire de maîtriser les méthodes de planification, conception et analyse.

Ajoutons l'assimilation des principes fondamentaux associés à tout domaine de la Technique, la conscience des limitations de ces principes et de leurs applications dans les problèmes concrets ainsi que la capacité d'élaborer des analyses critiques technico-scientifiques ou technico-économiques et à les présenter, sous forme orale ou écrite, dans des rapports clairs, concis et convaincants.

Comme objectifs de caractère social nous avons le développement d'un sens de l'autorité, l'inculcation d'un sens profond de l'éthique professionnelle et la formation globale des étudiants, ce qui inclut :

- la compréhension de l'évolution de la Société et de l'impact que l'activité technique exerce sur elle;
- une idée des autres domaines, surtout de ceux avec les représentants desquels les techniciens de haut niveau auront plus de chances d'être appelés à coopérer;
- le développement d'une philosophie personnelle qui leur fasse trouver satisfaction dans l'exercice d'une vie professionnelle active.
- un sens des valeurs éthiques et morales, importantes pour la carrière professionnelle d'un technicien de haut niveau.

La formation des techniciens de haut niveau doit donc prendre en considération non seulement les obligations qu'ils ont à ce titre envers la Société mais aussi le perfectionnement des étudiants en tant qu'individus. Ceux-ci doivent donc trouver à l'école un milieu éclairé, susceptible de leur donner les moyens et l'aspiration de tendre, de leur propre initiative, au

Pareillement à ce qu'il en est dans le système de la science et technologie, nous pouvons en effet distinguer dans le système de la formation des techniciens, et pas exclusivement dans celui des ingénieurs, quatre secteurs bien différenciés : le secteur de l' enseignement supérieur, le secteur des laboratoires publics, le secteur des entreprises et le secteur des institutions privées sans buts lucratifs.

L'enseignement formel relève essentiellement du secteur de l'enseignement supérieur.

La formation par la recherche des chercheurs et autres spécialistes hautement qualifiés relève des laboratoires publics qui doivent en outre entreprendre des actions de divulgation de leurs activités de caractère spécialisé.

Aux entreprises et d'une manière générale aux employeurs, il incombe d'assurer une action de formation dans le service qu'on ne peut espérer de la part des écoles, du moins dans les cours de maîtrise, mastère ou même DEA.

Quant aux institutions privées sans buts lucratifs, il en est de deux types: celles qui se consacrent à l'organisation de cours de brève durée et les associations de caractère scientifique ou scientifico-technique dont l'activité consiste surtout à l'organisation de congrès, symposiums, colloques et autres initiatives au bénéfice de leurs membres.

Entre le système de la science et technologie et celui de la formation des techniciens de haut niveau, il existe cependant une différence cruciale : tandis que dans le premier cas les laboratoires publics jouent un rôle nettement intégrateur, dans le second cas ce rôle revient aux Ecoles d'Ingénieurs. Autrement dit, le système de l' Enseignement supérieur (et par enseignement nous entendons enseignement formel) est le noyau dur du système de la formation des techniciens de haut niveau. Tout dépend donc de son efficience et de son efficacité.

Il doit être avant tout un système, c'est à dire qu'il doit avoir des objectifs et s'organiser en vue de leur aboutissement.

Il doit constituer, d'autre part, un système ouvert, ce qui implique avoir le souci de ses interfaces avec les autres secteurs du système de la formation des techniciens et avec les autres systèmes, notamment le système éducatif, le système professionnel, le système productif et le système scientifique..

REFLEXIONS SUR LA FORMATION DES TECHNICIENS DE HAUT NIVEAU. LE SYSTEME DE L'ENSEIGNEMENT ET LE SYSTEME DE LA FORMATION. L'APPLICATION DES PRINCIPES DE LA QUALITE

E. R. de Arantes e Oliveira

1 - LE SYSTEME DE LA FORMATION

A l'époque où j'étais étudiant et même déjà jeune ingénieur, j'entendais souvent critiquer qu'une bonne partie de ce qu'on enseignait à l'université n'avait aucune utilité pour les entreprises et que par contre celles-ci considéraient les jeunes qui sortaient des écoles d'ingénieurs comme franchement ignorants.

Il y avait donc une claire inadéquation entre l'offre de l'école et la demande des entreprises, ce qui troublait les étudiants et était source de nombreuses critiques à l'encontre de l'université.

Etudiants et entreprises avaient raison sur un point : c'était de penser en termes d'offre et de demande.

Il faut en effet reconnaître, et cela est spécialement important pour ceux qui financent, que pour toutes les activités humaines, même celles de caractère formatif, culturel ou scientifique, il existe une demande et une offre, autrement dit des clients et des fournisseurs.

Entreprises et étudiants avaient cependant tort sur un point essentiel : c'est qu' ingénieurs et techniciens ne se forment pas exclusivement dans les écoles. En d'autres termes, le système des écoles techniques de niveau universitaire n'est guère qu'un sous-système ou qu'un secteur du système de formation des techniciens de haut niveau.

Ce qu'il y avait à l'époque, c'était une atrophie des autres secteurs de ce système.

et qui apportent des aides à la formation. Il est possible d'user et d'abuser des pré-retraites, dont la prise en charge par l'Etat oscille autour de 79 à 88 % du coût total (répartis entre les aides pour le passage au temps partiel des plus âgés, et l'abattement des charges sociales) ; il est possible de recourir à la charge du licenciement par une structure extérieure, voire la création d'entreprise(s) latérale(s). Il est fréquent que l'on recourt à la prime à la valise.

La question qui se pose est de savoir si l'Etat responsable en est le complice conscient, ou s'il est le complice inconscient.

Dans le premier cas, il est possible qu'il obéisse aux ordres de la Synarchie qui a décidé, " pour leur bien" , de mettre au pas les travailleurs qui ont conquis le droit social, et les pays qui le leur ont concédé. S'il est inconscient, il doit pouvoir, comme pour les autres grands gâchis de l'Etat, confier l'analyse du budget du chômage général à un audit de la Cour des Comptes, dont les responsables seraient dotés des plus puissants logiciels adaptés à l'emploi, et qui, dès lors, comme pour les autres domaines de la corruption, feraient vite le tour de celle qu'allourdit le chômage ; ils sont dispensés d'aller au fond des choses : la France est, en 1995, passée de 11,5 % de chômage à 11,80 %, alors que les Etats-Unis ont dégagé 1 million de nouveaux emplois des seules créations de l'innovation.

Il est aussi possible, - et je demeure dans mon sujet "science et chômage", - de créer à l'échelle de la France ou de l'Europe, voire du Monde, à côté de l'Organisation Internationale du Travail, un centre des données concernant les offres et demandes de l'emploi. Au lieu de traverser Paris toutes les journées que Dieu fait, avec des CV déguisés, pour aller se faire interviewer par des spécialistes ès-ressources humaines aussi précieux que prétentieux, il suffirait de rechercher chaque matin les offres du travail dans Internet. Cela marche parfaitement en France, et mieux encore au Japon, pour la recherche des partenaires hétéro ou/et homosexuels à la carte.

La technique passe par dessus la morale. Elle peut passer par dessus l'immoralité de la spéculation sur la raréfication de l'emploi, afin de mettre au pas les travailleurs émancipés.

Celle-ci demande de produire ce qui se vend, et l'on est satisfait de lire dans le numéro du 18 avril 1996 de l'*Expansion*, qu'un groupe comme celui de Serge Tchuruk "serait poussé de se concentrer sur l'électronique et les télé-communications aux dépens du ferroviaire, de l'énergie, voire même de chantiers de construction navale".

La compétitivité demande aussi de vendre à plus bas prix, les produits de même qualité que ceux offerts par les Américains et les Allemands, les Japonais et les dragons de l'Asie, voire l'Italie, qui ne s'embarassent pas, comme la France, du droit au confort social, le droit de l'Homme dont mon pays peut s'honorer le plus, et que très peu de ses citoyens oseraient avouer trahir.

Mais les Français auront beau prêcher cela, il ne peuvent vendre plus cher que les producteurs dont les peuples en sont injustement privés. Et le terme de "plan social" a permis aux Français de se résigner en conscience tranquille, à se livrer aux actions dites de dégraissage qui les rendent, clament-ils, aussi malheureux que les Anglais le sont d'abattre le bétail.

Pour en avoir vécu un dans une entreprise pharmaceutique dont je fus le très consultant, je suis convaincu que cet abattage des travailleurs relève d'une science pointue. Celle-ci est exercée par des experts spéciaux, appelés aux Etats-Unis "contractors", du fait que, comme les tueurs à gages, ils passent des contrats rémunérés à la pièce.

Ce licenciement économique n'ajoute pas aux millions perdus d'emplois que comptait l'industrie française, secteur auquel je me limiterai, dont le nombre de travailleurs est tombé de 6,2 millions en 1975 (fin du Pompidoulisme), à 4,4 millions en 1995 (fin du Mitterrandisme).

Cela témoigne du fait que notre pays occupe, en terme de licenciement, une des premières places, cela dans l'illusion de la solidarité et du partage (des crédits de l'Etat, bien entendu). Vous allez comprendre pourquoi les patrons sont si favorables à ce plan social, et pourquoi l'apocalyptique chômage est si remarquablement accepté par eux.

Savoir recourir à certains dispositifs du Fonds national de l'emploi (qui distille 16 milliards de Francs chaque année), permet parfois de licencier à bon compte. Il est non moins possible de combiner l'aide de l'Etat pour "dégraisser" une entreprise et pour qu'elle réembauche avec une autre. Rien n'interdit en effet à une entreprise de licencier 500 ouvriers, et d'embaucher 500 cadres avec le contrat initiative-emploi, voire des jeunes mieux adaptables

Comité des Sages. J'eus l'honneur de le présider à la jonction des ères gaullo-pompidoliennes et je puis témoigner que chacun de ses membres était un scientifique dans le coup, savait de quoi il retournait, de quoi il parlait et à quoi il s'engageait, son potentiel prospectif étant renforcé par ses contacts avec le Bureau de la Science et de la technologie de la Maison Blanche, et avec le MITI japonais

Malheureusement, cette structure fut remplacée en 1981 par un ex-conseiller référendaire près la Cour des Comptes, nommé Directeur général de la recherche et de la technologie qui, aussi distingué qu'il pût être, ne pouvait avoir la moindre idée de l'évolution qui s'accomplissait dans la science technologique, spécialement dans le domaine de l'électronique.

L'Etat est aussi responsable du retard pris dans la gestion de nos établissements publics dont ceux qui ont acheté les avions et TGV *made in* France, Air France et la SNCF, lesquels affichent des déficits monstrueux , et dans celui pris dans le privé, aucun des 2 secteurs ne s'étant aperçu que les productions de la phase actuelle de la technologie, contrairement à celles de la précédente qui ne relevait que du potentiel des Etats, relevaient, quant à elles, de la clientèle universelle, voire individuelle (aucun oeuf n'est, dans une cuisine américaine, cuit sans le contrôle d'un miniprocesseur ; aucun appareil de photographe japonais n'est livré sans le complément du kit minilab, lequel développe les photos immédiatement et automatiquement, aucun italien ne s'aventure dans sa voiture sans un téléphone cellulaire dans chaque poche). Les américains et les japonais ont donc, à cet effet, développé deux sciences, aux règles d'ailleurs opposées, du dit marketing, d'où le fait que les académiciens français discutent encore de la traduction.

Certes les gouvernements qui ont succédé à 14 ans de socialisme, ont privatisé les entreprises étatisées : mais si cela a réduit le déficit de l'Etat, cela n'a pas appris à ceux des PGD qui ne sont pas en examen judiciaire, le dit marketing.

Le plus grave est que ce sont les ex-PDG des entreprises publiques qui deviennent ceux des entreprises privées. Celles-ci ont souvent pris le temps de faire faillite avant de se reconvertir aux méthodes qui règnent sur les marchés, dont les Américains et les Japonais ont compliqué la maîtrise en les mondialisant.

Les pouvoirs publics ont fini par comprendre la condition nécessaire sinon suffisante pour y accéder : la compétitivité.

Que fait donc le *busenesstrotteur*, d'une ou de deux heures gagnées, quand le téléphone cellulaire de poche lui permet d'occuper le temps des embouteillages, en parlant à ses correspondants, le visiophone et la vidéoconférence lui permettent de les voir, le photocopieur, le fax, la minicassette, les banques de données, voire le CD-rom pour les immenses textes, de documenter la discussion, et la carte bancaire internationale, d'être payé ou de payer.

Et les PDG qui passent leurs temps dans les embouteillages à rejoindre le Concorde ou à se parquer pour accéder au TGV n'ont développé qu'avec des matériaux et logiciels étrangers, et qu'avec retard, l'automatisation et l'informatisation au service de tous. La France occupe, en terme de compétitivité pour les technologies de pointe, le 5ème rang pour la robotique et l'informatique, le 6ème pour les télécommunications, et le 7ème pour la technologie électronique de pointe. Elle n'est pas même classée pour les biotechnologies.

Et sa balance des paiements pour l'électronique, liée à la différence entre ce qu'elle a perdu dans ces domaines et avec ce qu'elle n'a pas gagné avec les activités de la période précédente dans laquelle elle se prélasse encore, est passée d'un déficit de 290.000 milliers de francs courants en ce fatidique 1983, à 462.000 en 1981, que le gouvernement de François Mitterrand a doublé en moins d'un an, pour lui faire dépasser le milliard de ces francs fin 1995.

Cela représente plusieurs autres centaines de milliers de défauts d'emplois en moins par rapport à son potentiel, liés à sa trop faible activité dans l'électronique, et à ajouter à ceux qui sont la conséquence des déficits de ses services étatiques ou publics.

Il ne faut donc accuser personne d'autre que l'Etat, lequel exerce le pouvoir central, même si délocalisé, cela dès après les règnes du Général de Gaulle et de Georges Pompidou, à la phase scientifique desquels la France est demeurée, mais en ayant perdu les structures de leurs politiques scientifiques et de l'innovation.

Sous le règne du Gaullisme vrai et non néo (préfixe qu'il convient de remplacer par post), les instances prédécisionnelles résidaient dans la Délégation Scientifique et Technique, dont le Délégué général était un scientifique, et dont la liaison directe avec le premier ministre et ceux de la recherche et des secteurs la concernant, était assumée par son comité interministériel, composé des scientifiques de toutes les disciplines, et dit

perdre ni gagner d'emplois. Le robot crée en effet autant de travail qu'il en supprime.

Pendant que l'Amérique et le Japon construisaient les outils technologiques de l'automatisation et de l'informatique, la France continuait à produire, dans le cadre de ses dits grands programmes et sans rougir du fait qu'ils appartenaient à une autre ère de la technologie.

Le choix en avait été inspiré par la fameuse formule d'Einstein, $e = mc^2$.

Mon pays accomplit d'ailleurs de remarquables performances : 1) il a notamment oeuvré brillamment au niveau du m de cette formule, avec la production d'armes qu'elle pouvait troquer contre le pétrole, voire contre la drogue, ce qui réduisait la demande des emplois ; 2) il a oeuvré au niveau du e avec l'énergie nucléaire ; il s'est même spécialisé dans le retraitement des déchets ; 3) il a surtout oeuvré au niveau du c, la vitesse, dans le spacial et l'aéronautique, avec le succès de la fusée Ariane et le lancement du premier avion supersonique de ligne commerciale le Concorde ; il a même appliqué sa passion de la vitesse à la circulation terrestre, avec l'hyper développement du TGV.

Or ces activités technologiques, aussi méritantes et brillantes qu'elles fussent, étaient dérivées de la recherche d'un autre temps, et ne représentaient que des *"remakes"* de réussites déjà enregistrées (l'énergie nucléaire datait, aux Etats-Unis, de la guerre, le mur du son y a été franchi en 1947 par l'avion Bell X 1, le Spoutnick avait été lancé par l'URSS en 1957, et les trains à grande vitesse avaient été installés dès l'après-guerre au Japon.

Nulle innovation donc !

La France était simplement en retard d'une guerre économique, ce dont elle ne s'apercevait point, tant que c'était l'Etat qui finançait les productions et que ses services étatiques ou publics qui les payaient.

Mais, en dehors de la fusée Ariane et des Airbus dont elle vend respectivement quelques services et pas mal d'appareils, dont le marketing n'est d'ailleurs assuré que par les ministres devenus représentants de commerce déguisés en visiteurs politiques, elle n'a pas vendu de Concorde (s), et ne vend que relativement peu de TGV : car arriver à New-York 2h15 avant d'avoir quitté Paris, ou faire Paris-Lyon aussi vite en train qu'en avion, revient à payer très cher le temps dont la valeur n'est, comme dans la formule d'Einstein, que relative.

LA SCIENCE, L'EMPLOI ET LE CHÔMAGE

Georges Mathé

Je ne traiterai que de la responsabilité de la politique scientifique à l'origine du niveau si élevé du non-emploi que connaît aujourd'hui mon pays, et je la comparerai à celles menées par deux autres qui ne souffrent pas en ce moment, de chômage, les Etats-Unis et le Japon. Je n'affirme pas que les conclusions tirées des faits exposés puissent s'appliquer aux problèmes du non emploi que connaissent d'autres pays.

En résumé, la France a raté le développement de la science appliquée à la technologie électronique, singulièrement celui qui devait aboutir à ce que l'on appelle la technologie de pointe, la "high-tech".

Les responsables en sont les gouvernements qui ont régné depuis le démarrage de cette ère, lequel date d'un quart de siècle. La crise du pétrole de 1973 est partiellement responsable du fait que la France n'en prit point le départ et du fait qu'elle ne s'aperçut point qu'elle ne le prenait pas. Le dirigisme étatique qui a régi toutes les activités après 1981 et pour 14 ans, est responsable de l'incapacité de ce pays à en rattraper le retard, le dit "gap technologique", et, cela, d'autant que les deux leaders en ce développement, les Etats-Unis et le Japon, ont accentué l'écoulement des produits de cette technologie qui sont de consommation universelle voire, individuelle, vers les marchés privés.

Les industries françaises n'ont participé ni à la construction des outils, ce qu'on appelle le "hardware", ni à celle du fonctionnement de leurs applications que l'on appelle le "software", ni à leurs ventes : on peut estimer à plusieurs centaines de milliers, le nombre d'emplois qui eussent pu être créés dans mon pays et qui ne l'ont pas été .

La France, comme les autres pays, dut néanmoins automatiser et informatiser ses activités : cela lui a coûté le prix d'achat des moyens et des méthodes, mais le fait d'y recourir ne lui a fait, selon la loi de Sauvy, ni

availability will continue to rise. Where the Web and the Medline data bases are now accessible, health care is improving as a result. The capacity of a country to participate in sophisticated research, enhance its education and training to be more productive in modern industry is also related to its ability to participate in this "virtual revolution."

L'homme n'a de connaissance des choses naturelles que par les moyens de la correspondance avec ce qui tombe sous les sens[7].

NOTES

(1) Philippe Quéu, in "Voyage dans la planète Cyber" L'Express. No 2327 February 14, 1996

(2) The Internet is a communications system designed for transmitting digital data at very high speeds Computers can access the Internet through telephone modern connections or directly through communications devices caller "routers" Beginning in the 1960's the "net" was developed as an easier, informal communication between physicists, engineers, academics and other defense contractors It offered electronic mail (email), access to other computers (telnet), and real-time exchange of files (f t p) Long-distance discussion groups (usenet) were added Over the years the technology improved to permit faster transmission and receipt of large amounts of digital data, including graphics Soon "browsers" capable of finding and displaying data at known locations on the network were devised In the middle 1900s , a network developed on the Internet that came to be called the World Wide Web

(3) These include EMBASE, produced by Excerpta Medica, concentrating on European journals and those containing pharmacological citations; PASCAL (about 25% medical and 25% biology, rest science and technical) maintained by CNRS and available from servers of INSERM or DIMDI (Deutsche Institut fur Medizinische Documentation), LILACS, which contains MEDLINE plus literature in Portuguese and Spanish, correlated by Bireme in Brazil, DATA-STAR, (Knight Ridder), CURRENT CONTENTS (Title citations only), . ULRICH'S INTERNATIONAL PERIODICALS DIRECTORY, and many more speciality directories, including the more than 40 maintained by NLM for cancer, AIDS, toxicology, bioethics, and other topics The Institute of Information of the Chinese Academy of Medical Sciences has a data base of several hundred thousand citations in Chinese from the literature of both traditional and Western Chinese medicine

(4) This image has been derived in the Voxel project from Hamburg University, using the Visual Human data base

(5) Gibbs, Wayt. Lost Science in the Third World Scientific American, August, 1995, 92-99.

(6) Casari, Adolfo Internet or Internot The Internet May/June 1995, 29-31

(7) René Descartes Cogitationes privatae

at intervals of one millimeter from head to toe. The imaging was repeated before the cadaver was sectioned by microtome and the images captured at the same intervals by digital photography. The data were then accessible to "electronic dissection", by which one can make spatial images of an organ or any parts of the body. A dramatic virtual image of such a computer dissection is presented in the photograph "D" in the Appendix, showing the relationships of the optic nerve to other structures[4]. One must keep in mind that the picture is achieved by mathematical manipulation of the photographic digital data base. Today, many schools have given up the teaching of anatomy. Teaching tools such as these will permit the revival of this subject in almost unlimited ways. One wonders what Albacusis or other great Arab surgeons would have thought of such electronic assistance for their healing art.

The Need for Infrastructure

There are several troubling aspects of the unevenness with which peoples of the world are linked in such technology. One concern, expressed by many third world scientists, is the failure of the indices to admit their citations to the base. This is a reflection of the level of peer review considered adequate for admission of the citations. Recently UNESCO has been active in ways to explore this might be overcome.[5]

Lack of infrastructure (Web servers, adequate telephone service, and the computer equipment itself) is one of the most troubling aspect of this new technology to users. It is estimated that of many million connections to the Internet, only about 0.3 percent are in Latin America [6], a fault laid to the fragile nature of the telephone system. It is hoped that more assistance for improved infrastructure will be extended by world-wide financial institutions, businesses and philanthropies. One recent example of such is the donation of millions of dollars by the Soros Foundation to make the Net available to research institutions in the Soviet Union.

The final page of the Appendix shows the geographical distribution of the 20 major centers to which the MEDLINE data base is distributed and up-dated regularly. From the Centers, some regional users are enabled to obtain the searches they need for their professional work, but access is uneven and sometimes expensive when commercial carriers are needed. Note that the Bireme\Paho center in Brazil acts as the axis for the continent of South America. Egypt and South Africa are presently the two centers in Africa. Now, of course, GRATEFUL MED is at last on the Web and its

developing the full structure of each of the 100,000 human genes, and annotating their positions on the human chromosomes. Any worker around the world may push a button on the NETSCAPE home page of the National Center for Biotechnology Information at NIH and enter a fragment of DNA which will be rapidly compared with others in the index and classified. Allied tasks are the recording the protein products of their expression when they are learned, collection of mutations of single genes along with descriptions and comparison of the phenotypes of associated disease. The aim is assembly all these related pieces of information into the map of the genome of man, one of the most rapidly expanding data bases in the world. By agreement among all the participants, all of the data are freely accessible and exchanged on an up-to-date basis. At least 90 percent of all such human genetic data is estimated to be present. A small amount is kept from these data bases by commercial operations which regard it as proprietary information. Like the patenting of genes, the withholding of genetic information in this way is regarded in parts of Europe as a violation of Les Droits de l'Hommes. It is a position toward which many Americans are sympathetic.

A few features of the GENBANK or ENTREZ programs are illustrated in photographs from NETSCAPE displayed on page "C" in the Appendix. They include the structure of genes that can be called up by the viewer as data emerging from the DNA sequencer, the chromosomal location of gene clusters identified, and a listing of the diseases now known to be caused by abnormal genes including names of mutations. HTML is used to link information about given genes to the MEDLINE system for analysis and quick identification of articles in which the genes are featured. Soon, more and more of the journals from which the indexed citations come will themselves be published on disks or tapes. Thus with a few clicks of the mouse, one can see the structure of a gene, view the structure of its protein product, pursue the descriptions of chemical behavior and of phenotypic variation in the bearers of the different mutations, in the full texts of the authors who have made the original observations.

The Visible Human

A striking example of the power of the new tools available for storing and manipulating data on the computer has recently been released by the National Library of Medicine. A man, condemned to capital punishment, dedicated his body to science. Radiograms, both standard and by computerized axial tomography, and magnetic resonance imaging were made

The Browser allows graphic illustrations to be activated and enlarged, and the reviewer may to capture a copy from the screen for his own use. All material on the page-or linked pages- may similarly be printed by the viewers own computer and stored in his files.

USAGE. An annual total of over seven million searches of MEDLINE are now done through the NLM's computer system alone. It is estimated that about 40 million are done worldwide. The capacity of the system at NLM, where 20,000 searches are made each day, illustrates the power of today's retrieval engines, which in turn will be greater tomorrow. Half of the searchers are health professionals. Presently 25 per cent of American physicians take advantage of the ability to search MEDLINE from their offices, homes, or patient bedside. Physicians have thus within their grasp far more information than anyone can memorize or find in any other way--knowledge assisting them to make the most correct diagnosis and treatment. Many testimonials have been made how ability to"Search has been life-saving.

TELEMEDICINE.

The development of the use of the WEB for consultations, teaching sessions, the distant reading of pathology sections, electrocardiograms, radiograms, CAT-scans, MRI imaging and transfer of other data indicate that this will soon be a large part of the medicine of the future. The reduction of all data to digital form and its presentation on the Web places no limits on the sending of material for consultation and teaching purposes. In fact, the greatest limitation on the computerization and sharing of individual patient records remains the assurance of the protection of the privacy of the data. When this is problem is overcome, virtually all physician and hospital records will be available on the Internet for be used for consultative and billing purposes.

BIOMEDICAL RESEARCH

GENBANK. Genbank is another NLM database. One of the largest collaborative biomedical studies in progress in the world today is the mapping of the human genome. More than 125,000 laboratories are participating and providing data to three centers of collection. The primary centers are at the **National Center for Biological Information** at the NLM; the European Biological Institute at Cambridge University, and the CBI at the National Institutes of Genetics in Tokyo. These three centers of data collection are painstakingly cataloging and indexing DNA sequences,

ago, the leaders of the twenty-one MEDLARS Centers gathered in Washington for their biennial conferences. Hong Kong was the latest to sign the agreement of cooperation. Features of the home pages of the present Centers, along with their UNIVERSAL RESOURCE LOCATORS **(URL's)** by which they can be brought up on the Net appear on page "A" of the attached Appendix. Today Medline is available on-line at about half of U.S. medical schools, and nearly every student has a user codes permitting them access at will. Now over 100 different locations around the world have tape or on-line access to Medline, and many other sites use the indices on CD ROM discs. Last week a new version of MEDLINE or GRATEFUL MED for the Internet was released. This will permit users world wide to have access to the index directly from the server at the NLM.

SEARCH. This version of MEDLINE will be the most efficient and "user-friendly" yet among versions that have been made progressively more powerful and efficient by the development of cognitive and lexical systems based on construction of a **Universal Medical Language (UML).** The center piece of this is a **Metathesaurus,** displaying the linguistic roots of terms in different languages. So far including French, German, Spanish and Portuguese, the Metathesaurus will continue to expand to cover other languages, and continue to integrate the clinical and research terminologies. The system of Medical subject headings **(MESH)** terms are constantly expanded to used to construct linkage of headings in tree-like or hierarchical fashion.

Using a "browser such as **Netscape**--the currently most popular one in use on the Web--searching the data in MEDLINE has become fast and efficient. Effective use of the WEB is based much on the use of **Hypertext Markup Language (HTML)** which is a feature of the Web, allowing specific words on the page of the browser to be activated by the touch of the computer's mouse. This permits automatic switching to other **MESH** headings or to different data bases as the object of the search is progressively and quickly localized through the ramifications of the MESH headings.

A simple example is shown on page "B" of the Appendix. Here Grateful Med was asked to find the titles and locations of the articles on the subject of leukemia written in French by our colleague Professor Jean Bernard, during the narrow period in the late 1960s. The search, yielding the titles of about ten articles was completed in approximately 30 seconds. Another click and the abstracts of selected articles were displayed.

The Positive.

Nevertheless, all over the world use of this global network is on the rise--in governments, in research, educational, and commercial institutions. Computer-literacy is now the entrance key to many kinds of employment. The twenty-first century will find most professionals, researchers, and many teachers bound to an umbilical computer-linkage, their productivity determined by connection to external sources of advice and direction. Urban and remote hospitals are becoming linked by the Web, and medical practice in isolation is no longer wise or acceptable. Research is no longer governed by the birth-rate of ideas but by the speed of flow of post-natal announcement. The Web has come to determine how knowledge is refined from ever-rising streams of information and how it is distributed to those whose productivity depends upon it.

The Existential Nature of Discovery.

Discovery in most field has an existential nature. No invention or discovery exists before submission to peers by publication and after speedy dissemination to the wider scrutiny and consensus required for an admission to the realm of knowledge. The Net thus has become complementary to the sciences and education, because it can hold treasure houses of data that are collected, indexed and made universally available. For conveyance, the World Wide Web is the messenger of a greater Enlightenment.

Medline. The caches of data on Netline are many. The largest and most used index of medicine and biological research is **MEDLARS** (Medical Literature Analysis and Retrieval System run by the National Library of Medicine in Bethesda, Maryland[3]. Among the more than 30,000 periodicals published each year, about 4,000 are biomedical journals--more than half published outside the United States-- and which contain more than 400,000 citations (articles) per year. Within ten days of receipt each of these citations is indexed, and with its abstract, entered into the computerized data base **MEDLINE**, created in 1960. MEDLINE is the main root of some 40 separate computer data bases provided by the NLM in its MEDLARS. All told, these indexes now contain over 20 million bibliographic citations and abstracts.

By 1970, tapes containing the full MEDLINE data began to be distributed to **International MEDLARS Centers,** and thereafter up-dated regularly. Operators at each Center are trained to assist users in searching the data bases or carry out many searches themselves as a service. One month

THE RIGHTS OF MAN AND THE WORLD WIDE WEB

D. Fredrickson

La révolution du virtuel ne fait que commencer. Il s'agit d'un veritable 'cyber-bang' dont les conséquences économiques, culturelles, sociales, politiques sont incalculables. Je crois, en fait, que nous n'avons encore rien vu...La révolution actuelle est comparable, dans son essence, à la révolution de la Renaissance et de la Réforme...[1]

This unrestrained opinion of the Internet merits attention in the context of the theme chosen by His Majesty for this meeting of the Academy. Several questions are evoked. Does the sudden appearance of a new world-linking highway of digital information mean the arrival of a new Enlightenment? How are we to tell an actual from a virtual revolution? While far from being a universal preoccupation, millions of persons are "browsing" daily on the World Wide Web[2] . Yet it remains a great boutique of vendors hawking goods, offering entertainment, with uncensored and unedited display. Will this untamed and highly commercial venture magically change the productivity, education and research of humankind?

The Negative.

This "Web", which has come upon us so swiftly, is growing without control, with its ethic undefined. Anyone may paste up a "home page"; anyone may copy anything there. Standards are loose; no copyright is assured. Worse, global access to the Web is not equally shared. The basic infrastructure is in place in most countries, but is not functional in some, usually because of inadequate telephone and other equipment. The cost of equipment and charges for entry into most Web programs also remain prohibitively expensive to many. "Surfing on the Web," therefore, is low on the priorities of developing countries.

deviendra normal de rétribuer ceux qui se livreront à des activités de service social dans les sociétés. La "robotisation" rendra cette transformation possible; elle est la condition d'un progrès fantastique dont nous ne devons pas avoir peur si nous avons le courage de vouloir le maîtriser.

Telles sont, Monsieur le Président, quelques-unes des idées que je désirais vous soumettre au début de cette rencontre. Je vous remercie de votre attention.

Catholique 1996, pp. 128-134), les évêques des Etats-Unis soulignaient qu'en dépit de la croissance économique qu'a connue leur pays, le nombre des pauvres est passé en dix ans de 33 à près de 37 millions et que 40 pour cent d'enfants afro-américains et hispaniques sont élevés dans la pauvreté.

4 - C'est dire combien le problème que nous étudions aujourd'hui est grave puisqu'il ne se fait pas dans le pays le plus riche du monde au bénéfice de tous; c'est donc que les mécanismes de la croissance constituent des structures de péché, pour reprendre une expression de Jean Paul II, puisqu'en dépit des bonnes intentions, ils créent et aggravent les inégalités.

IV - La modernisation des systèmes de production

1 - La modernisation des systèmes de production ne peut se faire d'une manière humaine sans un changement profond des mentalités. L'individualisme ne peut plus être la philosophie de base des sociétés industrialisées et nos pays d'Afrique doivent se garder de se laisser tenter par les attraits qu'il présente. La vie sociale doit être pensée à partir de la notion de solidarité; seule cette nouvelle philosophie peut nous permettre de résoudre le problème de l'emploi. Trois idées sont liées à cette proposition :

2 - Tous sont responsables de tous. Ce principe simple signifie qu'il faut proposer un sens moderne de la communauté aux populations; il ne s'agit plus de la communauté villageoise où chacun se connaissait. Les populations sont maintenant urbaines ou en voie d'urbanisation; c'est-à-dire que les individus ne se connaissent plus les uns les autres. A cette relation personnelle qui pouvait exister dans le passé doit être substituée une autre, plus abstraite peut-être mais plus universelle. L'on ne sera plus responsable de son frère parce qu'il est le voisin mais du fait de sa qualité d'homme.

3 - La solidarité modifie la notion d'utilité sociale. Ce principe général a une conséquence importante. Ce ne sera pas pour l'emploi, au sens traditionnel, que quelqu'un sera reconnu dans les sociétés de demain mais du fait de ce qu'il sera intégré dans la société en se donnant à une activité qui servira au renforcement de la cohésion sociale. L'emploi ne sera plus seulement le travail rémunéré par une entreprise mais toute activité sociale.

4 - La transformation des rapports sociaux doit être accompagnée par une réforme des circuits monétaires. Quand la participation organique de tous à la vie commune sera tenue pour une valeur, alors un réaménagement des circuits monétaires sera possible. La richesse ne sera plus produite au bénéfice de quelques-uns mais ses fruits seront mis à la disposition de tous; il

Nos débats nous aideront à répondre aux questions qui viennent d'être soulevées d'une manière approfondie; qu'il me soit permis simplement de vous soumettre quelques remarques qui n'ont d'autre but que d'encourager les orateurs suivants à avancer courageusement sur cette route.

2 - Le XIXème siècle nous a habitués à voir dans l'emploi le travail salarié; pour l'ensemble de nos contemporains, spécialement ceux qui vivent dans les pays industrialisés, avoir un emploi, c'est déployer une activité dans un secteur de la production, du commerce ou des services en fonction d'un contrat de travail qui en fixe les conditions dont, en premier lieu, la rémunération monétaire qui lui est attachée. Il est clair que ce type d'emploi est menacé par l'introduction de ce que l'on appelle la robotisation dans la vie industrielle et commerciale. Le travailleur non spécialisé est éliminé par la machine et celle-ci pousse les travailleurs plus qualifiés vers une qualification croissante s'ils veulent conserver un emploi. Ce problème existe bien puisqu'on entend parler tous les jours du chômage des cadres et qu'il n'est que de se promener dans les villes pour voir la main d'oeuvre remplacée par des machines puissantes qui font en quelques heures ce qui demandait autrefois des semaines. Ainsi le progrès économique semble bien marginaliser une grande quantité de travailleurs en les mettant en dehors du circuit de production en dépit de leur droit fondamental d'avoir un travail pour être vraiment intégrés dans la société dont ils sont membres. Des remarques analogues pourraient être faites à propos des travailleurs des campagnes où l'augmentation de la productivité condamne les travailleurs en excédent à émigrer vers les centres urbains sans préparation ni psychologique ni professionnelle. Tout programme de modernisation des économies ne devrait-il pas comporter un volet social en vue de pourvoir efficacement aux besoins de ces travailleurs ?

3 - Le noeud du problème soulevé se trouve dans la notion d'emploi. Si l'on maintient celle, stricte, qui considère seulement comme un emploi l'activité productive déployée en contre-partie d'un salaire, la crise morale de nos sociétés est irrémédiable puisque rien ne semble pouvoir les empêcher de se développer en condamnant à la paupérisation un nombre croissant d'individus et de familles. Les économies industrielles du monde occidental en donnent déjà un aperçu puisqu'elles se montrent incapables de résorber les poches de pauvreté qui s'y forment et qu'en période de crise économique la barre des 5 pour cent des populations marginales qui existaient déjà en Europe en période de prospérité est largement dépassée. Dans une Déclaration récente sur la Justice économique pour tous (Documentation

soient intensifiées et poussées jusqu'à leur intégration et que la terre devienne un village global dans lequel tous partagent les mêmes valeurs. Ainsi nous trouvons-nous devant cette difficulté qui apparaît un peu comme la quadrature du cercle puisque d'une part il nous faut affirmer que les droits de l'homme sont le régulateur de la vie économique et que d'autre part les conceptions en sont si diverses qu'il semble qu'on ne puisse arriver à présenter une idée commune à tous les peuples sur ce point sans violer leur droit le plus fondamental de rester fidèles aux valeurs qu'ils ont reçu de l'histoire.

6 - La solution de la contradiction qui vient d'être analysée doit être cherchée dans un approfondissement de la notion de droits de l'homme. Il faut dépasser les formes particulières que telle et telle civilisation leur donnent pour aller à l'essentiel. Le droit le plus fondamental de l'homme est de pouvoir agir selon les exigences de sa conscience libre. La reconnaissance, la défense et l'affinement de ce pouvoir doivent être l'objectif de toute politique économique. La robotisation de l'industrie n'est pas une fin en soi, elle doit être ordonnée au "développement matériel et progrès spirituel" de tout homme et de tous les hommes (Déclaration de Philadelphie, 1944); c'est à ce prix qu'elle sera bénéfique, que l'homme n'introduira pas une modification de son mode de vie qui se retournera contre lui. "Le social doit vaincre l'économique" selon la formule célèbre à laquelle avait recours Albert Thomas, le premier directeur du Bureau International du Travail. L'entrée de la robotisation dans les diverses industries doit être négociée et réglementée par les partenaires sociaux au plan national et international afin que les gains de production des uns ne deviennent pas source de pauvreté pour les autres.

III - L'emploi

1 - L'analyse théorique à laquelle nous venons de nous livrer semble négliger le côté pratique de la question; il peut être formulé de la manière suivante: il est très bien de dire que les transformations des modes de production doivent bénéficier au développement de l'homme et ne doivent pas entraîner pour lui une diminution dans sa condition humaine; mais cette dégradation n'est-elle pas inévitable puisque nous allons vers un monde où la quantité des biens à distribuer semble être appelée à augmenter sans cesse et que la quantité de travail nécessaire pour les produire ira en diminuant. La malnutrition actuelle dans le monde, par exemple, ne vient pas de ce que la terre est trop pauvre pour fournir une nourriture assez abondante mais de la mauvaise distribution des biens produits; que penser d'une économie où l'on en est venu à payer des agriculteurs pour qu'ils ne produisent pas alors que des hommes meurent de faim chaque jour ?

qui n'implique une doctrine sur l'homme.

3 - Les plans économiques et financiers dont dépendent la création et le maintien des emplois sont aujourd'hui mondiaux. C'est donc à ce niveau que les tenants des religions monothéistes doivent porter leurs efforts pour assurer l'orientation humaine du développement. Il est indispensable de confronter les décisions économiques avec l'idée de l'homme qui leur est commune. Pour elles, chaque être humain est appelé à connaître et aimer Dieu et il n'arrivera à ce but que s'il s'applique durant toute son existence à vivre d'une manière morale. C'est donc de ce point de vue que doivent être examinées les diverses mesures prises pour développer l'emploi; elles doivent être jugées selon leur aptitude à développer la capacité de l'homme à agir d'une manière responsable pour le bien. Les politiques économiques ont pour fondement une politique de l'homme, d'un homme conçu comme capable de discerner le bien et le mal comme de vivre en conséquence.

4 - L'interdépendance toujours plus poussée des forces économiques ne supprime pas la responsabilité des individus de juger du développement du point de vue de l'homme. Elle élargit, au contraire, le champ de leur responsabilité en les rendant capables d'exercer leur devoir de solidarité non seulement vis-à-vis de leur entourage immédiat mais aussi de populations éloignées avec lesquelles ils n'auront jamais eu de rapports. Les occasions se feront plus fréquentes de se montrer plus uni, plus solidaire, plus fraternel lorsqu'il s'agira de concilier ce que l'on appelle les impératifs économiques et financiers avec les droits fondamentaux de chacun et de tous.

5 - Le projet de faire des droits de l'homme la valeur régulatrice de la vie économique est-il bien réaliste au moment où les relations économiques et financières deviennent mondiales? Les hommes affrontent en effet les situations nouvelles qui se présentent à eux en s'appuyant pour les résoudre sur les principes de la civilisation qui est la leur. De ce fait, ils n'ont pas la même représentation des besoins fondamentaux de l'homme. Tandis que ceux qui se réclament des économies libérales insistent sur la défense des libertés individuelles, d'autres prennent pour point de départ de leur réflexion le fait que tout homme vit en communauté et que son développement dépend de la vigueur de celle-ci. Cette divergence dans l'approche des problèmes peut susciter l'étonnement de certains comme il en a été avec la Charte africaine des droits de l'homme où l'on adjoignit et des peuples pour bien montrer qu'on ne peut abstraire les individus des communautés dont ils sont membres. Cette question prend une importance nouvelle au moment où les progrès de la vie économique demandent que les relations entre les Etats

économique et de la compétitivité qui l'accompagne ou bien s'efforcera-t-il de donner la victoire au social sur l'économique? Vieille querelle qui dure depuis deux siècles et à laquelle il n'est pas aisé de répondre dans la pratique.

3 - Nous sommes condamnés à créer une économie humaine dans laquelle la collectivité, dans la mesure du possible, mettra à la disposition de tout homme, quel que soit sa race, son sexe ou sa religion les moyens nécessaires à son développement car il n'y a pas d'autre issue pour assurer la paix sociale tant au plan national qu'international. En effet, l'histoire de ce siècle nous a montré que les peuples ne supportent pas indéfiniment d'être soumis par un pouvoir politique fort à des fins économiques et que le moment venu ils reprennent leur liberté. Par ailleurs, nul ne demande sérieusement de retourner à l'économie agraire qui fut celle de l'humanité pendant des millénaires.

4 - La création d'une économie humaine ne sera pas le fruit de discours aussi généreux soient-ils; les tenants de tous les systèmes socio-politiques prétendent travailler pour l'homme et tendre à son bonheur. Le succès de l'entreprise dépendra de notre détermination d'agir avec méthode après avoir étudié les données du problème qui est posé à notre génération. Toute réflexion sur ce thème recouvrira une certaine idée de l'homme, c'est-à-dire du fondement de sa dignité et de la nature de son activité; en d'autres termes des concepts de droits de l'homme et d'emploi.

II - Les droits de l'homme

1 - Les droits de l'homme - L'usage de ce vocable est devenu si fréquent que la richesse de son contenu risque d'échapper. Trop de revendications, corporatistes, sont faites en appelant aux droits de l'homme. Cette attitude s'enracine dans un individualisme outrancier qui ne soumet les aspirations de chacun à aucune valeur supérieure. Elle est dangereuse car elle permet à de nombreux individus de s'unir pour faire prévaloir leurs préférences particulières aux dépens de la collectivité. De plus, elle interdit toute définition d'un bien commun supérieur entre les membres d'une société et ouvre alors la voie aux abus des gouvernements antidémocratiques portées à remédier aux germes d'anarchie que contient un tel excès d'individualisme.

2 - La véritable notion des droits de l'homme est d'ordre philosophique et religieux. La doctrine sur l'homme des partenaires sociaux se révèle clairement quand ils en viennent à discuter les questions de salaire et d'emploi. Chacun confronte alors les nécessités techniques qu'il perçoit avec les exigences morales qui sont les siennes. Il n'y a pas de politique sociale

DROITS DE L'HOMME ET EMPLOI : COMPÉTITIVITÉ ET ROBOTISATION

Cardinal Bernardin Gantin

I - 1 - Le thème qui a été mis à l'ordre du jour de notre Académie nous obligera à étudier des données extrêmement complexes sur l'appréciation desquelles les spécialistes ne sont pas toujours d'accord entre eux. Leurs divergences ne viennent pas seulement de l'appréciation diverse qu'ils portent sur les relations mutuelles existant entre droits de l'homme et emploi. Elles tiennent avant tout à la nécessité devant laquelle se trouve l'homme contemporain d'inventer des voies nouvelles pour sortir de la contradiction. Il y est enfermé du fait de l'opposition apparente entre emploi et progrès technique.

Ma première pensée sera pour remercier Sa Majesté le Roi du Maroc de s'être tourné vers cette Académie pour lui demander de réfléchir sur une question si importante pour le bien-être matériel et spirituel des peuples.

2 - Le plan de travail qui nous a été soumis fait apparaître la préoccupation qui est à l'origine de notre étude. L'extension du commerce mondial se fait au bénéfice des entreprises et des économies les plus compétitives. Celles-ci doivent sans cesse se perfectionner techniquement, en d'autres termes recourir à ce qu'on peut appeler du nom très générique de la robotisation. Ce processus inexorable s'accompagne de conséquences sociales préjudiciables à l'homme. Maints travailleurs sont rejetés du cycle de la production et privés de travail, soit du fait qu'ils ne sont pas aptes à recevoir une nouvelle formation professionnelle soit parce que la machine, le robot, a pris leur place dans l'atelier. Ils sont voués à la pauvreté et à la misère comme l'étaient les premiers travailleurs de l'ère industrielle. Doit-on alors penser qu'il y a trop d'hommes sur terre et que tous ne sont pas appelés à prendre part au festin de la vie? L'homme pourra-t-il au contraire donner un sens aux transformations des économies? mais alors quel sens lui imposera-t-il? : pliera-t-il la condition humaine aux exigences de la croissance

la construction des sites qui leur seront destinés, surtout dans les pays en développement, car tout cela requiert des spécifications appropriées tant au niveau des travailleurs qu'à celui des administrations gérantes.

Cette situation oblige à procéder dès maintenant à des planifications approfondies en vue de rendre le monde de travail apte à se conformer à la nouvelle donne de la compétitivité et de l'automation.

Nul doute que ces questions seront analysées avec compétence, aussi bien dans les exposés que dans les débats, par nos collègues de l'Académie et par nos amis les experts invités.

Mesdames et messieurs,

Nous avons coutume de voir présents parmi nous, à chaque session, des collègues qui partagent nos travaux avec clairvoyance et perspicacité. Mais Dieu a voulu les rappeler à lui. Je voudrais ici honorer la mémoire de nos amis disparus : Monsieur Emilio Garcia Gomez le père des arabisants qui a enrichi de ses travaux inédits la culture arabo-islamique; monsieur Mohamed Bahjat Al-Athari, l'un des derniers grands de l'édition critique des manuscrits arabes; monsieur Alexandre de Marenches l'expert connu en stratégie internationale. Que Dieu ait les défunts en Sa Sainte Miséricorde.

L'Académie du Royaume du Maroc s'honore de recevoir en son sein des membres nouveaux. Aussi ai-je l'honneur et le privilège de leur souhaiter la bienvenue parmi nous, et de leur dire combien est attendue leur participation à nos travaux. Bienvenue donc à Monsieur Mania Saïd Al-Otheiba, à monsieur Michel Jobert, à monsieur Ahmed Kamal Abou Al-Majd et à monsieur Yves Pouliquen comme membres associés de notre Académie

Je vous remercie de votre attention.

de la part du marché fera-t-elle face au droit de l'homme à l'emlpoi?

L'autre question concerne les effets de l'automation sur le monde du travail. Les automates utilisés actuellement dépassent cent mille selon les experts.

Mais le robot n'est pas un être humain automatique comme aiment à dire les romanciers de la science-fiction, c'est une machine électronique destinée à exécuter des mouvements répétés à l'infini, et malgré leur développement sophistiqué, elles sont loin de ressembler à l'homme. Leur avantage est de pouvoir exécuter des travaux difficiles ou dangereux pour l'homme, tels les explosions pour frayer des tunnels et forer les mines, les manipulations de produits rayonnants ou chimiques ou bactériologiques, les grands travaux dans les fonds marins. Ces actions limitent la main d'oeuvre humaine, engendrent le chômage technologique et ébranlent l'équilibre social et économique, sans compter les effets d'exclusion ressenti par l'être humain.

Mais n'est-il pas vrai que toutes sortes de machines, même les plus perfectionnées, avaient déja été grandement utillisées dans le passé sans que cela fût cause de chômage ? Ces machines n'avaient-elles pas elles-mêmes crée des opportunités de travail incoupçonnées ? L'apparition de la voiture moderne avait, certes, été la cause de chômage dans la fabrication des voitures de trait, ou des rames de locomotives, mais elle avait fait naître d'autres types d'activités tels que la construction des routes, l'industie des carburants, l'entretien des automobiles ?

La machine a contribué à l'unité du monde, et aucun pays ne pourra s'en passer. Il appartiendra à l'homme de l'intégrer, et à ce stade, les hommes les moins bien formés en seront les premières victimes dans le monde du travail. Le développement révolutionnaire de la communication et de l'informatique est très complexe et dépasse par sa rapidité toutes nos prévisions. La révolution numérique et génétique introduira dans notre vie quotidienne des changements illimités et pourra engendrer des effets inconnus à l'homme, à son emploi, à sa santé et à ses structures mentales en particulier.

Ces changements seront plus profonds que ceux de la révolution industrielle vécue depuis un siècle environ. Nous devons nous y préparer, mais sans persister à dire que l'on ne réussira pas à s'y intégrer, ni que les nouvelles machines ne créeront pas de nouveaux emplois, comme au temps de la révolution industrielle. Elles ne seront toutefois pas gérées avec facilité dans les domaines relevant de l'entretien, ou de la fabrication des outils ou de

constitutions (dont la constitution marocaine), dans les traités internationaux ou régionaux, ou qu'il s'agisse du droit à l'emploi, la question qui se pose est de savoir comment ce droit peut être affecté par la compétitivité et l'automation. La loi, comme dit Kane Fruind, n'est qu'une force de second ordre dans les relations humaines, en particulier dans le domaine de l'industrie. C'est à cette situation que mèneront la compétitivité et l'automation qui ne manqueront pas de créer des situations nouvelles auxquelles la loi ne pourra pas apporter de solution, du moins dans l'immédiat.

L'expansion du commerce, qui a fait du monde un vaste marché commun, sera à l'avantage du commerce le plus apte à affronter la compétition, dont les règles consistent à offrir un produit de qualité à moindre prix. La disponibilité du produit nécessite des moyens de gestion modernes et efficaces; la qualité du produit suppose une technologie avancée dont les performances ne peuvent être atteinte par le cerveau humain, celui des travailleurs s'entend, qu'au moyen d'une formation et d'une compétence avancées.

Les pays en développement n'en sont pas encore à ce point. Leur situation est aggravée par la réticence des Etats à encourager le secteur privé qui devient soumis au pouvoir du marché mondial. La question qui se pose est alors de savoir si ce secteur peut s'engager à garantir le droit au travail, alors qu'il est lié à des faits exogènes qui peuvent varier dans un sens ou dans l'autre selon les conditions économiques et commerciales ?

La compétitivité, au regard du produit, requiert une étude approfondie du marché local et extérieur, et une offre de qualité au meilleur prix; tandis qu'au regard de l'accueil des capitaux étrangers susceptibles d'augmenter la production et d'améliorer la balance des paiements par une exportation accrue, elle requiert la stabilité et des conditions de travail adéquats dont la compétence et un moindre prix de revient.

L'accueil des investissements étrangers, surtout ceux des sociétés multinationales qui dominent à présent l'économie mondiale, produisent le tiers du produit du secteur privé mondial, et dont les ventes dépassent les exportations mondiales en avoirs et services, est l'objet d'une forte sollicitation de la part des Etats. Les conditions de travail et des salaires, les facilités administratives, les garanties offertes en matière de réglementations et juridictions, constituent des atouts et des repères majeurs d'encouragement de ces capitaux. Alors, Comment cette double compétition de la part de l'Etat et

DISCOURS D'OUVERTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Driss Dahak
Membre de l'Académie
Directeur des séances

Mesdames et messieurs,

Il honore l'Académie du Royaume du Maroc qu'elle soit l'objet de la constante sollicitude de Sa Majesté le Roi Hassan II, et qu'elle voit ses travaux et ses initiatives encouragées et entourées de la bienveillance royale. Le Protecteur de notre Compagnie, comme en d'autres sessions, a bien voulu proposer cette fois à notre réflexion un thème qui revêt un intérêt particulier, pour ses répercussions sur l'avenir des relations humaines aux plans social, et économique et politique. Il s'agit des "Droits de l'homme et de l'emploi entre la compétitivité et la robotisation"

Depuis plus de deux siècles, lors des débats sur le projet de la déclaration française des droits de l'homme et du citoyen, en 1789, on s'accorde à dire que la société a le devoir d'aider ceux qui sont dans le besoin. Une dette est alors instituée au profit des nécessiteux, appelée "dette sacrée" Ce droit à l'aide n'est nullement différent du droit à la subsistance par le travail, et ce droit est considéré comme le fondement des droits de l'homme et du citoyen. Depuis, les déclarations universelles se suivent et affirment le droit de l'homme au travail. De même, les traités internationaux et régionaux, les constitutions et les lois nationales, partout, insistent sur ce droit, et ce droit seul, sans faire mention du droit à l'emploi, à l'exception toutefois du traité 122 du 9 juillet 1964 de l'Organisation internationale du travail.

Mais qu'il s'agisse du droit au travail tel qu'il est mentionné dans les

COMMUNICATIONS

l'antiquité nous est par contre bien connue. L'intérêt que les médecins, alors, ont porté à l'oeil, est saisissant. Certes, ils ont eu des difficultés à quitter l'idée que la cécité était un mal divin, une forme de vengeance céleste. Aussi, l'Ophtalmologie de l'antiquité fut-elle essentiellement sacerdotale ; en Inde, en Palestine, l'art de guérir appartenait aux Prêtres. Cette médecine d'inspiration religieuse s'appuyait sur des mythes. En Egypte ancienne, c'est la Déesse Isis qui guérit les aveugles. Dans la Grèce Antique, la légende est si vivante qu'elle impartit aux Dieux la responsabilité de l'oculistique. C'est le Centaure Chiron qui aurait rendu la vue au fils d'Amintor, Chiron le Maître d'Asclépios... Il n'est pas de notre propos de reconstituer ici l'histoire de l'Ophtalmologie mais je voudrais souligner en notre compagnie qui unit le monde Arabe au monde Occidental le rôle extraordinairement important qu'eurent les savants Arabes dans l'élaboration et la transmission du savoir Ophtalmologie. Ils surent protéger et exploiter les connaissances des Grecs et firent sortir de leur rang des médecins au nom immortel. C'est ainsi qu'Alhazen (Ibn El Haithan El Hassen), né à Bassorah en 965 réunissant les fonctions de médecin, d'Officier de Cour, d'Astronome, de Physicien et de Mathématicien y prit un rang inégalé. Son livre sur l'optique fait alors date. Il accepte dès son temps la théorie selon laquelle il existe en chaque point du visible, une lumière rayonnante et fait de l'oeil un appareil d'optique. Sa découverte de la chambre noire lui fait soupçonner dans l'oeil la projection d'une image renversée ce qui l'embarrasse d'ailleurs prodigieusement. Il fait sienne cette d'Aristote que « dans la vision tout est réfraction ». Angle d'incidence, déviation deviennent avec lui écriture de l'optique. Ce travail aura une incidence considérable plus tard. Il sera imprimé et diffusé en Occident en 1572 seulement.

Longue est la liste des savants oculistes Arabes. Outre Alhazen, Honain Ibn Is-Hàq, citons Ibn Wafid de Todèle (1074), le Persan Avicenne (1037), Abdulcasis, l'hispano mauresque (1013) qui décrivit une vingtaine d'interventions oculaires, Avenzoar (1073 - 1162) de Séville, Avéroes de Cordoue (1126 - 1198), et même Zeinab, une femme, sans doute la première Ophtalmologiste connue.

Leur culture atteindra l'Europe Occidentale où elle trouvera un tardif et fructueux relais chez les médecins de l'Europe de la Renaissance. Dans ce relais étonnant et qu'il m'est présent de rappeler, j'y vois les prémicés déjà de votre Compagnie, celle qui me reçoit aujourd'hui et devant laquelle je vous renouvelle ma joie d'y être reçu.

presque parfaite à celle beaucoup plus rustique d'une simple extraction du cristallin sans implantation d'une lentille intra-oculaire, mais dont se contentera avec ou sans verres de lunettes correcteurs, le paysan d'un pays trop pauvre pour qu'on puisse y autoriser l'opération des deux yeux d'un même sujet. Tant de ses compatriotes aveugles comme lui-même par une cataracte bilatérale n'ayant pas même l'espoir de trouver un jour sur leur chemin l'occasion rare, trop rare d'être opérés. On sait l'extraordinaire action des caravanes itinérantes en Inde ou en Afrique qui essaient d'opérer sous une tente les malades rassemblés quelques jours auparavant pour y retrouver la lumière. Il faut donc savoir qu'actuellement, le fait de pouvoir traiter avec une quasi perfection la cataracte, comme la cause la plus commune de la cécité chez l'homme, n'implique pas que l'on puisse en faire bénéficier le plus grand nombre. C'est un problème majeur dont ont conscience les organismes mondiaux de la santé, et l'on mesure au simple énoncé de la cataracte, l'étendue des problèmes logistiques, culturels et financiers à résoudre. Beaucoup d'autres maladies cécitantes posent les mêmes problèmes au stade de leur diagnostic, de leur traitement, au mieux encore, de leur prévention. Le glaucome qui ronge sournoisement l'acuité visuelle et qui affecte une part importante de la population mondiale. Affection non douloureuse, elle ne peut être détectée que par un examen ophtalmologique systématique dont on conçoit qu'il ne peut être mis en oeuvre aisément, d'où l'oeuvre formidable entreprise par l'Organisation Mondiale de la Santé pour le dépistage systématique des maladies oculaires : la découverte de l'atteinte oculaire équivalant à un essai de traitement, parfois à la guérison. C'est ainsi que des victoires certaines ont été obtenues sur le trachome - cette conjonctivite cécitante, cette «ophtalmologie Egyptienne» comme on la dénommait qui frappait dans le bassin Méditerranéen et en Extrême Orient tant d'enfants - par la connaissance de son agent chlamydia trachomatis mais surtout par l'hygiène et les antibiotiques, victoire qui semble se dessiner sur l'onchocercose «la cécité des rivières», maladie cécitante par l'atteinte de l'oeil, par une microfilaire transmise à l'homme par la simulie, la mouche noire, grâce à la distribution aux populations atteintes du centre et de l'ouest Africain d'un nouvel agent l'Ivermétine. Nous pourrions citer d'autres exemples où l'effort des hommes réduit la cécité. C'est que peu de thèmes ont retenu davantage leur attention. Qui peut en effet rester indifférent au problème crucial qu'elle pose. Qui d'entre nous ne la craint intimement et profondément ?

Dès l'antiquité, les hommes ont été sensibles à la malvoyance et à la cécité. Si nous ignorons tout des moeurs médicales de la préhistoire,

discipline. Si Alexandre de Marenches craignait l'aveuglement des peuples aux dangers qui les menaçaient, les Ophtalmologistes craignent depuis toujours la cécité des hommes. Les maladies des yeux sont parmi les plus douloureuses. Elles pèsent d'un poids très lourd sur le troisième âge et constitue une charge pour la société dans les pays en voie de développement plus encore que pour les pays industrialisés. Près de 40 millions de personnes seraient aveugles dans le monde dont 80% dans les pays en voie de développement. Si le taux de cécité est de 0,14% dans la Communauté Européenne, il atteint souvent 5% en Asie ou en Afrique. En réalité, les statistiques restent relativement imprécises quant au nombre de malvoyants ou d'aveugles à l'intérieur de chaque pays. Aux Etats-Unis où l'on dispose des données statistiques les plus fines, ce sont environ 10 millions de personnes qui ont une vue défectueuse impossible à corriger par les lentilles ou des lunettes ; 1 million et demi de personnes qui ne peuvent lire le journal et 1/2 million qui sont aveugle. Du moins, tels étaient les chiffres récents. Pour l'avenir, c'est une augmentation considérable du nombre des malvoyants qu'il faut attendre en raison de l'accroissement du nombre des personnes âgées et des effets de la longévité qui favorise l'installation de lésions séniles de l'oeil. De même, l'incidence du diabète qui est un gros pourvoyeur de malvoyance car elle devient de plus en plus forte dans les pays développés. Le coût estimé des maladies oculaires est considérable sur le plan médical et social d'autant que des progrès étonnants ont révolutionné au cours des dix dernières années, la discipline ophtalmologique et que ces progrès ajoutent encore le coût de leur diffusion. La communauté mondiale des Ophtalmologistes a pris conscience des problèmes posés de par le monde. Tout d'abord, en diffusant les connaissances. Des milliers de réunions se déroulent chaque année, des plus fondamentales au plus pratiques. Toutes ont pour but de dresser le bilan des connaissances afin d'améliorer la prévention et le traitement des maladies oculaires. Elles livrent leurs succès, leurs projets à la communauté des Praticiens dont l'organisation mondiale est très élaborée. La qualité des communications fait du savoir un progrès immédiatement partagé. S'il existe encore en fonction des moyens financiers dont elles disposent des nations qui mènent le mouvement et d'autres qui le suivent, la connaissance elle-même est immédiatement répartie entre tous. Il n'est ainsi pas de méthode nouvelle qui reste méconnue longtemps mais les moyens de l'appliquer peuvent manquer. Ce sont les possibilités financières qui font la différence. Ainsi peut-on à propos de l'exemple millénaire de la cataracte, opposer l'intervention réalisée communément dans les pays développés et qui restitue grâce à l'implantation d'un cristallin artificiel dans l'oeil une vision

m'intéresse, mission impossible, je trouve cela dans mes cordes.» « Et bien, répond le Président, il s'agit des Services Spéciaux.» Alexandre de Marenches sera Directeur Général des Services Secrets de la France pendant 11 ans. On ne saura rien comme il se doit des faits qu'il y traita mais au travers de son attitude, de sa réserve, de la pertinence de ses analyses, le monde libéral retrouvera grâce à lui quelques unes des armes morales qu'elle eût du ne jamais perdre. De ses confidences, naissent ces définitions lumineuses des mythes incapacitants que l'utopie communiste porte alors au coeur des démocraties, ces démocraties molles, enclines à tolérer l'esprit de Munich, à gober toutes les désinformations que déverse une presse orientée et destructrice. « Ce ne sont pas, dit-il, les difficultés d'information qui gênent l'Occident, mais l'absence du désir de savoir. C'est la préférence donnée à l'agréable sur le pénible. C'est l'esprit de Munich, l'esprit de complaissance et de concession, illusions froussardes de sociétés d'hommes qui vivent dans le bien-être, qui ont perdu la volonté de se priver, de se sacrifier et de montrer de la fermeté ». Beau message, celui qu'ont entendu les élèves Officiers de Coëtquidan, message de soldat. Mais davantage encore, une position politique et morale contre le mensonge, la désinformation, le totalitarisme, l'assassinat des démocraties, contre une volonté stratégique inspirée des tendances millénaires des peuples à user de la géographie à des fins impérialistes. Pour le grand voyageur, il n'était que de regarder une mappemonde, y situer les intérêts des hommes pour y déceler les sources de conflit et donc prévoir : « Percez à jour les plans de l'ennemi et vous saurez quelle stratégie sera efficace et laquelle ne le sera pas », disait-il comme Sun Tzu. Ainsi était l'homme, grave et libre mais non pour autant sévère. Il savait allier à ses devoirs un hédonisme de bon ton, le goût des belles et bonnes choses, la passion des chevaux et vouait un culte sans faille à ses ancrêtres. Comme eux, il eut le goût de servir la France, comme ils servirent les Princes qui successivement appartinrent à la maison de Bourgogne, la maison d'Autriche, d'Espagne jusqu'en 1678 date à laquelle la Franche-Comté fut rattachée à la France. C'est dans ce culte aux ancrêtres qu'il puisa l'idée partagée par la Comtesse Lilian de Marenches de créer la Fondation Comte de Marenches dont la vocation alliera dans un équilibre harmonieux, le soutien à la défense du patrimoine universel, aux archives de la famille mais aussi jeunes chercheurs et créateurs et à la création d'un Institut de Géopolitique. Au delà de sa vie, l'oeuvre d'Alexandre de Marenches sera ainsi comme il l'aura prévu et désidré, toujours présente parmi nous.

Messieurs, après l'éloge de mon prédécesseur, vous comprendrez qu'il m'est difficile de revenir à des propos plus ordinaires concernant ma

de ses compagnons, leur abnégation, leur fraternité. Il en gardera un goût particulièrement épanoui pour la terre de ses frères d'armes aux horizons flamboyants, aux heures scandées par le muezzin, une prédilection pour l'Afrique du Nord qui ne le quittèrent plus et que me rappelait récemment la Comtesse de Marenches.

C'est une rencontre avec l'Ambassadeur Murphy, représentant le Président Roosevelt-que sa famille a connu - qui le porte dans le sillage du Général Juin dont il devient l'aide de camp. Il use avec talent du réseau d'amitié créé 20 ans plus tôt par son père. Au gré des missions qui lui sont confiées, se déterminera cette vocation à rencontrer en cette fin de la Seconde Guerre Mondiale, tous ceux dont les décisions secrètes orienteront la victoire. Il est ainsi le seul Officier Français à avoir accès à la « War room » du quartier supérieur interallié à Versailles. Ce privilège inouï, reposant sur la confiance sans faille que lui accordaient les Chefs Alliés déterminera désormais son rôle : celui de détenteur des secrets du monde occidental, du monde des libertés. Rôle qu'il n'avait pas cherché, mais qu'il possédait en lui-même par tradition, par éducation, par évidence morale, par vraie noblesse. Alors que bien plus tard on lui posait cette question : « Pour vous, servir est-ce l'apanage de l'Aristocratie et d'une certaine éducation ? », Alexandre de Marenches répondait : « La noblesse est un état d'esprit qui n'a pas toujours à voir avec l'hérédité. On peut être le fils d'un Duc et Pair ou celui d'un petit paysan d'Auvergne. La noblesse c'est avant tout l'acte gratuit». Et ajoutait-il : « je suis partisan des privilèges mais à condition de les mériter tous les matins ... Il faut les payer, il faut servir. » Ainsi, indépendant socialement, matériellement, culturellement, libre de servir, libre de ses choix, Alexandre de Marenches se trouve-t-il insensiblement conduit à exercer son talent dans des missions qui lui font traverser le monde aux côtés du Général Juin, puis après son départ de l'Armée en 1946 auprès des Gouvernements de la planète, auprès de ceux qui gouvernent le monde et avec lesquels il noue des relations inaltérables, car situées à la hauteur des compétences qu'il a acquises en qualité « d'autodidacte », comme il aimait à le dire « ayant eu beaucoup de temps pour lire et réfléchir ».

Ce talent exceptionnel d'Alexandre de Marenches devait un jour servir plus officiellement la France. C'est le Président Georges Pompidou qui le décide en 1970. Avec précaution : « J'ai une mission impossible, dit-il, c'est très difficile et je ne peux pas vous la proposer parce que vous êtes un ami ». « Cela m'a excité », nous confie Alexandre de Marenches. « Au mot de mission impossible, mes oreilles se sont dressées. » Je lui ai répondu : « ça

Est-il possible de trouver plus absolu, plus étonnant, plus évident éloge que celui-ci ? Est-il possible d'être consacré aussi rapidement dans la mémoire des hommes ? D'hommes jeunes surtout, de milieux sociaux variés et d'origine si diverses. En faut-il pour cela d'évidentes qualités de caractère! Alors que la vie d'Alexandre de Marenches venait selon ses propres paroles à votre endroit «de l'ombre» et que son grand souci au cours des années avait été de présenter «un profil bas» ... tous ces jeunes hommes savaient pourtant l'homme qu'il était, l'exemple qu'il leur offrait. Sans doute, était-il aisé pour ceux qui le fréquentaient de deviner au premier coup d'oeil sur son altière et pourtant simple silhouette, l'inflexibilité d'une réflexion qui prenait ses habitudes dans une puissante culture qu'entretenaient ces Princes de l'esprit Sun Tzu, ce Chinois vieux de 25 siècles ou Clausewitz, mais aussi ses constants ennemis : Léninc, Mao Zedong dont «les mythes incapacitants» l'accablaient. On sentait en lui à la fois l'engagement et la distance deux qualités suprêmes de l'efficacité. On résistait mal aussi au sourire qui soudain détendait son visage, qui allumait d'oeil et laissait entendre que la question que vous aviez posée l'intéressait. L'admirable conteur alors vous ensorcelait. Il faut dire que sans rien révéler des immenses secrets qu'il détenait, on voyait, vivre dans sa narration les silhouettes des plus grands hommes de l'histoire. Qui Alexandre de Marenches n'avait-il pas connu ? Par quel grand homme n'avait-il pas été reçu ? On se prendrait à rêver qu'il nous ait livré l'histoire vraie de sa vie et ce serait - car tel était l'homme que ce ne puisse être qu'une supposition - sans doute l'une des plus étonnantes de notre temps.

Il connut peu son père décédé alors qu'il avait douze ans et auquel il voua, comme tout orphelin précoce, toute sa vie durant, un culte exemplaire. Charles de Marenches, son père brillant officier pendant la grande guerre, deux fois blessé, devait connaître en qualité d'Officier de liaison du Maréchal Foch auprès du Général Pershing tous les jeunes Officiers d'alors qui seraient les grands Chefs Militaires de la guerre de 1944 - 1945 ; Marshall, Bradley, Patton, Mac-Arthur ... Alexandre, son fils, les retrouvera 20 ans plus tard, Chefs des Armées alliées qui libéreront la France et ce ne sera pas le moindre événement de sa carrière car à la déclaration de guerre de 1939, Alexandre s'est engagé sans hésitation il a 18 ans. Il subit la défaite avec humiliation, vit les premiers moments de l'occupation en Normandie, mais l'inaction lui pèse. Il passe en zone libre et franchit la frontière Espagnole en 1942 et, grâce à des relations madrilènes, rejoint l'Afrique du Nord et l'Armée Française. Il participe à la campagne d'Italie dans une Unité de Tirailleurs Marocains ; il est grièvement blessé auprès du Monté Cassino. Il ne cessera de louer le courage

DISCOURS DU RÉCIPIENDAIRE À L'ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC, LE PROFESSEUR YVES POULIQUEN

Vous avez bien voulu me faire l'insigne honneur de m'admettre aujourd'hui en votre illustre compagnie. J'en éprouve une très grande joie, celle qui consacre le bonheur d'être accepté par les membres d'une famille spirituelle d'éclatant renom, protégée par sa Majesté le Roi Hassan II auquel nous présentons en ce jour nos sentiments de profond respect, d'admiration et de reconnaissance.

Il m'est aussi particulièrement agréable d'être reçu par mon fidèle ami, le Professeur BERBICH, compagnon de savoir, qui m'honore ainsi que sa famille d'une fraternelle. Qu'il me soit permis de lui dire en cet instant qu'une grande part de mes connaissances sur le merveilleux pays de sa naissance, son histoire, sa culture, ses arts, sa religion, c'est à lui que je les dois. Celles-ci m'ont aidé à comprendre, à servir, à soigner depuis tant d'années mes amis Marocains.

Monsieur le Secrétaire Perpétuel, aujourd'hui je vous retrouve encore à l'orée d'un chemin où vous vous proposez de guider mes pas vers le siège qui m'attend. Vous comprendrez mon émotion sachant que celui-ci fut occupé par le Comte Alexandre de Marenches que l'Archiduc Otto de Habsbourg en un jour semblable à celui-ci présentait à votre compagnie. Une compréhensible modestie s'impose devant un si talentueux duo.

Alexandre de Marenches nous a quittés le 1er juin 1995 à Montecarle, subitement, aux termes d'une lente et sournoise maladie. D'une mort brutale, presque cachée à l'image d'une carrière formidablement efficace et sans partage. Cinq mois plus tard, le 23 novembre, la promotion des élèves Officiers de Réserve de la 14ème Compagnie du 4ème bataillon de Coëtquidan en Bretagne recevait en présence de la comtesse de Marenches son nom de baptême "Colonel de Marenches". Le Capitaine commandant la 14ème compagnie s'adressant à ses élèves Officiers les exhortaient à ce "que sa vie contribue à éclairer leur route et à les rendre dignes de leur devise : l'audace de servir ".

cette honorable assistance, les principaux traits de votre personnalité.

Vous êtes un grand patron d'ophtalmologie, un enseignant de haut niveau, un chercheur de renommée internationale et aussi un grand érudit.

Par votre oeuvre, votre prestige et les services que vous avez rendus à la science médicale, vous répondez parfaitement aux dispositions du Dahir instituant notre Compagnie et c'est à ces titres que Sa Majesté le Roi, notre Protecteur, a décidé de vous conférer la dignité de membre associé de l'Académie du Royaume du Maroc.

Au nom de tous mes collègues, je vous souhaite la bienvenue parmi nous.

méthode incomplétement satisfaisante et implique la nécessité de recherches complémentaires avant qu'elle ne trouve sa justification pleine et définitive.

Dans un autre ordre d'idées, connaissant les grandes difficultés et les aléas du traitement de l'atteinte rétinienne du diabète, vous avez beaucoup insisté sur la nécessité d'une étroite association du traitement du diabète et de celui de la rétinopathie diabétique. Aussi, bénéficiant de la présence non loin de votre service, des éminents diabétologues de l'Hôtel Dieu, vous avez crée un centre spécial pour le traitement de la rétinopathie diabétique, qui vous permet d'encadrer vos malades et de leur faire valoir l'intérêt primordial de traitements souvent difficiles à accepter mais qui sont les seuls susceptibles de faire éviter la cécité. L'exemple de l'Hôtel Dieu est dans ce domaine, particulièrement concluant ; il n'en existe malheureusement pas beaucoup dans le monde.

Cher ami,

Vos nombreux travaux, cliniques, biologiques et expérimentaux, notamment ceux relatifs à la cornée, ont été récompensés par de nombreuses distinctions françaises et internationales. Je me contenterai d'en citer quelques unes :

- Le prix Paul Reiss attribué à la meilleure étude sur le kératocône ;

- le prix Castroviejo, décerné à Atlanta (USA) pour l'ensemble de votre oeuvre sur la pathologie de la cornée ;

- le prix Rodriguez-Barrios, décerné à Punta Del Este en Uruguay en 1990 ;

- le prix mondial Cino del Duca, sans doute le plus prestigieux, qui vous a été attibué en 1994 ;

- et enfin le prix littéraire du Rotary International récompensant votre roman, "*les yeux de l'autre* " que vous avez publié en 1995.

L'ensemble de votre oeuvre et de vos mérites ont par ailleurs justifié d'une part votre présence à l'Académie Royale de Belgique, à l'Académie Nationale de Médecine et à l'Académie internationale d'ophtalomologie, et d'autre part les prestigieuses décorations qui vous ont été décernées, avec des grades élevés, dans l'Ordre National du Mérite, l'Ordre National de la Légion d'Honneur et dans l'Ordre du Ouissam Alaouite.

Cher ami,

Tels sont, assez rapidement évoqués devant nos collègues et devant

Dieu, s'effectuent de très nombreux travaux de recherche, mondialement connus.

Un survol attentif de vos 642 publications et communications scientifiques et des nombreux ouvrages d'ophtalmologie que vous avez écrits permet de noter votre souci constant de cerner tous les chapitres de l'ophtalmologie, mais aussi de déceler votre thème de recherche privilégié, à savoir la cornée, sa structure et sa pathologie.

Vos travaux sur la microscopie électronique, les cryotechniques et la biochimie sont des références internationales, ayant fait l'objet de nombreuses conférences et de nombreux rapports à divers congrés et sociétés savantes.

Grâce à vos recherches sur la cornée et sur le cristallin, l'Hôtel Dieu est devenu un centre hautement réputé en matière de greffe de cornée et de traitement de la cataracte. Il attire chaque année une très nombreuse clientèle étrangère venant d'Europe, d'Afrique, du Moyen-Orient et même des Etats-Unis.

Cher ami,

La chirurgie réfractive, couramment pratiquée dans votre service a pour but de traiter les troubles de la réfraction. Malgré les excellents succès que vous en obtenez, vous ne manquez pas d'essayer d'en évaluer les résultats à long terme.

Vous avez la même attitude critique vis-à-vis du "Laser Excimer". Cet appareil permet, grâce à une irradiation de courte durée et sans le moindre contact instrumental avec l'oeil, de remodeler la cornée humaine, de transformer son pouvoir de réfraction et de supprimer la myopie, l'hypermetropie et l'astigmatisme.

Votre réflexion porte sur le devenir de la transparence cornéenne et votre souci est de savoir si une cornée remodelée par le rayonnement laser peut conserver, malgré les réactions biologiques qui s'y exercent, une transparence compatible avec une bonne récupération visuelle. Et c'est précisément ce que votre équipe et celle de votre partenaire américain d'Atlanta, le Dr. Waring, ont essayé de démontrer dans une longue étude sur la cicatrisation cornéenne chez des lapins et des singes traités par le Laser Excimer.

Les résultats de cette étude montrent qu'un pourcentage non négligeable d'animaux opérés gardent une opacité cornéenne durable, ce qui rend la

du Diplôme Inter universitaire de Spécialité.

Vous êtes aussi : membre, puis à plusieurs reprises président du conseil scientifique de la faculté Broussais - Hôtel Dieu, président de la Banque Française des yeux, membre du Concilium international d'ophtalmologie et membre du conseil médical et scientifique de l'Etablissement Français des Greffes récemment créé.

Ces nominations, loin d'être une simple sinécure, constituent pour vous de véritables obligations et vous donnent l'occasion d'équilibrer votre vie de médecin par des responsabilités administratives où vous mettez en valeur bien d'autres dons que ceux qui sont à l'origine de votre prestigieuse ascension hospitalo-universitaire.

Mais à aucun moment, vous ne négligez vos activités de médecin, de chercheur et d'enseignant ni ne perdez de vue votre objectif de développer votre discipline à laquelle vous avez rêvé de donner une dimension nouvelle.

J'en arrive ainsi, Monsieur, à parler du rôle que vous jouez dans la recherche médicale.

Déjà en 1958, alors que vous étiez jeune interne, vous en avez eu un avant-goût auprès de votre maître le médecin-colonel Paul Payrau, ophtalmologiste de l'Hôpital du Val-de-Grâce. C'était pendant la guerre d'Algérie : appelé au service militaire, vous êtes dispensé du théâtre des opérations parce que vous êtes pupille de la Nation et parce que votre frère cadet est déjà en activité en Algérie.

Vous vous engagez donc auprès du Dr. Payrau, et, avec votre collègue Jean Pierre Faure, vous créez un laboratoire de recherche en ophtalmologie qui sera officiellement reconnu en 1967 par l'Institut National de la Santé et de la Recheche Médicale.

C'est ainsi que fut créée l'Unité 86, confiée au début à votre maître Payrau et que vous dirigez avec bonheur depuis 1979. Cette nouvelle tâche est pour vous l'occasion de renouer avec la biologie que vous avez été contraint d'abandonner avant le début de vos études médicales.

L'Unité 86, le seul laboratoire de l'INSERM en ophtalmologie, compte, autour de vous, plus de vingt chercheurs et techniciens ainsi que nombreux étudiants. Elle produit chaque année une vingtaine de publications internationales.

Dans ce laboratoire comme dans votre département clinique de l'Hôtel

En effet vous êtes reçu premier de votre promotion, au concours d'agrégation de 1966, et nommé professeur agrégé, ophtalmologiste des Hôpitaux de Paris.

En 1979, vous accédez au grade de professeur à titre personnel et vous prenez en charge la direction de l'Unité 86 de recherche en ophtalmologie sur laquelle je reviendrai.

Deux années plus tard, vous êtes nommé professeur titulaire-chef du service d'ophtalmologie de l'Hôtel Dieu.

Votre premier objectif est alors de consolider la position de ce grand service, le plus grand des hôpitaux de l'Assistance Publique, considéré depuis longtemps et à juste titre comme un haut lieu de l'Ophtalmologie française. Vous vous y entourez d'une équipe solide, en parfaite communion de pensée avec vous et comprenant pas moins de deux agrégés, deux praticiens hospitaliers plein temps, cinq chefs de clinique-assistants, cinq internes, 60 médecins attachés et d'innombrables étudiants parmi lesquels les Marocains ont des places de choix et sont toujours entourés de votre bienveillante sollicitude.

Votre équipe comporte également de nombreux professeurs visiteurs étrangers, à court et à long terme ainsi que plusieurs professeurs associés à l'Hôtel Dieu, résidant aux Etas-Unis et dont les travaux sont intimement liés aux vôtres.

Votre deuxième objectif est d'assurer un enseignement de qualité. Dans vos cours, vous veillez à appliquer la devise selon laquelle "enseigner c'est choisir". Vous savez faire le partage entre la théorie, le fondamental et la réalité pratique et vous attirez toujours l'attention de ceux qui vous écoutent sur les questions essentielles, suscitant chez eux cette curiosité de bon aloi qui les pousse à la réflexion, à la recherche bibliographique et au travail personnel.

Cher ami,

Vos dons d'organisateur, de chef responsable, attentif à tous et à tout, vos qualités d'enseignant et votre capacité d'anticipation, vous amènent, naturellement, à d'autres fonctions administratives, plusieurs fois renouvelées par la confiance de vos collègues.

Vous êtes ainsi élu Directeur de l'Enseignement du Certificat d'Etudes Spéciales d'Ophtalmologie de la région Paris - Ile de France et Coordinateur

février 1931 à Mortain, petit village de 3000 habitants, chef lieu de Canton de la Manche et célèbre par ses monuments religieux du Moyen-Age.

Vous faites vos études primaires à l'école de votre village où votre père travaille comme instituteur. Au déclenchement de la 2° guerre mondiale, votre père est mobilisé, puis fait prisonnier et il meurt en 1944, des suites d'une maladie contractée en Prusse Orientale où il était déporté. Vous êtes alors reconnu pupille de la nation ainsi que vos deux jeunes frères, et c'est dans ce climat de guerre et dans des conditions matérielles très précaires, que grâce à une bourse que vous décrochez sur concours, vous entrez comme pensionnaire au collège d'Avranches. Avranches est une petite ville voisine où vous avez failli perdre la vie dans un violent bombardement qui tua 15 de vos petits camarades, votre propre tante et plus de cent habitants. Avranches est en effet célèbre par la percée du front allemand par les blindés américains lors de la bataille pour la libération de la Normandie.

En 1949, vous obtenez votre baccalauréat en Sciences expérimentales et vous vous déplacez à Paris où vous êtes accepté au lycée Saint Louis en vue d'y préparer le concours d'entrée à l'Ecole Normale Supérieure.

Sous l'influence d'un pasteurien, le professeur Delaunay, votre première option était la biologie. Mais, rapidement conscient que votre formation en mathématiques était insuffisante pour vous permettre d'arriver aux premiers rangs des élèves qui devaient être sélectionnés, vous vous inscrivez au Certificat d'Etudes Physiques, Chimiques et Biologiques (P.C.B.), en cachette de votre mère, en vue d'entamer vos études médicales.

En 1956, vous réussissez au concours d'internat des hôpitaux de Paris dans la même promotion que J.Cl. Rambaud, Philippe Meyer, Marc Gentilini, Jean Haut et d'autres lauréats considérés aujourd'hui, chacun dans son domaine, parmi les plus grandes sommités de la médecine française.

Grâce à l'internat, votre carrière d'ophtalmologiste est tracée et vous allez être successivement l'élève de grands patrons tels que Jean Voisin, Gabriel Renard, Guy Offret, Paul Bregeat et Pierre Morax.

Vous couronnez vos études médicales par le titre de docteur en médecine obtenu en 1963 et votre travail inaugural vous fait décerner le prix de la meilleure thèse.

La même année vous êtes nommé chef de clinique attaché à l'Hôtel Dieu. La voie hospitalo-Universitaire vous est alors ouverte.

DISCOURS DE RÉCEPTION À L'ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC, DU NOUVEAU MEMBRE LE PROFESSEUR YVES POULIQUEN

Par M. Abdellatif Berbich

Monsieur le Directeur des Séances,
Monsieur le Chancelier,
Mes chers collègues,
Mesdames et Messieurs,

Depuis sa séance inaugurale en avril 1980, l'Académie du Royaume du Maroc a accueilli parmi ses membres résidents et associés pas moins de dix éminentes personnalités scientifiques appartenant à des disciplines aussi différentes que la médecine, la biologie, l'architecture, la climatologie ou les sciences de l'ingénieur.

Aujourd'hui, nous avons le plaisir de recevoir un autre savant, aussi éminent, qui vient occuper le siège laissé vacant par le décès de notre regretté collègue le Comte Alexandre de Marenches, rappelé à Dieu le 1er juin de l'année dernière.

Il s'agit du professeur Yves Pouliquen que j'ai l'honneur et la joie de vous présenter. J'ose espérer que ma qualité de médecin et mes "liens familiaux" avec l'ophtalmologie me permettront de bien cerner son itinéraire et ses réalisations, bien que je craigne que mon rôle ne soit pas aussi facile à cause du jargon médical que je ne pourrais manquer d'utiliser.

Monsieur et cher ami,

Issu d'une famille modeste de l'Ouest de la France, vous êtes né le 17

être de l'indépendance ou la marque d'une tête cabocharde, est en réalité l'idée tenace de la continuité de mon pays. Il a, lui aussi, des siècles derrière lui; il a, lui aussi, le prestige d'une langue, le destin d'avoir à la soutenir et il a un rêve universel qu'il revendique un peu trop. Mais c'est pour des besoins intérieurs qu'il le fait, ce rêve universel d'un respect si difficile des droits de l'homme - permettez-moi d'ajouter que ceci inclut les droits de la femme - des droits de l'homme dans un univers qui n'en est point tout à fait respectueux.

En terminant, je voudrais évidemment, je ne dis pas forcément, je dis évidemment, spontanément, sentimentalement, faire des voeux pour Sa Majesté le Roi Hassan II, pour le progrès de son pays, pour la dimension de l'avenir qu'il doit lui préparer, lui offrir et auquel il doit l'associer immanquablement, car il s'agit d'un grand peuple et d'un grand pays.

bon sens de la vie quotidienne avec ce qu'elle peut avoir d'excessif, ou ce qu'elle peut avoir de rationnel. Dans bien des circonstances, vous avez surpris, Maître, vous avez étonné, simplement en faisant entendre, là où vous étiez, toujours dans les cénacles huppés, la voix de la rue, le bon sens de la rue, Vous anticipez les réactions. J'espère qu'à l'avenir, et dans des circonstances difficiles, vous serez toujours aussi bien entendu. En tout cas, quelques-uns de vos élèves sont ici, et je suis sûr qu'ils penseront que mes compliments ne sont pas encore à la mesure de vos mérites

Maintenant, il me faut parler de moi. Je n'en parlerai pas longtemps. Le temps de la parole est toujours compté, et c'est providentiel ! Oui, je suis né à Meknès. Eh oui ! cela m'a permis d'avoir un pays natal qui est celui-ci, et nul n'y peut rien. J'aurais pu, en effet, m'éloigner, et je ne l'ai pas fait. Dieu sait pourquoi. Dieu nous dirait peut-être que j'ai eu la chance dans ma jeunesse de vivre, non pas dans la société marocaine, mais dans une certaine société marocaine qui était celle des petites gens. Et j'en ai éprouvé une intimité populaire, qui est restée importante dans ma vie, jusqu'à la fin de ma vie. Cette intimité m'a conduit de façon constante à me demander ce que je devais à ce pays, ce qu'il m'avait donné, et m'a conduit à formuler des voeux. Certains m'écoutent à la radio de temps en temps, peut-être me jugent-ils audacieux, impertinent, mal venu, mais peu importe. A ce pays je dois cela, et je crois que la plupart de ses fils reconnaissent que si, souvent, je suis piquant, un peu rugueux, c'est que j'ai le devoir d'attirer l'attention à un moment peut-être inopportun. J'ai donc parlé d'un pays essentiel pour moi, essentiel pour beaucoup de mes compatriotes. Mais moi, je suis heureux de mon avantage de ne pas dissocier mon pays natal de l'autre pays, le pays de ma nationalité, le pays de mes efforts et le pays de ses épreuves.

Alors, je plaide très vite maintenant. Monsieur Vedel a évoqué ce que j'appelle l'unité de ma vie. L'unité de ma vie est dans cette enfance, elle est dans cette permanence de l'empreinte du Maroc, de ses paysages, de ses personnes, de ses difficultés, de son passé et dans le rêve de son avenir. Mais l'unité de ma vie, elle vient aussi des épreuves de la France. Monsieur Emilio Garcia Gomez a traversé les épreuves de son pays. Et un peu plus tard la France en a eu beaucoup. D'ailleurs le Maroc, à cette époque, l'a épaulée, ô combien ! Même si toute cette histoire paraît un peu lointaine, il nous appartient, à nous, de ne pas l'oublier. Par conséquent, l'unité de ma vie c'est de m'être battu partout où je pouvais me battre, simplement pour qu'un pays tombé au fond du trou - car il était tombé au fond du trou - se relève par la vertu et le travail de ses enfants. Je n'ai pas changé, et ce que certains pensent

qu'Emilio Garcia Gomez s'en est accomodé ? Je dirai c'est son affaire. Mais ce qui compte c'est ce qu'il a représenté : cette symbiose qui existe et qui est très remarquable entre l'Espagne et l'ensemble du monde arabe. Il est l'un de ces rares témoins, peu connus d'ailleurs en France, un peu comme l'a été chez nous Jacques Berque à une autre époque, qui ont toujours montré qu'il y avait dans les structures espagnoles, universitaires, artistiques, ou simplement politiques, le souci constant du Proche-Orient. Ceci me relie à un livre très actuel, consacré par M. Jean Wolf journaliste belge, au parcours, à la brillante épopée d'Abdel Khaleq Torrès et qui s'est terminée de façon moins brillante, on le sait. Mais quand on parcourt ce livre, on se rend compte de l'art, de la diplomatie, de la permanence de l'Espagne, non seulement vis-à-vis de l'Occident, du monde arabe, mais aussi vis-à-vis de l'Orient. Et ceci est un élément considérable.

Alors, en cette circonstance triste en nous tous, je voudrais, pour l'assemblée et spécialement pour l'Académie, évoquer cette mémoire historique, ce témoignage de la présence espagnole à la fois dans l'Europe et le monde oriental, et si je puis dire, dans le monde oriental-occidental. Sa Majesté le Roi du Maroc a dit que les 13 siècles derniers sont des siècles de présence côte à côte de l'Espagne et du Maroc. Je sais bien qu'on compte rapidement. Je viens de découvrir dans la presse française que la France était en symbiose, depuis sept siècles, avec la Mongolie extérieure. Certes, les distances ne sont pas les mêmes et on peut justifier des liens anciens avec la Mongolie extérieure ! Mais enfin quand on tisse une histoire de façon aussi longue, que ce soit celle d'affrontements ou d'accords de coopération et de voisinage, l'essentiel est le sentiment qu'apportent des esprits comme le comte Emilio Garcia Gomez, ou à une autre échelle, les dirigeants des deux pays.

A cet égard, je crois que ni le Maroc, ni l'Espagne, ne peuvent avoir d'inquiétudes et certainement pas mon propre pays.

Je voudrais maintenant remercier - mais je ne saurai pas assez bien le faire - Monsieur Georges Vedel de ce qu'il a dit de mon modeste parcours. Je n'ai rien à ajouter, bien entendu, sauf pour lui témoigner mon immense gratitude. Qu'il me permette de lui faire, non pas par rapport à ce qu'il a exprimé, mais par rapport à ce qu'il est, un compliment qui sera ressenti par votre Académie - j'en suis sûr. Il est un grand juriste, on le sait : il est mondialement connu, il est mondialement consulté, il est régionalement consulté, il est nationalement consulté. C'est un juriste - permettez-moi cette petite pique - qui a du bon sens, et pas seulement le bon sens du droit, il a le

DISCOURS DU RÉCIPIENDAIRE A L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC, MONSIEUR MICHEL JOBERT

Monsieur le Secrétaire perpétuel,

Monsieur le Directeur des séances,

Mesdames, messieurs,

Je suis sûr que l'Académie du Royaume du Maroc appréciera, avant que je ne réponde à Monsieur Vedel, que je dise quelques mots de mon prédecesseur à ce siège. Je ne l'ai pas connu, mais votre assemblée l'a reconnu pendant de nombreuses années. Il est mort l'an dernier, à peu près à la même époque, et il aura été un témoin incomparable de son temps. Témoin que l'Académie avait judicieusement accueilli. En la personne d'Emilio Garcia Gomez, elle avait accueilli un Espagnol important, un universitaire et en même temps un homme politique. Car on n'est pas impunément membre de nombreuses académies universitaires, ou Académies de Royaume et en même temps ambassadeur de son pays à Bagdad, ensuite à Beyrouth, enfin à Ankara. Mais ce n'était pas là toute l'activité de cet homme au service de son pays. Ce qui est important pour moi, qui considère son parcours au travers des papiers aujourd'hui, c'est de m'apercevoir que des quelques années qui nous séparent, ou qui nous séparaient, lui et moi nous en sommes, en quelque sorte, témoins. Nous avons assisté à l'évolution de l'Espagne. Etait-ce celle que souhaitait le comte Emilio Garcia Gomez ? Je ne sais. Mais, en tout cas, j'ai connu son pays quand j'avais dix ans, puis quand j'ai eu 18 ans, et je sais ce qu'était l'Espagne à ce moment-là, je sais quelles sont les épreuves qu'elle aura traversées, et je sais aussi les efforts que j'ai faits beaucoup plus tard pour que l'Espagne, aussi naturellement que c'était naturel, s'intègre dans la Communauté Européenne, et cela dès 1973, alors que les indications du futur n'étaient pas encore très précises. Est-ce

hommes et les nations aient le même idéal et les même vertus et le même courage. "Je suis un optimiste", avez-vous écrit ...

C'est pour la fin de mon propos que j'ai gardé l'écrivain. Parce que c'est lui qui nous ramène au Maroc.

Cette terre natale a imprégné votre jeunesse. Avec le "3° spahis marocains" vous avez couru un chemin de guerre qui vous a conduit du Maroc en Italie, puis en Provence, enfin devant Belfort où vous fûtes blessé. Plus tard comme ministre vous eûtes maintes occasions de resserrer encore ces liens. En 1974 vous teniez par la main le jeune Prince héritier dans le cortège funèbre de Georges Pompidou. Et l'on sait que SA MAJESTE HASSAN II vous honore d'une confiance amicale.

Vous lire c'est revivre et comprendre tout cela. Même vos écrits qui n'ont pas le Maroc pour objet principal sont prodigues en échappées vers sa terre et ses hommes. Au détour d'un autre sujet s'insinue une odeur de mélancolie ou un air de fête avec le souvenir d'un compagnon de classe ou de guerre, d'un oued, d'un sentier de montagne, d'une maison. En cela, comme vous l'avez écrit, protestant peut-être par avance contre le démembrement que je vous ai fait subir : "l'unité de (votre) vie vous est enfin restituée".

Entre tous vos livres je n'en évoquerai qu'un, *cette Rivière aux Grenades*, oeuvre d'alchimie s'il en fut, qui porte avec votre habituelle maîtrise d'écriture, une énigmatique symphonie. C'est un roman car vous y racontez mille histoires. C'est un mémorial de l'auteur, des siens, des amis, des passants. C'est un récit onirique puisque la chronologie ne s'y déroule ni s'inverse mais s'enchevêtre. C'est une saga, c'est un poème ; c'est un livre de sagesse. C'est tout vous au fil de l'Oued Roumane, la rivière aux Grenades.

De vous notre Compagnie espère beaucoup. Mais tout particulièrement les membres associés venus d'Europe qui admirent ce pays pour ses beautés, pour son peuple, pour ses vertus de courage, d'intelligence et d'accueil. Pourtant ils n'y ont pas été bercés comme vous. Avec l'amitié de nos confrères marocains, aidez-nous à mieux comprendre cette terre et ses hommes et à mieux mériter notre chance.

Peut-être est-ce à une telle mission initiatique qu'entre autres raisons SA MAJESTE le Roi HASSAN II a pensé en vous choisissant. Remercions tous ensemble notre Protecteur.

Grâce à Lui enfin nous ne vous attendons plus. Monsieur, soyez le bienvenu.

Votre réflexion et votre expérience sans cesse entrecroisées vous ont donné une vision de l'homme, des sociétés nationales ou internationales dans lesquelles il vit, des idées et des passions qui le mènent. Vous connaissez les chemins compliqués de l'action politique mais vous avez d'inflexibles exigences de liberté et de vérité.

L'action étant la soeur du rêve, en 1974 vous fondez le Mouvement des démocrates dont le nom même marque une distance avec les partis traditionnels. Il ne se situe ni à droite ni à gauche sur le tableau d'affichage classique. Mais il ne siège pas au plafond. Il est "ailleurs", ce qui ne veut pas dire "nulle part" mais là où l'intérêt national l'exige.

Le Mouvement attire les jeunes, les actifs, les citoyens ambitieux, d'une ambition qui n'est pas à leur profit personnel, autour de Mendès-France quelque vingt années plus tôt s'était fait un tel rassemblement auquel vous aviez apporté votre concours.

Il eût été étonnant que ce Mouvement insolite et exigeant engendrât des succés électoraux rapides. Mais il tient sa place dans les batailles des urnes. Les vieux partis recherchaient sinon son alliance du moins son appui et s'en prévalaient haut et fort, fût-ce au prix d'un mensonge. Les archives du Conseil constitutionnel ont gardé pas mal de traces de telles contre-vérités qui, dans un cas au moins, conduisirent à l'annulation de l'élection.

Qu'apportiez-vous donc à vos fidèles ? Toute une façon de faire de la politique non mécanique mais réfléchie, de la faire pour la nation tout entière, de ne pas mentir, d'accepter l'effort, de tordre le cou aux illusions, et de pratiquer quand il le faut l'irremplaçable humour.

Sur le monde international vous jetiez un oeil lucide et critique. Sans réclamation vous teniez pour bonnes les différences que l'histoire, la géographie et la culture avaient distribuées entre les peuples. C'est avec chaleur que, patriote français, vous regardiez les autres patries, en particulier la patrie marocaine. Entre les nations vous ne dressiez pas des barrières d'égoïsme ou d'abandon, mais vous vouliez l'entente et l'échange.

C'est pourquoi vous vous dressiez contre l'hégémonie et la domination. Entre les Super-Grands, dont l'un n'était pas encore blessé, vous aperceviez plus de complicité que de combat. Et c'est pourquoi vous pensiez que l'Europe et, à son imitation, d'autres ensembles, devraient forger des pouvoirs contre les usurpations.

Tel vous étiez, tel vous êtes encore. A votre personne s'attache un renom d'indépendance, de rigueur et de droiture. Vous auriez voulu que les

vous aviez été directeur de cabinet, vous nomme secrétaire général de la Présidence de la République. Il s'agit d'un poste-clé de l'Etat français plus important que bien des portefeuilles ministériels.

Georges Pompidou, terrassé par la maladie, ne termina pas son mandat. C'est sans doute pour cette raison que nombre d'historiens ou de politologues traitent sa présidence comme une sorte de parenthèse entre la décennie du général de Gaulle et les septennats qui, à partir de 1974, allèrent à leur terme d'ailleurs encore repoussé de sept ans pour François Mitterrand. Cette dépréciation est une erreur. Entre bien d'autres apports positifs de Pompidou il faut compter - et à la première place - la confirmation de la République gaullienne par une interprétation de nos textes constitutionnels et une pratique politique naturelles pour le Général, mais qu'un autre successeur que Georges Pompidou aurait pu laisser tomber en quenouille. Le secrétaire général de l'Elysée a certes fait beaucoup pour garder le cap.

En 1973 vous devenez et vous resterez jusqu'à la mort du Président ministre des affaires étrangères.

Votre présence d'une année au Quai d'Orsay n'est certes pas près d'être oubliée. D'abord parce que, sans méconnaître la responsabilité suprême du chef de l'État, vous rendez à la fonction qui est la vôtre une identité et un relief qu'on n'apercevait pas toujours avant vous et qui n'ont pas été sans éclipses après vous. Ensuite parce que vous avez doté pendant un an le contenu et l'expression de la politique étrangère de la France d'une clarté et d'une vigueur nouvelles.

Sept ans plus tard, après l'arrivée de François Mitterrand à l'Elysée, vous reprenez place dans l'appareil gouvernermental avec le titre de ministre d'Etat responsable du commerce extérieur. Vous avez certes rempli avec ardeur et avec succès le rôle qui vous était dévolu mais vous ne vous y êtes pas confiné. Au contraire du grand commis, l'homme d'Etat, à quelque place qu'il soit, ne peut s'enfermer dans la gestion d'un secteur administratif encore moins d'une carrière. En 1983 la route qu'avait choisie le chef de l'Etat et sa majorité s'écartait trop de la vôtre. Sans effet dramatique ni état d'âme vous quittez alors un pouvoir qui devenait inutile.

Pour dénommer le second volet de mon tryptique j'ai choisi le terme de "chef politique". Je n'en suis pas fier et pourtant j'en ai besoin. Faute de lui il me faudrait employer des mots comme "guide" qui ne vous ressemble pas et qui a une traduction historique funeste ou celui de "leader" dont le sens est plus rassurant mais dans une autre langue.

et jeunes Marocains. Vous y avez noué des camaraderies et des amitiés dont certaines ont traversé le demi-siècle.

Au moment des études universitaires vous rejoignez Paris pour entrer à Sciences Po qui n'était pas encore l'Institut d'études politiques. Mais vos liens avec le Maroc ne se relâchent point pour autant. Vous avez laissé là-bas vos parents qui n'ont pas quitté leur entreprise familiale et vous ferez la guerre avec des Marocains. Revenu à la vie civile vous êtes reçu au concours de la toute nouvelle Ecole nationale d'administration. Elle vous conduit à la Cour des comptes, l'une des plus prestigieuses institutions françaises. Comme beaucoup de vos collègues vous êtes magistrat au sens plein du terme et membre ou directeur de cabinets ministériels. C'est en 1971, alors que vous occupez le secrétariat général de la Présidence de la République que vous atteignez le sommet de votre corps comme conseiller maître. Votre retraite en cette qualité voici une dizaine d'années vous permettra de vous inscrire au barreau de Paris qui vous compte au nombre de ses membres les plus prestigieux.

Le souci du rôle qui m'incombe aujourd'hui m'imposait de rappeler votre cursus scolaire, universitaire et, si j'ose dire, administratif. Il vous honore certes mais le plaisir auquel j'ai hâte d'arriver est d'une autre qualité. Il sera de parler de vous. Car l'homme que nous accueillons aujourd'hui, s'il n'est pas étranger aux titres que je viens de nommer et à ceux que je vais évoquer, est, pour employer un mot qui vous est cher, "ailleurs".

Pourquoi faut-il que pour le faire vivre je doive le diviser en trois personnes : celle de l'homme d'Etat, celle du chef politique, celle de l'écrivain? En un sens rien n'est plus faux puisque, dans chacun de ces rôles n'existe que le seul Michel Jobert dans sa singularité indivisible et, dans un sens, proverbiale - à tel point que du patronyme est dérivée une épithète, "jobertiste" et un substantif "le jobertisme". Voilà qui répare le maladroit dépeçage auquel m'ont conduit les servitudes du discours.

Comme les petits titres de noblesse, le terme de "grand commis" est à la fois bienveillant et condescendant. Il évoque à la fois la qualité des services et leurs limites. Le plus souvent le grand commis n'accède pas au rang d'homme d'Etat. Presqu'aussi souvent l'homme d'Etat n'a pas débuté comme grand commis.

Vous êtes sans doute une exception puisque vous êtes passé naturellement d'un statut à l'autre. Le passage s'est opéré, me semble-t-il lorsque Georges Pompidou, élu Président de la République en 1969, de qui

DISCOURS DE RECEPTION À L'ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC DU NOUVEAU MEMBRE, MONSIEUR MICHEL JOBERT

Par M. Georges Vedel

Monsieur, nous vous attendions.

Tous ceux qui parmi nous vous connaissent-et ils sont nombreux-savaient que vous nous rejoindriez. J'en dirai tout à l'heure les raisons sans d'ailleurs apprendre vraiment à notre auditoire.

Serait-il vraiment indiscret de deviner pourquoi jusqu'ici vous nous avez fréquentés comme un expert de haute volée sans pourtant vous installer dans nos rangs ? J'ai l'impression que SA MAJESTE le Roi HASSANI II, Fondateur et Protecteur de l'Académie du Royaume et qui vous connaît à tant de titres avait depuis longtemps pensé à vous. Nous serions bien orgueilleux si nous croyons que c'est par un sentiment d'indignité que vous avez retardé l'heure de vous asseoir à votre vraie place.

Peut-être votre détachement des honneurs, votre goût d'être "ailleurs" dont on reparlera, le désir de flâner en privé dans ce pays que vous aimez tant vous ont-ils fait demander un sursis. Je suppose pourtant que, dans un passé récent, le Souverain qui, comme vous l'avez si joliment écrit, est "le Roi de mon pays natal ", avec toute sa délicatesse mais aussi avec son autorité qui vont de pair, vous a fait savoir que le temps d'endosser notre invisible tenue d'académicien était irrévocablement venu.

Permettez-moi de m'en réjouir et d'exprimer le sentiment unanime de notre Compagnie dans une langue que l'on entend même sans traduction simultanée : "*Venisti tandem* ".

Votre carrière d'académicien du Maroc a commencé à l'âge le plus tendre puisque vous êtes né à Meknès. C'est là et à Rabat qu'entre les deux guerres vous faites vos études dans des lycées où se mêlaient jeunes Français

Séance solennelle publique
Réception de nouveaux membres à l'Académie

◆ Réflexions sur les droits de l'homme et l'emploi 160

Ahmed Sidqi Dajani
Membre de l'Académie

◆ Les droits de l'homme et l'emploi dans la religion islamique et le droit positif 162

Idriss Alaoui Abdallaoui
Membre de l'Académie

3 - Les débats 165

- Discours de clôture des travaux de la session 195

Driss Dahak
Membre de l'Académie
Directeur des séances

La terminologie et les idées exprimées ici engagent la seule responsabilité de leurs auteurs

- Réflexions sur la formation des techniciens de haut niveau. Le système d'enseignement et le système de formation. L'application des principes de la qualité 69

  E. de Arantes e Olivera
  Membre de l'Académie

- La formation au service de la promotion de l'emploi 81

  Mounir Chraïbi
  Directeur général de l'Office de la formation professionnelle et de la promotion du travail, Maroc

- La révolution informatique est-elle cause de chômage ?..... 89

  Michel Albert
  De l'Institut, France

- Automatisation, emploi et compétitivité 101

  Mourad Chérif
  Directeur général de l'Office chérifien des phosphates, Maroc

- The future symbiosis between man and machine 113

  Lord Chalfont
  Membre de l'Académie

- Leadership requirements for the 21st century 119

  Klaus Schwab
  Membre de l'Académie

- Emploi, compétitivité et solidarité 125

  Habib El-Malki
  Membre de l'Académie

- L'agriculteur marocain entre tradition et automation 137

  Robert Ambroggi
  Membre de l'académie

2- Résumés traduits des communications en langue arabe

- L'emploi et les droits de l'homme 159

  Mohamed Mikou
  Membre de l'Académie

TABLE DES MATIERES

I - Séance solennelle publique

Réception de nouveaux membres à l'Académie

- Discours de réception de M. Michel Jobert, par M. Georges Vedel 15
- Discours du récipiendaire, M Michel Jobert 21
- Discours de réception de M Yves Pouliquen, par M. Abdellatif Berbich 25
- Discours du récipiendaire, M. Yves Pouliquen 33

II - TRAVAUX DE L'ACADÉMIE

1 - Communications :

- Discours d'ouverture des travaux de la session ... 43

  Driss Dahak
  Membre de l'Académie
  Directeur des séances

- Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation 47

  Le Cardinal Bernardin Gantin
  Membre de l'Académie

- The Rights of Man and the World Wide Web 55

  Donald S. Fredrickson
  Membre de l'Académie

- Science, emploi et chômage 63

  Georges Mathé
  Membre de l'Académie

"DROITS DE L'HOMME ET EMPLOI : COMPÉTITIVITÉ ET ROBOTISATION"

AXES PROPOSÉS POUR L'ÉTUDE DU THEME

1- DROITS DE L'HOMME ET EMPLOI

Définition des concepts.
Evolution des concepts.

2- COMPÉTITIVITÉ, DROITS DE L'HOMME ET EMPLOI

Valeur des ressources humaines:
- Recherche, innovation et compétitivité

Qualité du travail et formation.
Valeur de la production :
- Rapport qualité/prix du produit.

3- AUTOMATION ET EMPLOI

Le couple homme/machine.
Automation et aspects structurels de l'emploi
Automation et emploi : crise conjoncturelle ou structurelle ?

4- AVENIR DE LA PROBLEMATIQUE :

A la recheche d'un équilibre tenant compte des spécificités sociales et culturelles, du progrès nécessaire et de la participation aux échanges internationaux.

- Droits de l'homme.
- Aménagement du temps de travail : le 3° temps.
- Motivation et partenariat.
- Dialogue social.

2 - "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987
3 - "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988
4 - "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.
5 - "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.
6 - "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.
7 - "Droits de l'homme en Islam", 1990.
8 - "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident", 1993.
9 - "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.
10 - "Le Maroc dans les études orientalistes", 1993.

5. La revue "ACADEMIA"

1. "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro inaugural comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie

2 - "ACADEMIA", N° 1, février 1984
3 - "ACADEMIA", N° 2, février 1985.
4 - "ACADEMIA", N° 3, février 1986
5 - "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.
6 - "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.
7 - "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989
8 - "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990
9 - "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991
10- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.
11- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993
12 - "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.

23 - "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993

24 - "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination...", avril 1994

25 - "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.

26 - "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne ? ", mai 1995

2. - Collection "Le patrimoine"

1 - "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M Bencharifa, 1984.

2 - "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M Choukry Al Aloussi, édition critique de M Bahjat Al - Athari, 1985.

3 - "Maâlamat Al-Malhoune", 1ère et 2ème parties du 1er volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987

4 - "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987

5 - "Ain Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah" : (Source de la vie en science hydrogéologique) de A Damanhouri, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.

6 - "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.

7 -"Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khair Al-Ichbili, 1° et 2° volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

8 - "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991

9 - "Mâalamat Al-Malhoune" 1° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.

10 - "Mâalamat Al-Malhoune" 2° partie du 2° volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.

11 - "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995

12 - "Iqad Ashoumou'e (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995

3. Collection "Les lexiques"

1 - "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990

2 - « Lexique arabo-berbère », 2ème tome, par Mohamed Chafik, 1996.

4. Collection "Les séminaires"

1 - "Falsafat Attachrie Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

1. Collection "Sessions"

1 - "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981
2 - "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981
3 - "Eau, nutrition et démographie", 1° partie, avril 1982
4 - "Eau, nutrition et démographie", 2e partie, novembre 1982
5 - "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983
6 - "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984
7 - "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.
8 - "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.
9 -"Trait d'union entre l'Orient et l'Occident Al-Ghazzali et Ibn-Maimoun", novembre 1985.
10 - "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.
11 - "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986
12 - "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.
13 - "Pénurie au Sud, incertitude au Nord constat et remèdes", avril 1988.
14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.
15 - "Université, recherche et développement", juin 1989
16 - "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.
17 - "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.
18 - "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'O N.U ", avril 1991
19 - "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ?", octobre 1991
20 -"Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992
21 - "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.
22 - "Le savoir et la technologie", mai 1993.

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B Stone : U S.A Charles Stockton . U S.A
Haim Zafrani . Royaume du Maroc

* * *

Secrétaire perpétuel : Abdellatif Berbich
Chancelier : Idriss Khalil
Directeur des séances : Driss Dahak

* * *

Directeur scientifique : Ahmed Ramzi

LES MEMBRES
DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC
(au 1 décembre 1996)

Léopold Sédar Senghor Sénégal
Henry Kissinger U S A
Maurice Druon France
Neil Armstrong U S.A
Abdellatif Benabdeljelil Royaume du Maroc
Abdelkrim Ghallab Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg Autriche
Abderrahmane El-Fassi Royaume du Maroc
Georges Vedel . France
Abdelwahab Benmansour Royaume du Maroc
Mohamed Habib Belkhodja Tunisie
Mohamed Bencharifa Royaume du Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal Royaume du Maroc
Abdullah Omar Nassef R d'Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah Royaume du Maroc
Mohamed Abdus-Salam Pakistan
Abdelhadi Tazi Royaume du Maroc
Fuat Sezgin Turquie
Abdellatif Berbich Royaume du Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi Royaume du Maroc
Mahdi Elmandjra · Royaume du Maroc
Ahmed Dhubaib Royaume d'Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur Royaume du Maroc
Ahmed Sidqi Dajani Palestine
Mohamed Chafik Royaume du Maroc
Lord Chalfont Royaume-Uni de G B
Amadou Mahtar M'Bow Sénégal
Abdellatif Filali Royaume du Maroc
Abou-Bakr Kadiri Royaume du Maroc
Hadj Ahmed Benchekroun Royaume du Maroc
Abdellah Chakir Guercifi Royaume du Maroc
Jean Bernard France
Robert Ambroggi France
Azeddine Laraki Royaume du Maroc
Donald S Fredrickson U S A
Abdelhadi Boutaleb Royaume du Maroc
Idriss Khalil Royaume du Maroc
Roger Garaudy France
Abbas-Al-Jirari Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez Mexique
Mohamed Farouk Nebhane . Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi Royaume du Maroc
Abdellah Laroui Royaume du Maroc
Bernardin Gantin Vatican
Abdallah Al-Fayçal R d'Arabie Saoudite
René-Jean Dupuy France
Nasser Eddine Al-Assad Royaume de Jordanie
Anatoly André Gromyko Russie
Jacques-Yves Cousteau France
Georges Mathé France
Kamel Hassan Al Maqhour Libye
Eduardo de Arantes E. Oliveira Portugal
Abdelmajid Meziane Algérie
Mohamed Salem Ould Addoud Mauritanie
Pu Shouchang · Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui Royaume du Maroc
Al-Hassan ibn Talal Royaume de Jordanie
Vernon Walters U S A
Mohamed Kettani Royaume du Maroc
Habib El Malki Royaume du Maroc
Mario Soares Portugal
Othmane Al-Omeir R d'Arabie Saoudite
Klaus Schwab Suisse
Driss Dahak Maroc
Kamal Abou Al Majd Egypte
Michel Jobert France
Mania Said Al-Oteiba Emirats Arabes-Unis
Yves Pouliquen France

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphones : 75.51.13 / 75.51.24
75.51.35 / 75.51.89
Fax : 75.51.01

Dépôt légal : 1378/1996
ISBN. : 9981 - 46 - 002 - 8

IMP EL MAARIF AL JADIDA RABAT

Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection «Sessions»

DROITS DE L'HOMME ET EMPLOI, COMPÉTITIVITÉ ET ROBOTISATION

Thème de la 1° Session 1996

Rabat
22 avril 1996